السّيف والهلال

الصّراع بين المؤسّسة العسكريّة والإسلام السّياسى

دار الشروق


السيف والهلال
تركيا من أتاتورك إلى أربكان
الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٨١٧٢١٣ - ٣١٥٨٥٩
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

رضـــا هـــلال

السيف والهلال

تركيا من أتاتورك إلى أربكان

الصـراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

دار الشروق

إهـــداء

إلى كل المهمومين بالحداثة والديمقراطية

في دار الإسلام

شكر

يتقدم المؤلف بالشكر إلى صحيفة «الأهرام» التى أوفدته ، مرارا، إلى تركيا لمتابعة ما يحدث هناك، وللكتابة عن تركيا من الداخل.

كما يشكر البروفيسور سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة، الذى وفر له منحة البحث بالمعهد، والسفير إسماعيل سويسال رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط فى إسطنبول لما أسداه للمؤلف من خدمة ومساعدة، والصحفية عائشة كاريات لما بذلته من وقت وجهد وعون.

مدخل
الجيش والإسلام والحداثة فى تركيا

عندما زرت تركيا للمرة الأولى عام ١٩٨٢ ، كان قد مضى ما يزيد على عام ونصف العام على الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال كنعان إيفرين.

ومنذ أن وطئت قدماى مطار إسطنبول، هالنى منظر أفراد الجيش بأسلحتهم فى أرض المطار وردهة الوصول، ثم فى الشوارع والميادين التى مررت بها، حتى الفندق الذى نزلت به فى ميدان «تقسيم».

وكان الانطباع ، وقتها، أن العسكر قد خرجوا من ثكناتهم ولن يعودوا إليها فى الأمد المنظور، وأن «الطغمة العسكرية» ستقود البلاد من خلال «حكم عسكرى».

وكما يحدث بعد كل انقلاب، جرى حل الأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها، وحل البرلمان، وحظر اتحادات نقابات العمال، وإدارة البلاد من خلال «مجلس عسكرى». ولكن الطغمة العسكرية لم تكتف بذلك، بل أقالت العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠ ، وأغلقت الصحف بما فيها صحيفة «جمهور ييت» التى أسسها «أتاتورك» نفسه، واعتقلت ما يزيد على ١٢٠ ألفا من الأتراك غير المرغوب فيهم، وفصلت ٣٠٠ من أساتذة الجامعات وحرمتهم من معاشاتهم ومنعتهم من العمل فى أى وظيفة حكومية. وجرت عمليات تعذيب واسعة النطاق ، شملت قادة أحزاب السلامة الوطنى (الإسلامى) والحركة الوطنية (الفاشى) والعمال التركى (اليسارى) وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاما بالإعدام فى حق ٣٦٠٠ شخص.

غير أنـه فى شهر يوليو عـام ١٩٨٢، صدر دستور جـديد، وسُمح بتكوين أحزاب جديدة. وفى العـام التالى، انتخب الجنرال إيفرين رئيسا للـجمهورية، وفاز فى الانتخابات البرلمانيـة، حزب الوطن الأم، بزعامة (المهندس) تورجوت أوزال الذى أصبح رئيسًا للحكومة.

وهكذا، عاد الجيش إلـى ثكناته، بعد قيامه بانـقلاب سبتمـبر عام ١٩٨٠، مثلما حدث من قبل بعد انقلاب عام ١٩٦٠ وانقلاب عام ١٩٧١.

إلا أنه بعـد ١٧ عامًـا، عاد الجـيش التركى للتـدخل عام ١٩٩٧، لإقـالة حكومة مدنية هى التى كان يرأسها الدكتور نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه (الإسلامى)، ثم لحظر حـزب الرفاه وحظر النشـاط السياسى لقـادته، وفرض قوانين وإجراءات لمكافحة «الإحياء الإسلامى» فى تركيا.

وبمعنى آخـر، عاد الجـيش التـركى لتنفيـذ «انقـلاب مدنى» فى السـياسـة التركية، دون تولى مقاليد الحكم مباشرة من خلال «انقلاب عسكرى».

وقد ظللت منـذ زيارتى الأولى لتركيـا عام ١٩٨٢، أتابع «الشـأن التركى» وأزور تركيا بين وقت وآخر، ألتقى قادتها من العسكر والمدنيين، ومثقفيها، فى إطار المتابعة.

وظل السؤال: لماذا يتدخل الجيش، أى جيش، فى السياسة؟

إن هناك نظرية جاهزة، دائمـا، لتفسيـر تدخل الجيش، هى نظرية «المسلك الطبيعى»، كما صاغها روستو[١].

فالبيان رقم (١) لأى انقـلاب، يتضـمن دائما أن الانقـلاب هو «المسلك الطبيـعى» لأن يتدخل جيش البـلاد، لوضع حد نهائى للفـوضى الاجتماعـية

(١) Dankwart A.Rustow, The Military in Middle Eastern Society and Politics, in: S.Fisher (ed), The Military in The Middle East, Columbus, Ohio, 1963, p.9.

والسياسية. وهنا ، تندرج تحت نظرية المسلك الطبيعى ثلاثة افتراضات: الافتراض الأول هو وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق الانقلاب لتغيير البناء الاجتماعى والنظام السياسى. ويتضمن الافتراض الثانى أنه ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب (باستثناء الجيش).

أما الافتراض الثالث، فمفاده أن الجيش لديه القدرة على إحداث التغيير.

وبمعنى ما، فإن الجيش يتدخل فى ظروف: وجود أزمة - مأزق، وغياب أو ضعف القوى الأخرى فى المجتمع التى يمكنها إحداث التغيير، وقدرة الجيش (وحده) على إحداث التغيير.

وكما يقول جون كامبل، فإن الجيش يتحرك، عادة ، للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى، أى عندما يصبح أقوى الأحزاب والتحزبات السياسية أيا كان منشؤها وطبيعة تكوينها . فالجيش ، فى الأساس، مؤسسة سياسية، وهو قوة الأمن الشرعية فى البلاد وأداة السلطة فى الدولة،وفيه يصهر شباب الوطن وتصهر فيه مزايا قادة البلاد [(١)].

بيد أن تدخل الجيش ومستوى تدخله (الحكم المباشر، الوصاية، الدور السياسى) أمر يرتبط بعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة. لقد ركزت دراسات العلاقات المدنية- العسكرية فى الغرب، على مسألة الرقابة المدنية على الجيش، وتحديداً، أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية فى قرارات العمليات العسكرية وميزانيات الدفاع والأمن القومى، وهذا طبيعى ، لاختلاف نموذج علاقة الجيش بالمجتمع والدولة فى الغرب عن نموذج تلك العلاقة فى المجتمعات الأقل تطوراً.

2-John C.Campbell, The Role of the Military in the Middle East: Past Patterns and New (١) Directions, in : S. Fisher (ed) The Military in The Middle East, Columbus, Ohio State University,pp.105-114.

وهناك من يرجعون طبيعة العلاقة بين الجيش من ناحية والمجتمع والدولة من ناحية أخرى، إلى طبيعة تركيبة الجيش نفسه.

تتعدد تلك النماذج فى:

(١) النموذج القبلى، أى الجيش الذى تسيطر عليه القبائل.

(٢) النموذج الفئوى، الذى تسيطر عليه فئات عرقية أو دينية.

(٣) النموذج التحريرى، الذى يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية.

(٤) النموذج القومى، الذى يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التى يعمل فيها ، بعد حروب تحرير ضد الاستعمار ـ الاحتلال.

ويقدم الجيش التركى مثالاً للنموذج القومى، حيث قاد «تتريك» تركيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وتحرير تركيا الحالية من احتلال جيوش الدول المتحالفة.

وفى النموذج القومى، تصبح «العسكرية» موضع شرف واعتزاز قوميين، وتتكون نظرة خاصة للعسكر عن أنفسهم ودورهم فى المجتمع، تجعل الضباط ينظرون إلى الساسة التقليديين نظرة اللامبالاة، بل الازدراء أحيانًا. ووفق هذا التصور، تصور العسكريين عن أنفسهم وعن السياسيين، فإن الجيش «أداة إجماع» على المستوى القومى، بينما يتنافس السياسيون على مصالحهم أو مصالح من يمثلونهم. وهذا التصور، يفسح المجال أمام الجيش للتدخل فى السياسة، كلما تراءى له أن الصراع بين السياسيين قد أوصل البلاد إلى أزمة – مأزق، أو إلى انفراط «الإجماع القومى» . فالجيش بطبيعة تكوينه وفلسفة وجوده يسعى إلى الإجماع.

لقد كان صمويل هانتجتون ، من أوائل من أشاروا إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى.

ففى كتابه «العسكرى والدولة»، الصادر عام ١٩٥٧، اعتبر هانتجتون أن الضباط فى العصر الحديث هيئة محترفة، وأن الضابط العسكرى فى العصر الحديث رجل محترف. وتوصل هانتجتون إلى أن «الاحترافية» هى الجوهر فى فهم العلاقات المدنية العسكرية . فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى(١).

واعتماداً على تحليل هانتجتون ، ميز بيرلميوتر بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع على أساس ثلاثة نماذج لطبيعة الجيش(٢):

أولا ـ الجيش البريتورى. ويشير مفهوم «البريتورية» إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل فى شئون الدولة. وهذا المصطلح مأخوذ من كلمة «بريتورى» التى تعنى الجندى فى الحرس الإمبراطورى الرومانى الذى قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

ثانيا ـ الجيش المحترف، وهو موجود بدرجة رئيسية فى الدول الصناعية التى تتمتع بعلاقات مدنية ـ عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين. ويختلف عن الجيش البريتورى الذى يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية.

ثالثا ـ الجيش الثورى المحترف، وهو ليس وكيلا بيروقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتورى، وإنما هو طرف نظير ومستقل فى الحكومة فى بلد يشمل فيه العنصر الأيديولوجى القومى المجتمع كله، مثل جيش التحرير الشعبى الصينى وجيش الدفاع الإسرائيلى(٣).

---

(١) Samuel P.Huntington, The Solider and the State, New York, Vintage , Randon House, 1957,p.19.

(٢) Amos Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times,New Haven,Yale University Press,1977.

(٣) Amos Perlmutter and V.P.Benntt, The Political Influence of the Military, New Haven Yale University Press, 1980.

غير أن بيرلميوتر، يعتبر أن كل الجيوش «بريتورية» أى تدخلية بدرجة ما، وذلك بالرغم من حقيقة أنه فى الدول غير البريتورية تكون المؤسسات العسكرية غير مندفعة نحو عزل النظام المدنى، كما هو الأمر فى الدول البريتورية، وإنما نحو القيام بدور رئيسى، حتى لو كان على حساب جماعات أخرى فى عملية صنع سياسات الأمن الوطنى.

والحق أن درجة «تدخلية» الجيش، وإن كانت تتحدد بطبيعة الجيش (بريتورى أم لا) ، فإنها تتحدد- أساسًا- بطبيعة المجتمع والثقافة السياسية السائدة.

إن هناك عاملين رئيسيين يحددان مستوى الثقافة السياسية فى أى مجتمع.

العامل الأول، هو مدى احترام واستمساك المواطنين بالمؤسسات والأدوار الحكومية المدنية أى مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.

والعامل الثانى، هو مدى حضور وتجذر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات، فى المجتمع.

وكلما انخفض مستوى العاملين السابقين ، انخفض مستوى الثقافة السياسية فى المجتمع . وبانخفاض مستوى الثقافة السياسية، يرتفع مستوى ودرجة التدخل العسكرى فى الشئون العامة[١]. إذن، تعتمد درجة تدخلية الجيش على طبيعة المجتمع (مستوى الثقافة السياسية- المدنية) وطبيعة الجيش (مستوى الاحترافية والبريتورية). وتقدم لنا الحالة التركية تطبيقًا نموذجيا لهذا التصور النظرى.

فتدخل الجيش التركى، بالانقلاب العسكرى أو بممارسة دور سياسى أو بالوصاية على الحكومة المدنية، ليس إلا محصلة لأزمة تطور المجتمع التركى

(١) S.E.Finer, The Man on Horseback: the Role of the Military in Politics, New York, Preager,1962.

(إلى مجتمع مدنى ـ حديث)، وللطبيعة الانتقالية للجيش التركى ـ القومى (صراع البريتورية والاحترافية).

وليس الصراع المحتدم بين الجيش والإسلام السياسى إلا أحد مظاهر صراع الجيش والمجتمع المدنى، أو صراع الدولة والمجتمع.

لقد كان أهم مظاهر التراث العثمانى أنه لم يكن هناك تمييز بين الجيش والدولة. فالقوة العسكرية فى النظام العثمانى كانت ركيزة الدولة. وكان السلطان وكبار موظفى الإدارة المركزية ورجال الجيش والموظفون من أبناء الدوشرمة[1] والعلماء، يشكلون ما عرف فى المصطلح العثمانى باسم «الهيئة الحاكمة»، التى أطلق عليها اسم «العسكريين» أو «أهل السيف» ،بالرغم من أنها كانت تضم «الصفوة المدنية»، وكان أعضاء الطبقة الحاكمة من آل عثمان يعرفون أيضا باسم «العسكريين»، لأن طبيعة مهامهم كانت خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية، عسكرية بالضرورة[2].

بيد أن الإنكشارية[3] ـ الجيش العثمانى- تحولوا إلى جيش «بريتورى» مع نهاية القرن الخامس عشر، ولجئوا إلى التدخل فى السياسة حين خلعوا بايزيد الثانى وولوا سليم الأول ثم ثاروا مرة أخرى فى أوائل عهد سليمان، وحين توفى أجبروا سليم الثانى على الإغداق عليهم حين ارتقائه العرش.

كما تمرد الإنكشارية فى عهد عثمان الثانى (١٦٢٢) ومصطفى الثالث (١٦٢٣) وإبراهيم (١٦٤٨) وأحمد الأول (١٧٣٠). ثم تمردوا على سليم الثالث (١٨٠٧) مما اضطره إلى الاهتمام بكبح جماح الإنكشارية وإنشاء فرقة

---

(١) الدوشرمة أساس أول تنظيم للجيش العثمانى. . حيث كان يُجمع أطفال غير مسلمين ويجرى إعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية، بعد تحويلهم إلى الإسلام.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى ، دار الشروق ط٢، القاهرة، ١٩٩٣ ص ١٢١.

(٣) ينى شرى بالتركية، أى الجيش الجديد.

جديدة أطلق عليها «النظام الجديد» وتلقت تدريبها على النمط الأوروبى الحديث، إلا أن الإنكشارية قتلوه عام ١٨٠٨، حتى قضى عليهم محمود الثانى عام ١٨٢٦، الذى أنشأ جيشًا جديدًا، أصبح «جيش الدولة».

غير أن الجيش الجديد، مع دخول «عصر التنظيمات» فى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، سيصبح حامل وأداة «التغريب-التحديث» وصاحب نزعة بريتورية فى مواجهة السلطان. فإصلاح التعليم، بدأ تحديدا فى الجيش وأبدى خريجو المدارس العسكرية المدنية توجها نحو النموذج الغربى والمنحى الإصلاحى لإنقاذ دولتهم - الإمبراطورية المتساقطة ، واعتبروا أنفسهم حراس «التنوير» وأنهم ملزمون بإصلاحات سياسية إلى جانب «التحديث العسكرى». وصعدت هذه التطورات إلى السطح مع خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ وحركة المطالبة بالدستور. وهناك من يعتبرون أن ما حدث عام ١٨٧٦ هو «انقلاب» وأن من قاموا به كانوا مصدر إلهام مهم لمن تبعوهم ، ومصدر شرعية لتدخلات العسكريين اللاحقة. ولما علق السلطان عبد الحميد الثانى العمل بالدستور، بدأ الضباط العمل لخلع السلطان وإعادة الحياة الدستورية، وكونوا جمعية سرية عرفت باسم لجنة «الاتحاد والترقى» عام ١٨٨٩ . وقد ضمت الجمعية ضباطا، لعبوا أدوارًا حاكمة فى تاريخ تركيا المعاصر مثل أنور باشا وجمال باشا ومصطفى كمال أتاتورك. وقادت الجمعية تمردا فى شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٠٨، كان من نتيجته أن اضطر السلطان عبد الحميد لإعادة العمل بالدستور الذى كان أوقف العمل به قبل ٣٠ عامًا، فيما عرف باسم ثورة «تركيا الفتاة»، والتى كانت، فى جوانب منها، استعادة لما حدث عام ١٨٧٦ .

وفى حين أن ثورة تركيا الفتاة التى استمرت خلال السنوات العشر التالية، انتهت بهزيمة الإمبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، فإن الجيش التركى ظل المؤسسة المنظمة والقادرة على مقاومة غزو واحتلال القوى العظمى للبلاد . فبعد نزول القوات اليونانية «أزمير» وغزوها للأناضول الغربى فى مايو

عام ١٩١٩، بدأت القوات الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك فى تنظيم حركة المقاومة الشعبية. واستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تمكنت قوات أتاتورك من استعادة السلطة على كل مناطق الأناضول . وتوجت انتصارات أتاتورك العسكرية بانتصار دبلوماسى تمثل فى معاهدة لوزان فى يوليو عام ١٩٢٣، التى ضمنت اعترافا دوليا بالحدود التركية الجديدة. وفى ٢٩ من أكتوبر أسس «الغازى» مصطفى كمال «الجمهورية». وهكذا أصبح الجيش التركى الذى خاض حرب التحرير الوطنية جيشا قوميا وبريتوريا أيضًا.

ولئن كان الجيش هو الذى قاد حرب التحرير الوطنية ثم تأسيس تركيا الحديثة، فقد تغير وضعه خلال حكم «أتاتورك» فى الفترة ١٩٢٣ـ ١٩٣٨. فقد أرسى أتاتورك تقاليد «الجيش المحترف» الذى لا يسمح لضباطه بالانخراط فى السياسة. إلا أن ذلك ارتبط بتقليد إعطاء الجيش دورا فى حماية الدستور. إذ قررت المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية، إضافة إلى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية (تعاليم أتاتورك)، كما أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تنفصل عن قيادة الجيش.

فأتاتورك، إضافة إلى كونه رئيس الدولة، كان قائدا للجيش، كما أنه كان يحمل رتبة «ماريشال» أى أنه ظل أعلى ضابط تركى فى الرتبة العسكرية.

ولم تنفصل قيادة السلطة التنفيذية عن قيادة الجيش، إلا بعد وفاة أتاتورك . فالرئيس الذى خلفه، عصمت إينونو، بالرغم من أنه كان عسكريا ويحمل رتبة «جنرال» إلا أنه لم يكن الأعلى رتبة فى الجيش ، إذ كان هناك الماريشال فوزى شاقماق، الذى كان أتاتورك قد منحه هذه الرتبة عام ١٩٢١. لذلك أصبح شاقماق القائد الجديد للجيش خلفا لأتاتورك.

وكان لانفصال رئاسة الجيش عن رئاسة الدولة، أثر بالغ فى رسم دور

الجيش فى الحياة السياسية التركية حتى الآن. إذ أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة تراقب تصرفات السلطة التنفيذية، فى الوقت الذى ظل فيه دور للقوات المسلحة حسب لائحتها الداخلية فى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية.

وعندما أحيل الماريشال شاقماق قائد الجيش، إلى التقاعد عام ١٩٤٤، اتجهت رئاسة الدولة (عصمت إينونو) إلى تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، ونحو التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

وجاءت انتخابات عام ١٩٥٠ البرلمانية، لتسفر عن فوز ساحق للحزب الديمقراطى وهزيمة حزب الشعب الجمهورى (حزب أتاتورك). وعكست تلك النتيجة سخط الشعب التركى على النخبة البيروقراطية-العسكرية، التى فرضت علمانية متطرفة، بشكل بيروقراطى- فوقى، وبالإرهاب أحيانًا، على مجتمع ظل فيه الإسلام تعبيرًا عن الهوية وأداة للترابط الاجتماعى والتضامنية ومصدراً للقيم والعادات. وجعلت التسلطية السياسية وتدهور الأوضاع المعيشية، من استمرار النخبة البيروقراطية العسكرية أمراً مستحيلاً. وكان فوز الحزب الديمقراطى لنجاحه فى استثارة السخط الشعبى ضد البيروقراطية العسكرية.

لقد قدم الحزب الديمقراطى نفسه -خلال سنوات المعارضة وإبان وجوده فى الحكم - على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة فى مواجهة «تسلطية» النخبة البيروقراطية العسكرية التى تشكلت فى أثناء حكم أتاتورك إينونو.

ورفض عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطى ورئيس حكومته، مزاعم «الجمهوريين» بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، معتبرًا أن الأمة التركية هى الحارس الحقيقى للإصلاحات.

كما اعتبر مندريس أن حزب الشعب الجمهورى بالغ فى حديثه عن مخاطر

الرجعية الإسلامية، بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضروريا. ومن ثم كانت العلمانية أداة لإثارة الأحقاء واضطهاد الناس.

إن الحزب الديمقراطي ومندريس في تحديهما للنخبة البيروقراطية العسكرية، أطلقا قوى المجتمع. وارتبط ذلك، بعودة الإسلام، كأداة سياسية وظفها الحزب في عقد الخمسينيات. ولم يكن في الحسبان أن عودة الإسلام، بعد سنوات القمع، ستكون البداية لأن يصبح الإسلام السياسي ـ فيما بعد ـ المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية في السياسة التركية.

وانتهت تجربة الحزب الديمقراطي ومندريس ، بالانقلاب العسكرى في عام ١٩٦٠ وإعدام مندريس واثنين من وزرائه.

لقد حاول الجيش ، إعادة خلق الظروف التى كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠، بالإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطية وتبنى الاتجاه البيروقراطي- العسكرى في التشريع والإدارة وإحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية.

إن الضباط الثمانية والثلاثين، الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠، لم يكونوا أصحاب نظرية محددة للتغييرين السياسى والاجتماعى فى تركيا. ولكنهم كانوا مقتنعين، في الوقت ذاته بأن، الهدف ـ المطلوب، أبعد من تغيير الحكومة ، أى إعادة هيكلة النظام.

لقد شعر الضباط الأتراك، خاصة الصغار منهم، أن أولويات الحكم خلال سنوات الحزب الديمقراطي، أصبحت في غير صالح الجيش، بل إنهم شعروا بإهانة الحكم المدنى للجيش، مما دفع رئيس الأركان جمال جورسيل إلى الاستقالة. وبحلول منتصف الخمسينيات، تأثر الضباط الصغار بالاتجاه التضخمي للاقتصاد، وتدنى المكانة.

كما شعر الضباط، وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الأتاتوركية،

بأن الحكومة المدنية (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام (الجمهورية - الأتاتوركية) أمام صعود التهديد الإسلامي للعلمانية الأتاتوركية.

وقد يبدو أن الإنجاز الأكبر للجيش من انقلاب مايو عام ١٩٦٠، أن الدستور الجديد أعطى الجيش دورا دستوريا، من خلال النص على تأسيس «مجلس الأمن القومي»، والذى تكون فعلاً عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب رئيس الجمهورية)، وبعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد الجندرمة. وأعطى المجلس الحق فى تقديم النصائح للحكومة فى مسائل الأمن الداخلية والخارجية.

ولذلك، عندما دخل البناء السياسى الذى أعاد العسكريون هيكلته فى أزمة - مأزق، وجهت قيادة الجيش فى ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء سليمان ديميرل بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، وإلا فإن الجيش، كما أوردت المذكرة-الإنذار، سيمارس حقه (الدستورى) ويتسلم مقاليد الحكم. وعرف ذلك الانقلاب (انقلاب مارس عام ١٩٧١) بانقلاب المذكرة. إذ تسلم الجيش مقاليد الحكم دون تحريك دبابات وقوات. غير أن الجيش لم يحكم مباشرة، واكتفى بتوجيه حكومتين من التكنوقراط، ثم عاد الحكم المدنى عام ١٩٧٣، بحكومة أجاويد (حزب اليسار الديمقراطى) وأربكان (حزب السلامة الوطنى - الإسلامى).

غير أن الحكم المدنى - بعد الحكم البيروقراطى العسكرى- خلال السبعينيات، لم يحل الأزمة- المأزق أى العنف السياسى والأزمة الاقتصادية. ومن جديد، تحرك الجيش التركى، للقيام بالانقلاب الثالث فى ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، مستفيداً من دروس انقلابى عامى ١٩٦٠و١٩٧١. ففى انقلاب عام ١٩٦٠ حدث صراع بين الطغمة الانقلابية. وفى انقلاب عام ١٩٧١، لم

يسيطر العسكريون على السلطة مباشرة ، بل كانت السلطة مشاركة بين العسكريين والتكنوقراط. وفى الانقلابين تدخل العسكريون قبل تفكك النظام السياسى المدنى تمامًا، وكان التدخل دون خطة واضحة للعمل.

لذلك،كان انقلاب عام ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان (إيفرين) وهيئة الأركان حتى لا يحدث انقسام داخل الجيش. وجاء الانقلاب بعد تفكك النظام السياسى المدنى، بالسيطرة التامة للجيش على النظام، وبخطة محددة للعمل جرى الاتفاق عليها قبل أن يقرر الجيش الانقلاب.

لقد كانت ذريعة الانقلاب هى عجز السياسيين المدنيين عن حماية النظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى وانتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف فى الشارع التركى. وحدث انقلاب عام ١٩٨٠ ، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان «تحرير القدس» الذى أقامه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى) بزعامة أربكان بحضور مائة ألف شخص، دعوا إلى هدم النظام العلمانى وإقامة دولة إسلامية على أنقاضه.

ولذلك ، قام قائد الطغمة الانقلابية، إيفرين، بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنهم. وأبى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطارًا جديدا للحركة السياسية ودستورا جديدا، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة فى نوفمبر عام ١٩٨٣ .

فالدستور الجديد(عام ١٩٨٢) مثل تراجعا عن دستور عام ١٩٦٠، إذ ركز السلطة فى قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومى . كما قيد الدستور الجديد حرية التعبير وحرية التنظيم باعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومى وتهديد النظام الجمهورى.

وبعد أن تشكلت حكومة مدنية بزعامة تورجوت أوزال الذى فاز حزبه

«الوطن الأم» فى الانتخابات ، ضمن رئيس الدولة الجنرال إيفرين الذى قاد الانقلاب، استمرار الجيش فى الإشراف على الحياة السياسية، من خلال القانون العسكرى الذى استمر لفترة لتسهيل سيطرة الجيش.

وكان من نتائج انقلاب عام ١٩٨٠، تكريس دور الجيش فى السياسة التركية، باعتباره «الحارس» للنظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى، و«الحامى» للاستقرار السياسى، و«المنقذ» من فساد النخبة السياسية.

وبالرغم من ذلك، لم يحل انقلاب عام ١٩٨٠، مأزق التعامل مع الإسلام السياسى. لقد شعر قادة الانقلاب بخطورة «الإسلام السياسى» كأيديولوجيا وكحركة متأصلتين فى المجتمع التركى، وذلك ما ظهر فى مؤتمر تحرير القدس الذى نظمه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى) ، وقام الانقلاب فى أعقابه. واتجه تفكير قادة انقلاب عام ١٩٨٠ إلى قطع الطريق على «الإسلام السياسى» من خلال طرح إسلامى آخر، وتوظيف الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية بعد أن تبين عجز الأيديولوجيا الأتاتوركية عن تأطير الحياة اليومية.

وهنا ظهر طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى تبناه تورجوت أوزال طمعًا فى إحداث «تسوية تاريخية» بين الأتاتوركية والإسلام فى تركيا.

وكان أوزال يهدف بطرح الإسلامية المعتدلة إلى ضرب اليسار من جهة، والحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة فى تركيا بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران (عام ١٩٧٩) من جهة أخرى، وصياغة إطار أيديولوجى أشمل من إطار القومية ـ الأتاتوركية التركية، من جهة ثالثة .غير أن طرح «الإسلامية المعتدلة» انتهى بوفاة أوزال، ليصبح البديل هو طرح «الرفاه الإسلامى» كما عبر عنه نجم الدين أربكان. واعتمد طرح الرفاه الإسلامى على مقولة النظام العادل (أى الإسلامى) كنقيض لـ «النظام العلمانى ـ الغربى» فى الداخل ومع الخارج وفى الاقتصاد والسياسة . واستطاع حزب الرفاه الإسلامى الفوز بأكثر من ١٩٪ من

الأصوات فى الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ . ثم كان الانتصار الأكبر للرفاه فى الانتخابات السنيابية التى جرت فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥، إذ فاز بنسبة ٢١٪ من الأصوات، واحتل المركز الأول، لتسنح الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة فى يونيو عام ١٩٩٦، برئاسة «إسلامى» هو نجم الدين أربكان ، للمرة الأولى فى تاريخ تركيا الحديثة.

وبالمفارقة ، فإن طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى أعقب الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ وتبناه أوزال، قد مهد الطريق أمام طرح «النظام العادل» الذى تبناه حزب الرفاه الإسلامى بزعامة أربكان ، للوصول إلى السلطة.

غير أن وصول الرفاه الإسلامى إلى الحكم، قاد إلى مواجهة مباشرة بين الجيش والإسلام السياسى. وزاد من حدة المواجهة إحساس الجيش بخطورة تغلغل الرفاه فى المجتمع (التعليم والاقتصاد والمؤسسات المدنية) بل داخل المؤسسة العسكرية ذاتها. وكان أن تدخل الجيش بأن عرض قادة الأركان على مجلس الأمن القومى فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٦، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها، لمكافحة انتشار الإسلام السياسى. وكان خيار الجيش هو إبعاد أربكان وحزب الرفاه عن الحكم فى خطوة أولى، وذلك ما حدث فى يونيو عام ١٩٩٧ . ثم إبعاد الرفاه وأربكان عن السياسة بوجه عام فى خطوة ثانية، وذلك ما حدث بقرار المحكمة الدستورية فى ١٦من يناير عام ١٩٩٨ بحظر حزب الرفاه ومنع أربكان وسبعة من قادة الحزب من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات. وكانت الخطوة الثالثة، هى الإنذار الذى وجهته رئاسة أركان القوات المسلحة إلى الحكومة ، باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامى فى ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨ .

وبذلك يكون الجيش قد استعاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ «انقلاب مدنى» فى المواجهة مع «الإسلام السياسى» ولكن، «الانقلاب المدنى» الذى نفذته المؤسسة العسكرية، لم ينه الصراع بين الجيش والإسلام السياسى.

لقد أرست «الأتاتوركية» فى تركيا وحدة سرمدية بين الجيش والدولة والأمة، ترسخت فى الدستور التركى . فخلافًا للتطور الاجتماعى فى الغرب، حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحّدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة فى وحدة لا تنفصم . وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة . وفى إطار الصيغة التوحيدية للجيش ، أى تتريك وعلمنة تركيا الأمة ، كان يتم استبعاد الإسلام وتهميش دوره فى تنظيم حياة الجماعة سياسيا واقتصاديا.

كما ربطت الأتاتوركية بين تحديث وتغريب تركيا، وإبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجهات الجماعة التى كانت تصف نفسها بالإسلام قبل الدولة القومية. وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة -الأمة وإقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية فى عملية تحديث المجتمع. ومن هنا، ما كان ممكنًا للنظام الأتاتوركى التوحيدى الاستبعادى ، إلا أن يواجه دائما بعودة ما يستبعده، أى الإسلام. وذلك ما حدث بعد وفاة أتاتورك، ثم مع تحول النظام السياسى إلى التعددية الحزبية فى الخمسينيات، وبعد الانقلاب العسكرى فى سبتمبر عام ١٩٨٠ .

ولم يكن الصراع بين الجيش والإسلام السياسى ممثلاً فى حزب الرفاه إلا صراعًا على الدولة نفسها، أى صراعا على الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية. فالرفاه الإسلامى قدم نفسه على أنه (إمكانية) لإنجاز «الحداثة على النموذج الإسلامى» مثلما تطورت الحداثة فى النموذج البروتستانتى فى الغرب . وبذلك اختلف الرفاه عن الإسلام السياسى بنموذجيه السلفى الإخوانى والأصولى القطبى فى مصر، وعن الإسلام السياسى الراديكالى التركى (حزب الله وجماعة جمال الدين قبلان). وقدم الرفاه كذلك إمكانية للتكامل القومى بحل المسألة الكردية على قاعدة التنوعين الثقافى والعرقى فى إطار الهوية الإسلامية ، وليس بالتتريك أو الحل العسكرى وفق أيديولوجيا الجيش. ولكن الاختبار الحقيقى أمام الرفاه، تمثل فى مسألتى العلمانية والديمقراطية. إذا كان الدستور التركى يعتبر العلمانية شرطًا للديمقراطية،

حيث لا تقوم الديمقراطية دون علمانية، فإن الجيش التركى قد ضحى بالديمقراطية لحساب العلمانية. بل حول العلمانية التى تجعل من الدين مسألة شخصية وليس شأن الدولة كما فى السياق الغربى، إلى أداة لتسلط الدولة، بل إلى دين للدولة تفرضه بالقمع فى السياق التركى. وهكذا، داس الجيش التركى الديمقراطية والعلمانية فى صراعه مع الإسلام السياسى الذى مثله حزب الرفاه.

إن المعضلة الآن، أن تدخل الجيش ، بذريعة حماية العلمانية والديمقراطية من «التهديد الإسلامى» أصبح فى نظر قسم من المجتمع التركى، إعاقة للديمقراطية والمجتمع المدنى، وحاجزاً أمام التطور السياسى. وبالمثل، أصبح هناك من يرون أن الجيش التركى لا يريد حل المسألة الكردية لإبقاء دوره فى المجتمع، وبما يعنى تهديد الديمقراطية.

غير أنه ليس هناك من ضمان لتحول الإسلاميين إلى ديمقراطيين، وما من أحد يستطيع المجازفة بأن يؤكد أن الإسلاميين إذا حكموا، سوف يعيدون الاعتبار للحداثة ضمن مكونات البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

تلك هى المعضلة التى تغذى استمرار الصراع بين الجيش والإسلام السياسى فى تركيا ما بعد الأتاتوركية.

وبعد مرور ٧٥ عاماً على إقامة الجمهورية الأتاتوركية، فإن دراسة الحالة التركية ، بخصوص الجيش والإسلام السياسى ، تتضمن أبعاداً مختلفة: من دور الجيش فى تحديث المجتمع الإسلامى ، إلى علاقة الجيش (المحدّث) بمجتمعه الإسلامى ، وأخيرا ، صعود الإسلام السياسى باعتباره منازعًا للجيش على خطوط الشرعية والأيديولوجيا والقوة السياسية.

ولذلك ، جرى تقسيم الكتاب ، كالتالى:

الفصل الأول: الجيش التركى والتراث العثمانى (إغواء الغرب).

ويتناول نشأة الجيش العثماني ودور «الإنكشارية» كقوة رئيسية خلال فترة الفتوح العثمانية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. ثم تحول الإنكشارية إلى قوة بريتورية ضد السلاطنة ، حتى أنشأ السلطان سليم الثالث «الجيش الجديد» على النمط الأوروبى، ثم قضى السلطان محمود الثانى على الإنكشارية وفك الارتباط بين الجيش والطرق الدينية، إلى أن دخل عصر التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧١)، فأصبح الجيش أول مجال للتحديث ـ التغريب، وأداة تحديث الدولة فيما بعد، وصولا إلى خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ والمطالبة بالدستور، ثم ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨.

الفصل الثانى: الجيش والثورة الأتاتوركية.

ويستعرض دور الجيش والغازى مصطفى كمال فى حرب التحرير الوطنية ، بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء ، وصولا إلى تحرير تركيا بحدودها الحالية، وإقامة النظام الجمهورى فى عام ١٩٢٣ ، وإلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤. ثم يتطرق إلى عملية تغريب تركيا، من إلغاء الطربوش (١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (١٩٢٥) وتبنى القانون المدنى السويسرى (١٩٢٦) وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمى للدولة (١٩٢٨) وتغيير حروف الكتابة من العربية إلى اللاتينية (١٩٢٨) ورفع الأذان باللغة التركية (١٩٣٢).

الفصل الثالث: صدام الأتاتوركية والديمقراطية وعودة الإسلام.

ويبحث مشروع الأتاتوركية كمشروع لتغريب وعلمنة مجتمع مسلم، ثم يتعرض لدور الجيش بعد رحيل أتاتورك وتحول النظام السياسى إلى التعددية الحزبية عام ١٩٤٦ ، وعودة الإسلام ممثلاً فى الطرق الدينية: النقشبندية والنورسية والحلمية والتيجانية، ثم كبديل للمشروع الأتاتوركى الذى ظل مشروعًا فوقيا بيروقراطيا.

الفصل الرابع: تدخل الجيش عامى ١٩٦٠، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام).

ويعرض للانقلاب العسكرى الأول فى ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، والانقلاب العسكرى الثانى فى ٢٢ من مارس عام ١٩٧١ . ومن ثم دور الجيش فى إعادة هيكلة النظام السياسى (دستور عام ١٩٦٠) ، وفى تنمية وتحديث الاقتصاد التركى (التصنيع لإحلال الواردات) وتأسيس أول حزب إسلامى (حزب النظام الوطنى) بزعامة نجم الدين أربكان.

الفصل الخامس: تدخل الجيش عام ١٩٨٠ (ضرب اليسار .. والأسلمة المعتدلة).

ويناقش ظروف انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، والإطار الجديد للحركة السياسية الذى فرضه الجيش (دستور عام ١٩٨٢) ، وتكريس دور الجيش فى الحياة السياسية التركية، كما يناقش دور الجيش فى ضرب اليسار ، وتوظيف الإسلام من خلال طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى تبناه أوزال، ومهد الطريق لصعود حزب الرفاه الإسلامى.

الفصل السادس: صراع الأتاتوركية والرفاه الإسلامى.

ويتابع حركة صعود بديل «الرفاه الاسلامى» على خلفية أزمة مشروع «الأتاتوركية»، وينتقل إلى مسألة التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى فى إطار صراع الجيش والرفاه، ثم إلى دور تركيا الإقليمى فى ظل الصراع الأتاتوركى - الإسلامى.

الفصل السابع: صدام الجيش والرفاه الإسلامى.

ويتطرق إلى أحداث «الانقلاب المدنى» عام ١٩٩٧، والذى أطاح فيه الجيش بحزب الرفاه وزعيمه أربكان من رئاسة الحكومة، بعد تغلغل الرفاه فى المجتمع والجيش، ثم فرض الوصاية العسكرية على حكومة يلماظ (المدنية)، ثم حل

حزب الرفاه ومنع أربكان من النشاط السياسي، والدخول فـى مواجهة مفتوحة ضد الإسلام السياسي.

ولا يبقى إلا أن نـقول إن الحالة التـركيـة، تماثل حالات أخـرى فى المشرق العربى الإسلامى(مـصر مثلاً) مع اختلاف الدرجة. وبمعنى آخـر، فإن المعضلة التركيـة فى العلاقة بين الجيش والإسلام والحداثة ، هى الأسـبق والأكثر تطورا فى الشرق الإسلامى . وذلك مـا يفرض متابعة التـجربة التركية واسـتخلاص دروسها.

والله وراء القصد

رضـا هـلال

أنقرة -القاهرة ١٩٩٨

الفصــل الأول

الجيش التركى والتراث العثمانى
(إغواء الغرب)

وكانت الدولة العثمانية تبحث عن خلاصها
فى اقتباس الحداثة الغربية ، إلا أنها
راحت ضحية حداثة كاسحة الحضور
أخطبوطية.

«بيير لوتى»

تختلف الروايات حول أصل الأتراك العثمانيين، وإن كانت ترجع بداية ظهورهم إلى القرن الحادى عشر، ضمن قبائل الغز التركية التى هاجرت من أواسط آسيا، تحت قيادة أرطغرل ـ والد عثمان الذى ينتسب إليه العثمانيون ـ وما لبثوا أن دخلوا فى حركة الغزاة ـ مفردها «غازى» أى المجاهد ـ لخدمة دولة السلاجقة. وقد أوقع الغزاة هزيمة بالجيوش البيزنطية عام ١٠٧١ فى معركة «منزكرت» . وقد تدافعت قبائل الغز التركى أمام اجتياح المغول سهوب آسيا الوسطى خلال القرن الثالث عشر إلى الأناضول ، بعد سقوط بغداد عاصمة

الدولة العباسية عام ١٢٥٨. وقبل أن تسقط دولة السلاجقة عام ١٢٣٤، كانت قد منحت أرطغرل وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية فى شمال غرب الأناضول.

وأدت هزيمة السلاجقة على أيدى المغول إلى قيام عدد من إمارات الغزاة غرب الأناضول، من بينها الدولة العثمانية، انتسابا إلى عثمان الذى أعلن استقلال إمارته عن السلاجقة. وكانت إمارات غرب الأناضول إمارات غزاة، بمعنى أنها قامت على تنظيم الغزاة الذى احتل المنطقة المعنية وجعل من زعيمها حاكماً ومؤسسا لأسرة حاكمة. ولذلك ارتبط اسم الدولة العثمانية بعثمان باعتباره الغازى وقائد الغزاة العثمانيين. ولهذا، كان كل سلطان جديد من أبناء أسرته يتقلد سيف مؤسس الدولة على اعتبار أن ذلك من المراسم العامة لتقلده السلطة[1]. وهكذا، فإن أهم ما استلهمته الدولة العثمانية من تراث السلاجقة هو «تنظيم الغزاة»، الذى تحول إلى نظام شبيه بنظام فرسان أوروبا فى العصور الوسطى. وكانت طقوس تنصيب الغازى تشبه فى بعض ملامحها طقوس تنصيب فرسان أوروبا الغربية. كما تميز الغازى عن بقية السكان بلباس رأس خاص على شكل قلنسوة بيضاء. وكان هدف تنظيم «الغزاة» مواصلة الجهاد، أى فتح دار الكفر.

وتوسعت الدولة العثمانية صوب الغرب، انطلاقاً من «ينى شهر» حتى كان سقوط «بورصة» التى أصبحت العاصمة للدولة الجديدة بعد دحر الجيش البيزنطى، خلال حكم أورخان (ابن عثمان) الذى أرسى أول تنظيم للجيش والحكم العثمانى. وكانت «الدوشرمة» أساس ذلك التنظيم . والدوشرمة هى جمع عدد معين من أطفال «دار الكفر» وإعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية بعد تحويلهم إلى الإسلام. وقد ملأ اطفال الدوشرمة ـ بعد تعليمهم وتدريبهم ـ صفوف فرق الإنكشارية والخيالة .

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، مصدر سبق ذكره (م. س. ذ) ، ص١١-٣٥.

إن مصطلح الإنكشـارية (ينى شرى بالتركية، أى الجـيش الجديد) يرجع إلى الدرويش (رجل دين صوفى) حـاجى بكتاشى. إذ اصطحب أورخان الوجـبة الأولى من هؤلاء المجندين إلى مسكن ذلك الشيخ الدرويش ورجاه أن يباركهم ويخلع عليهم اسما، فكان أن وضع بكتاشى كـمه فوق رأس أحد الواقفين فى الصف الأول ثم قـال للسلطان: إن القـوات التى أنشأتهـا سـتحـمل اسم ينى شرى، وستكون وجوههم بيـضاء وضّاءة وأذرعهم اليمنى قوية وسـيوفهم بتارة وسهـامهم حـادة، ويوفقـون فى المعارك، ولن يبـرحوا ميـدان القتـال إلا وقد انعقدت لهم ألوية النصـر. وكان الإنكشارية يضعون على رءوسهم قلنسوة بيضاء شبيهة بقلنسوة الدرويش، وهنا يبدو الارتباط بين الرمز الدينى والرمز العسكرى.

وكـان يجرى تجنيـد الإنكشارية مـن شبـاب المسيـحيـين، إذ كان الأطفـال المسيحيون ينتزعون من أسرهم، ليصـبحوا عبيدا للسلطان وينشئوا على الإسلام ويتدربـوا على حيـاة الجندية على أساس تنظيم دقـيق. وكان نظام الإنكـشارية الذى استمر حـتى منتصف القرن السادس عشـر ـ يحرم عليهم الزواج فى أثناء الخدمة العسكرية .

وكان الإنكشارية يمثلون قوة رئيسية فى الجـيش العثمانى خلال فترة الفتوح التى جرت فى القرنين الرابع عـشر والخامس عشر، فـمهمتهم الرئيسـية كانت المحافظة على الأرض المفتوحة والقيام بالدفاع عنها .

وإلى جانب الإنكشارية ، كـان الجيش العثمانى يضـم قوة البـيادة (المشاة) ، إضافة إلى ٦ فرق من حرس الخيالة.

وقد استطاع السلطان أورخان ، بتنظيم الجـيش العثمانى، من السيطرة على شمـال غرب الأناضول. وقـبل وفاته عام ١٣٦٠، أوجـد قاعـدة للتوسع فى أوروبا ، وخلفه ابنه مراد الذى قـيض له أن يقود الجيوش العثمـانية صوب نهر مارتيزا بالقرب من أدرنة ، التى أصـبحت العاصمة العثمـانية الجديدة. وبوفاته

عام ١٣٨٨ ، كان السلطان مراد قد مد حكمه إلى معظم جنوب شرق أوروبا فيما عدا ألبانيا والبوسنة وأجزاء من اليونان .

وفى دلالة على الدور المركزى للجيش ، نصب الجيش بايزيد ـ الابن الأصغر لمراد ـ سلطانا ، بعد قتل أخيه الأكبر يعقوب.

وقد استطاع بايزيد (١٣٨٩-١٤٠٢) رد الحملة الصليبية، التى دعا إليها البابا عام ١٣٩٤، لهزيمة الأتراك والوصول إلى البقاع المسيحية المقدسة فى فلسطين. ولكن بايزيد ألحق هزيمة منكرة بالجيش الصليبى ـ الذى شاركته فيه كل دول أوروبا الغربية فى «نيكو بوليس» عام ١٣٩٦ . وعقابا للإمبراطور البيزنطى على الموقف الذى اتخذه خلال الحملة الصليبية ، طلب منه بايزيد تسليم القسطنطينية ، واستنجد الإمبراطور مانويل بأوروبا، فحاصر بايزيد القسطنطينية ٦ سنوات أشرفت فى نهايتها على السقوط ، حتى ظهر تيمور لنك الذى انطلق من شرق آسيا، إلى أن وصلت جيوشه إلى السهوب بين بحر قزوين والبحر الأسود .

وألحق تيمور لنك هزيمة منكرة بقوات بايزيد قرب أنقرة فى ٢٧ من يوليو عام ١٤٠٢، وأسر بايزيد الذى مات كمدا فى الأسر. وسرعان ما تفككت إمبراطورية آل عثمان، وتوزعت بين أبناء بايزيد. واحتاج الأمر أكثر من عشر سنوات حتى انفرد محمد الأول أصغر أبناء بايزيد بالحكم عام ١٤١٣ ، ثم أعاد مراد الثانى الدولة إلى ما كانت عليه قبل موقعة أنقرة ، قبل وفاته عام ١٤٥١ . ثم فتح محمد الثانى (الفاتح) القسطنطينية عام ١٤٥٢، ليصبح اسمها إسطنبول أو الآستانة عاصمة الدولة العثمانية. وتدخل الدولة العثمانية فى معترك الصراع العالمى، لتهزم دولة المماليك وتضم الشام ومصر والحجاز فى العقد الثانى من القرن السادس عشر، وينقل السلطان سليم الأول الخلافة إلى إسطنبول. ويحاصر السلطان سليمان القانونى فيينا عام ١٥٢٩، ويضم المجر

إلى الأملاك العثمانية، ويلتفت شرقا لمواجهة الصفويين في فارس، ويضم العراق ثم يدخل صنعاء ويستولى على جزيرة قبرص، ويمتد نفوذ الإمبراطورية من أوكرانيا والبحر الأسود شرقا إلى المورة في غرب المتوسط. إلا أن الإمبراطورية العثمانية دخلت طور التقهقر خلال القرن السابع عشر، حتى هزم العثمانيون أمام الروس عام ١٦٨١ وأمام فيينا عام ١٦٨٣[1]. وكانت معاهدة فارلوفجة عام ١٦٩٩، بداية نهاية الإمبراطورية العثمانية. فمن ناحية ،كانت المعاهدة نهاية لحرب «العصبة المقدسة» (١٦٨٣-١٦٩٩)، وبداية لسلسلة من المعاهدات التي تنازلت بمقتضاها الإمبراطورية العثمانية عن أراضٍ في أوروبا كانت تعتبرها جزءا من أملاكها ، وتمخضت عن السماح للدول الاوروبية بالتدخل في شئون الدولة العثمانية لحماية المسيحيين والتجار الأجانب داخل أراضي السلطان.

ومن ناحية ثانية ، أدت هزيمة البيت العثماني، إلى إدراك العثمانيين لمدى تخلف الجيش العثماني بالمقارنة بالجيوش الأوروبية، وإلى أنه بالإمكان القيام بالإصلاح متى تنبهت الدولة إلى الوسائل التي حققت بها أوروبا قوتها ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والأسلحة الحديثة . وكان الداماد إبراهيم باشا الذي تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) هو أول مسئول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا. ولهذا أقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالآستانة وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية، وبخاصة فيينا وباريس للمرة الأولى. وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التي سبق توقيعها ، بل إنه طلب منهم معلومات يزودون بها الدولة عن الدبلوماسية الأوروبية وقوة أوروبا العسكرية. وكان معنى ذلك فتح ثغرة في الستار الحديدي العثماني والاعتراف بالأمر

(١) Andrew Mango, Turkey : The Challenge of a New Role , Washington, The Centre for Strategic and International Studies ,1994,p.5.

الواقع، أى بأنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات التى كانت تحدث فى أوروبا[1].

وفى عام ١٧٢٠ ، قام السلطان أحمد الثالث بإرسال مبعوث عرف باسم «محمد جلبى» إلى فرنسا من أجل الاطلاع على أحوالها . ولما رجع كتب كتابا عن رحلته إلى فرنسا وصف فيه مشاهداته؛ فوصف الفنون التقليدية والمؤسسات والوسائل العسكرية والمستشفيات والموانئ ودور الأوبرا والمسارح ، وركز فيها على العادات الاجتماعية ودور النساء فى المجتمع الفرنسى .

ووافق له السلطان على تأسيس مطبعة عام ١٧٢٧ ، كانت أول مطبعة فى العالم الإسلامى ، وأصدرت الكثير من الكتب عن الحياة فى أوروبا .

وجاء السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤) ، وظهرت فى عهده محاولات لإصلاح الجيش ، بسبب سريان الفساد داخل الإنكشارية. فجرى تنظيم وحدات جديدة وتكوين وحدات طبية خاصة ، إضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة فى الجيش عن طريق البعثات التعليمية التى أُرسلت إلى فرنسا، والتى كان من نتيجتها افتتاح مدرسة الهندسة العسكرية فى «أوسكدار» عام ١٧٣٤ لتدريب المهندسين العسكريين.

واستمرت محاولات الإصلاح العسكرى فى عهد السلطان عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧). وبدأ السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤) فى تطوير البحرية والمدفعية إلا أنه تجنب الاصطدام بالإنكشارية. وحاول خلفه السلطان عبد الحميد الأول (١٧٥٤-١٧٨٩) إدخال تقنيات حديثة على نظام الدولة. غير أن تلك الفترة شهدت نشوب الحرب بين روسيا وتركيا (١٧٦٨-١٧٧٤)، والتى ترتبت عليها معاهدة قاينارجة بين روسيا وتركيا عام ١٧٧٤، وهى

---

(١) Ali L. Karaosmanoglu , Aiil, Officers :Westernization, and Democracy, in: Turkey and The West , London , I.B. Tawris, 1993, p.21.

المعاهدة التى نتج عنها ما يعرف فى التاريخ بالمسألة الشرقية، أى التدخل الأوروبى فى شئون الدولة العثمانية بغرض حماية المسيحيين الأرثوذكس، وبما فرض تحديث الجيش والنظام ككل فى عهد السلطان سليم الثالث. فخلال حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) ، كان سفيره إلى فيينا أبو بكر راتب أفندى ، يوافيه بتقارير مفصلة عن تنظيم الجيش النمساوى والفنون العسكرية التى تستخدمها الجيوش الأوروبية.

ولم يكن راتب أفندى النافذة الوحيدة لسليم الثالث على التنظيم العسكرى الأوروبى، بل كانت هناك نافذة أخرى هى الضباط الأوروبيون الذين تحولوا إلى الإسلام وخدموا فى أعلى مراتب الجيش العثمانى مثل كونت دى بونفال ، والبارون فرانسوا دى تو وآخرين ساهموا فى إعادة تنظيم الجيش العثمانى وتزويده بالفنون العسكرية. لهذا أصدر سليم الثالث ، المراسيم الخاصة بإصلاح كل الفرق العسكرية القائمة، بما فى ذلك الإنكشارية والسباهية، ثم أنشأ سليم الثالث (فرقة النظام الجديد) التى جرى تدريبها على النمط الأوروبى وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية. وقد أدى إنشاء هذه الفرقة إلى ظهور عنصر اجتماعى جديد قوامه صغار ضباط الجيش الذين تعرفوا على نبض ملامح الحضارة الغربية عن طريق القراءة والاحتكاك الشخصى، واعتادوا اعتبار الخبراء الغربيين مرشدين وراعين لهم فيما يتعلق باقتباس الأساليب الحديثة .

وبالإضافة إلى فرقة «النظام الجديد» وإدخال الأسلحة الحديثة، أنشأ سليم الثالث المدارس الفنية مثل المهندسخانة وأدخل إصلاحات مماثلة على الأسطول وفقا للتقاليد الفرنسية والنمسوية. . ومن ذلك التاريخ ، أصبحت المهنة العسكرية تتطلب تعليما خاصا يتضمن ضمن ما يتضمن الرياضيات والجبر والهندسة الفراغية والخطط العسكرية ، إضافة إلى الفلسفة الوضعية ، فلسفة أوغست كونت التى تعنى بالظواهر والوقائع اليقينية فحسب، مهملة كل تفكير تجريدى فى الأسباب المطلقة.

بيد أن التطور الأكبر فى تحديث الجيش والدولة، ما كان يحدث بوجود «الإنكشارية». فمنذ نهاية القرن الخامس عشر أحس الإنكشارية بقوتهم باعتبار أنهم السند الرئيسى للسلطان . وقد لجئوا إلى هذه القوة بالفعل حين خلعوا بايزيد الثانى وولوا سليم الأول. كما ثاروا فى عهد سليمان، وحين توفى أجبروا سليم الثانى على الإغداق عليهم حين ارتقائه العرش. وتمرد الإنكشارية فى عهود عثمان الثانى ومصطفى الثالث وابراهيم وأحمد الأول. وتمردوا ـ أيضاً ـ على سليم الثالث، فاضطر إلى كبح جماحهم بإنشاء الفرقة الجديدة التى تلقت تدريبها على السنمط الأوروبى الحديث، فقاموا بثورة ضده واتهامه بأنه لم يعد حاميا للدين وبأنه خاضع للسيطرة الأوروبية .

ولذلك، كان هدف السلطان محمود الثانى(١٨٠٧-١٨٣٩) القضاء على الإنكشارية. ففى عام ١٨٢٦ ، أنشأ قوة نظامية جديدة ، أطلق عليها اسم «النظام الجديد». وقام بمحاصرة ثكنات الإنكشارية ، فألغى اسمها وملابسها واصطلاحاتها . كما أصدر خطا «همايونيا» حل فيها الطريقة البكتاشية وأعدم ثلاثة من زعمائها لكونها القوة المعنوية للإنكشارية ، وجعل من الطريقة النقشبندية الطريقة الرسمية للدولة بدلاً من الطريقة البكتاشية .

لقد رأى السلطان محمود الثانى، أنه من أجل تحديث الجيش والدولة لا بد من ضرب الإنكشارية وتشكيل الجيش على السنمط الأوروبى أولاً، ثم فك الارتباط بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية «الطريقة الدينية » ثانيا ،ثم تقليص نفوذ الهيئة الدينية ثالثا. فأسس «ديوان الأحكام العدلية» عام ١٨٣٧ للشئون القانونية والشرعية، ووضع الأوقاف تحت إشرافه بما مثل ضربة لنفوذ علماء الدين، وأسس مدارس علمانية إلى جانب المدارس الدينية[1].

---

(١) السيد حسين الطنوبى ، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا ، رسالة ماجستير جامعة الإسكندرية ١٩٨٩ ص٢٣.

وامتدت «الأوْرَبة» أو «التـغريب» إلى المناحى الاجتماعيـة فى عهد السلطان محمـود الثانى ، على نحو ما يذكـر برنارد لويس بقوله : «بدأ الأتراك يرتدون البنطال ، وأصبـحت الموسيـقى الغربية تسـمع فى شوارع إسطنبـول، حتى إن السلطان مـحمود نفـسه طوّر لبـاسه وقص لحـيته وارتدى البـنطال. وكان أول سلطان يشهـد الاحتفـالات العامة والأوبرا وحـفلات رقص الباليـه التى كانت تعـرض فى السفـارات الغـربية . واسـتقـدم الموسـيقـيين الـغربيـين كمـا أن الاستقبالات أصبحت تجرى وفقا للتقاليد الأوروبية بدلاً من العثمانية»[1].

وخلال فتـرة التنظيمات Tanzimat (١٨٣٩-١٨٧١)، شملت الإصلاحات الجيش التركى .

لقد كانت الحركة الإصلاحـية التى عرفت تحت اسم «التنظيمات» ، وبدأت فى نوفمبر عام ١٨٣٩ بإصدار خط شريف جولخانة، وبلغت أوجها فى إصدار أول دستور عـثمانى عام ١٨٧٦ ، حركة أوْرَبَـة ـ تَأوْرُب، ليس فقط للجيش، وإنما للإمبـراطورية ككل بهدف إنقاذها من الانهيـار. تلك الحركة الإصـلاحية التى شق الطريق إليها سليم الثالث ومحمود الثانى انخرط فيها بجسارة السلطان عـبدالمجـيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١)، والسلطان عـبد العـزيز (١٨٦١ـ ١٨٧٨) ، لتغـيير المشهـد المؤسسى والاقتصـادى والاجتمـاعى العثمانى ، باتجـاه المركزة الإدارية، وتحـديث جـهـاز الدولة، وأوربة وتحـديث جـهـاز الدولة ، وأوربة المجتمع،وعلمنة القـانون والتعليم، وصولاً إلى حدود بعـيدة. عندها تأسست «تركيا الحديثة» واختفت «تركيا القديمة» ضحية حداثة كاسحة أخطبوطية .

وحركـة التنظيمـات «الإصلاحيـة»، وإن قادها السـلاطين، فقـد أسس لها مصلحون متـأوربون من رجال الدولة. فى مقدمتهم يأتى مـصطفى رشيد باشا

---

(١) Bernerd lewis , The Emergence of Modern Turkey, London, New York, Oxford University Press, 1961.

(١٨٠٠-١٨٥٨)، ملهم خط جولخانة و المعتبر أبا التنظيمات والذى عمل سفيرا فى فرنسا ثم وزيرا للخارجية إلى أن صعد إلى منصب «الصدر الأعظم» عام ١٨٤١ . وبعده يأتى محمد أمين على باشا (١٨١٥-١٨٥٨) ، الذى كان سفيرا فى لندن ثم وزيرا للخارجية ثم أصبح «الصدر الأعظم» وكان أحد المخططين لوثيقة «الخط الهمايونى » عام ١٨٥٦ ، كما كان أحد المحركين الرئيسيين للمجلس الاعلى للإصلاحات «مجلس أى عالى أى تنظيمات» . أما محمد فؤاد باشا (١٨١٥ ـ ١٨٩٦)، فقد درس الطب ثم التحق بالجيش وأصبح الصدر الأعظم ورئيس المجلس الأعلى للتنظيمات.

أما آخر كبار المصلحين، فكان مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) الذى برز كأحد أهم الولاة العثمانيين وأصدر دستور عام ١٨٧٦ عندما أصبح الصدر الأعظم لعبد الحميد الثانى[١] .

لقد بدأت الإصلاحات بخط شريف كلخانة عام ١٨٣٩ ، الذى قرر المساواة بين رعايا الإمبراطورية، وسمح بإنشاء كنائس جديدة، وأعطى الحق لغير المسلمين فى القبول فى المدارس المدنية والعسكرية وإحالة الدعاوى التجارية والجنائية التى تقع بين المسلمين وغيرهم إلى المحاكم المختلطة، وتجنيد المسيحيين فى الخدمة العسكرية والسماح للأجانب بامتلاك العقارات. وفى عام ١٨٤٠ ، وضع شريف باشا قانونا للعقوبات مستمدا من القانون الفرنسى .

وأبرزت ديباجة القانون أحد المبادئ الكبرى للتنظيمات ، مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون، بل إنها نصت على أن «الراعى فى الجبل والوزير سوف يلقيان معاملة واحدة. . »، أى أن المسألة، فى مجال العقوبات لم تعد الركون إلى قرارات تعسفية صادرة عن السلطات. فالمخالفات المنصوص عليها لا يمكن

---

(١) روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢ ، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر ، ١٩٩٣ ص٦٨-٦٩.

أن يطبق بشأنها غير العقوبات المنصوص عليها في القانون، مما يستبعد اللجوء إلى أحكام العرف المتقلبة، وقد عدل القانون عام ١٨٥٨ ليحل محله قانون الجزاء العثماني الذى استمد أحكامه من القانون الفرنسي.

كما صدر قانون للتجارة عام ١٨٥٠ ، وأخذ من القانون الفرنسي الذى صدر عام ١٨٠٧ ، وصدر القانون البحرى عام ١٨٦٣ .

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر ، جرى إنشاء شبكة من المحاكم المسماة بالمحاكم النظامية، التى كلفت بالنظر فى جميع المسائل التى تخرج عن اختصاص السلطات الدينية ، وبدأ إنشاء مجالس مختلطة متعلقة بالنظر فى الشئون الجنائية[1] .

وتوسع الجهاز التعليمى للدولة. ففى القاعدة المدارس الابتدائية، ثم نجد مرتبة ثانية هى المدارس الرشدية (للفتيان بين ١٠-١٥سنة) ، ثم المدارس المتوسطة . كما ظهرت المدارس االسلطانية (النظير العثمانى لمدارس الليسيه) . وفى عام ١٨٦٩ ، صدر مرسوم بإنشاء جامعة (دار الفنون) لتضم كليات الآداب والفلسفة ، والحقوق، والعلوم الطبيعية والرياضيات ، كما شهدت الخمسينيات والستينيات إنشاء مدرسة الإدارة (١٨٥٩) ومدرسة الطب(١٨٦٦) ومدرسة المعلمين العليا(١٨٦٢) ، ومدرسة المعلمات (١٨٧٠). كما انتشرت مدارس الأقليات وبعثات التبشير. وإلى جانب «أوربة» القانون والتعليم ، انتقلت «الأوربة» إلى الإدارة الحكومية؛ إذ أصبح للدولة العثمانية إدارة مركزية تماثل فى طابعها الإدارة المركزية لدولة ذات تراث بيروقراطى عريق مثل فرنسا فى سبعينيات القرت التاسع عشر. وأصبح الباب العالى يتمتع بسلسلة إدارات تشمل قطاعات متباينة كالشئون الخارجية، والداخلية، والعدل، والمالية، والأوقاف الخيرية، والتجارة، والزراعة و الأشغال العمومية. ويدار كل من هذه

(١) مانتران، تاريخ الدولة العثمانية ، ج٢، ص٩٢-٩٣ .

الأجهزة من جانب وزير (ناظر) أو من جانب مستشار يشكل جزءا لا يتجزأ من مجلس الوزراء، إلى جانب شخصيات أخرى مثل شيخ الإسلام والضباط المسئولين عن الهيئات العسكرية (الجيش ، المدفعية ، البحرية) . وكان أسلوب عمله يظهر بالفعل ملمح «مجلس وزراء» من النمط الأوروبي .

وفي عام ١٨٥٤ اتجه الباب العالي إلى إنشاء مجلس أعلى الإصلاحات (مجلس أي عالي أي تنظيمات)، وتمثل دوره في إعداد النصوص التشريعية التي يجب أن تنظم الإصلاحات وتسهر على تطبيقها . وفي عام ١٨٦٨ حل محله مجلس الدولة (شورى أي دولة) وضم لجان (الداخلية، والشئون العسكرية ، المالية، العدل،الأشغال العمومية، التجارة، والزراعة، والتعليم)

وبذلك جرى الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. لقد كانت أوربة القانون والتعليم ونظام الدولة ، أحد أهداف حركة الإصلاحات (التنظيمات)، ولكن تلك الحركة ما كانت لتكتمل دون إصلاح الجيش . فالإخفاقات التى حلت بقوات السلطان محمود الثاني في وجه قوات محمد علي والي مصر، قد شكلت صدمة جسيمة لقادة الإمبراطورية. وهكذا، فإن مشكلة إصلاح الجيش قد أخذت منذ بداية عهد السلطان عبد المجيد ، مأخذا شديدا جدا، وكانت الوصفة هي «الأوربة». هذه الأوربة، تمر أولاً بالتعليم في المدارس العسكرية، وثانيا، بإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية، وثالثا بتغيير التسلح والانضباط العسكرى .

كان جيش التنظيمات بالفعل بنية أساسية في عصر محمود الثاني: مدرسة المهندسين العسكرية ، المدرسة البحرية، مدرسة الطب العسكرية ، وبوجه خاص ، مدرسة العلوم العسكرية (مكتب أي علوم أي حربية)التي تأسست عند أواخر العهد .

وكان التحديث الأكثر أهمية هو إنشاء مدرسة أركان الحرب (أركان ـ أي

حربية مكتبى) ـ وكانت أقرب إلى أكاديمية عسكرية يقوم بالتدريس فيها خبراء أوربيون، فرنسيون وبروسيون. وكانت المدارس المتوسطة والرشدية، تقوم بإعداد الفتيان الراغبين فى الانخراط فى خدمة الجيش، أى أن تكوين الكوادر العسكرية كان يبدأ فى العاشرة من العمر فى المدارس المتوسطة والرشدية .

وكان التطور الثانى هو تحول الجيش إلى قوات نظامية (نظامى) .

وفى عام ١٨٤٣ ، ولأول مرة فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية، صدر فرمان يستند نصه فى جانب منه إلى القانون العسكرى البروسى لعام ١٨١٤ ، بتشكيل خمسة جيوش مكلفة بحماية العاصمة وثراس الشرقية وروميليا والأناضول والولايات العربية بحسب الترتيب. وبعد خمس سنوات، ظهر جيش سادس يتخذ من بغداد قاعدة له لتشمل منطقة عملياته العراق والحجاز. وداخل كل جيش منظومة كاملة من الألوية والبلوكات والكتائب والآليات على نحو مماثل للتشكيل العسكرى فى أوروبا.

وتأسياً بتجربة محمد على فى مصر، فرض السلطان التجنيد الإجبارى فى معظم أرجاء الإمبراطورية عام ١٨٤٥ . وسمح للمسيحيين بالخدمة فى الجيش مع إقرار نظام البدل العسكرى (بدل أى عسكرى)، أى دفع مبلغ من المال بدلاً من الخدمة العسكرية. ومن حيث المبدأ كان التجنيد بالقرعة ، أى أن جميع الرعايا العثمانيين يخضعون للقرعة، لكن غير المسلمين، الذين لا يعد وجودهم فى الجيش جد مستحب، على الرغم من المقاصد المساواتية لمراسيم الإصلاح ، يملكون إمكانية إعفائهم بدفع بدل كضريبة مقابل عدم أداء الخدمة العسكرية. وكان التجنيد الإجبارى لفترة خمس سنوات ، يجرى بعدها إحالة المجند إلى الاحتياط (رديف) لمدة سبع سنوات ، إلا أنه يمكن أن يظل تحت الطلب للاحتياط حتى سن الثانية والثلاثين .

وفى عام ١٨٦٩ ، صدر قانون حدد فئات الخدمة بثلاث؛ خدمة عاملة

(نظامية) لمدة أربع سنوات ، والاحتياطى (رديف) لمدة ست سنوات ، وأخيرا الحرس (مستحفظ) ، لا يخرج منه الجنود الاحتياطيون إلا بعد ثمانى سنوات.

ونحو عام ١٨٧٠ ، ضم الجيش العثمانى ٢١٠ آلاف من الجنود فى الخدمة النظامية ، ونحو ١٩٠ ألفا فى الاحتياط وحوالى ٣٠٠ ألف من الحرس . وكان يتمتع بعتاد مماثل لعتاد الجيوش الأوروبية . وبعد ارتقاء عبد العزيز العرش ، جرى الاهتمام بالأسطول . وفى غضون بضع سنوات، فإن البحرية العثمانية المزودة بأحدث البوارج ومدربين على خدمتها، أصبحت ثالث قوة بحرية عالمية. بيد أن من مفارقات التاريخ، أن الإمبراطورية العثمانية دخلت «النزع الأخير» عقب إصلاحات فترة التنظيمات. فالسلطان عبد الحميد الثانى بدأ عهده (١٨٧٦-١٩٠٨)، بإصدار دستور عام ١٨٧٦ ، الذى استهدف فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وكان مستوحى من الدستور البلجيكى.

ولكن السلطان علق العمل بالدستور وقام بعزل مدحت باشا وبدلاً من «الأوربة» اتجه إلى «الأسلمة». فقد ورث عن سلفه السلطان مراد الخامس (١٨٧٦) ، ثورة مندلعة فى البلقان انتهت بحرب مع إمارتى الصرب والجبل الأسود. وكانت روسيا تحاصر إسطنبول ، فلم يجد السلطان عبد الحميد أمامه إلا الإذعان فى معاهدة سان إستيفانو ثم فى مؤتمر برلين (١٨٧٨) لتحصل رومانيا وصربيا والجبل الأسود على استقلالها، وتحتل النمسا البوسنة والهرسك، وتصبح بلغاريا إمارة تتمتع بالحكم الذاتى. وبعد ذلك، احتلت بريطانيا قبرص عام ١٨٧٨ ، ولم يمنع انقلاب السلطان على الأوربة والدستور، من تضعضع الإمبراطورية. لقد كان انحدار الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر، فى وجه القوى الأوروبية البارغة، دافعا للسلاطين والمصلحين العثمانيين، للتفكير فى أسباب «الانحطاط» العثمانى. ودون إثارة الشك فى

الإسلام، الذى كان لحمة الإمبراطورية ، رأوا أسباب الانحطاط فى التخلف التقنى والعلمى فى المجال العسكرى ، أولاً ، ثم فى بقية المؤسسات العثمانية، ثانياً ، أمام عالم يتطور سريعاً .

قاد ذلك التفكير إلى الدخول فى غمار «التغريب»[1]. وظهرت ألوية التغريب فى المجال العسكرى ، باتجاه «أوربة» الجيش ، اقتداء بنماذج أوروبا الحديثة، ثم انتقلت «الأوربة» إلى مناحى الحياتين الاجتماعية والسياسية ، التى لا تنظمها نصوص القرآن الكريم أو أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم .

وكانت المعارضة على أشدها فى البداية بين العسكر والمجتمع ، حتى إن الإنكشارية نجحت فى عزل ثم قتل السلطان سليم الثالث الذى يعد أبا اتجاه أوربة الإمبراطورية بنهاية القرن الثامن عشر . ثم جاء السلطان محمود الثانى الذى رد على آخر تمرد من جانب الإنكشارية ،بذبحهم بلا رحمة عام ١٨٢٦ ، وقام بحل قوات الإنكشارية والسباهية واتجه لتنظيم الجيوش، على النموذج الأوروبى، وبالاعتماد على خبراء ومدربين أجانب. ومن المجال العسكرى إلى الدولة مد محمود الثانى يد الأوربة. فألزم الموظفين بارتداء الملابس الأوروبية مع «الطربوش»، وأنشأ وزارة للداخلية ووزارة للشئون الخارجية مماثلتين لوزارات الداخلية والشئون الخارجية فى أوروبا .

ويبدء عصر التنظيمات مع خليفته عبد المجيد، اعتبرت اللائحة السلطانية للتنظيمات، وثيقة إعلان المساواة القانونية بين جميع رعايا الإمبراطور دون تمييز على أساس الدين أو القومية.

ويعتبر المؤرخ الفرنسى لوى بازان أن السلطان عبد المجيد كان نصيرا راسخا

---

(١) يربط برنارد لويس بين انطلاق حركة التغريب فى الإمبراطورية العثمانية مع تولى السلطان الثالث العرش (١٧٨٩) وبين انطلاق الثورة الفرنسية.
Bernard Lewis , The Impact of the French Revolution on Turkey, Journal of World History, Vol.1,1953, pp.109-121.

لتغريب المؤسسات والثقافة التركية. ففى عهده تأسست فى أسطنبول أول جامعة حديثة، وحذا تعليم العلوم فيها حذوا أوروبيا. وهو - أيضا - الذى أمر بإنشاء أكاديمية العلوم العثمانية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هناك صفوة مثقفة متأوربة إلى جانب الصفوة المتمثلة في رجال الدين.

إن الفترة ما بين جلوس سليم الثالث على العرش عام ١٧٩٨ وانقلاب تركيا الفتاة، والتى بلغت ١١٠أعوام، وإن مثلت فترة نزعة أوربة أو تغريب الإمبراطورية العثمانية قبل انهيارها، إلا أنها شهدت فى نهايتها صعود نزعة «الأسلمة» أو التحديث من داخل الإسلام والتى كان يمكن لها أن تسفر عن «حداثة الإسلام» لولا هيمنة الغرب وتفجر الحركات القومية فى الإمبراطورية العثمانية. وفى السنوات التالية لمعاهدة برلين (١٨٧٨) التى أجازت تدخل الدول الأوروبية فى شئون الإمبراطورية العثمانية فى حالة عدم اضطلاعها بالإصلاحات المطلوبة ، تعرضت الإمبراطورية لاستقطاعات جديدة . ففى عام ١٨٨١، جرى التنازل لليونان عن ثيساليا وجزء من إيبيروس، وبعد ذلك ببضع سنوات، ضمت بلغاريا روميليا الشرقية وفرضت فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١. وفى السنة التالية احتلت بريطانيا مصر عسكريا، فى الوقت الذى كانت تتظاهر فيه بريطانيا وفرنسا بأنهما مدافعتان عن وحدة الإمبراطورية، كما كانت الجيوش الروسية جد قريبة من إسطنبول. وهكذا بدا للقادة العثمانيين أن الإمبراطورية أصبحت قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل.

وارتبط ذلك بتشكك فى أوروبا والقوى المسيحية فى الإمبراطورية. وامتد التشكك إلى إصلاحات عصر التنظيمات، وما إذا كانت سياسة تغريب المؤسسات والمجتمع التى قام بها الباشوات المصلحون سياسة مناسبة.

هذا التشكك، سينقلب مع السلطان عبد الحميد الثانى ، باتجاه «أسلمة الإمبراطورية». فالسمة التى ميزت الدولة الحميدية عن دولة عصر التنظيمات هى «عودة الإسلام». فمن جانب، جرى بناء المزيد من المساجد ، وإعطاء

مكانة أوسع للإسلام فى البرامج الدراسية والمدارس. ومن جانب آخر، استند السلطان على الأصرة الدينية فى العلاقة مع الدول والشعوب الإسلامية الأخرى، فجرى إرسال رسل عثمانيين إلى الجزائر ومصر والهند وإلى مسلمى الصين. ومن جانب ثالث ، استخدم السلطان فكرة الخلافة لتوحيد شعوب الإمبراطورية العثمانية فى إطار «الجامعة الإسلامية».

لقد اعتمدت سياسة التنظيمات على فكرة إنشاء «أمة عثمانية » عن طريق منح الجميع مسلمين وغير مسلمين ، المساواة ، أى جعل جميع رعايا الإمبراطورية مواطنين متساوين فى دولة واحدة .

غير أن فكرة «العثمانية» لم تنجح فى وقف تفكك الإمبراطورية. وكان التفكير فى رابطة أخرى غير المواطنة العثمانية. ولجأ عبد الحميد إلى «الإسلام » وسياسة الجامعة الاسلامية. وكانت أهم أدوات تلك السياسة استخدام فكرة الخلافة. فقد كان السلطان يرى أنه بكونه «خليفة» سيحوز سلطة روحية على كل المسلمين بمن فيهم مسلمو الإمبراطورية العثمانية. بيد أن المسألة ، لم تكن مسألة توحيد مسلمى العالم كله حول الخليفة أو أن يتحول قصر الخلافة (يلدز) إلى فاتيكان الإسلام، بل هى مسألة تعبئة المسلمين داخل الإمبراطورية حول فكرة الخلافة، كبديل لفكرة النزعة العثمانية. ليس هذا فحسب ، بل إن عبدالحميد رأى فى سياسة الخلافة، أداة للتصدى للنزعة القومية التى بدأت تجتاح السكان المسلمين غير الأتراك، كالألبان والأكراد والعرب. كما أن نزعة الأسلمة، بعكس ما يشاع، لم يكن هدفها العودة بالدولة العثمانية إلى ماكانت عليه قبل عصر التنظيمات أو إلغاء الإصلاحات، فما كان من الممكن إلغاء حركة استمرت من عام ١٨٣٩ «بدء عصر التنظيمات» لحوالى أربعة عقود من أوربة الجيش والمؤسسات وقطاعات من المجتمع. ولكن عودة الإسلام فى فترة الدولة الحميدية، كشفت عن أن هناك مرجعيتين تتصارعان على طريق مشروع

التحديث التركى همـا المرجعية الإسلامية والمرجعيـة الأوروبية (الغربية). هاتان المرجعتيان تستندان على قاعدتين جغرافيتين واجتماعيتين مختلفتين. جغرافيّا : الريف مقابل المدينة والشرق مقابل الغرب. واجتـماعيا : الملاك والأرستقراطية مقابل البرجوازية الجديدة سليلة الإصلاحات والأوربة، وذلك ما يفسر، انقلاب حركة تركيا الفتاة على الدولة الحميدية. ففى عام ١٨٨٩ ، الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، أسس عدد قليل من تلامذة مـدارس الطب العسكرى الجمعية السرية (لجنة الاتحاد العثـمانى) التى تحولت فيما بعـد إلى لجنة الاتحاد والترقى. ونمت الجمعية، تدريجيا، وسط طلاب المدارس المدنية والعسكرية.

وعلى طريقة سابقيهم من «شـباب العثمـانيين» عام ١٨٨٥ ، اتبع أعـضاء الجمـعيـة نظام «الكاربونارى» الإيطالى، أى تكوين خـلايا ، تحمل كل خليـة رقما، ويحمل كل عضو فى الخلية رقمه.

وفى حين أن الجـمعيـة ركزت نشاطهـا فى البداية فى باريس ، تحت قـيادة الأمـير صـباح الـدين وأحمـد رضا ، إلا أن الـتطور الأهم جاء عـام ١٩٠٦ بتأسـيس خلايا انقـلابية داخل الجـيش مثل جـمعيـة «وطن» التى انضم إليـها مصـطفى كمـال فى دمشق. وتشكلت أفـرع لتلك الخلايا بيـن ضباط الجـيش الخامس فى يافـا والقدس. كـما تكونت لجنة دائمـة فى سالونيكا بين ضـباط الجيش الثالث. وبدأ التحرك مع تشكيل جمعية الحرية العثمانية.

وبحلول عام ١٩٠٧ ، تشكل «كـونجرس» للمجـموعات المعـارضة للسلطان عبد الحميد ، أى المعارضة فى المنفى والمعارضة داخل الجيش. وفى سبتمبر من العام نفسه، اندمجت مجمـوعة سالونيكا مع لجنة الاتحاد والترقى، حتى ما إن بدأ عام ١٩٠٨ ، إلا وقـد أصبح ضبـاط الجيش الثالث فى سـالونيكا جاهزين لخلع السلطان ، وامتد التمرد إلى قوات الجيش الثـالث فى مقدونيا بعد محاولة

السلطان القبض على أنور بك ونيازى، ثم إلى القوات فى أدرنة وعندئذ رفعت لجنة الاتحاد والترقى مطلبها للسلطان بعودة الدستور، وإنه فى حالة رفض السلطان فإن مائة ألف عسكرى سيتحركون باتجاه إسطنبول . وفى ٢٤ من يوليو عام ١٩٠٨، أعلن السلطان إعادة العمل بالدستور، واستقبل فى قصره رجال الاتحاد والترقى ، الذين حكموا تركيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثانى

الجيش والثورة الأتاتوركية

أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين ، قاتل
القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟
لقد آن الأوان لأن تنظر تركيا إلى مصالحها ،
وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية.

«مصطفى كمال»

(١) الغازى وحرب التحرير الوطنية

يقول راوى سيرة مصطفى كمال بن على رضا ، الذى أصبح فيما بعد «أتاتورك»، إن نفور أمه من أن ينشأ راعيا للغنم أو عاملاً فى حقل، بعد أن توفى والده ، جعلها تطلب من أختها إرساله إلى المدرسة الحربية فى سالونيك.

وكانت تلك المدارس الحربية الابتدائية ، التى أدخلت فى عصر التنظيمات من أجل تحديث الجيش ، تحت رعاية السلطان، ولا تتقاضى من تلاميذها رسوماً، ويتيح برنامجها للتلميذ الناجح فيها أن يرقى حتى يصبح ضابطا أو رقيبا (جاويشا) على الأقل .

وكان مصطفى كمال معجبا بابن أحد جيرانهم بعد أن تخرج من تلك المدرسة، وكان يختال بسترته العسكرية فى زهو الطاووس. كما أن مصطفى

كمال ،كما يقول راوى سيرته هـ. س أرمسترونج، لم يكن يميل إلى أن يكون واعظا دينيا. كما كانت التجارة فى رأيه حرفة لا تليق إلا باليونان والأرمن واليهود ومن إليهم. أما الأتراك أمثاله ، فالحرفة التى تليق بهم هى الجندية،ولاشيء غير الجندية[1].

وفى المدرسة الحربية وجد الفتى مجاله ، فنجح فى دراسته . وحين بلغ السابعة عشرة ، أرسل إلى المدرسة العسكرية العليا فى «موناستر» بمقدونيا . ولما جاز الامتحانات بتفوق، اختير للدراسة بكلية أركان الحرب فى العاصمة التى تخرج منها عام ١٩٠٥ ورقى إلى درجة نقيب (يوزباشى).

وفى كلية أركان الحرب بالعاصمة، انخرط مصطفى كمال فى السياسة، إذ نشأت فى الكلية جمعية ثورية تعرف باسم «وطن» كانت تهاجم السلطان عبدالحميد ونظامه لخنقه الحريات وقمعه للأفكار والآراء الحديثة ، كما كانت تهاجم الوعاظ ورجال الدين الذين يعوقون كل تقدم وإصلاح . وأقسم أعضاء الجمعية معاهدين أنفسهم على المضى فى مكافحة استبداد السلطان وإنشاء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبى ،تكون مهمتها تحرير الشعب من رجال الدين وتحرير النساء من الحجاب ـ ونظام الحريم. فلقد كانت «تركيا مخنوقة بيد السلطان وجواسيسه ، وما لم يسمح لدم الأفكار الجديدة بالمرور فى عروقها فمصيرها حتما إلى الموت»[2]. وانضم مصطفى كمال إلى جمعية «الوطن» التى تحولت إلى منظمة من المنظمات السرية التى ازدحمت بها العاصمة فى ذلك الحين ، يديرها مصطفى فى غرفة استأجرها بشارع غير مطروق ،حتى داهمتها الشرطة، فاعتُقل أعضاؤها ومعهم مصطفى كمال، ثم زُج بهم فى «السجن الأحمر» بإسطنبول.

(١) هـ. س. أرمستروبج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال ، كتاب الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ،يوليو ١٩٥٢ صـ١٥ .

(٢) هـ. س. أرمستروبج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال، م. س. ذ. ،ص٢١.

وأفرج عن مصطفى كمال، ليلحق بإحدى فرق الفرسان فى دمشق، فى صفوف شتى الحاميات المتفرقة فى أنحاء سوريا ، إلا أن البلقان ـ وتحديدا «سالونيك» وليس سوريا ـ كانت مهد الثورة. ولما انتقل مصطفى كمال للعمل فى فرقة أركان حرب الجيش الثالث فى سالونيك ، حاول تأسيس فرع لجمعية الوطن، ولكنه وجد منظمة ثورية كبيرة تألفت فى سالونيك تحت اسم «الاتحاد والترقى»، تضم الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «الشباب الأتراك».

وكانت اجتماعات «الاتحاد والترقى» تعقد فى بيوت بعض اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية والجمعيات الماسونية، إذ دأب أعضاء الاتحاد والترقى على الاحتماء بحصانة هؤلاء اليهود من القبض عليهم أو محاكمتهم أمام المحاكم التركية بحكم معاهدات الامتيازات الأجنبية . كما أن بعض أعضاء «الاتحاد والترقى» ، قد انضم إلى جماعة «الماسون» واستعانوا على تأليف جمعيتهم الثورية وتنظيمها باقتباس أساليب المنظمات الماسونية.

ولما انضم مصطفى كمال إلى إحدى شعب جمعية «الاتحاد والترقى»، وجد أنها فرع من فروع «النهلست» الدولية، وأن غالبية الأحاديث تدور حول اضطهاد اليهود فى روسيا وفى سواها من الدول الأوروبية . فأدرك أنه قد تورط فى الانضمام لمنظمة دولية سرية هدامة، وهو الذى لم تكن تعنيه فى شيء طقوس الماسونية أو اضطهاد اليهود، وكان كل ما يعنيه إنقاذ تركيا من استبداد السلطان ومطامع القوى الأجنبية. كما أن جمعية «الاتحاد والترقى» لم تعهد إليه بما يتفق مع طبيعته القيادية الآمرة الناهية، بل كان عضوا عليه تنفيذ الأوامر خلف نقاب الطقوس الماسونيه المعقدة.

من هنا، ثارت ثائرة مصطفى كمال على جمعية «الاتحاد والترقى»، وتشاجر مع زعمائها «أنور . . وجمال . . ويافيد . . ونيازى . . وطلعت»، واعتبر أن قادتها وزعماءها ليسوا سوى «خونة» أو «مغفلين» مغرورين هدفهم الوصول إلى السلطة بأى ثمن . وبدأ يبتعد عن الجمعية ويوجه لها نقدا لاذعا وإن ظل على عضويته بها.

وواصل مصطفى كمـال ما كان قد بدأه فى دمشق، أى إنشـاء خلايا جديدة لجمعية «وطن». فكان يعقد اجتماعات سرية مع الضباط الصغار والجنود ليشرح لهم الأخطار التى تحيط بالبلاد وضرورة القيام بالثورة. غير أن الثورة اندلعت ، ليس على يد مصطفى كمال، وإنما على أيدى زعماء جمعية الاتحاد والترقى.

فقد شرع «نيازى» بحفنة من الرجال فى الزحف عبر جبال مقدونيا الجنوبية متـحديا الحكومـة. وفى الوقت نفسـه ، أصدر «أنور» بيـانا أعلن فيـه الثورة وزحف هو الآخـر بفـيلق من الجنود فى شـرق مقـدونيـا. وكانـت حسـابات مصطفى كـمال أن ثورة نيازى وأنـور ليست إلا مغـامرة جنونية، لأن أعـضاء جمـعيـة الاتحاد والتـرقى لا يزيدون على ثلاثمائة شـخص ما بين عـسكريين ومدنيين . إلا أن الشـورة خيبت حسـاباته. فالجنود الذين أرسلهم عبد الحـميد على جناح السرعة من إسطنبـول إلى مقدونيا لسحق الثورة ما لبـثوا أن انضموا إلى القائمين بها، إذ أقنعهم الثوار أن الثورة قامت لمصلحتهم.

وعندما أصـدر عبد الحـميد أوامره إلى إحـدى الفرق المرابطة بالعاصـمة ، بالتوجـه إلى مقدونيـا للقضاء عـلى حركة التـمرد بها، رفـضت الفرقة تنفـيذ الأوامر، مما رفع معنويات الثوار فقرروا الزحف على العاصمة.

وشعر السلطان عبد الحميد بأن العرش يهتز من تحته ، فأعلن تأليف حكومة دستورية وعودة الدسـتـور ، وترحيبه باستقبال زعمـاء الثوار، فعاد نيازى وأنور على رأس قواتهما إلـى سالونيك، واستقبلتهم هناك الجـموع الحاشدة . وهناك أعلن أنور دستور الحكم الجديد من شرفة فندق «أوليمب بالاس» .

وفى الأيام التالية ، تدفقت على المدينة جموع من المنفـيين السياسيين الذين أبعدهـم عبد الحـمـيـد ، وبينهم الأمراء ورؤسـاء الوزارات والوزراء السابـقون وغيرهم ، وانضم أكثـرهـم إلى الضباط الشبان الثائرين، واشتركـوا فى جمعية «الاتحاد والترقى»، ثم هرعـوا إلى إسطنبول ينشدون الظفر بنصـيب من الغنيمة ويتآمرون للاستئثار بالحكم.

واستغلت الدول الأجنبية الفرصة، فضمت النمسا «البوسنة والهرسك» وضمت اليونان جزيرة كريت، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام بمعاونة روسيا.. وقامت الثورات في ألبانيا والمناطق العربية. كما استغل السلطان تلك الأحداث لإجهاض الثورة، بشراء العسكر الموجودين بإسطنبول وإغراء الوعاظ ورجال الدين، ليحذروا الناس من الحكام الجدد ويتهموهم بالإلحاد وبأنهم يهود وماسونيون وليسوا أتراكا ولا مسلمين، وبأن كل ما يهدفون إليه هو القضاء على الإسلام والخلافة . وكانت النتيجة تمرد جنود إسطنبول، فقتلوا ضباطهم أو سجنوهم، وأعلنوا ولاءهم للإسلام وللسلطان خليفة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم استولوا على إسطنبول وطردوا منها أعضاء «الاتحاد والترقي».

ولما لجأ أعضاء الجمعية إلى الجيش المعسكر في مقدونيا ،أمر القائد الأعلى لقوات مقدونيا ـ وكان عربيا هو محمود شوكت باشا ـ بزحف جيشي مقدونيا الثاني والثالث نحو إسطنبول ، وأسند إلى مصطفى كمال قيادة أركان الحرب بعد أن عاد من مهمة في حامية طرابلس. وأخمد الجيش المهاجم الثورة المضادة، وخلع السلطان عبد الحميد وسجنه في مدينة سالونيك .

وعاد مصطفى كمال إلى عمله العسكري ، وأصبح قائد أركان الحرب للجيش المقدوني الثالث عام ١٩٠٩، ثم عين مشرفا على مدرسة الضباط في سالونيك ، إلا أنه عاد إلى الانخراط في السياسة والتحريض على الثورة ضد حكومة الاتحاد والترقي. فانتدب للعمل في ديوان الوزارة في إسطنبول عقابا له، حتى أرسل إلى طرابلس بشمال إفريقيا بعد أن أنزلت بها إيطاليا حملة استولت عليها في أكتوبر عام ١٩١١ . وأبلى، مصطفى كمال هناك بلاءً حسنا، حيث منع القوات الإيطالية من التوغل داخل ليبيا. وما إن وصل مصطفى كمال إلى إسطنبول بعد عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا عام ١٩١٢ ، حتى وجد الجيوش التركية قد هزمت على الجبهات البلقانية ، إذ هاجمتها القوات الصربية من الشمال واحتلت «دوراز» و«موناستر» ، كما هاجمتها القوات اليونانية من

الجنوب واستولت على سالونيك وأسرت ٢٥ ألف جندى تركى. أما البلغار فقد انقضوا عليها مباشرة باتجاه إسطنبول وحاصروا «أدرنة» كبرى المدن التركية بعد العاصمة . فتوجه مصطفى كمال إلى وزارة الحربية حيث قدم نفسه إلى القيادة العليا ، فعين على الفور رئيسا لأركان حرب الفيلق المرابط فى شبه جزيرة «غاليبولى» المواجهة لمضيق الدردنيل ، حيث استطاع صد هجوم البلغار ٩ مرات، وأنقذ البلاد من الاجتياح البلغارى بصموده فى معركة غاليبولى . وعين بعد ذلك ملحقا عسكريا فى صوفيا ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى، فعاد إلى إسطنبول طالبا التطوع فى القتال ، وصمد ضد الإنجليز حتى يئسوا من الاستيلاء على مضيق الدردنيل عام ١٩١٥ .

وأطلق عليه لقب «بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة» لدى عودته إلى إسطنبول، إلا أنه واصل اعتراضاته على تحكم الألمان فى الجيش التركى وعلى مشاركة بلاده فى الحرب العالمية الأولى. فأسندت إليه قيادة الجيش السادس عشر المرابط فى القوقاز، ثم نقل إلى قيادة الجيش الثانى فى ديار بكر، مبالغة فى إبعاده. واستطاع مصطفى كمال إعادة تنظيم فرق الجيش فى القوقاز، بمعاونة الأميرالاى «عصمت» رئيس أركان حربه والجنرال كاظم قرة بكير. وأسعف الحظ مصطفى كمال باندلاع الثورة فى روسيا عام ١٩١٧، مما أدى إلى اضطراب الجيوش الروسية، فانتهز الفرصة وهجم بقواته وواصل تقدمه فى القوقاز. وبعد ذلك، تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش السابع فى الجبهة السورية.

وحدث ما تنبأ به مصطفى كمال ، وهو هزيمة تركيا فى الحرب . فعندما وصل إلى إسطنبول ، كان الحلفاء قد سيطروا على كل شىء: استولت البوارج البريطانية على البوسفور ، واحتلت الجيوش الإنجليزية العاصمة وكل قلاع الدردنيل والمواضع الحربية المهمة فى أنحاء تركيا . ودخلت الجيوش الفرنسية إسطنبول، واحتلت الجيوش الإيطالية «بيرا» وخطوط السكك الحديدية، وأشرف

ضباط الحلفاء على شئون الشرطة والحرس الوطنى، وعلى الميناء، وعلى تجريد القلاع من أسلحتها وتسريح الجيش.

لقد تحطمت الإمبراطورية العثمانية، وتفككت إلى أجزاء صغيرة، وانسلخت منها مصر وسوريا وفلسطين وبقية البلاد العربية . وباتت تركيا ذاتها عزلاء لا حول لها ولا قوة ،خاضعة لسيطرة العدو المنتصر وقبضته الحديدية، وانهارت الإدارة الحكومية تماما.

وكانت جمعية «الاتحاد والترقى» قد انحلت وتفرقت . وهرب أنور وطلعت وجمال إلى الخارج ، واختفى «يافيد» وبقية الأعضاء فى أماكن مجهولة . وتألفت حكومة هزيلة برئاسة توفيق باشا ، أحد رجال عبد الحميد المعروفين بصداقتهم للإنجليز لتنفيذ أوامر الأعداء .

وكان الأتراك من جميع الطبقات ، على حد تعبير أرمسترونج «ممزقين مهزومين لا يقوون على مقاومة أو قتال . وكانوا ينتظرون ، وهم مسحوقو الأجسام والنفوس ، أن يقرر الأعداء المنتصرون مصيرهم».

وفى هذا الجو برز مصطفى كمال. توجه إلى الصدر الأعظم السابق عزت باشا ليقنعه بالعودة إلى الحكم ـ محل توفيق باشا ـ وأن يختاره هو وزيرا للحربية لمنع السلطان من قبول الهزيمة على هذه الصورة المخجلة ، لأن فى قبولها نهاية تركيا كدولة وكشعب وكأمة. فقد كانت القضية العاجلة برأيه ليست إحياء الإمبراطورية العثمانية أو استرداد ولاياتها المفقودة، بل إنقاذ تركيا نفسها من الخراب والدمار والموت . وباءت بالفشل محاولة طرح الثقة بحكومة توفيق باشا فى البرلمان وتأليف حكومة جديدة برئاسة عزت باشا للوقوف فى وجه الاحتلال الأجنبى ورفض شروط معاهدة موندرونس (١٩١٨).

وتحول مصطفى كمال إلى التحرك سرا لإطلاق «حركة مقاومة شعبية» ضد الاحتلال . وتألفت فى العاصمة عدة جمعيات سرية هدفها سرقة الذخائر

والأسلحة من المستودعات الخاضعة لإشراف «القوات الحليفة» وإرسالها إلى أنصارها في الجبال الذين بدءوا يشنون حرب عصابات على قوات العدو. وكانت الحركة تلقى التشجيع والمعونة من بعض الرسميين ذوى المراكز الكبيرة فى الحكومة من أنصار مصطفى كمال أمثال عصمت ورءوف وفتحي وفوزى . وعلى الحدود الشرقية في جبهة القوقاز ، بدأ كاظم قرة بكير وقواته التى لم تدخل المعركة يعصون أمر الحلفاء بشأن تسريح الجيش .

وللمفارقة ،انتدبت الحكومة مصطفى كمال لقمع حركة المقاومة الشعبية فى الأناضول والجبهة الشرقية ، اعتقادا فى أن أعضاء جمعية الاتحاد والترقى هم الذين يشعلون حركة المقاومة. ففى عام ١٩١٩، عين مصطفى كمال مفتشا عاما على الجيش الثالث فى سامسون ،الواقعة شمال الأناضول على البحر الأسود، إذ أوكلت إليه مهام نزع سلاح القوات العثمانية ، بسبب انتشار الفوضى واختلال الأمن والنظام وإرهاب السكان فى أماكن عديدة من الأناضول .

وهناك، شعر مصطفى كمال أنه أكثر استقلالا فى اتخاذ أسلوب التحرك الثورى ، مستنكرا احتلال أزمير من قبل القوات اليونانية وضاربا بيد من حديد على أيدى الخونة والعملاء . وبدأ يعقد الاجتماعات السياسية بهدف إذكاء روح المقاومة الوطنية في النفوس ، واختار «المساجد» مكانا مناسبا للتجمعات ولإبراز مواقفه الوطنية . كما أجرى اتصالات مع وحدات الجيش العثمانى المنتشرة فى الأناضول وتراقيا والقوات المتبقية بعد اندحارها فى جبهات متعددة . وبدلا من تنفيذ أوامر إسطنبول بحل القوات ، فقد عمل العكس وأعاد تنظيمها وأثراها بعناصر جديدة وأشعل فيها الروح الوطنية .

وبعد أن أنزل اليونانيون ، بإيعاز من الحلفاء ، قواتهم على شاطئ أزمير واحتلوا المدينة ، قام مصطفى كمال الذى كان قد انتقل من سامسون إلى

أماسيا، باستدعاء قواده : رأفت من «سيواس» وعلى فؤاد من أنقرة ، وكان عارف موجودا معه فى أماسيا . وفى ٢٣ من يونيو عام ١٩١٩، عقد القادة الأربعة اجتماعاً برئاسة مصطفى كمال الذى لخص الوضع كالتالى :

«إن تركيا جاثية الآن على ركبتيها أمام قوات الاحتلال ولم يعد باستطاعتها أن تقوم بأى مجابهة عسكرية، وكل ما تبقى لها أربعة جيوش فى الأناضول وجيش واحد فى القسم الأوروبى فى العاصمة.

وجميع هذه الجيوش ، باستثناء جيش «كاظم قرة بكير» المعسكر فى ديار بكر، قد جردت من أسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يبق لها سوى قياداتها العليا الاسمية . أما السلطان وصهره رئيس الحكومة الداماد فريد، وكذلك أعضاء حكومته، فهمُّهم الوحيد إرضاء سلطات الاحتلال بأى ثمن على حساب الشعب من أجل الاحتفاظ بمراكزهم. لذلك ، فإن الطريق لإنقاذ الأمة والبلاد هو فى دعوة الشعب لحمل السلاح وخوض حرب عصابات لطرد المحتلين، وعقد مؤتمر وطنى يحضره مندوبون عن جميع المناطق، ويكونون مزودين بالصلاحيات المطلقة من أجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الأناضول، تأخذ على عاتقها قيادة الثورة الشعبية لطرد الغزاة من جميع أنحاء البلاد»

وما إن وافق المجتمعون على خطة مصطفى كمال، حتى أرسل برقية إلى جميع القادة العسكريين فى المناطق جاء فيها: إن احتلال أزمير ومانيزيا وأيدين من قبل الجيوش اليونانية يوضح بشكل قاطع مدى الخطر المحدق بالوطن . إن الشعب مدعو بأسره فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة إلى إثبات وجوده من أجل المحافظة على سلامة تركيا ووحدة أراضيها. لذلك ، فعليكم منذ الآن أن تنظموا المؤتمرات والتظاهرات الشعبية الضخمة (. .) وأن توجهوا باسم الشعب برقيات الاحتجاج إلى السلطان وإلى قوات الاحتلال.

وتلقى مصطفى كمال برقيات تأييد لدعوته من الجنرال كاظم قرة بكير قائد جيش القوقاز ،والجنرال عدنان قائد جيش «قونيا».

وشجع ذلك التأييد مصطفى كمال ، فأخذ يطوف على جميع المناطق الخاضعة لقيادته داعيا الشعب إلى حمل السلاح وتأليف جمعية مقاومة فى كل مدينة وقرية تتولى حرب العصابات من أجل إنقاذ البلاد من المحتلين والغاصبين، وتتلقى أوامرها من القيادة العليا للجيش الوطنى .

وما كان من السلطان إلا أن عزل مصطفى كمال من القيادة، وجرده من رتبته العسكرية،وأصدر عليه حكما بالإعدام، وأخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية فى الأناضول بعصيان أوامره واعتباره خارجا على القانون.

عندئذ، خلع مصطفى كمال لباسه العسكرى، واستدعى جميع مناصريه ، وعقد معهم اجتماعا ، وطلب منهم أن يختاروه زعيما وقائدا لهم وتنفيذ أوامره كما لو كان ما يزال قائدهم العسكرى. وبعد أن أنهى الاجتماع ، طلب من الجنرال كاظم بكير، بصفته قائد جيش ديار بكر، أن يدعو القواد العسكريين ومندوبى الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر فى أرضروم. وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبو المناطق إلى أرضروم حيث انعقد المؤتمر فى أغسطس عام ١٩١٩ وقرر:

ـ أن جميع الأراضى التركية تعتبر وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة.

ـ فى حالة تفكك الدولة العثمانية ، على الأمة أن تقف صفا واحدا ضد أى احتلال أو تدخل أجنبى.

ـ إذا أصبحت الحكومة المركزية فى وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها ، تؤلف حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من «المؤتمر الوطنى».

ـ الإرادة الشعبية هى السلطة العليا الحقيقية.

ـ لا يجوز أن تمنح الأقليات غير العثمانية أى امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الاجتماعى.

ـ لا مجال لقبول أى نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية.

وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، وصلت إلى الجنرال كاظم برقية من السلطان تأمره بالقبض على مصطفى كمال وإرساله إلى إسطنبول وفض المؤتمر .

وبعد ارتباك ،وافق الجنرال كاظم على ما قاله مصطفى كمال بأن الإخلاص (العسكرى) يجب أن يكون أولاً وقبل شىء لتركيا ، وأن السلطان وحكومته مجرد ألعوبة فى يد المحتل . وواصل المؤتمرون اجتماعهم وانتخبوا لجنة لتمثيلهم فى المؤتمر الوطنى العام، الذى تقرر عقده فى سيواس واختاروا بالإجماع، مصطفى كمال رئيسا لهذه اللجنة ورءوفا نائبا له[1].

وقد مثلت مقررات بيان أرضروم ، ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس الذى عقد فى ٤ من سبتمبر عام ١٩١٩ ، وتوافد عليه المندوبون من جميع أنحاء البلاد، فأقروا مقررات مؤتمر أرضروم ، كما وافقوا على رفض اقتراح الحماية الأمريكية أو أى حماية أخرى. وأقسموا ألا يلقوا السلاح حتى تتطهر أرض الوطن من الاحتلال الأجنبى، ويقبل العدو مقرراتهم التى سموها «الميثاق الوطنى»، وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتتولى أعمال «الحكومة المؤقتة» المستقلة عن حكومة إسطنبول ، كما انتخبوا مصطفى كمال رئيسا لهذه اللجنة.

وفى ٢٧ من ديسمبر عام ١٩١٩ ،غادر مصطفى كمال سيواس واستقر فى أنقرة التى اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة إستراتيجية لتحركاته وسياسته . وقد

---

(١) تفاصيل مؤتمر وبيان أرضروم فى :

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Op.cit, . p .242.

أعلن عن استعداده لعقد جمعية وطنية فى ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ ، واعتبر اللجنة التمثيلية التى تقوم فى أنقرة بمثابة حكومة شرعية وحيدة فى تركيا ، وأصدر أوامره لجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يأتمروا بأوامر حكومة أنقرة الوطنية وليس بأوامر حكومة إسطنبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء . وقد خطط مصطفى كمال لإقامة حكومة وبرلمان جديدين فى أنقرة وطلب من السلطان أن يقر سلطتيهما. وفعلاً ، وفدت أعداد ضخمة من إسطنبول إلى أنقرة يوم ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ لحضور المجلس الوطنى الكبير للمرة الأولى، وانتخب مصطفى كمال رئيسا له، وعصمت إينونو رئيسا للأركان[١] .

وخدمت الأحداث مصطفى كمال، حين وقعت حكومة إسطنبول معاهدة سيفر فى ١٠ من أغسطس عام ١٩٢٠، والتى قضت بتقسيم تركيا، بل كانت بمثابة حكم الإعدام على تركيا .

لقد قضت معاهدة سيفر ببقاء السلطان شرط أن توضع المضايق تحت مراقبة لجنة دولية ، وأن يمنح الأكراد استقلالا ذاتيا، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة . وأعطت المعاهدة اليونان تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتى أميروس وتندوس وقضت بأن تعيد إليها تركيا سلطانها على أزمير وملحقاتها . وفصلت عن تركيا كلا من سوريا والعراق وولاية الموصل ، وأقرت حماية الإنجليز على مصر ، وقضت بضم جزيرة قبرص إلى بريطانيا . واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس ، وبضم ليبيا إلى إيطاليا ، كما حددت قوات السلطان بخمسين ألف رجل منهم خمسة وثلاثون ألف رجل من الدرك ، وقضت أخيرا بإعادة العمل بامتيازات الدول العظمى .

وما إن نشرت نصوص المعاهدة ، حتى انفجر السخط فى كل أنحاء تركيا بشكل غير مسبوق، وأدرك الجميع أن المعاهدة تهدف لمحو تركيا وأن حكومة

---

(١) Geoffery L. Lewis, Turkey, London, Benn 1955,p.57.

إسطنبول ليست سوى مطية للقوى الأجنبية . وشخص الجميع بأبصارهم نحو مصطفى كمال وحكومته المؤقتة فى أنقرة واندفعوا للتطوع فى صفوف الجيش الوطنى من أجل القتال والمقاومة.

وفى شهر أغسطس عام ١٩٢١، أقر المجلس الوطنى الكبير سلطة مطلقة لرئيسه مصطفى كمال ونصبه قائدا عاما للجيوش الوطنية .كما أقر الدستور الجديد الذى خوله مهام الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. كما تقرر رفض جميع المعاهدات التى وقعتها حكومة إسطنبول مع الحلفاء بعد ١٦ من مارس عام ١٩٢٠. وألف مصطفى كمال حكومة إنقاذ وطنى، وضع أمامها خطة لإنقاذ البلاد من الاحتلال وعدم تمكين الحلفاء من تطبيق شروط معاهدة سيفر. هذه الخطة انتهت بالتخلص من الخطر الداخلى وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والأرمينية ومن القوات الموالية للسلطان وحكومة إسطنبول.

وبعد ذلك توجه مصطفى كمال نحو قوات الاحتلال الفرنسية فى الجنوب، فطوق «مرعش» و«أورفا» وقضى عليها قضاءً كاملاً ،ثم توجه نحو «بوزنطى» فأرغم الفرنسيين على الانسحاب منها وتوقيع معاهدة صلح تعهدوا فيها بالجلاء عن «كيليكيا».

ثم استدار بعد ذلك نحو الإيطاليين فحاصرهم فى «قونيا» وأرغمهم على الانسحاب من جميع المناطق التى كانوا يحتلونها بما فيها المناطق الإستراتيجية حتى «أنطاليا » .وأعد مصطفى كمال خطة لتطويق قوات الاحتلال البريطانية فى إسطنبول أجبرتها على الانسحاب. وحاولت اليونان فى مارس عام ١٩٢١ إجهاض الحركة الوطنية فى تركيا، باحتلال «بورصة» و«أورشاك» ، فتمكن الجنرال عصمت من دحر القوات اليونانية فى معركة «إينونو» التى تسمى باسمها. ولما حاول اليونانيون الثأر ، باحتلال أزمير ، قاد مصطفى كمال القوات التركية فى موقعة «السخاريا» فاحرز نصرا كبيرا ،إذ انتهت المعركة بأسر

القائد العام للجيش اليوناني برفقة أركان حربه وانهزام جيشه وتقهقر اليونانيين صوب البحر المتوسط ، ودخل مصطفى كمال أزمير بعد تحريرها منتصرا . وعاد إلى أنقرة حيث قرر المجلس الوطني الكبير في أكتوبر عام ١٩٢١ ، منحه رتبة «مارشال» مع تسميته بلقب «الغازي» الذي ينفرد به سلاطين آل عثمان.

وفي ١٢ من أكتوبر عام ١٩٢١ ، عُقدت هدنة «مودانيا» التي اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى إسطنبول وبوغازين وتراقيا الشرقية (لواء الإسكندرونة) . وكانت الحاجة ملحة لعقد معاهدة جديدة بعد انتفاء الحاجة لمعاهدة سيفر . ووجهت الدعوة لحضور مؤتمر لوزان إلى حكومتي تركيا العثمانية (إسطنبول الشرقية وأنقرة الوطنية) ، فاجتمعت الجمعية الوطنية في أنقرة وأكد النواب أن لتركيا حكومة واحدة فقط هي حكومة أنقرة.

وأدرك مصطفى كمال أنه قد حان الوقت ليضرب ضربته ، بأن يقنع النواب بخلع السلطان وحيد الدين خان[1] وإلغاء السلطنة . وصعد إلى المنصة واقترح على النواب أن يفصل بين السلطنة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين. وتشكلت لجنة قانونية لدراسة الاقتراح ولما وجد «الغازي» معارضة ، قطع مناقشات المجتمعين صائحا ، أيها السادة ، لقد اغتصب السلطان العثماني السيادة من الشعب بالقوة . . وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردها منه . . إن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى . . وسواء وافقتم أم لم توافقوا فسوف يحدث هذا . . كل ما في الأمر أن بعض رءوسكم سوف تسقط في غضون ذلك![2] وكان يتكلم بسلطان الديكتاتور الذي يصدر أمرا واجب التنفيذ. وفرض أمره على المجلس الوطني الكبير.

---

(١) هو آخر سلاطين الدولة العثمانية، وكان لقبه محمد السادس، وحكم خلال الفترة (١٩١٨ ـ ١٩٢٢).

(٢) ورد في : هـ . س . أرمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال ، م. س. ذ ، ص ١٨٤ .

وبعد أسبوع ، كانت سيارة إسعاف بريطانية تقف أمام الباب الخلفي لقصر السلطان، فخرج وحيد الدين ليستقلها ، يتبعه ابنه، وخصى يحمل حقيبة صغيرة في يده ، وحمال يحمل متاع جلالته. وصعد السلطان سلم السيارة الخشبي من الخلف ، يحمل مظلته في يده. . إنه «آخر سلاطين آل عثمان، إمبراطور جميع الأتراك ،السيد العظيم المرهوب من العالم بأسره». . ثم انطلقت به السيارة إلى حيث استقل زورقا بخاريا حمله إلى بارجة بريطانية حملته إلى سويسرا . وأعلن قرار السلطان وحيد الدين، ونودى بابن أخيه عبد الحميد خليفة للمسلمين، خليفة فقط لا سلطانا، فلم يمنحه المجلس الوطني الكبير أي سلطات مطلقا(١).

ولما انعقد مؤتمر الصلح في لوزان ، في ٢٠ من يوليو عام ١٩٢٣ ، لم يمثل الدولة العثمانية فيه إلا وفد حكومة أنقرة الوطنية . وكان عصمت إينونو على رأس وفد بلاده ، وتمسك بمبادئ «الميثاق الوطني ـ مقررات أرضروم».

وفي ٢٤ من يوليو عام ١٩٢٣ جرى التوقيع على معاهدة لوزان، وكانت أهم بنودها:

ـ إعادة كامل ولاية أدرنة للدولة.

ـ الجلاء عن كل الأماكن المحتلة من البلاد.

ـ إنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضايق.

ـ إلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالي.

ـ إعادة جزر البحر المتوسط إلى الدولة.

وفي أوائل أغسطس ١٩٢٣ ، صدق المجلس الوطني على «معاهدة لوزان» وانسحبت الجيوش الحليفة من تركيا . وتكللت جهود «الغازي» مصطفى كمال باستقلال تركيا . وتحققت للغازي شرعية لإكمال مشروع «تغريب تركيا».

---

(١) B. Lewis, The Emergence of Modern Turky, p.255.

(٢) النظام الجديد: من الخلافة إلى الجمهورية العلمانية

بعد إلغاء السلطنة وتأمين استقلال تركيا، أصبحت البلاد كسفينة غادرت الشاطئ ودخلت البحر ولا يعرف أحد مرساها. إذ انهار النظام القديم (للدولة العثمانية) ولم يتشكل النظام الجديد (للدولة التركية).

فشركاء «الغازى» فى الحركة الاستقلالية، يتطلعون إلى قيام حكم دستورى.

والجيش الذى وقف خلف الغازى من أجل الثورة، بات يتطلع إلى مهام وأمجاد أخرى.

والخليفة الذى أصبح بلا سلطان، ظل خليفة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وخادم الحرمين.

وتدخل الغازى مصطفى كمال ليرسى نظامه.

النظام الجمهورى:

فكر «الغازى» فى لجان المقاومة المحلية التى أنشأها فى الأقاليم بمعاونة رءوف ورفعت عام ١٩١٩، والتى كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التى طردت الإنجليز واليونانيين من البلاد وقادتها إلى النصر. ولما كانت هذه المنظمات التى يلتهب أفرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية، أى تخضع مباشرة لأوامره، فقد قرر أن يحيلها إلى آلة حزبية منظمة تخضع لإشرافه وتصبح الحاكم الفعلى لتركيا. وأطلق عليها اسم «حزب الشعب» ومنح كل لجنة منها سلطة اختيار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدها وكناسى شوارعها.

وبعد أن أعد «الغازى» خطـته، قام بجولة فى الأقاليم، استقـبل خلالها فى كل مكان بالحفاوة والإكبار، بوصفه «الغازى» ومحرر الوطن . .

وكان أينمـا حل، يدعو تلك المنظمـات إلى الاجتماع ويـصغى إلى مطالب وآراء أعضائها، ثم يقول لهم فى النهاية:

«احتـفظوا بمنظماتـكم، إن العدو الخارجى قـد ذهب، لكن الحرب لم تـنته بعد، فالبلاد مليئة بالخونة . . قـفوا فى صفى، وأطيعونى . . وبذلك نستطيع أن نبنى معـا تركيـا الجديدة، وطنكم الذى استـردتموه بدمائكم، حـتى تغدو من مناعة الجانب ما يجعلها تقاوم هجـمات جميع أعدائها من الخارج أو الداخل. إنكم سـوف تكونون «حزب الشـعب» فضـموا جـميع الأتراك المخلصـين إلى منظماتكم . . فأنتم الشعب وحزب الشعب، الذين ينبغى أن تحكموا تركيا»[1].

وإذ ضمن مـصطفى كمـال الجيش ـ الحـزب، وفرغ من إعادة تنظـيم لجانه وتعيين ممثليـه فيها، عاد إلى أنقرة ليـواجه خصومه. واستهل الـغازى هجومه بإلغاء حصانة النواب الشخصية من الاعتقال والمحاكمة، ثم بفرض رقابة صارمة على الصحف. وأمر الشرطة بمنع أى اجتماع أو خطاب عام !

وأدرك النواب خطورة الخطة السياسيـة التى يديرها الغازى للانفراد بالحكم، فأرسلـوا إليه وفدا يطلـب إليه التنحى عن رئاسـة الحزب الجديـد، بدعوى أن رئيس الدولة ينبـغى أن يظل فـوق الأحـزاب. لكنه أجـابهم بقـوله : «لست أوافـقكم على حـجتكم، فـأنتم تتكلمـون عن زعـامـة لحزب من الأحـزاب السيـاسية، وأنا أقول إنـه ليس فى الدولة غير حـزب سياسى واحد، فـالاتحاد جوهرى لنا، ولا يمـكن أن توجد أحزاب أخـرى تناوئنا. ويهمنى من وجـهة

---

(١) هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

الكرامة والشرف أن أظل زعيما لهذا الحزب الوحيد ـ حزب الشعب ـ ورئيسا للدولة وقت واحد. . .»[1].

وإلى جانب معارضة المجلس الوطنى لاتجاه الغازى نحو «الحكم المطلق»، بدأ كثيرون من زملائه الذين وقفوا إلى جانبه خلال الحركة الاستقلالية، يتكتلون ضده بزعامة رءوف، وكان بينهم رفعت، وعلى فؤاد وعدنان، ورحمى، وكاظم قرة بكير، ونور الدين. ولم يبق فى صفه غير عصمت، وفوزى، لكن الجيش وحزب الشعب كانا وراءه.

واستغل الغازى، الانتصار الذى حققه بتوقيع معاهدة لوزان التى ضمنت استقلال تركيا، ليعلن أن خطوات إصلاح وتجديد تركيا لم تكتمل، وأنه من الخطإ الزعم بأن التطور الدستورى لتركيا قد وصل إلى نهايته، وأنه من الضرورى إصلاح وتعديل الدستور، وأن يكون لتركيا حكومة جمهورية.

وأعد مصطفى كمال مع عصمت إينونو مشروعا لإعلان الجمهورية، جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهورى. ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذى يرأس أيضا «المجلس الوطنى». وأجرى التصويت على المشروع، فوافق عليه ١٥٨ عضوا من ٢٨٧ عضوا، وامتنع الباقون عن التصويت.

وتضمن قرار إعلان الجمهورية فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣ :

شكل الدولة جمهورى ودينها الإسلام ولغتها التركية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى رئاسة المجلس الوطنى ورئاسة الوزراء.

وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من أعضاء المجلس.

---

(١) هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

وفى الجلسة ذاتها، جرى انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية، وما لبث المجلس أن اطلع على قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عصمت إينونو رئيسا للوزراء، وكانت أول وزارة فى العهد الجمهورى. وبهذا الانتخاب، صار مصطفى كمال الحاكم الشرعى (المطلق) للبلاد، فقد أصبح إلى جانب كونه رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء الفعلى، ورئيس المجلس الوطنى ورئيس حزب الشعب والقائد العسكرى العام.

وهكذا تحققت لمصطفى كمال السلطة المطلقة. ففى كل بلدة وقرية صار حزب الشعب - سلاحه السياسى - هو القوة المسيطرة على الأمور، وكان الجيش خاضعا لإشرافه المباشر، وقبضته تهيمن على دولاب الدولة بأكمله.

غير أن خصوم مصطفى كمال، وقد وجدوا أن الوقت قد حان للغازى للفتك بهم، فأثاروا المعارضة ضد الجمهورية والحكم المطلق. ثم غادروا أنقرة والتفوا حول الخليفة عبد المجيد فى إسطنبول، وعرضوا عليه خطة ترمى إلى تنصيب الخليفة سلطانا دستوريا، واختيارهم (رءوف وصحبه) وزراء لها. وبذا، أصبح الخليفة فى إسطنبول محورا وسلاحا للمعارضة لمصطفى كمال وحكومة أنقرة.

إلغاء الخلافة:

أصبحت الدولة العثمانية دولة خلافة إسلامية بعد تنازل آخر خليفة عباسى، وهو أبو إسحق محمد المتوكل على الله، عن الخلافة للسلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠). وقد أراد سليم الأول ذلك فى إطار الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية (الشيعية) فى فارس التى فتحت بغداد عام ١٥٠٨، وللسيطرة على رجال الدين (العلماء) والفرق الدينية (الدراويش).

لقد كانت الخلافة العباسية قد قضى عليها بدخول المغول بغداد عام ١٢٥٨، إلا أن سلاطين المماليك فى مصر الذين تصدوا للمغول فى عين جالوت أحيوا

الخلافة. فاستدعى الظاهر بيبرس البندقدار «المستنصر» ابن الخليفة الظاهر ونصبه خليفة مقابل أن يكون لبيبرس حق التصرف فى مصر وسوريا وديار بكر والحجاز واليمن وأرض الفرات. وظل أمر تنصيب الخليفة رمزا دون سلطة حتى فتح السلطان سليم الأول (العثمانى) مصر عام ١٥١٧، وحمل معه إلى القسطنطينية الخليفة المتوكل ليصبح السلطان (العثمانى) هو الخليفة. وبذلك اندمجت السلطنة والخلافة، إذ أصبح السلطان الخليفة، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهمته النظر فى أعمال الناس الدينية والدنيوية.

لكن دمج السلطنة والخلافة، عنى فى نهاية الأمر خضوع السلطة الدينية للسلطة الزمنية أو إشراف السلطنة على المجال الدينى. فقد أبقى السلطان تحت سلطته «العُلماء» لمراقبة التعليم الدينى فى معاهد التعليم، وكان يبعث بمجالس عدلية إلى الولايات العثمانية برئاسة علماء معينين من الديوان السلطانى. ولئن كانت الدولة تسير حسب القوانين القرآنية، أى الشريعة، فإن السلاطين قد أصدروا قوانين إدارية علمانية على غاية من التفصيل، مجموعة فى كتاب يسمى «قانون نامة». وكان «شيخ الإسلام»، وهو السلطة الدينية العليا، يقدم الشورى - الفتوى للسلطان الخليفة دون أن تكون له أى سلطة سياسية.

غير أن الخلافة العثمانية أصبحت مطعنا مع انهيار الدولة العثمانية فيما أصبح يعرف باسم المسألة الشرقية.. ولم تفلح جهود السلطان عبد الحميد فى بعث الخلافة والرابطة العثمانية، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى وجرى تقسيم تركة «الرجل المريض» بين الدول الحليفة.

ولذلك كان هدف الحركة الأتاتوركية الاستقلالية، كما كتب مصطفى كمال هو «الثورة على الحكومة العثمانية، على السلطان خليفة كل المسلمين، وحث الجيش والأمة كلها على الثورة»[1]. وبعد أن أذعن السلطان الخليفة لإملاءات معاهدة سيفر (١٩٢٠) التى كرست تقسيم الإمبراطورية العثمانية، جاءت

---

(١) هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

الفرصة لمصطفى كمال لإلغاء الخلافة. وحتى لا يخسر المعركة فى مواجهة العلماء والفرق الدينية واللجان الشعبية، اكتفى بفصل السلطنة عن الخلافة، بخلع السلطان وحيد الدين خان وإلغاء السلطنة (١٩٢١). وبعد أن التفّت المعارضة لمصطفى كمال حول الخليفة عبد المجيد، وتحركت لإثارة الشعور الدينى لدى الأتراك، خشى «الغازى» من الإطاحة به، خصوصا، وأن الخليفة عبد المجيد، أخذ يحيى تقاليد أسلافه من السلاطين العظام، وصار كلما ذهب للصلاة يوم الجمعة فى مسجد «آيا صوفيا» يمتطى صهوة جواد أبيض على غرار ما كان السلطان محمد الفاتح يفعل، ويحيط نفسه بحرس من الفرسان، بينما تسير الجموع وراءه مهللة مكبرة، كما أخذ يستقبل فى قصره علية القوم من رجال الحاشية الملكية القدماء، ويتقبل زيارات السفراء والمبعوثين الأجانب بوقار السلطة وأبهتها.

فى البدء، أرسل مصطفى كمال إلى والى إسطنبول أمرا حازما بمنع عبدالمجيد من إحاطة نفسه بمظاهر الأبهة أثناء تأدية الصلاة ومن استقبال الزائرين الأجانب. ثم أرسل تحذيرا صارما إلى جميع الذين يترددون على قصر يلدز «من بطانة وحاشية السلاطين القدماء.. بالتزام بيوتهم وإلا أحالهم إلى محكمة عرفية بتهمة الخيانة والتآمر ضد نظام الحكم الجمهورى»[1]. أما رءوف وسائر خصومه من السياسيين فى المجلس الوطنى، فقد استدعاهم إلى أنقرة وأرغمهم على قسم يمين الولاء للجمهورية وله شخصيا. كما أرسل مصطفى كمال إلى المجلس الوطنى مشروع مرسوم أقره المجلس بتخفيض مخصصات الخليفة إلى الحد الأدنى وتخفيض مرتبات أمراء العائلة السلطانية.

غير أن تلك الإجراءات هيجت رجال الدين والرأى العام ضده. وهاجمت الجماهير مراكز ولجان حزب الشعب، ولم يكن أمامه إلا إخماد تلك الثورة أو

---

(١) المرجع السابق ذكره.

التراجع أمامها لتطيح به. إلا أنه استغل خطابا أرسله له الزعيمان الهنديان المسلمان أغاخان وأمير على يطالبان فيه باحترام مقام الخليفة الذى هو خليفة على كل المسلمين وليس خليفة على الأتراك فقط. واستمال الغازى الثورة ضده لصالحه، بأن أثار هياج الرأى العام ضد أغاخان، حين اتهمه بأنه صنيعة الإنجليز، قائلاً: «إن إنجلترا ـ العدوة الماكرة اللدودة ـ حين فشلت فى القضاء على تركيا بواسطة اليونان عمدت إلى وسائلها المألوفة، فاستخدمت صنيعتها أغاخان كى يظاهر الخليفة ويشطر الأتراك إلى معسكرين».

وأثار الأمر ثائرة المجلس الوطنى الذى انقسم بين معارضين ومؤيدين للخليفة، فواجه مصطفى كمال المجلس قائلاً: أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين، قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون ؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها وتتجاهل الهنود والعرب وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية !».

ولما استوثق مصطفى كمال من الجيش وحزب الشعب والمجلس الوطنى، تقدم فى الثالث من شهر مارس عام ١٩٢٤، بمرسوم إلى المجلس الوطنى يقضى بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة. . وخاطب النواب المنفعلين قائلاً: «بأى ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة. فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية»[١].

وأقر المجلس الوطنى القانون دون مناقشة. وفى الليلة ذاتها أرسل مصطفى كمال أمرا إلى حاكم إسطنبول يقضى بأن يغادر الخليفة عبد المجيد تركيا قبل فجر اليوم التالى. وأجبر الخليفة على أن يستقل سيارة حملته عبر الحدود فى

---

(١) هـ. س. أرمسترونج الذئب الأغبر، م. س. ذ. ، ص ٢٠٠.

اتجاه سويسرا. وبعد يومين، جمع مصطفى كمال كل أفراد العهد القديم وأميراته، وجعلهم يرحلون إلى خارج البلاد.

تغريب تركيا:

لقد صُدم الكثير من الأتراك، وعامة المسلمين، بإزاحة الخلافة، ووقف الأتراك فى صمت إزاء سياسة «الغازى» الذى نجح فى استقطاب جميع مراكز القوى بيديه. وبدأ منذ عام ١٩٢٥ يطبق أفكاره ويمارس سياسته فى تحديث وتغريب تركيا[١].

إلغاء الطربوش:

كان الطربوش يمثل عنوان الثقافة العثمانية فى القرن التاسع عشر، بعد أن جاءت به إصلاحات محمود الثانى قبل قرن كامل من عهد مصطفى كمال، واستخدمه المسلمون والمسيحيون واليهود العثمانيون. ولكن «الغازى» قاد ثورة على «الطربوش»، وأقر «القبعة الأوروبية» عنوانا جديدا لشباب الجمهورية الفتية، ورمزا للتحرر والتقدم. وبدأ الغازى ثورته الجديدة، بطريقة مرحلية، ففرض القبعة أولاً على نفسه، ثم على حرسه الخاص. ولما لم يجد اعتراضا فرضها على الجيش. وأرسل العديد من الضباط الذين آمنوا بأفكاره، إلى مختلف القطاعات العسكرية لإقناع الجنود بأن ارتداء القبعة من شأنه أن يظهر الجيش التركى بمظهر الجيش الحديث (الغربى). ولما ارتدى جميع أفراد وضباط الجيش القبعة، حاول الغازى فرض القبعة على الشعب، فكادت حرب أهلية تنشأ بسبب منع الطربوش[٢]. وانتزع الغازى مرسوما من المجلس الوطنى بإلغاء الطربوش فى أغسطس عام ١٩٢٥. وأمر رجال الشرطة والدرك والجيش بتطبيق المرسوم فى أنحاء البلاد جميعا، فراحوا يجوبون المدن والقرى ويصادرون «الطربوش» عن رءوس الناس بالقوة ويضربون ويجلدون ويسجنون كل من يرفض الإذعان للمرسوم الجديد. وإمعانا فى ترسيخ هذا التقليد، أرسل

---

(١) B.Lewis , The Emergence of Modern Turky . p. 260 .

(٢) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الريس للنشر ١٩٩١ ص ٢٥٠.

«الغازى» مندوبه أديب ثروت إلى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مكة وهو يرتدى القبعة الأوروبية !

ومنذ ذلك الوقت دخلت القبعة الأوروبية (Shapka بالتركية) كعادة اجتماعية، ربما لأن مصطفى كمال الذى فرضها، كان يطمح إلى أن يجد أن تفكير المواطن سيتغير فى رأسه الموجود تحت القبعة!

إغلاق التكايا والزوايا وإلغاء الطرق الدينية :

تعتبر الطرق الدينية والتكايا من عناصر الحياة الاجتماعية العثمانية. فهى من ناحية، كانت الوسيط الذى انتشر من خلاله الإسلام فى الأناضول. ومن ناحية ثانية، كان لها دورها فى الذود عن الإسلام والبلاد فى أوقات الخطر، كما حدث في أثناء مقاومة غزو المغول، إضافة إلى وجودها داخل الجيش منذ دعم الطريقة البكتاشية للإنكشارية. ومن ناحية ثالثة، لعبت الطرق الدينية والتكايا دورا مهما، كتضامنية اجتماعية لها مؤسساتها الخيرية والتربوية والتعليمية

وكل طريقة لها أتباع يطلق عليهم اسم الدراويش، يتحلقون حول شيخ الطريقة. والتكية مصطلح إسلامى يعنى: بيت من ينتسبون إلى الطريقة الدينية، ويقومون فيه بممارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينى). وتسمى التكية الصغيرة «زاوية». وتعتمد التكتية ماليا على تبرعات وأوقاف أتباعها.

وتنتشر الطرق الدينية فى كل أنحاء تركيا من البكتاشية إلى النقشبندية إلى المولودية والقادرية والشاذلية والنورسية وغيرها.

وقد كان لمشايخ الطرق فى تركيا، وقت إعلان الجمهورية، ضلع فى الجمعيات والاجتماعات السرية والدعوة إلى التظاهر وإثارة العصبية ضد الحكومة الأتاتوركية الجديدة، وخصوصا الطريقة الرفاعية والطريقة الشاذلية.

وفى ٣٠ من أغسطس عام ١٩٢٥، ألقى مصطفى كمال خطابا فى مدينة «قسطمونى» حيث تنتشر الطريقة المولوية، تعرض فيه للطرق الدينية فقال : «إن

طلب العون والمساعدة من قبور الأموات ليس صفة للمجتمع الإنساني المتحضر. وإنني أتساءل ماذا عسى أن يكون هدف رجال الدين سوى جعل حياة أتباعهم أفضل مما هي عليه روحيا وماديا ؟ فإذا كان هذا هو هدفهم فإنني أرفض مجرد التصور بأنه مازال في تركيا بعد كل هذا الجهاد للقضاء على الجهل والتخلف أناس مازالوا يلتمسون تحسين أوضاعهم من خلال مشايخ الطرق وأساليب الشعوذة (..). إن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن أن تكون بعد اليوم أرضا خصبة للمشايخ والدراويش (..). وليس هنا من طريق إلا طريق الحضارة المبنية على العلم. وعلى كل من يريد أن يكون إنسانا أن يأخذ بما تقدمه هذه الحضارة وأن يتفاعل معها، وعلى مشايخ الطرق أن يفهموا هذا الكلام بوضوح وأن يغلقوا زواياهم وتكاياهم عن طيب خاطر وإلى الأبد، قبل أن أدمرها فوق رءوسهم»[1].

وفي نوفمبر عام ١٩٢٥، استصدر مصطفى كمال مراسيم تضمنت :

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة سواء كانت وقفا أو ملكا لمشايخها.

- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وإلغاء ألقاب الدراويش والمريد والأستاذ والسيد والجلبي والبابا والأمير والنقيب والخليفة والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم.

- حظر استعمال عناوين وصفات أزياء تدل على تلك الطرق.

- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.

- يحكم على كل من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ليرة[2].

---

(١) ورد في : سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، دون تاريخ ص ٢٦٠.

(٢) ورد في : محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص٧٧-٧٨.

وعندما تمرد الدراويش وتظاهروا احتجاجا على إلغاء الطرق الدينية وإغلاق التكايا، شن مصطفى كمال هجوما على هؤلاء الدراويش وقال فيه : «إن طلب العون من الميت عار على المجتمع المتمدين (..).

إننى أرفض التصديق فى عهد العلم والمعرفة والمدنية أن يكون خير تركيا ومستقبلها رهنا بيد رجال بدائيين يقودهم (خوجا).. عليكم أن تدركوا أن تركيا الجمهورية ليست وطن هؤلاء الخوجات والدراويش والإخوان (..). إننا نستمد قوتنا من الحضارة والعلم والمعرفة ونسترشد بها. أما التكايا فتريد استغفال الشعب وقد قرر الشعب التحرر من المجذوبين»[1].

القانون المدنى وحظر الحجاب:

عرفت الدولة العثمانية، خلال عصر التنظيمات، استمداد القوانين الغربية على نحو ما حدث لدى إصدار القانون التجارى عام ١٨٥٠ والذى أخذ من القانون الفرنسى، وكان قانون الجزاء العثمانى الصادر عام ١٨٥٨ مستمدا من قانون العقوبات الفرنسى.

وفى حين شهد عصر التنظيمات استحداث محاكم مدنية على النسق الغربى للنظر فى القضايا المدنية التى تخص غير المسلمين، فإن المحاكم الشرعية ظلت تنظر القضايا المدنية للمسلمين.

وجرى تقنين الفقه الإسلامى، فى كتاب سمى «مجلة الأحكام العدلية»، واعتبر أساسا للقانون المدنى فى الدولة العثمانية. واستمر العمل بمجلة الأحكام العدلية حتى عام ١٩٢٦، حينما قرر مصطفى كمال استمداد القانون المدنى السويسرى كأساس للقانون المدنى التركى الذى صدر فى أكتوبر عام ١٩٢٦. وتضمن القانون ٤٤٨ مادة، تضمنت موضوعات حقوق الشخص - الأشخاص المعنويين - الزواج - الطلاق - النفقة - النسب - التبنى - الميراث.. وغيرها.

---

(١) ورد فى: هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٨ ص١١٥.

وتضمنت أحكام الزواج منع تعدد الزوجات، بالنص على أن «الزوجية تبطل إذا كان أحد الزوجين متزوجا عند إجراء مراسم الزواج».

وأعطى القانون للمرأة المسلمة حق أن تتزوج من غير مسلم وأن تغير دينها. . وقرر القانون المساواة بين الذكر والأنثى فى الميراث وأباح زواج الأخت والأخ فى الرضاعة.

وأعطى القانون الحق لكل من الزوجين برفع قضية طلاق بسبب زنا الآخر أو بسبب محاولة الآخر اغتياله أو معاملة سيئة جدا أو بسبب سوء العشرة بين الزوجين، ويتوجب الحكم بالطلاق إذا ثبتت أسباب صحته.

كما جعل القانون من حق الأب الاعتراف بولده الذى يولد له فى غير فراش الزوجية ويلحق به، ومن حق الأم أيضا رفع قضية تعيين والد ولدها الذى تلده فى غير فراش الزوجية، ومن حقها - أيضا - رفع قضية للحصول على نفقة لها ولولدها ولو كانت متزوجة من آخر[1].

وفى نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء، وأصدرت المجالس البلدية قرارا يحظر على السيدات لبس (الجلباب) وألزمهن لبس الفستان وإلا قدم أزواجهن أو أقرباؤهن للمحاكمة.

تغريب التعليم واللغة التركية :

قاد مصطفى كمال عملية لتغريب التعليم على مرحلتين، تضمنت الأولى توحيد المدارس، وكانت المرحلة الثانية هى مرحلة إلغاء الحروف العربية واستبدال الحروف اللاتينية بها.

---

(١) القانون المدنى التركى، ترجمة مركز بحوث العالم التركى، القاهرة. . الطنوبى، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، م. س. ذ. ص ٢٢٤.

لقد قام النظام التعليمي العثماني، خصوصا بعد عصر التنظيمات على الازدواجية بين مدارس دينية ومدارس مدنية (غربية).

وأصدر مصطفى كمال عام ١٩٢٤، قانون توحيد المدارس، الذى تضمن ضم جميع المؤسسات التعليمية دينية وغير دينية إلى وزارة المعارف. كما أوكل لوزارة المعارف أن تنشئ كلية للإلهيات فى الجامعة متخصصة فى الأمور الدينية، وأن تنشئ مدارس خاصة لتخريج الأئمة والخطباء. ولفك أى ارتباط بالإسلام والعرب، قرر مصطفى كمال كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية. وكان مما قاله :

«إننا اعترفنا بوجوب اتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، فيجب علينا أن نكون منصفين فى اتباع الطريق المؤدية إلى خيرنا، وبخاصة فيما يتعلق بلغتنا. فقد أخذنا عن الشرق عاداته ولغته وأحرفه، فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر المتتابع فى عاداتنا وأخلاقنا، لذا يجب علينا أن نطرح عنا جانبا الأحرف العربية ونستبدل بها أحرفا لاتينية، فنضمن إذّاك رقينا وتقدمنا، ونخلّص لغتنا من السقوط، وننشرها فى أركان العالم الأربعة ونتربع بواسطتها وسط الترقى والتمدن[١]».

والحق أن الانقلاب على الحرف العربى، لم يبدأ مع مصطفى كمال، فقد بدأت الدعوة لذلك على استحياء خلال فترة التنظيمات، عندما أثارها الناشر التركى محمد منيف باشا عام ١٨٦٢، وانتشرت الدعوة خلال حكم الاتحاد والترقى بعد عام ١٩٠٨[٢]. لكن مصطفى كمال جعل الانقلاب اللغوى مهمته. فكلف لجنة من الأساتذة بكتابة الألفاظ التركية بحروف لاتينية. وطبق «الانقلاب» الجديد على نفسه أولا، ثم أمر المجلس الوطنى فى يوليو عام

(١) عن الطوبى ص ٢٣٧.

(٢) Roderic Davinson, Turkey : A Short History, London, 1981. p. 134.

١٩٢٨ بالانتقال معه إلى إسطنبول، ودعا إلى قصر «الدولمابهاتشي» الشخصيات المرموقة، وأخذ يشرح لهم بالطباشير على لوح خشبي أسود كبير الحروف المستحدثة الجديدة وطريقة كتابتها. .

وانتقل إلى المدن والقرى ومعه لوحه الأسود والطباشير شارحا للناس طريقة الكتابة الجديدة. وتحول «الغازى» إلى «خوجا». ولما تأكد أن الشعب قد تقبل انقلابه الجديد، استصدر قرارا من المجلس الوطنى الكبير بجعل كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتينى إلزامية فى أنحاء البلاد كلها اعتبارا من الثالث من نوفمبر عام ١٩٢٨ . . ثم أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وتلاوة الصلاة باللغة التركية ولما ثارت ثائرة رجال الدين والعلماء، فكان رده عليهم :

ألا يفهم الله اللغة التركية ؟[١]

وكما بدأ مصطفى كمال بنفسه في تعلم اللغة التركية الجديدة، سمى نفسه أتاتورك (أى أبو الأتراك)، عندما طلب من كل تركى اتخاذ اسم عائلة ينتسب إليها، واتخذ عصمت اسم عائلة «إينونو» نسبة إلى معركة إينونو الشهيرة التى انتصر فيها على اليونانيين.

وفى عام ١٩٣٥ ، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذى له قدسية فى الدين الإسلامى، إلى العمل بنظام عطلة نهاية الأسبوع الغربية.

لقد شاء أتاتورك، بكل ذلك، ثورة من أجل تغريب تركيا.

وفى عام ١٩٣٨ ، أيضا، ألغى أتاتورك مادة الدستور المتضمنة أن «الإسلام دين الدولة التركية».

«دولتة» الاقتصاد:

مثلما أخضع السياسة والمجتمع للدولة، اتجه مصطفى كمال إلى أن تشمل «الدولتة Etatism » الاقتصاد أيضا، فى إطار مشروعه لتغريب وتحديث تركيا.

---

(١) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، م. س. ذ. ص ٢٥٧ .

فى المرحلة الأولى التى امتدت طيلة عقد العشرينيات، كان تدخل الدولة غير مباشر من خلال تشجيع الدولة للرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية.

وفى المرحلة الثانية، التى أعقبت فشل المرحلة الأولى، كان تحول الدولة إلى التدخل المباشر فى الاقتصاد خلال عقد الثلاثينيات. لقد كان مؤتمر أزمير(مارس عام ١٩٢٣)، هو الأساس لسياسات المرحلة الأولى، أى تشجيع الرأسمالية المحلية، التى طالب بها الملاك الزراعيون والصناعيون والتجار.

وفى ٢٨ مايو عام ١٩٢٧ صدر «قانون تشجيع الصناعة» بهدف منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية، وتضمن القانون أن تمنح تلك المشروعات مساحات أرض مجانية (١٠ هكتارات للمشروع)، وإعانات مالية (١٠٪ من القيمة السنوية للإنتاج)، وإعفاء منشآتها من جميع الضرائب، واستثناء مواد تشييدها من الرسوم الجمركية[١].

وعلى صعيد الزراعة، اتخذت الدولة التركية عدة إجراءات لتشجيع رأس المال الخاص فى الريف، مثل إلغاء العشور (ضريبة العشر) عام ١٩٢٥، وتوزيع الأراضى على الفلاحين الذين ليست لديهم أراضٍ من خلال القوانين التى صدرت عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩.

كما قامت الدولة بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة، وتشغيل مرشدين زراعيين فى القرى، وتدريب الجنود على «الزراعة الإلزامية» خلال فترة خدمتهم العسكرية. وتشجيع الميكنة فى الزراعة، وإنشاء تعاونيات للائتمان الزراعى وتسويق المنتجات.

بيد أنه بالرغم من تشجيع الدولة للرأسمالية الصناعية التركية، فإن

---

(١) Dorgu Ergil, From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment, NY, State University of New York, 1975,p. 364.

البرجوازية التركية تلكأت كثيرا، بما أدى إلى فشل عملية التصنيع خلال العشرينيات.

ولم يكن الأمر مختلفا فى قطاع الزراعة، إذ لم يترتب على الإجراءات التى اتخذتها الدولة زيادة الإنتاج أو تحديث الزراعة، إلا لدى كبار ملاك الأرض الذين أفادوا من الائتمان الزراعى والميكنة الزراعية بما لهم من سيطرة اجتماعية وسياسية فى الريف التركى[1].

وجاءت أزمة الكساد العالمى بنهاية العشرينيات، لتترك أثرا واسعا فى الاقتصاد التركى (المندمج فى الاقتصاد العالمى) حيث تدهورت صادرات تركيا من المواد الأولية والمنتجات الزراعية، ونقص النقد الأجنبى اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية ومستلزمات الصناعة، وربما أدخل عملية التطور الاقتصادى فى مأزق.

وبتأثير ذلك تحولت الدولة فى مرحلة ثانية إلى التدخل المباشر، لإكمال سياسة الدولتة (ديفليت سيليك ـ بالتركية)

ففى هذه المرحلة قادت الدولة حملة شاملة لتأميم أغلب الشركات الأجنبية. وبدأ التأميم بتولى الدولة مؤسسات وأجهزة المنافع والخدمات العامة كالسكة الحديدية والنقل والموانئ، وانتقلت بعد ذلك إلى المناجم والمصانع المملوكة للأجانب ثم لجأت الدولة إلى «التخطيط الحكومى».. بدأت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٣٢ من خلال الدائرة الحكومية الصناعية، وبنك الاعتماد الصناعى، وكان هدفها إنتاج السلع الاستهلاكية وإنشاء البنى الارتكازية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية، والتوسع فى صناعة النسيج لسد الطلب المحلى وتوفير النقد الأجنبى من خلال التصدير. واستهدفت الخطة إنشاء مصنع

---

(١) Dorgu Ergil, Op. cit. p. 111

للفولاذ ومصنع للورق والسليلوز ومعمل للأسمنت وستة معامل كيمياوية وسبعة مصانع للنسيج ومصنع للسكر(١).

وفى عام ١٩٣٨، بدأت الدولة الخطة الخمسية الثانية، والتى استهدفت إنشاء صناعات ثقيلة بالاعتماد على المواد الأولية المحلية وتطوير موارد الطاقة من فحم وكهرباء والنقل البحرى والسكك الحديدية. وتضمنت إنشاء مائة مصنع جديد مقابل ٢٠ مصنعاً فى الخطة الخمسية الأولى.

وهكذا، استهدفت الخطة الخمسية الأولى التصنيع لبدائل الواردات (السلع الاستهلاكية) وتوجهت الخطة الخمسية الثانية إلى التصنيع الثقيل والطاقة والنقل وأنشأت الدولة مصرفين لتمويل الصناعة. المصرف الأول هو بنك سومر الذى أنشئ عام ١٩٣٣ لتمويل مصانع الدولة والتخطيط لإنشاء مشروعات صناعية جديدة والمشاركة فيها.

والمصرف الثانى هو بنك إيتى الذى أنشئ عام ١٩٣٥ لاستخراج وشراء وبيع المعادن، واستكشاف البترول، وإنتاج الطاقة الكهربائية(٢).

وفى قطاع الزراعة، تواصلت سياسة «الدولتة» بدعم تعاونيات الائتمان الزراعى التى وصلت إلى ٥٧٢ تعاونية تعمل تحت إدارة بنك الائتمان الزراعى. كما شهدت المرحلة الثانية فى «الدولتة» إنشاء مؤسسة لشراء المحاصيل من الفلاحين عام ١٩٣٢ ثم دائرة إنتاج الأراضى التى توسعت فى شراء المنتجات الزراعية. وفى عام ١٩٣٧، اعتمدت الدولة خطة لأربع سنوات لتطوير الزراعة.

(١) Koral Goyment , Stages of Etatist Development in Turkey, Studies in Development, no.10, Winter 1967, pp. 90-91.

(٢) Ergil, op.cit, p. 455.

الفصل الثالث

صدام الأتاتوركية والديمقراطية وعودة الإسلام

إن الأمة التركية أمة مسلمة وسوف تبقى مسلمة.

«جلال بايار»

لقد أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس.

«عدنان مندريس»

(١) الأتاتوركية : العلمانية والتغريب فى مجتمع مسلم

جاء مشروع الأتاتوركية تعبيراً عن تراث العلمنة والتغريب فى الإمبراطورية العثمانية، والذى تصاعد خلال عصر التنظيمات، كاستجابة للتحدى الذى فرضه صدام الغرب فى طوره الاستعمارى مع الشرق الإسلامى منذ نهاية القرن الثامن عشر.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، كان مشروع الأتاتوركية تجسيداً للنزعة القومية فى الإمبراطورية العثمانية، والتى أينعت فى تركيا مع ثورة الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، بالرغم من سياسة العثمنة والأسلمة التى اتبعها السلطان

عبد الحميد، حتى كان انتصار المقاومة الشعبية التركية، لتحرير تركيا (الحالية) واستقلالها بقيادة الغازى مصطفى كمال.

والحق أن هناك من اعتبروا مشروع الأتاتوركية، نقطة نهائية فى سيرورة العلمانية فى السياق الإسلامى، والتى بدأت مع خلافة معاوية بن أبى سفيان (٦٦١م) عندما اكتسبت الخلافة سلطتها فعليا وبالقوة على أرض الواقع وليس قانونيا أو شرعيا[١].

فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت السلطة «سلطة زمنية أو مضبوطة (موجهة) من قبل السيادة الدينية»[٢].

وبمعنى آخر، أصبحت الخلافة (بالمفهوم الدينى)، لأجل خلع المشروعية على سلطة السلطان (الزمنية)، وظل الأمر كذلك، حتى إلغاء بغداد عاصمة الخلافة العباسية[٣].

ولم يكن استئناف العثمانيين للخلافة، بعد قرنين ونصف القرن من سقوطها فى بغداد، على يد السلطان سليم الأول، إلا من أجل إسباغ الشرعية الدينية على السلطان العثمانى، فى مواجهة الدولة الصفوية (الشيعية) فى فارس (خارجيا) ورجال الطرق الدينية والعُلماء (داخليا).

غير أن السلاطين العثمانيين، اتبعوا إستراتيجيات عديدة، من أجل وضع السلطة الدينية تحت نظر السلطة الزمنية. ونعنى بالسلطة الدينية، علماء الدين من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

فى هذا الإطار، سعى السلاطين لإبقاء «العُلماء» تحت سلطتهم، وذلك

---

(١) محمد أركون، تاريخية الفكر العربى الإسلامى، بيروت، مركز الإنماء القومى والمركز الثقافى العربى، ط٢، ١٩٩٦، ص٢٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص٢٨١.

(٣) محمد أركون، العلمنة والدين: الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقى، لندن ١٩٩٠، ص٨٨.

بمراقبة التعـليم الدينى فى معاهد التعليم، ويبعث مجـالس عدلية فى الولايات العـثمـانية، يعين علمـاءها الحكم المركـزى. ولئن كانت الدولة تسـير حـسب الشريعة الإسلامية، فإن السلاطين أصدروا قوانين إدارية علمانية، مجموعة فى كتـاب يسمـى «قانون نامـة». وبالرغم من أن «شيخ الإسـلام» ـ وهو السلطة الدينية العليا ـ كـان يحضر اجتماعـات المجلس الإمبراطورى إلا أنه لم تكن له أى «سلطة سياسية»(١).

ومنذ عـصر السلطان مـحمـود الثانى (١٨٠٧ ـ ١٨٣٩)، اهتم السـلاطين العثـمانيون بمجـالى التعليم، والقانون، لتـوسيع نطاق السلطة الزمنية واحـتواء السلطة الدينيـة. فأسس السلطان (محـمود الثانـى) مدارس حديثـة إلى جانب المدارس الدينية، كما وضع الأوقاف تحت إشـرافه (لضرب نفوذ رجال الدين)، وأسس ديوان الأحكام العدلية للشئون القانونية والشرعية (تحت سلطته).

وجاء عصر التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧١)، ليـجعل من التعليم أداة لتخريج نخبة عصرية ذات ثقافة دنيوية، مقابل نخبة رجال الدين (العُلماء). فكان إنشاء المدارس الرشدية ـ والمتوسطة والسلطانيـة لتخريج الكوادر العسكرية والإدارية. وجرت محاولة لإنشاء جامعة دار الفنون العليا ومدرسة المعلمات.

لقد أدى «التعليم المدنـى» فى عصر التنظيمات، إلى بروز نخـبة جديدة فى الجيش والإدارة العـثمـانيين، متمـيزة عن النخـبة التـقليدية المرتبطة بالمؤسـسة الدينية. هذه النخبـة الجديدة، جعلت مرجعيـتها المؤسـسية للحيـاة العامة على نحو ماحدث فى الغرب.

بيد أن التطور الأهم، باتجاه العلمنة والتغريب فى دولة التنظيمات حدث فى المجـال القانـونى، بإنشاء جـهـاز قضـائى خـارج عن سلطة الطريقـة الدينيـة

(١) Halil Imalcik, The Ottoman Empire : The Calassical Age 1300 - 1600 ,London, 1963, pp. 73,94.

القضائية، بإدخال قوانين أساسية ذات أسس منفصلة تمام الانفصال ـ عمليا ـ عن علم واجتهاد الهيئة الدينية.

فقانون الجزاء (العقوبات العثماني) عام ١٨٤٠، اعتمد على القانون الجنائي الفرنسي لعام ١٨١٠، كأحد مصادره، وأخذ بمبدإ أن «لا عقوبة دون نص» ـ نافيا بذلك التعزير، ومؤسسا القانون الجنائي على أسس منتظمة. ثم ألغى عقوبة الرجم في الزنى وقطع اليد في السرقة. وأضاف القانون الجنائي العثماني عام ١٨٥٨، إلغاء الردة كجريمة. وأنيط اتخاذ الأحكام بمحاكم علمانية أطلق عليها اسم المحاكم العدلية، دون الركون إلى القضاة الشرعيين. وكان قد سبق القانون الجنائي الفرنسي، قانون التجارة (١٨٥٠) الذي استمد من القانون الفرنسي، كما كانت المحاكم التجارية، أولى المؤسسات القضائية الخارجة عن سلطة شيخ الإسلام وجهاره، كما كانت أولى الأجهزة القضائية التي اعتبرت شهادة الذمي مساوية لشهادة المسلم، ثم صدر قانون الجنسية العثماني عام ١٨٦٩ ليعتبر (المسلم) غير العثماني أجنبيا.

لقد نظمت القوانين الجديدة مسائل غير شرعية، إلى جانب العقوبات الشرعية. وبمعنى آخر، استندت إلى مرجعيتين إحداهما علمانية والأخرى دينية. ويصدق الشيء نفسه على مجلة الأحكام العدلية (١٨٦٩ ـ ١٨٧٦) التي استمدت من القانون الوضعي إلى جانب تحويل الفقه وأحكامه إلى قوانين صادرة عن الدولة (أي علمنة الشريعة).

وإن كانت دولة التنظيمات قد أحجمت عن المساس بأحكام الأحوال الشخصية لتنظمها الشريعة، اعتماداً على المحاكم الشرعية، إلا أن الأحوال الشخصية دخلت مجال التقنين بقانون الحقوق العائلية عام ١٩١٧ والذي جاء من نتائج التحولات الاجتماعية التي فرضتها الحرب العالمية الأولى. وقد قنن قانون الحقوق العائلية ما في الشرع، فأخذ بمبدإ الوصية وقصرها على الثلث.

وحاول الحد من تعـدد الزوجات، بالنص على إمكانية أن يتضـمن عقد الزواج بندًا يقضى بتطليق الأولى (أو الثانية) بطلب من الأولى إذا تزوج الزوج بثانية. وألزم القانون المتزوجين بتسجـيل الزواج لدى السلطة المدنية، كما أنيط الطلاق بالمحاكم المدنية[1].

وقد يقال إن الدولة الحميدية مثلت انقطاعًا قصيرًا فى سيرورة علمنة التعليم والقـانون فى الإمبـراطورية، باتباعـها أفكار «الجـامعـة الإسلاميـة». والحق أن السلطان عبـد الحميـد الذى حكم من عام ١٨٧٦ إلى عـام ١٩٠٩، حاول أن يطبع «الرابطة السـياسـية» بين رعايا الـدولة العثمـانية بالطابع الإسـلامى، فى مواجهة النزعات القومية التى تفجرت فى الإمـبراطورية. كما حاول عبد الحميد أن يعيد تأسيس شرعية الدولة وشرعية السلطان ـ الخليفة على أساس إسلامى، ولكنه ـ مـقابل ذلك ـ جعـل شيخ الإسلام تحت الرقـابة الشديدة وعـمل على إضعاف الطرق الدينية.

غير أن سياسة السـلطان عبد الحميد «الإسلامية» فشلت، ونجح تيار القومية: تركيا الفتاة، والقـومية العربية، والحركة الصهيـونية فى فلسطين. وفى تركيا، ومنذ انقلاب الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، تجذرت القومية التركية مع العلمانية.

لقد شـهدت الفـترة التاليـة لحرب البلقـان عامى ١٩١٣ و١٩١٤ وحـرمان الإمبراطورية من ولاياتها البلقـانية، نزوعًا نحو تمجيد «القوميـة التركية». وبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، التى نظر إلـيها الأتراك على أنها طعنة عربية فى الظهـر بدعم من الإنجليز للشـريف حسين، تحـول الاتحاديـون إلى سيـاسة «التتريك»، باتجاه تجاوز التراثين العربى والإسلامى. وبسياسة «التتريك»، تحول الاتحاديون إلى تمجيـد «القومية التركـية»، وتشددوا فى فرض اللغة التـركية فى المدارس والدواوين وفى أرجاء الإمبراطورية.

---

(١) روبير مانتران (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، م. س. س. ذ ص٩٢ـ٩٣.

كما اتبع الاتحـاديون سياسة «علمنة نشطة» أدت إلى تبديل المشـهد المؤسسى العثمانى تبـديلاً محسوسًا. ففى عام ١٩١٣، أصدرت الحكومـة تشريعًا للحد من مـجال تدخل المحـاكم الدينيـة، ولوضع القـضاة الشـرعـيين تحت السلطة المدنية. وفى عام ١٩١٥، صدر مرسوم لتوحيد مجمل الجهاز القضائى، بما فيه المحاكم الدينية (الشرعيـة)، تحت إدارة وزارة العدل وحدها. وفى الاتجاه ذاته، اجتهـدت الحكومة فى تحويل «العُلماء» إلى «مـوظفين» بربطهم بالإدارة المركزية وبتخصـيص مرتبات لهم أسوة بموظفى الدولة الآخـرين. أما المدارس الدينية، فقد وضعت تحت وصاية وزارة المعارف. كما خضعت الأوقاف الخيرية لإشراف متزايد من وزارة المالية. أما قمة هرم السـلطة الدينية، شيخ الإسلام، فقد جرى تجريده من جانب كبير من صـلاحياته الوزارية وفقد مكانه فى مجلس الوزراء، ولم تتبق تحت إدارته إلا إدارة الشئون الدينية.

وهدفت هذه العلمنة النشطة، التى كان منظّرها ضياء غو قلب، إلى سيطرة الدولة على الدين (الإسـلام). ولـم يكن هدف الاتحاديين إقصـاء الإسلام، بل تجديد الإسلام، فى إطار تجديد الإمبراطورية الطورانية(*).

وفى ارتباط مع «القومية العلمانية»، سيتبنى الاتحاديون أفكار ضياء غو قلب حول «القومية الاقتصادية»، تأثرًا بأفكار عالم الاقتصاد الألمانى فردريك ليست، ومدرسة الاقتصاد السياسى الألمانى. وتلخصت تلك الأفكار فى أنه لكى تصبح تركيـا قوية ومسـتقلة، يتعين عليـها الاعتـماد على قواها الاقـتصادية الخـاصة والتخلص من السيطرة الرأسمالية الأوروبيـة، وإنهاء شبكة الاحتكار التى تتمتع بها الأقليـات فى التجارة وفى الصنـاعة العثمـانية الوليـدة، وتكوين برجوازية قوميـة قادرة على الإمساك بزمـام مصير البـلاد فى جميع قطاعات الاقـتصاد. وبالفعل، اتخذ الاتحاديون بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨، عدة إجراءات ترمى إلى

(*) تتعلق «الطورانية» بالشعوب واللغات الآسيوية التى ليست بآرية أو سامية والتى كانت تضمها الإمبراطورية العثمانية.

إيجاد مسار لاقتصاد قومى، مثل إقرار تعريفات جمركية جديدة لحماية الإنتاج المحلى، وإعادة تنظيم البنك الزراعى، وإنشاء بنك الاعتماد الوطنى (ملى بنكاس) لتوفير رءوس الأموال الضرورية للمشروعات التجارية والصناعية بمنحها مزايا وتسهيلات مثل تقديم أراضٍ مجانية للمشروعات وتسهيل نقل وتوزيع المنتجات وإنشاء شبكة تعاونية استهلاكية وإنتاجية وائتمانية[1].

لقد جاءت الأتاتوركية (١٩٢٢ ـ ١٩٣٨)، كمشروع جذرى و«كاريكاتورى» فى بعض جوانبه، فى إطار العلمانية والقومية، ليستكمل مشروع دولة التنظيمات، ودولة الاتحاد والترقى.

وكان إلغاء الخلافة المكون الرئيسى فى المشروع الأتاتوركى لتجذير العلمانية والقومية. وهو مشروع «دولتى Etatist» اعتمد على «الدولة» فى علمنة وتغريب وتحديث تركيا.

لقد بدأ مشروع الأتاتوركية بإلغاء السلطنة فى الأول من نوفمبر عام ١٩٢١، ثم إعلان الجمهورية فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣. وألغيت الخلافة فى ٣ من مارس عام ١٩٢٤، فكانت خطوة حاسمة فى المشروع. إذ لم يعد الإسلام «الرابطة الجماعية» ولم يعد الأمر هو تحديث الدولة من خلال تحديث الإسلام، بل اتباع خيار التحديث دون الإسلام ومن خلال التغريب.

وهنا أصبح أتاتورك أكثر جذرية من منظّر حركة «الشبان الأتراك» ودولة الاتحاد والترقى ضياء غو قلب، الذى كان يرى أن الحياة الاجتماعية ينبغى أن تكون قومية فى جوهرها إسلامية فى شكلها[2].

فقد كان أتاتورك يعتقد أن «الإسلام» هو سبب ضعف وتمزق تركيا. وكان

---

(١) روبير مانتران (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، م. س. ذ، ص٣٢٣ـ٣٢٥.

(٢) ورد فى: شريف ماردن، الدين فى تركيا الحديثة، فى: صالح بكارى (تعريب)، أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.

مما قاله: «إن غلطة آل عثمان وآل سلجوق من قبلهم، كانت نسيانهم لتركيتهم لانتمائهم للجامعة الإسلامية ونسيانهم جنسيتهم. فكانت النتيجة أنها (تركيا) ارتضت الذل والأسر وتدحرجت إلى هدف حقير جعلها مستعبدة فى سبيل الله»[1].

وأعقب إلغاء الخلافة وبمقتضى القانون ٤٢٩ المؤرخ فى ٣ من مارس عام ١٩٢٤، أن أصبحت كل المسائل الدينية المتصلة بالعقيدة والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية، تخضع لإدارة الشئون الدينية التى تتبع مباشرة رئيس الوزراء، ويختار رئيس الوزراء مدير هذه الإدارة ويعينه رئيس الجمهورية. وبذلك أصبح رجال الدين موظفين تختارهم الدولة وتعينهم وتمنحهم رواتبهم.

وخضعت مؤسسات التعليم لوزارة التربية عام ١٩٢٤، وأغلقت المدارس الدينية التى كانت مراكز تكوين رجال الدين وتمول من الهبات والأوقاف الخاصة، وانتقل التعليم الذى كانت تقدمه المدرسة السليمانية لتكوين فقهاء من درجة عليا إلى كلية الشريعة فى جامعة إسطنبول. وألغيت المحاكم الشرعية (١٨ من إبريل عام ١٩٢٤).

وتبعت ذلك إجراءات، اتخاذ القبعة غطاء للرأس (٢٥ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (٣٠ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وتغيير التقويم السنوى إلى التقويم الميلادى (الأول من يناير عام ١٩٢٦)، ووضع قانون جزائى جديد تبنى القانون المدنى السويسرى (٤ من أكتوبر عام ١٩٢٦)، وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمى للدولة (١٠من إبريل عام ١٩٢٨)، وتغيير الحروف الأبجدية فى الكتابة (الأول من نوفمبر عام ١٩٢٨)، ورفع الأذان باللغة التركية (٣ من نوفمبر عام ١٩٣٢).

لقد أعلن أتاتورك فى المؤتمر الأول لحزب الشعب فى ١٥ من أكتوبر عام ١٩٢٧، أن مشروعه السياسى يقوم على أربعة أركان هى : الجمهورية،والملّية

---

(١) الطنوبى، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢ .

(القومية)، والشعبية، والعلمانية. وفى المؤتمر الثانى للحزب الذى انعقد عام ١٩٣١، أضيف ركنان آخران هما الدولتية، والانقلابية. وقد اعتبرت هذه الأركان الست دعائم الدستور التركى عام ١٩٣٧، فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء فى النص: «إن تركيا جمهورية، ملية، شعبية، دولتية، علمانية، انقلابية».

وبذلك، فإن الأفكار المؤسسة للأيديولوجيا الأتاتوركية هى :

- الفكرة الجمهورية، أى أن يستبدل بالنظام الملكى (السلطانى العثمانى) النظام الجمهورى.
- الفكرة القومية (الملية) أى أن يستبدل بالرابطة السياسية الدينية (الإسلامية) الرابطة السياسية الوطنية التركية (القومية).
- الفكرة الشعبية، والتى كان معناها ضرب نفوذ الأرستقراطية السلطانية العثمانية والملاك الإقطاعيين ورجال الدين.
- الفكرة الدولتية، أى أن تكون الدولة هى أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- الانقلابية، أى الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التى اعتبرت تقليدية ومتخلفة.
- العلمانية، والتى عنيت فى السياق التركى سيطرة الدولة على المجال الدينى وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين.

والحق أن مفهوم «العَلمانية» تعرض لتأويلات فلسفية وأيديولوجية واجتماعية شتى. فالعلمانية Secularism مشتقه من Secular أى العَلمانى (بفتح العين) غير الدينى - غير اللاهوتى. وبالفرنسية Laicisme من Laic، أى ما لا يدخل فى إطار الإكليروس.

وقد نشأ المفهوم فى أوروبا، وفرنسا بوجه خاص، وتطور ليصبح فكرة

سياسية تولدت عن فصل الكنيسة عن الدولة. وبنتيجة هذا الفصل، تصبح الدولة «مستقلة» في شئونها الزمنية، تمارسها في ضوء العقل وليس بواسطة الدين، وينبغي عليها أن تكون محايدة لا تتدخل في أمور الدين، بينما الكنيسة حرة في شئونها الروحية الدينية. ومن ثم تصبح العلمانية هي الفصل بين الكنيسة والدولة.

بيد أن العلمانية الفرنسية «اللائكية» والتي تأثرت بها التجربة الأتاتوركية، تقدم نموذجًا متمايزًا شديد الخصوصية، أصبحت به العلمانية ليس مجرد الفصل بين الكنيسة والدولة، وإنما ذات طابع نضالي مضاد لكل ما هو ديني.

فالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، بإقرارها «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» المشبع بفلسفة التنوير، وضربها للنظام الإقطاعي، قوّضت سلطة «الإكليروس» بمصادرة أملاك الكنيسة، وإلغاء عشورها والمطالبة بإشراف سلطات مدنية على الزواج والأسرة والتربية. ولم يكن الأمر بغية الفصل بين الكنيسة والدولة، بقدر ما كان لإخضاع الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الدولة، وتنظيمها لتصبح مستقلة عن كنيسة روما. وبمقتضى القانون المدني لرجال الدين (١٧٩٠)، أصبح الكاهن موظفًا مدنيا بالدولة، كما أصبح رجال الدين يُنتخبون مِن قِبل المتدينين وغير المتدينين.

غير أن التطور اللاحق حدث مع إعلان الجمهورية (١٧٩٣)، عندما وقف الإكليروس مع قوى الثورة المضادة، في الوقت الذى تهيأت فيه أوروبا كلها لوأد الجمهورية. هنا، أخذ العداء للإكليروس طابعًا نظاميا، وأصبح العداء للإكليروس، المعتبر في خندق أعداء الجمهورية، نوعًا من العداء للدين، اتخذ تعبير «عبادة العقل» أو «ديانة العقل» في مواجهة الإكليروس.

وهكذا أصبح الصراع بين اللائكية (العلمانية الفرنسية) والإكليروس في أتون الصراع بين الجمهوريين والملكيين، وهو صراع تطورت أشكاله الحادة خلال

القرن التاسع عشر، ليفضى إلى فصل الجمهورية الثالثة بين الدين والدولة، باسم القيم اللائكية الجمهورية فى مواجهة القيم المسيحية الملكية[1].

وبمعنى آخر، ارتبطت لائكية الجمهورية الثالثة متمثلة فى العداء للدين وليس مجرد الفصل بين الدين والدولة، بالصراع السياسى (الجمهورى - الملكى) فى زمن كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية ترعى القوى الملكية الريفية، وتحاول فيه القوى الأوروبية التدخل ضد فرنسا الثورية. ومن ثم كانت «الجمهورية» وصنوها «اللائكية»، أيديولوجية نضالية مؤسسة على «وضعية» القرن التاسع عشر، فى الوقت الذى أضحت فيه الكنيسة الكاثوليكية والقوى التى تحتضنها، توصف بالرجعية الشديدة.

وهكذا، فإن اللائكية «العلمانية الفرنسية» أخذت طابعًا أيديولوجيا نضاليا مضادا للدين أكثر منه طابعًا إجرائيا للفصل بين الدينى والزمنى أو بين الكنيسة والدولة. واختلفت بذلك، عن العلمانية فى إنجلترا التى مازال الملك فيها رأس الكنيسة، وفى ألمانيا التى يدفع فيها المواطنون العشور للكنيسة، وفى الولايات المتحدة حيث الدولة «محايدة» إزاء الكنيسة ولا تتدخل فى كل ما هو ذو شأن دينى.

والواقع أن مصطفى كمال (أتاتورك)، الذى تكون معرفيا وتدرب فى الأكاديمية العسكرية فى طولون بفرنسا، فى نهاية القرن التاسع عشر تأثر بالأيديولوجيا الوضعية التى كانت تسيطر على فرنسا كليا آنذاك[2]. وقد حاول أتاتورك استنساخ «اللائكية» الفرنسية ضمن مشروعه لتغريب تركيا.

إن التغريب هو الاستمداد من الغرب، ويتراوح من استمداد الاستهلاك

---

(١) David Martin, A General Theory of Secularization Exploration in Interpratative Sociology, Oxford, 1978, pp 6-9.

(٢) هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص٣٢١-٣٢٢.

(الجينز ـ الكوكاكولا ـ ماكدونالدز) إلى استمداد مخرجات التكنولوجيا، وحتى استمداد الأفكار والقيم والمؤسسات (للسير في طريق الحداثة).

ومشروع الأتاتوركية، كما أراده أتاتورك، هو الانفصال عن التراث الإسلامي، بعد محاولات الانفكاك منه في عصر التنظيمات، وخلال ثورة الاتحاد والترقي، للانخراط في الغرب. وكانت «اللائكية» المكون الرئيسي في مشروع الكمالية للتواؤم مع الغرب، في ارتباطها بأفكار الجمهورية، والملية (القومية)، والشعبية، والانقلابية.

فالفكرة الجمهورية، تطلبت إلغاء السلطنة، للفصل بين السلطنة والخلافة، ثم لإلغاء الخلافة ـ بما هي سلطة دينية فيما بعد ـ والفكرة القومية، كرست الانفصال التركي (قوميا) عن الرابطة الإسلامية. والفكرة الشعبية، عبرت عن صراع اجتماعي سياسي مع الطبقة الإقطاعية الموالية للخلافة ولرجال الدين. والفكرة الانقلابية، كانت تعني الإطاحة بالنظام القديم (التقليدي) القائم على أساس ديني.

وجاء فرض «اللائكية»، بواسطة أداة الدولة، على المجتمع، في مرحلة أولى كما حدث مع اللائكية الفرنسية، بإخضاع المؤسسة الدينية (المساجد والمدارس والقضاء) للدولة. وفي مرحلة ثانية، استهدفت «اللائكية»، محاربة كل نشاط ديني اجتماعي وإلغاء كل رمز ديني (وصولاً إلى حروف الكتابة واللباس) حتى أصبحت اللائكية دينًا وضعيا للدولة، يُفرض على المجتمع اعتناقه بواسطة قوة الدولة وأجهزتها الأيديولوجية والقهرية (الجيش أساسًا).

لقد ارتبطت العلمانية في الغرب بقيمتي المساواة وحرية الضمير (الديني وغير الديني) وهما قيمتان لازمتان للديمقراطية، مما أدى إلى ارتباط الديمقراطية بالعلمانية. ولكن كما في تجارب أخرى، كانت اللائكية الأتاتوركية، لائكية

دولتية، قامت على إخضاع المجتمع للدولة، وانتهت بأن تكون فوقية بيروقراطية شكلية لا تعبر عن ذاتية المجتمع، أى صورة «كاريكاتورية» للعلمنة بتعبير محمد أركون[1]، لتكون النتيجة انبعاث المرجعية الإسلامية، وليتحول التغريب إلى حداثة شكلية[2].

(١) محمد أركون، العلمنة والدين . . م، س، ذ ص٩١ .
(٢) محمد أركون، نفس المصدر السابق ذكره، ص٩١ .

(٢) الجيش والديمقراطية وعودة الإسلام

لئن كان الجيش هو الأداة التى نفذت الثورة الأتاتوركية، استمراراً لدوره كمؤسسة طليعية فى تحديث تركيا، فقد أرسى أتاتورك تقليد أن يكون الجيش هو حارس الأتاتوركية دون الانخراط المباشر فى الحياة السياسية.

فالمبدأ الذى أرساه أتاتورك، ليصبح قانونًا فى ديسمبر عام ١٩٢١، ألزم الضباط الموجودين بالخدمة وانتخبوا للبرلمان بأن يستقيلوا من الجيش. كما أن المادة ١٤٨ من قانون الجزاءات العسكرية جرمت أى جندى يشارك فى منظمة سياسية أو أى تظاهرة أو يكتب أو يتحدث فى المسائل السياسية.

وأكد ذلك التقليد المارشال فوزى شاقماق، الذى كان يعتبر عسكريا من المدرسة القديمة، ويعتقد أنه لاينبغى أن يكون للضباط اهتمام بالسياسة، فكان لا يسمح لرجاله حتى بقراءة الصحف.

غير أن تقليد «الجيش المحترف»، الذى لا يسمح لأفراده حتى بالتصويت فى الانتخابات، اقترن بتقليد إعطاء الجيش دورا فى حماية الدستور. فالمادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية، تنص على أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية، إضافة إلى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية[١].

واقترن ذلك بتشجيع الضباط الصغار على أن يعتقدوا أنهم حملة المبادئ

(١) William Hale ,The Turkish Army in Politics 1960- 1973, in : Finkel and Nukhet Sirma, Turkish State, Turkish Society, Routledge, p. 57 - 58.

الأتاتوركية. واستمرت خلال حكم أتاتورك، التقاليد العثمانية المتمثلة فى تعيين قادة الجيش كحكام للولايات، وفى الثقل الملحوظ لوجهات نظر العسكريين فى المسائل الداخلية.

بيد أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تنفصل عن قيادة الجيش خلال حكم أتاتورك. فأتاتورك إضافة إلى كونه رئيس الدولة كان قائدًا للجيش، كما أنه كان يحمل رتبة «ماريشال»، أى أنه كان من الناحية العسكرية البحتة، أعلى ضابط تركى فى الرتبة. وهذه الرتبة لم ينلها أتاتورك شرفيا، بل استحقها من خلال انتصاراته العسكرية، سواء فى معارك الحرب العالمية الأولى، أو معارك حرب التحرير التى تلتها.

إلا أنه بعد وفاة أتاتورك أصبح الأمر مختلفًا بالنسبة للجيش، مع تسلم الحكم الرئيس عصمت إينونو. فعلى الرغم من أن إينونو كان عسكريا ويحمل رتبة «جنرال»، وعلى الرغم من انتصاره الباهر على القوات اليونانية فى معركة «إينونو» الشهيرة التى اكتسب منها لقبه، إضافة إلى شهرة عسكرية واسعة، فإنه لم يكن الأعلى رتبة فى الجيش. لقد كان هناك «الماريشال» فوزى شاقماق الذى منحه أتاتورك هذه الرتبة بعد معركة «السخاريا» ضد اليونانيين عام ١٩٢١. لذلك، تقرر أن يكون شاقماق هو القائد الجديد للجيش، خلفًا لأتاتورك.

هذا الانفصال بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، كان له أثر بالغ فى رسم دور الجيش فى الحياة التركية حتى الآن. فقد أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد تصرفات السلطة التنفيذية، حتى إذا ما وجدت أن هذه السلطة قد حادت عن جادة الصواب وأساءت استخدام الحكم، تدخلت بقوة وحزم لوضع الأمور فى نصابها، وضمان استمرار المبادئ الأتاتوركية، وديمومة النظام الجمهورى العلمانى فى البلاد.

ولادة الديمقراطية :

ارتبطت إحالة الماريشال فوزى شاقماق (قائد الجيش) فى ١٢من يناير عام ١٩٤٤ ،باتجاه القيادة السياسية نحو تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، ونحو التحول إلى التعددية الحزبية بدلاً من نظام الحزب الواحد. وهو الأمر الذى ما كان ممكنًا فى وجود شاقماق، المحافظ والتسلطى والمؤمن باستقلالية الجيش عن أى تدخل سياسى فى شئونه[1].

وألمح الرئيس عصمت إينونو فى خطابه أمام البرلمان فى الأول من نوفمبر عام ١٩٤٥ ، إلى أنه كان يعد لتغييرات فى النظام السياسى ليتواءم مع المستجدات فى السياسة العالمية. وذكر إينونو أن العجز الأساسى فى النظام التركى هو افتقاد حزب معارض، ولذلك فإنه يعد للسماح بظهور مثل ذلك الحزب.

وكانت المستجدات فى السياسة العالمية التى تحدث عنها إينونو هى انتصار الدول الديمقراطية على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية. بيد أنه كان قد اتضح، داخليا، أن التحالف السياسى بين النخبة البيروقراطية ـ العسكرية وملاك الأراضى والبرجوازية التركية، جعل استمرار الوضع القائم فى تركيا، مستحيلاً.[2] لقد شهدت تركيا، خلال الحرب العالمية الثانية، تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعًا جنونيا لندرتها من جانب، ولتوقف التجارة الدولية من جانب آخر. واستغل كبار التجار الفرصة، فلجئوا إلى تخزين واحتكار المواد الاستهلاكية لاسيما الغذائية منها. فنتج عن ذلك هبوط مريع فى القيمة الشرائية لليرة التركية (التضخم)، الأمر الذى دفع الدولة إلى التدخل، بإصدار «قانون الدفاع الوطنى» فى يناير عام ١٩٤٠ ، الذى أعطى الدولة سلطات استثنائية لضبط الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. إلا أن ذلك، لم يؤد إلا إلى زيادة ثروات

---

(١) Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, London, Routledge, 1993, p. 102.

(٢) Feroz Ahmed, Op. Cit. p. 102.

البيروقراطية وكبار ملاك الأراضى فى الريف وتجار المدن من اليهود والأرمن واليونانيين. وبدأت رياح التذمر تعم أرجاء البلاد بسبب الأوضاع المعيشية المتدهورة لا سيما فى أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين، والبرجوازيتين الصغيرة والمتوسطة اللتين صعدتا خلال حكم أتاتورك، وأصبحتا تطالبان بضرورة تغيير بنية النظام سياسيا واقتصاديا(١).

وأمام ذلك، استعاد عصمت إينونو لعبة أتاتورك، الذى أوعز لمجموعة معارضة بتكوين حزب معارض هو «الحزب الجمهورى الحر» عام ١٩٣٠، كحزب معارضة مستأنسة لامتصاص المعارضة وشحذ همة الحزب الحاكم دون تحدى الشرعية القائمة.

واستعاد إينونو اللعبة، بأن أوعز إلى جلال بايار أن يصبح زعيم المعارضة. وكان جلال بايار هو نائب أزمير، الذى شغل منصب رئيس الوزراء فى عهد أتاتورك، ثم أصبح رجل اقتصاد وأعمال ورئيسًا لعدة مجالس إدارات فى كبريات الشركات والبنوك.

وكان بايار مع ثلاثة نواب آخرين، يشكلون كتلة يمينية برلمانية تنتقد سياسات حزب الشعب الجمهورى. وكان الثلاثة الآخرون هم :

ـ عدنان مندريس، نائب أيدين، وكان أحد المحامين المشهورين، وخطيبًا مرموقًا ومن كبار ملاك الأرض ومزارع القطن فى أزمير.

ـ فؤاد كوبرولو، نائب كارس، وكان أستاذًا جامعيا ومؤرخًا معروفًا من أكبر مثقفى تركيا فى عصره، إضافة إلى أنه سليل أعرق عائلة تركية بعد آل عثمان، إذ حازت منصب الصدر الأعظم لأربع أو خمس مرات.

ـ رفيق كورالتان، نائب إيتيل، وكان أحد القضاة والمحامين المحترمين.

---

(١) ورد فى : مصطفى الزين، ذئب الأناضول، م. س. ذ، ص٢٩٨ .

وفى حين أن بايار، ومندريس، وكورالتـان، كانوا من الأعضـاء البارزين فى حزب الشعب الجـمهورى، إلا أن «كتلة الأربعة» التى انضم اليـها كوبرولو من خارج الحزب، كانت تطالب بتغيير سياسات الحزب، وتطرح أفكاراً إصلاحية حول الحريات الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية.

وكـانت كتـلة الأربعة، بزعـامـة بايار، هى التى أعلنت تـأسيس «الحـزب الديمقراطى» فى ٧ من يناير عام ١٩٤٦.

وفى البداية، بدا «الحزب الديمقراطى» كما لو كان حزبًا تحت سيطرة النظام. فالحـزب أقر المبادئ الست للأتاتـوركية، ولكن قـادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ وفق الظروف الجديدة، وأن هدفهم ـ كمـا قالوا ـ هو تقدم الديمقراطية. لقد أرادوا الحد من تدخل الدولة بأكبر قدر ممكن والتوسع فى الحقوق والحريات الفـردية وجعل السـيادة الشـعبـية من القـاعدة وليس من أعلى أو مـن الحزب الحاكم.

وتدريجيا، استـقطب الحزب الديمقراطى أعـداداً متزايدة وأصبح يمثل تعـبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة فى التغيير.

وقبل أن يتـعاظم نفـوذ الحزب الديمقـراطى ويستفـحل خطره، قرر زعـمـاء الحزب الجمهورى تـقديم موعد الانتخابات النيابية التى كـان مقرراً إجراؤها فى عام ١٩٤٧، لإجرائها فى ٢١ من يوليو عام ١٩٤٦.

وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز ٦١ نائبًا عن الحزب الديمقراطى. صحيح أن حزب الشعب الجمهورى هو الذى فـاز بالأغلبية، إلا أن الحزب الديمقراطى أصبح الحزب الثانى فى تركيا، وبالتالـى، فقد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذى حكم البلاد منذ قيام الجمهورية الأولى فى عام ١٩٢٤.

وفى أغسطس عام ١٩٤٦، ألف حـزب الشعب الجمهـورى حكومة جديدة برئاسة رجب بكير، الذى حـاول أن يلجم شعبية الحـزب الديمقراطى، بإصدار

قوانين لتقييد الصحافة والتضييق على زعماء ونواب الحزب الديمقراطى. إلا أن حكومة رجب بكير، سرعان ما استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايدة، وانضمام ٤٧ نائبًا جديدًا للحزب الديمقراطى من حزب الشعب الجمهورى، وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت البلاد حتى ١٦ من يناير عام ١٩٤٩.

وفى ٢٣ من يناير عام ١٩٤٩، تألفت حكومة جديدة برئاسة شمس الدين غو ناتالى الذى أعلن فى خطاب له أمام المجلس الوطنى فى جلسة الثقة أن:

«على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الديمقراطية الغربية نموذجًا لها. وأن حرية الاعتقاد السياسى مقدسة»(١).

وأمام ذلك، طالب نواب الحزب الديمقراطى، بالمزيد من الحريات الديمقراطية ووضع قانون انتخاب جديد. ووافق المجلس الوطنى فى ١٥ من فبراير عام ١٩٥٠ على وضع قانون انتخابات جديد.

وبصدور القانون، بدأت الحملات الانتخابية فى جو من الحرية والديمقراطية لا مثيل له فى تاريخ تركيا الحديث. إذ أبيحت حرية عقد الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ونشر خطب مرشحى المعارضة. كما سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادئ حزبهم عبر الإذاعة الرسمية على قدم المساواة مع مرشحى الحزب الحاكم.

وجرت الانتخابات الجديدة فى ١٤ من مايو عام ١٩٥٠، فأسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطى، فاجأ الأتراك، والرأى العام الأوروبى الذى كان يتابع عن كثب سير الانتخابات. فقد حصل الحزب الديمقراطى على ٤٠٣

---

(١) ورد فى:

Rashad Kasbat, Democracy and Populisim in Turkay, in :Rules and Rights in the Middle East ;Democracy, Law and Society, Washington, washington University Press. 1995.

مقاعد من أصل ٤٨٢ مقعدًا، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهورى إلا على ٦٩مقعدًا، ليفقد هيمنته على الحكم التى استمرت سبعة وعشرين عامًا متواصلة.

لقد كان فوز الحزب الديمقراطى فى انتخابات عام ١٩٥٠، أهم منعطف فى تاريخ تركيا الحديث بعد قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة.

وبعد إعلان الانتخابات، استقال عصمت إينونو من رئاسة الجمهورية، بالرغم من طلب زعماء الحزب الديمقراطى منه وإصرارهم على أن يبقى فى سدة الرئاسة، احترامًا لماضييه العسكرى والسياسى، وتقديرًا لدوره فى التحول الديمقراطى، إلا أنه أصر على الاستقالة من رئاسة الدولة. وانتخب المجلس الوطنى جلال بايار رئيسًا للجمهورية. وكلّف بايار عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة.

والحق أن فوز الحزب الديمقراطى، كان نتيجة لنجاحه فى إثارة الاستياء الشعبى ضد حكومة الحزب الواحد وحزب الشعب الجمهورى. لقد نجح قادة الحزب الديمقراطى فى تحويل هذا الشعور إلى عداء صريح ضد الحزب الجمهورى، أى الحزب الذى أسسه أتاتورك وتولى السلطة منذ تأسيس الجمهورية. فتركز الاهتمام الرئيسى للحزب الديمقراطى فى الفترة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٥٠، على التأكيد على اختلافه عن حزب الشعب الجمهورى اختلافًا حقيقيا. واتهم مؤسسو الحزب الديمقراطى أعضاء حزب الشعب الجمهورى بأنهم يمثلون «ديكتاتورية الأنتلجنسيا»، ووصف عدنان مندريس منظمات حزب الشعب بأنها «منظمات فاشية»، وقال: «إن الاختلاف بين نظام ستالين ونظام حزب الشعب الجمهورى فى تركيا، هو مجرد اختلاف بسيط[1]».

وفى الكلمة الافتتاحية التى ألقاها مندريس أمام المجلس الوطنى، بعد فوز الحزب الديمقراطى فى انتخابات ١٤ من مايو عام١٩٥٠، . لم يشر إلى اسم

---

(١) Rashad Kasbat, Op. Cit.

أتاتورك ـ وهو الأمر الذى كان متعمداً. قال مندريس: «سوف نتذكر يوم ١٤ من مايو، دون شك، كيوم ذى أهمية خاصة، إذ وضع نهاية لمرحلة فى تاريخنا وكان بداية لمرحلة أخرى (. .) فمع انتخابات ١٤ من مايو، جرى اتخاذ خطوة مهمة من خلال ثورة تعد أهم من كل ما تحقق فى بلدنا سابقًا. . نحن لسنا حكومة من الحكومات العديدة التى كانت تمثل الحزب نفسه وتتوالى واحدة بعد الأخرى. ولكننا حزب جاء للحكم بإرادة الأمة. . لقد شهدت السنوات الماضية، استمرار نظام للحكم دون رقابة وطنية أو سياسية، مما أدى إلى تفاقم الأخطاء والفساد والتجاوزات».

وبعد الانتخابات بشهر واحد، اتهم مندريس حزب الشعب الجمهورى بالتآمر مع الجيش للإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطى، وقال :

«إن هدفنا الوحيد هو تقوية الديمقراطية فى بلدنا، وإذا كان الحزب الجمهورى يرغب فى تقديم العون، فعليه أن يتخلص من قيادته المصابة بمرض حب الاستحواذ على السلطة».

لقد قدم الحزب الديمقراطى نفسه خلال سنوات المعارضة وإبان وجوده فى الحكم، على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة فى مواجهة النخبة البيروقراطية ـ العسكرية التى تشكلت فى أثناء حكم أتاتورك وإينونو.

ورفض عدنان مندريس مزاعم الجمهوريين بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، وقال فى إحدى المقابلات التى أجريت معه إن الأمة التركية هى الحارس الحقيقى للإصلاحات. وكان الدعم الكامل للمبادرة الخاصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص، ركنًا أساسيا فى برنامج الحزب الديمقراطى لمواجهة النزعة التدخلية للدولة التى تسترت وراءها مصالح النخبة البيروقراطية ـ العسكرية[١].

---

(١) Rashad Kasbat, Op. Cit.

ومثّل مبدأ «حرمة الاقتراع وقدسيته»، أساسًا للإرادة الشعبية وللدفاع الذاتى للمواطن عن حريته ولتغيير الحكومة.

وعبر عن ذلك مندريس بقوله :

«لقد جرت العادة على أن يحكم شخص واحد فقط، وعلى ألا تشارك فى صنع السياسات سوى فئات قليلة. ولكن مع ثورتنا الديمقراطية (يقصد فوز الحزب الديمقراطى فى الانتخابات)، اكتسب ملايين من المواطنين حق التصويت وأصبحوا يؤثرون فى مجال إدارة بلدنا. لقد أصبحوا مواطنين حقيقيين»[(١)].

وفى تحد واضح للنخبة البيروقراطية ـ العسكرية، قال مندريس : «قديمًا، كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء على الكرسى من فرد رابع، بينما ترقب الأمة الأمر عن بعد. كانت هذه هى السياسة فى ذلك الحين (يقصدإبان حكم الحزب الجمهورى). وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك. أما الآن، فإن الأمة برمتها وعبر أنحائها كافة هى التى تحدد مصير البلد.. ولا يتسوق هذا البلد لأن يصبح مسرحًا لمغامرات دموية.. ولهذا السبب، فإننا مصممون، شأننا شأن الغالبية العظمى من مواطنى الأمة التركية، على التغلب على هذه المغامرات وهؤلاء المغامرين»[(٢)].

وبعد ذلك بأسبوع، وقبيل انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، الذى أطاح به وقاد به إلى المقصلة لإعدامه، واصل مندريس تحديه للنخبة البيروقراطية العسكرية، فى أثناء الاضطرابات التى سبقت الانقلاب العسكرى بقوله: «إنهم يرغبون فى معرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى السلطة عبر وسيلة أخرى غير الانتخابات. وإذا كنا نؤمن بنضج الأمة التركية وبمزايا الديمقراطية، فينبغى

---

(١) Cumhuriyet, 2/2/1960.

(٢) Havadis, 18/5/1960.

أن نوافق على أن الانتخابات هى الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة أو فقدها»[1].

غير أن تحدى الحزب الديمقراطى ومندريس للنخبة البيروقراطية العسكرية، انتهى بالانقلاب العسكرى فى عام ١٩٦٠ وإعدام مندريس واثنين من وزرائه.

وبدا الأمر كما لو أن الجيش، يحاول إعادة خلق الظروف التى كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠، وذلك عن طريق الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا وتبنى الاتجاه البيروقراطى العسكرى فى التشريع والإدارة والحفاظ على التعاون الوثيق مع قيادة حزب الشعب الجمهورى. وجرى من جديد إحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية والذى انضمت إليه زمرة من الأساتذة الجامعيين، لإجهاض مشروع الحزب الديمقراطى والتخلص من حكومته.

عودة الإسلام:

يرتبط الإسلام التركى بالقومية التركية، على نحو يشكل نمطًا متفردًا هو فى واقع الأمر نتاج للتاريخ والهوية التركية.

لقد أصبح الأتراك مسلمين، فى القرن الحادى عشر، ومع فتحهم للأراضى التى تقوم عليها الجمهورية التركية حاليًا[2].

وظل الإسلام، أساس الهوية والشرعية والإشباع الروحى الفردى، بالرغم من الإصلاحات التغريبية والتحديثية خلال عصر التنظيمات بنهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وقد حرصت السلطة فى تركيا، سواء فى عصر السلاطين أو فى عصر الجمهورية على إخضاع القضاء ـ المجال الدينى تحت سيطرتها. فقد ظلت التركيبة الاجتماعية والأيديولوجية التركية (الإسلامية)

---

(١) Havadis, 26/5/1960.

(٢) Andrew Mango,Turkey: The Challenge of a New Role,Op.cit p.77.

تستنكر عناصر العلمنة والتغريب التى تزايد وزنها فى التطور التركى، وظلت تعتبر الإسلام أساسًا للقومية التركية.

وفى ظل حضور كاسح للسلطنة ـ الدولة مقابل المجتمع، ظل الإسلام يمثل أداة للترابط الاجتماعى والتضامنية وتحدى النظام القائم أحيانًا، أى ظل الارتباط بين المجتمع والإسلام. وكانت الطرق الدينية هى مؤسسات الارتباط بين المجتمع والإسلام.

وقد مثلت الطرق الدينية أحد مظاهر الحياة الاجتماعية فى الإسلام وفى الدولة العثمانية. فقد كان لتلك الطرق دور تاريخى فى الجهاد دفاعًا عن الإسلام على نحو ما حدث فى أثناء الغزو المغولى.

كما كان للطرق الدينية دورها وتشكيلاتها داخل الجيش العثمانى، فكانت تفتح تكاياها وزواياها حينما يحل الجيش، على نحو ما فعلت الطريقة البكتاشية التى ارتبطت بجيش الإنكشارية. وأحيانًا ما كان شيوخ الطرق الدينية يسبقون الجيوش العثمانية الفاتحة أو يرابطون فى الثغور من أجل الجهاد. ووظف السلطان عبد الحميد شيوخ الطرق الدينية فى الاتصال بالقيادات والتجمعات الدينية فى أنحاء الإمبراطورية، للدفاع عن «الخلافة الإسلامية».

ومارست الطرق الدينية دورًا تضامنيا فى المجتمع التركى من خلال التكايا والزوايا (التكايا الصغيرة)، التى كانت مؤسسات لممارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينى)، تموّل من خلال تبرعات وأوقاف المريدين.

وبذلك، كانت الطريقة والتكية، احتياجين لا يمكن الاستغناء عنهما فى الحياة الاجتماعية العثمانية حيث كانت هناك تكية فى كل قصبة (شارع رئيسى).

وفى عام ١٩٢٥، جرى حظر الطرق الدينية فى تركيا، وصودرت ثرواتها ومنعت من أن تعيد تنظيم نفسها. ولأن هذه الطرق ممتدة الجذور فى الحياتين الاجتماعية والدينية التركيتين، فقد انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على

تعزيز شبكاتها السرية وعلاقاتها التضامنية، ودخلت في صدام مع مشروع الأتاتوركية خلال حكم أتاتورك ـ إينونو، ثم عادت للظهور المؤسسى مع الحكم الديمقراطى عام ١٩٥٠.

الطريقة النقشبندية :

تعتبر أقدم الطرق الدينية. وقد أسسها محمد بهاء الدين النقشبندى الذى عاش فى بخارى بين عامى ١٣١٨ و١٣٨٩م. ثم حمل طريقته إلى الأناضول شيخ نقشبندى آخر، هو عبد الله السماوى، فى أواخر القرن الخامس عشر.

وبالرغم من أن زعماء النقشبندية قد شاركوا فى حرب التحرير الوطنية التى قادها مصطفى كمال أتاتورك بين عامى ١٩١٩ و١٩٢٣، فإنهم انقلبوا على أتاتورك احتجاجًا على سياساته العلمانية عام ١٩٢٤.

وقد نجح الشيخ سعيد الكردى شيخ الطريقة النقشبندية فى شرق تركيا فى أن يقوم بحركة معارضة لأتاتورك، ويحتل مناطق شاسعة، ويصل إلى ديار بكر التى كاد يحتلها. وأمر أتاتورك الجيش بالتصدى لحركة الشيخ سعيد الكردى وأتباعه. وفى إبريل عام ١٩٢٥ ألقى القبض على الشيخ سعيد وبعض أتباعه، وجرى إعدامهم حيث علقت مشانقهم فى ديار بكر أمام الجامع الكبير هناك.

وكان من شيوخ الطريقة النقشبندية الشيخ عاطف الأسكليبى الذى دعا الأتراك إلى الالتفاف حول الخلافة، وكتب رسالة بعنوان «الفرنجة والقبعة»، هاجم فيها الغرب وحذر من تنازل المسلمين عن عاداتهم وأخلاقهم. وكانت تلك الرسالة سببا فى قيام ما عرف بثورة القبعة التى اندلعت فى ٢١ من يناير عام ١٩٢٦، حتى تقرر القبض على الشيخ الأسكليبى وإعدامه.

وفى عام ١٩٣٠، قامت حركة نقشبندية فى «مينيمين»، قادها الشيخ أسد، الذى قبض عليه، ومات مسمومًا فى السجن.

وشهد عام ١٩٣٥ ثلاث انتفاضات نقشبندية، مثلت المواجهات الدينية الشعبية الأخيرة مع مشروع الأتاتوركية.

وفى أواخر الأربعينيات ومع بدء نظام التعددية الحزبية، عاودت النقشبندية نشاطها وعملت على تعزيز حضورها فى أوساط أصحاب المهن وموظفى الدولة وأساتذة الجامعات، وساهمت فى إنشاء حزب النظام الوطنى (الإسلامى)، الذى أسسه الدكتور نجم الدين أربكان، وكان منخرطًا فى الطريقة النقشبندية وقتها.

الطريقة النورسية:

تنسب الطريقة النورسية إلى الشيخ بديع الزمان سعيدى نورسى، الذى ولد فى قرية نورس عام ١٨٧٦. وقد اتخذ لنفسه اسم بديع الزمان، واتخذ من نسبته إلى قريته «نورس» بشرق الأناضول لقب «نورسى».

فى عام ١٨٩٦ سافر إلى إسطنبول، ليقدم إلى السلطان عبد الحميد مشروع إنشاء جامعة إسلامية فى ديار بكر، أسماها «جامعة الزهراء» لتكون مقابلاً للأزهر الشريف فى مصر. ولكن السلطان قبض عليه.

وبعد خروجه من المعتقل اتجه إلى سالونيك التى كانت تغلى بثورة «الاتحاد والترقى»، وهناك التقى بديع الزمان سعيدى النورسى بقادة حزب الاتحاد والترقى، ثم ما لبث أن اختلف معهم.

وتكرر الأمر نفسه مع الحركة القومية الأتاتوركية، حيث شارك النورسى فى حرب التحرير الوطنية، ووقف ضد فتوى مشيخة الإسلام ضد الحركة الوطنية، واستقبله مصطفى كمال فى المجلس الوطنى الكبير. إلا أن النورسى انقلب على آتاتورك دفاعًا عن الدين. ويبرر ذلك بقوله : أى ذنب وأى جريرة فى أن تنتقد أو تضمر عدم المحبة لرجل (يقصد أتاتورك) حوّل جامع آيا صوفيا، الذى هو مدار شرف الشعب وآية عظمى من آيات جهاده فى سبيل القرآن، وهدية

تذكارية من هدايا سيوف أجداده البواسل، إلى بيت للأصنام (يقصد مزاراً سياحيًا)، كما جعل من دائرة المشيخة العامة ثانوية للبنات[1].

ورفض النورسى حظر الطربوش ولبس القبعة، معتبراً أن الذين استبدلوا بالطربوش القبعة الأوروبية، عن اقتناع ورضا هم قلة، وقال إن الملايين من الأتراك أكرهوا على «الاستبدال» إكراهًا. ويجرى ذلك فى الوقت الذى يتاح فيه للماسونيين وأشياعهم أن يسخروا بكل حرية وجرأة ووقاحة بالإسلام، وأن يمتدحوا ويمجدوا ملذات الخمور وأن يزينوا الزنى وأن يشوقوا الناس للقمار، فى حين يحرم علىّ وعلى أتباعى أن نذيع وننشر رسالة القرآن المجيد وأن ندعو إلى الله[2].

وبعد ذلك توجه سعيدى النورسى من أنقره إلى مدينة «وان»، وعاش عيشة منعزلة مع بعض تلاميذه، إلا أنه حوكم بعد ثورة الشيخ سعيد الكردى (النقشبندى) عام ١٩٢٥، ووضع تحت الإقامة الجبرية بين عامى ١٩٢٨ و١٩٥٠. وخلال هذه الفترة كتب «رسائل النور»، التى كان يكتبها على قصاصات يلقيها من شباك السجن فيتلقاها تلامذته وينسخونها وينشرونها.

وقد شرح النورسى أهمية هذه الرسائل بقوله، إن مهمة رسائل النور الأساسية هى خدمة القرآن الكريم والوقوف بحزم أمام الكفر ومواجهة الإلحاد.

غير أن رسائل النور، حددت أسلوب «النورسية» كطريقة دينية فى العودة إلى الإسلام - القرآن والابتعاد عن العنف ونبذ الفوضى، وانتهاج أسلوب الدعوة فى المدارس والجوامع والمؤسسات (الانتشار)، وليس الانقلاب على الدولة.

---

(١) نقلا عن الطوبى، مرجع سابق ص٣٠٢.

(٢) أنور الجندى، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار الكتب السلفية القاهرة، : ١٤٠٧هـ، ص١٥٧.

ومع بدء التعددية الحزبية عام ١٩٥٠، استخدمت الطريقة النورسية «التصويت الانتخابي» لدعم الحزب الديمقراطي، بشكل سرى فى البداية، ثم بشكل علنى فى انتخابات عام ١٩٥٧. وسواء فى عهد الحزب الجمهورى أو العهد الديمقراطى، أرست الطريقة النورسية تقليد العمل من خلال الشرعية القائمة.

الطريقة الحلمية السليمانية:

وتنتسب إلى الإمام سليمان حلمى (١٨٨٨ ـ ١٩٥٩)، وهو سليل السلطان محمد الفاتح، وعمل بالتدريس والانشغال بالعلوم الدينية فى أواخر العهد العثمانى. وكان أبرز معارضى إلغاء الخلافة وإغلاق المدارس الدينية وتغيير الأبجدية التركية إلى الحروف اللاتينية. واعتبر أن تغيير حروف الكتابة العربية إلى الحروف اللاتينية إنما هو قطع صلة الإنسان بماضيه وثقافته وفقدان الهوية الأصلية.

وعندما أغلقت الحكومة المدارس الدينية، قامت بتعيينه واعظا، إلا أنه اختار نشر الدين الإسلامى واللغة العربية والعلوم الدينية.

وارتكز البرنامج الإصلاحى للإمام سليمان حلمى من أجل إحياء الإسلام، على ثلاثة أركان. كان الركن الأول هو إحياء القرآن الكريم، بإنشاء كتاتيب تحفيظ القرآن والمدارس الإسلامية سرا فى القرى والمناطق. وكان الركن الثانى، هو نشر اللغة العربية بين الأتراك، باعتبارها لغة القرآن. أما الركن الثالث، فى برنامج الإمام سليمان حلمى، فكان إحياء العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير..

لقد قامت الطريقة الحلمية، على إرساء نظام ثقافى ـ تعليمى موازِ للنظام الأتاتوركى ـ العلمانى. واتسمت بالمعارضة لأتاتورك والنظام العلمانى ونمط الحياة على الطراز الغربى. ولذلك تعرض الإمام سليمان حلمى للسجن ثلاث مرات فى أعوام ١٩٣٦ و١٩٣٩ و١٩٤٤.

وللطريقة السليمانية دور مؤثر على امتداد تركيا من خلال انتشار المدارس القرآنية التى تندرج تحت «اتحاد مدارس القرآن» ووصل عددها إلى ثلاثة آلاف مدرسة. كما للسليمانية انتشار واسع فى أوروبا، ولا سيما فى ألمانيا، وقد مكنتها مصادر دخلها القوية المتأتية من مشروعاتها التجارية المتعددة، من تحقيق ذلك الانتشار داخل تركيا وخارجها.

الطريقة التيجانية :

ظهرت الطريقة التيجانية مع بداية التوسع الأوروبى فى الشرق الأوسط وانحطاط الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأ ظهورها فى شمال إفريقيا، قبل انتشارها فى الأناضول.

وتميزت الطريقة التيجانية من خلال زعيمها كمال بيلاف أوغلو، بمعاداتها للعلمانية والدولة الأتاتوركية. فقد تخصصت فى تحطيم التماثيل النصفية لأتاتورك، ولم يكن «التصوف» يمثل الأولوية للطريقة التيجانية، بل كانت تركز على الممارسة.

* * *

إن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الطرق الدينية فى تركيا، لم تكن وليست مجرد «طرق صوفية». فهى ليست مجرد تكايا ودراويش وذِكر، بل كانت مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعليمية، وركيزة للإسلام الاجتماعى، ثم أساسا لحركة الإسلام السياسى فى تركيا.

وبهذا الفهم، يمكن تفسير عودة الإسلام إلى المجال الاجتماعى ثم المجال السياسى، بعد غياب أتاتورك. فقد مثلت تلك الطرق رابطة اجتماعية ـ ثقافية (إسلامية) داخل المجتمع التركى، ضد محاولة اقتلاع الشخصية التركية من جذورها الثقافية الإسلامية.

لقد حاولت الأتاتوركية، فرض مشروع ثقافي جديد، يكون بديلا للثقافة الإسلامية المتجذرة في المجتمع التركي. ولكن ما حدث أن مشروع الأتاتوركية لم ينجح في اقتلاع الثقافة القائمة (الإسلامية) كما لم ينجح في تجذير الثقافة الجديدة (العلمنة والتغريب) في المجتمع. وحدث ذلك، لأن مشروع الأتاتوركية، كان مشروعًا فوقيا بيروقراطيا (مشروع الدولة) ولم يكن مشروعًا مجتمعيا نابعًا من المجتمع كما حدث في السياقين الاجتماعي والتاريخي لأوروبا.

لذلك، ما إن توفي أتاتورك، حتى عادت المرجعية الإسلامية وظهرت تنظيمات ومطبوعات تهاجم الأتاتوركية وتربط العلمانية بالكفر والإلحاد. وطبعت في عام ١٩٤١ «دائرة المعارف التركية الإسلامية»، ثم ما لبث بعض نواب الأقاليم أن أخذوا يطالبون بتعليم الدين في المدارس الرسمية، بضغط من ناخبيهم، مما اضطر المجلس الوطني إلى مناقشة هذا الموضوع في ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٤٦. وكانت المفاجأة الكبرى، أن طالب بعض نواب حزب الشعب الجمهوري (حزب أتاتورك)، بالسماح بالتعليم الديني[1].

وبدءًا من عام ١٩٤٩، سمح بالتعليم الديني في المدارس، بمعدل ساعتين في الأسبوع فقط، وللطلاب الذين يرغب أهلوهم في ذلك. وفي العام ذاته، أقرت الحكومة دورات تدريسية خاصة للأئمة والخطباء، كما وافقت على إنشاء كلية للدراسات الدينية.

والحق أن ما دفع حكومة حزب الشعب الجمهوري لذلك، أن الحزب الديمقراطي، منذ ظهوره عام ١٩٤٦، قد ميز نفسه عن الحزب الجمهوري في توجهه إزاء مسألة الدين. وطالب برنامج الحزب الديمقراطي باحترام أكبر للدين وبتدخل أقل للدولة في الشئون الدينية. وأعلن جلال بايار رئيس الحزب في عام ١٩٤٩ أن الأمة التركية أمة مسلمة[2].

---

(١) مصطفى الزين، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(٢) ورد في:

Kamal Karpat,Turkey's Politics ,Princeton University Press ,1959 , p.271 .

وفيما بعد، طرح عدنان مندريس أن حزب الشعب الجمهورى بالغ فى حديثه عن مخاطر الرجعية الإسلامية، وذلك بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضروريا. ولذلك أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس[١].

ومن الناحية الواقعية، شهد العقد الذى حكم خلاله الحزب الديمقراطى (١٩٥٠ - ١٩٦٠)، توسيع وتعضيد دور الإسلام فى الحياة السياسية التركية. فقد ألغت حكومة الحزب الديمقراطى، عام ١٩٥٠، القانون الذى كان ينص على أن يرفع الأذان للصلاة باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية.

كما أصبح القرآن يتلى فى محطات الإذاعة الرسمية. وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب» التى تتيح للطالب تعليما دينيا، وجرى بناء ١٥٠٠٠جامع إضافة إلى ترميم عشرات الجوامع فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٧[٢].

وفى حين ظلت الطرق الدينية والزوايا، غير مسموح بها قانونًا، فإنها من الناحية الواقعية عادت لممارسة دورها الاجتماعى وفتحت تكاياها وزواياها ومدارسها، بل إنها دخلت الحلبة السياسية بإعلان الطريقة النقشبندية أنها ستصوت للحزب الديمقراطى. وكما عرف الإسلام السياسى طريقه داخل الحزب الديمقراطى، فقد شق طرقا أخرى داخل أحزاب أخرى، تمهيداً لأن يصبح له حزبه السياسى فيما بعد.

لقد خرج الإسلام، ليصبح أداة سياسية، وظفها الحزب الديمقراطى فى فترة الخمسينيات، ثم ليصبح فيما بعد المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية فى السياسة التركية.

---

(١) Cumhuriyet, 12/1/1960.

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٢.

لقد ارتفعت التحذيرات من العلمانيين ولا سيما من حزب الشعب الجمهوري، من أن سياسة مندريس فى توظيف الإسلام قد تجلب الكارثة إلى البلد. ولم تجد تلك التحذيرات من الكارثة مع مندريس، ولكنها لقيت آذانا صاغية من آخرين، وفتحت الباب أمام أول انقلاب عسكرى فى تاريخ تركيا فى ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، لحماية «الأتاتوركية»، وأعدم فى إثره مندريس وبعض رفاقه.

الفصـــل الرابع

تدخل الجيش عامي ١٩٦٠، ١٩٧١
(إعادة هيكلة النظام)

إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على
المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين.
«البيان الأول لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠»

في الفتـرة التي تلت فتـرة الحزب الواحـد (الجمـهوري)، تأثرت المؤســسة العسـكرية التركيـة بثلاثة مـتغـيرات هي: التـحول إلى نظام تعـدد الأحزاب، والانضمام لحلف شمال الأطلنطي (ناتو)، وبداية الاتجاه التضخمي للاقتصاد.

فمع صعود الحزب الديمقـراطي إلى الحكم، تغيرت أولويات الحكم في غير صالح الجيش. فبعد أن أصبحت الأولوية للديمقراطية والتنمية، لم يعد الجيش المؤسسة التي يقع عليها عبء تحقيق ذلك. بل أصبح أداة للسياسة الخارجية.

وحدث حادثان أشعرا الجيش بإهانة الحكم المدني له.

كان الحادث الأول فى إبريل عام ١٩٦٠، عندما منع والى مدينة قيصرى الجنرال عصمت إينونو (رفيق أتاتورك وزعيم حزب الشعب الجمهورى) من أن ينزل من القطار الذى أقله لزيارة المدينة. فإذا بثلاثة من ضباط الجيش يقدمون استقالاتهم احتجاجا على حادث قيصرى. فما كان من رئيس الوزراء عدنان مندريس إلا أن أمر بإلقاء القبض عليهم، فاستشاط رئيس الأركان الجنرال جمال جورسيل غضبا لهذه الإهانة، وطلب إعفاءه من منصبه، وغادر أنقرة إلى أزمير حيث لزم منزله فيها، لرفض مندريس طلبه بإخلاء سبيل الضباط الثلاثة.

وكان الحادث الثانى، عندما تسربت شائعات بأن عدداً من ضباط الجيش قد أوقفوا وضربوا . فما كان من طلاب الكلية الحربية إلا أن قاموا بتظاهرة فى ٢١ من مايو عام ١٩٦٠، خرج فيها نحو ألف طالب باتجاه القصر الجمهورى، وخرج معهم أساتذتهم وقادتهم من الضباط.

وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلنطى (ناتو) عام ١٩٥٢، كانت الكوادر الوسطى والأدنى من ضباط الجيش التركى، فى المدارس العسكرية الأمريكية والألمانية، قد تفتحت على العلوم العسكرية والإستراتيجية والاتجاهات السياسية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى ذلك إلى انقسام بين الضباط الأكبر والأصغر على خطوط: الأجيال، والتعليم، والثقافة، ودور تركيا فى العالم الجديد.

وبحلول منتصف الخمسينيات، تأثر الضباط الأصغر بالاتجاه التضخمى للاقتصاد، فانخفضت دخولهم الحقيقية ضمن أصحاب الرواتب الثابتة، وأحسوا بتدنى المكانة الاجتماعية لهم بالمقارنة مع ما كانوا يأملون لدى انضمامهم للجيش ومع سابقيهم من الضباط الكبار ومع ما رأوه لدى وجودهم فى المدارس والقواعد العسكرية فى دول حلف الأطلنطى.

وارتبط بكل ذلك اعتقاد الضباط الأتراك بأنهم حراس الجمهورية

الأتاتوركية. وهم قد شعروا بأن الحكومة (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام-الجمهورية الأتاتوركية ـ أمام صعود التهديد الإسلامى للعلمانية الأتاتوركية وأمام تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية. لذلك، تدخل الجيش عسكريا (بالانقلاب العسكرى) عامى ١٩٦٠ و١٩٧١، لإعادة «مأسسة» النظام واستعادة أيديولوجيته الأتاتوركية(١).

(١) انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠

فى ليلة السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٠، انطلقت بعض قوات الجيش التركى بدباباتها ومصفحاتها، باتجاه دار الإذاعة وسائر المبانى والمؤسسات الحكومية فاحتلتها. وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطى، فاعتقلوا رئيس الجمهورية جلال بيار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ورئيس المجلس الوطنى رفيق كورالتان وجميع الوزراء وحوالى ثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطى، ليصبح عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصًا.

وتلا الكولونيل ألبارصلان توركيش «البيان الأول»، على «الأمة التركية»، وجاء فيه:

«إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكرى فجر اليوم، من أجل وضع حد للتطاحن الحزبى الأرعن، الذى هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه (..). إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية فى البلاد، مع الوعد بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة فى أقرب وقت ممكن، وتسليم الحكم إلى الحزب الذى يفوز بأغلبية المقاعد(..). إن مجلس قيادة الثورة يحترم

---

(١) Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, Op. Cit. p. 121-122.

جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التى ترتبط بهـا تركيا(..). إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بهـا[1].

لقد كان الضباط الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠، فى أربعينيات العمر. وفى البداية، صادفتهم مشكلتان: الأولى كيفية ترتيب أوضاعهم فى قيادة الانقلاب. أما المشكلة الثانية، فكانت البحث عن ضابط من الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة. وبعد محاولات فاشلة وجدوا ضالتهم فى الجنرال جمال جورسيل القائد السابق للقوات البرية الذى أحيل للمعاش فى ٣ من مايو، بعد أن قدم مذكرة لوزير الدفاع عن الأوضاع السياسية. وكان جورسيل رجلا سهل القيادة، ذا شخصية أبوية، ومعروفًا ومحبوبًا لدى القوات المسلحة، وقد قَبِل أن يقود الانقلاب، بىرغم أنه لم يكن على علم بتفاصيل التنظيم الذى وراءه. وعندما نجح الانقلاب أتى به الضباط إلى أنقرة على طائرة حربية من منزله فى أزمير.

وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت فى أيدى لجنة الوحدة الوطنية (Nuc) برئاسة جورسيل الذى عين رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع.

فى بداية الانقلاب، كان واضحا أن قادته مقتنعون بأن المطلوب أبعد من مجرد تغيير الحكومة. ولذلك فإنهم عهدوا إلى خمسة من أساتذة القانون فى جامعة إسطنبول برئاسة العميد صديق سامى أونار، بصياغة دستور جديد. وأصدروا إعلانا كان بمثابة «فتوى جديدة» لتبرير التدخل العسكرى فى إطار أن حكومة الحزب الديمقراطى تصرفت بشكل غير دستورى، وأنها بذلك أصبحت غير شرعية.

وبقبول لجنة الوحدة الوطنية، لذلك التبرير، دخل الجيش فى مواجهة

---

(١) ورد فى: مصطفى الزين، ذئب الأناضول، م. س. ذ، ص ٢٣٢.

مباشرة مع الحزب الديمقراطى، انتهت بوقف نشاطه فى ٣١ من أغسطس، ثم حله فى ٢٩ من سبتمبر.

وبرغم أن جورسيل كان قائد المجلس العسكرى (الانقلابى)، فإن العقيد ألبارصلان توركيش الذى كان يشغل وظيفة مستشار الرئيس، كان الشخص الأقوى نفوذا داخل المجلس فى المرحلة الأولى. وتدل المعلومات المتوافرة عنه أنه ولد فى قبرص، وكان يتمتع بشخصية كاريزمية بين زملائه. وقد أصاب بعض الشهرة بنهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اتهم بأنه مؤيد للنازية، وأصبح الممثل للجناح المتشدد داخل لجنة الوحدة الوطنية، وهو الجناح الذى ضم ١٤ ضابطا طالبوا بتغيير جذرى للنظام السياسى لأنهم لا يثقون فى الأحزاب السياسية القائمة.

وضغطت مجموعة توركيش لإصدار قرار من لجنة الوحدة الوطنية فى ٣ من أغسطس، بإحالة ٢٣٥ من ٢٦٠ ضابطا برتبة لواء إلى التقاعد إضافة إلى ٥ آلاف من الضباط برتبتى مقدم وعقيد.. كما ضغطت المجموعة لإقالة ١٤٧ من الأساتذة والمحاضرين بالجامعات فى أكتوبر.

فى ١٥ من سبتمبر عام ١٩٦١، صدرت أحكام «ياسى أضا»، التى قضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ووزير الخارجية فطين رشدى زورولو، ووزير المالية حسن بولطقان.

وقد نفذت هذه الأحكام بشنق المحكوم عليهم، باستثناء جلال بايار، الذى أبدلت العقوبة بحقه إلى السجن المؤبد، بسبب تدخل الرئيس عصمت إينونو. كما حكم بالإعدام أيضا على أحد عشر شخصا آخرين، بينهم رئيس الجمعية الوطنية رفيق كورالتان وقائد الجيش السابق الجنرال أردلهون، إلا أن حكم الإعدام بحقهم استبدل به السجن مدى الحياة.

وبعد أحكام «ياسى أضا»، أعلن الانقلابيون عن إجراءات انتخابات برلمانية فى ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١.

بيد أنه عندما تشكلت لجنة الوحدة الوطنية (NUC)، فى ١٣ من نوفمبر عام ١٩٦٠، لم يضم التشكيل سوى ٣٨ من كبار الضباط، بعد استبعاد مجموعة الـ ١٤ التى كانت تضم الضباط الصغار الذين كانوا يطالبون بديكتاتورية عسكرية تحت قيادة ألبارصلان توركيش وإبعاد معارضيهم ممن كانوا يطالبون بإعادة الحكم للمدنيين فوراً.

ولذلك تكون اتحاد القوات المسلحة AFU ممن لم تشملهم اللجنة من الضباط. وضم الاتحاد مجموعتين: الأولى فى إسطنبول تحت قيادة فاروق غون تورك قائد الفرقة ٦٦، والمجموعة الثانية فى أنقرة، أسسها طلعت إيدمر مدير الكلية الحربية ودوندار سيهان و٧٠ من الضباط الآخرين.

وتبدت مظاهر قوة اتحاد القوات المسلحة، بالضغط لإرجاع عرفان تانصل قائد القوات الجوية للخدمة، بعد أن أبعدته لجنة الوحدة الوطنية للعمل كملحق عسكرى فى واشنطن فى ١٠ من يونيو عام ١٩٦١.

وفى ٩ من فبراير عام ١٩٦٢، اجتمع ٥٥ من الضباط فى إسطنبول، ووقعوا «اتفاقا» للتهديد بانقلاب عسكرى فى ٢٨ من فبراير. وكان من بين الموقعين على الاتفاق طلعت أيدمر ودوندار سيهان وفاروق غون تورك، إلا أن قادة الأركان عارضوا حركة الضباط ، وقرروا إقصاءهم عن مراكزهم القيادية.

ولاستباق حدوث ذلك، تحرك الضباط فى ٢٢ من فبراير، واستطاع الرائد فتحى جوركان محاصرة جورسيل وإينونو وقادة الأركان فى قصر شانكايا، وأبلغ الرائد قائده أيدمر بذلك، إلا أن الأخير أمره بأن يخلى سبيلهم. وفى صباح ٢٣ من فبراير، تلقى المتمردون رسالة من إينونو بأنهم لن يقدموا للمحاكمة العسكرية إذا استسلموا. وذلك ما حدث.

إعادة «مأسسة» النظام:

أسفرت نتائج ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١، عن فوز حزب الشعب الجمهورى

بنسبة ٣٦,٧٪ (١٧٣ مقعدا)، وحزب العدالة (الذى حل محل الحزب الديمقراطى) بنسبة ٣٤,٧٪ (١٥٨ مقعدا) .وجرى تكليف عصمت إينونو بتشكيل الحكومة. وبعد مداولات شكل حكومة انتقالية من حزبه وحزب العدالة. وفى ٢٧ من أكتوبر انتخب الجنرال جمال جورسيل، زعيم الانقلاب، أول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة.

وما لبث أن دبت الخلافات بين نواب حزبى الائتلاف (الشعب الجمهورى والعدالة) . واتضح للرئيس إينونو أن حزب العدالة لم يقبل الاشتراك فى الحكومة إلا من أجل إعادة الاعتبار لـمُحاكَمِى «ياسى أضا». وعندما أصبح التعاون مستحيلا، قدم أينونو استقالة حكومته فى مايو عام ١٩٦٢، فعهد إليه الرئيس جورسيل بتأليف حكومة جديدة فألفها من نواب حزبه، ونواب الحزب الوطنى القديم (الذى أصبح حزب الفلاحين الجمهورى) . وبذلك انتقل حزب العدالة إلى المعارضة حاصرا نشاطه فى إطلاق سراح محاكَمى «ياسى أضا». وراح يحرض أنصاره على التظاهر فى الشوارع، مما دفع حزب الشعب الجمهورى إلى القيام بتظاهرات مضادة، حتى انتهز الكولونيل طلعت إيديمير الفرصة، للقيام بانقلاب جديد فى مايو عام ١٩٦٣، ولكن انقلابه فشل، وأعدم فى يوليو عام ١٩٦٤.

وبحلول الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥، فاز حزب العدالة بأكثرية الأصوات (٥٣٪). وكلف رئيس الجمهورية وفقا للعرف البرلمانى رئيس حزب العدالة سليمان ديميرل بتشكيل حكومة جديدة، فألف حكومة جميع أعضائها من نواب حزبه، واستمرت حتى إجراء الانتخابات البرلمانية التالية فى عام ١٩٦٩.

والحق أنه لم يكن لدى الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٦٠، أيديولوجيا محددة للتغييرين السياسى والاجتماعى فى تركيا. وكان بعض أعضاء «لجنة الوحدة الوطنية» والذين عرفوا ـ فيما بعد ـ بالجناح الراديكالى، يعتقد فى

إزاحة السياسيين المدنيين، وفى سيطرة العسكريين على السياسة التركية، وفى أن المشكلة الملحة التى يتعين مواجهتها قبل غيرها هى التنمية الاقتصادية.

ولكن الأغلبية داخل اللجنة (الضباط الكبار) كانت تفضل التخلى عن المسئولية إلى حكومة منتخبة، وإنشاء هيئة تخطيط حكومية للتغلب على مشكلة الإدارة العشوائية للاقتصاد التى ميزت فترة الخمسينيات.

وقد يبدو أن الإنجاز الأكبر بعيد المدى لانقلاب عام ١٩٦٠، تمثل فى الدستور الجديد، الذى أتى مختلفا عن دستور عام ١٩٢٤. فقد استهدف الدستور منع «الاحتكار السياسى» لحزب واحد على الحياة السياسية، كما جرى خلال فترة أتاتورك (حزب الشعب الجمهورى) وفترة إينونو (الحزب الديمقراطى). واستحدث الدستور الجديد مجلسا تشريعيا ثانيا هو مجلس الشيوخ (SENATO) لتمر كل التشريعات خلال المجلسين التشريعيين. كما تضمن الدستور إنشاء محكمة دستورية، وأعطى استقلالية للجامعات ووسائل الإعلام، إضافة إلى لائحة من الحريات المدنية نص عليها الدستور.

وأعطى الجيش دورا دستوريا، من خلال النص على تأسيس «مجلس الأمن القومى»، والذى تكون فعلا عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب الرئيس) وبعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البحرية والجوية وقائد الجندرمة. وأعطى الحق فى تقديم النصائح للحكومة فى مسائل الأمن الداخلية والخارجية

وفى الجانبين الاقتصادى والاجتماعى، تبدو الستينيات فترة التصنيع السريع والتحول الاجتماعى. لقد نمت الصناعة التركية بمعدل ٩٪ سنويا بين عامى ١٩٦٣ (عام صدور الخطة الخمسية الأولى) وعام ١٩٧١، فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات. وكان نصف الاستثمارات الموظفة فى الصناعة قد جاء من القطاع العام، الذى كان يميل إلى التركيز على السلع الوسيطة.

وبحلول نهـاية الستـينيـات، كان نصف الأراضى تقـريبًا يزرع باسـتخـدام الجرارات والآلات، وكان ذلك مؤثرا لـنمو الرأسمالية الزراعيـة وتحول العمالة الزراعية الزائدة إلى الخدمات والصناعة.

وارتبط بكل ذلك تزايد النـمو الحـضرى. فـفى الفـترة بين عـامى ١٩٦٠ و١٩٧٠ زاد عدد سكان الحضر بمقدار خمسة ملايين نسمة، وصاروا يمثلون ٣٩٪ من إجمالى السكان. وكان معظم النازحين من الريف إلى الحضر، يعيشون فى بيوت على أطراف المدن يبنونها فى جنح ظلام الليل، سميت «جوكوندو»(١).

لقد عاب مجلس الأمن القومى وحزب الشعب الجمهورى، بعد انقلاب عام ١٩٦٠، على الحـزب الديمقـراطى أنه لم يتبن أسلوب التخطـيط الاقتـصادى والمالى خلال الخمـسينيات. وطبيـعى أن يطالب الضباط أعضـاء مجلس الأمن القومى بالتخطيط الاقـتصادى، باعتبـار أن التخطيط طريقة حياة للضـباط. أما الجمهوريون، فقد كان لـديهم تراث «الأتاتوركية» المتعلق بدور الدولة. غير أن التخطيط الاقتصـادى حظى أيضا بدعم الطبقة الصناعيـة الحديثة، التى وجدت تمثيلها فى حزب الحرية الذى انشق عن الحزب الديمقراطى عام ١٩٥٥.

وأصبح التـخطيط الاقتـصادى حـقيـقة، بنص المادة ١٢٩ من الدسـتور ثم بالقانون ٩١ الصادر فى سـبتمبر عام ١٩٦٠، والخـاص بإنشاء مكتب التخطيط الحكومى (SPO). وأعطى مكتـب التـخطيط الحكومى سلـطات كـبـيـرة فى المجالات الاقتـصادية والاجتمـاعية، ووضع خطة للتنمـية لمدة ٥ سنوات. ثم خضع دور المكتب لخـلافات. ففـى حين كان الحـزب الجمهـورى يرى أن تمتد سلطته لكل المجالات، فإن حزب العدالة كان يرى أن تقتصر خطة التنمية الثانية التى بدأت عام ١٩٦٨ على القطاع العام على أن يكون التخطيط للقطاع الخاص تأشيريا.

---

(١) New Left Review, 115, May-June, 1979.

وقد كانت سياسات الحكومات خلال الجمهورية الثانية تتبنى إستراتيجية الإحلال محل الواردات من خلال التصنيع. فقد كانت تركيا تعتمد على الواردات من الخارج في توفير السلع المصنعة من المواد الغذائية إلى المنسوجات وحتى صناعات الحديد والصلب. وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الدخول في الخمسينيات ارتبطت بزيادة الطلب على السلع المعمرة وتزايد الميل لتقليد نمط الحياة الغربي، خصوصا الأمريكي في امتلاك السيارات والثلاجات والمكانس الكهربائية.

تحولات النظام الحزبي:

دخل حزب الشعب الجمهوري انتخابات عام ١٩٦٥، ببرنامج جديد كتبه تورهان فايزوغلو وبولنت أجاويد، متضمنًا أفكار العدل الاجتماعي والتأمين الاجتماعي دون أن يكون اشتراكيا. وحدد أجاويد توجه الحزب في أنه يسار الوسط. واستخدم عصمت إينونو رئيس الحزب هذا التحديد للمرة الأولى في ٢٨ من يوليو عام ١٩٦٥، بعد أن اقتنع بوجهة نظر أجاويد بتحول الحزب ليجتذب أصوات الطبقة العاملة والنازحين من الريف سكان بيوت الضواحي (جوكوندو) التي تبنى في جنح ظلام الليل. إلا أن حزب الشعب الجمهوري، بشعاراته الجديدة، لم يصب نجاحا كبيرا لأنه كان عليه أن يُنافس حزب العمال التركي على أصوات العمال. كما أن النازحين من الريف أعطوا أصواتهم للحزب التقليدي، حزب العدالة، الذي طرح شعار أن طريق يسار الوسط هو الطريق إلى موسكو. وفي عام ١٩٦٦، انشق ٤٧ من النواب والشيوخ من حزب الشعب الجمهوري، وأسسوا حزب الاعتماد بزعامة تورهان فايزوغلو.

لقد كانت سنوات الستينيات سنوات التغير الاجتماعي السريع، مع نمو أعداد الطبقة العاملة الصناعية والطلاب. وكانت تلك الأرضية هي التي مهدت لتحول حزب الشعب الجمهوري إلى اليسار، ولنشاط حزب العمال التركي، ولظهور اليسار المتشدد.

وعلى الجانب الآخر، أصبح حزب العدالة أقل تماسكا، إذ أصبحت قاعدته الانتخابية تضم إلى جانب الفلاحين، أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة، إلا أن سياساته ظلت تعبر عن المصالح الصناعية والتجارية الكبيرة، مما فتح الباب لتحول جانب من قاعدته الانتخابية للأحزاب اليمينية المتطرفة والإسلامية التى تكونت.

فى جانب اليسار، كان الحزب الأقدم هو الحزب الشيوعى التركى، برغم حظره قبل عقود، إلا أن تأثيره ظل محدوداً بسبب ارتباطه بموسكو من ناحية، ومحدودية الطبقة العاملة الصناعية من ناحية أخرى. ولذلك ظل حزب اليسار الرئيسى والشرعى هو حزب العمال التركى الذى استهدف الطبقة العاملة، إلا أن تأثيره ظل فى أوساط المثقفين.

غير أن سنوات الستينيات، شهدت جدالات ثقافية حادة حول عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية، عبر عدد من الدوريات التى استفادت من أجواء الحرية التى كفلها الدستور.

وكانت ظاهرة انتشار اليسار بين الطلاب والمثقفين، ظاهرة عالمية فى الستينيات، وليست قصرا على تركيا، ولكنها تطورت فى تركيا، بسبب الدور المهم الذى لعبته الجامعات التركية فى إسقاط إينونو، وكتابة الدستور الجديد لقادة الانقلاب. ولذلك، رأى الأساتذة والطلاب فى أنفسهم، القوة المحركة للمجتمع، إضافة إلى اقتناعهم بمفهوم أتاتورك عن تحقيق الثورة من أعلى بواسطة نخبة «التنوير». وأدى ذلك إلى انتشار الجمعيات السياسية مثل نوادى الأفكار (Fikir kulupleri) فى غالبية الجامعات، إلا أن كلية العلوم السياسية فى جامعة أنقرة ظلت الرائدة بتأثير البروفسيور سعدون آرين، أحد قادة حزب العمال التركى. وبحلول منتصف الستينيات، انتظمت تلك الجمعيات فى اتحاد نوادى الأفكار (WPT).

وكـان التيـار الرئيـسى داخل الاتحاد ، يرى أن الظروف أينعت فى تركيـا لحدوث ثورة اشتراكـية بالوسائل الديمقراطية من خلال تفـاهم سياسى. وكان التيار الثانى، يرى أن تركيا تمر بمرحلة نمط الإنتاج الآسيوى الذى يحمل سمات إقطاعية، وأنه بالنظر لضعف الطـبقة العاملة التركية، فإن تحـقيق الثورة الوطنية الديمقـراطية يقع على عاتق الـتحالف بين المـثقفين والجـيش. وسيطرت فكرة الثورة الـوطنية الديمـقراطية عـلى اتحاد نوادى الأفكار، حـتى أصبح لهـا عام ١٩٦٨ تنظيم خاص أطلق عليه منظمة الشباب الثورى.

وتأثرت حركـة الشبـاب فى تركيـا، بحركات الطلاب فى ألمانـيا والولايات المتحدة، وبالأخص بحركة الطلاب فى فرنسا حيث كان الطلاب أقرب لإطلاق ثورة لإسـقاط الجنرال ديجـول فى مايو عـام ١٩٦٨. وأدى الغزو الـسـوفيـتى لتشيكوسلوفـاكيا فى العام ذاته، لحدوث انشـقاقات داخل اليسار التـركى مثلما حدث فى أماكن مـختلفة من العالـم. وفى ظروف تركيا، كانت الانشـقاقات انشطارات للعنف للـتعـجيل بالثـورة. وشـملت جمـاعـات العنف اليـسـارى المجموعـة المادية، والحزب الشيـوعى الماركسى اللينينى، وجيش تحرير الـعمال والفلاحـين، وجيش تحـرير الشعب التركى، وحـزب الجبهـة لتحـرير الشعب التركى. وبدأت جـماعات العنف اليـسارى فى شن حملات إرهابيـة وحروب عصابات لتـقويض استقرار الـنظام، وسقطت فكرة الثورة الديمقـراطية الوطنية بالتحالف بين المثقفين والضباط التقدميين فى ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠، عندما خرجت تظاهرات عمالية حاشدة فى إسطنبول وأخمدتها القوات المسلحة بقبضة من حديد.

ولم يقتصر التطرف السياسى على اليسار، بل شمل اليمين أيضا.

فـفى عام ١٩٦٤، أسـس الكولونيل ألبـارصلان توركـيش - زعـيم الجناح المتطرف فى لجنة الوحـدة الوطنية التى شكلـها العسـكريون - حزب الفـلاحين

الوطنى الجمهورى (RPNP) وما لبث أن انضم إليه ١٠ من ضباط الجناح المتطرف الذين أقصوا من لجنة الوحدة الوطنية. وتضمن برنامج الحزب اتجاها قوميا تركيا متطرفا لدرجة الدعوة إلى إعادة توحيد كل الشعوب التركية فى آسيا. وفى عام ١٩٦٩، تغير اسم الحزب ليصبح حزب الحركة الوطنية (Milli-yetci Haraket)، وطغت على شهرة الحزب شهرة منظمة الشباب التى كونها، وسمى أعضاؤها أنفسهم الذئاب الرمادية (Grey Wolves) وتلقوا تدريبات عسكرية فى مخيمات خاصة، لمهاجمة اليسار.

ثم تبنى توركيش شعارات إسلامية ذات مضمون قومى تركى (طورانى). لكن الشخصية التى أطلقت الفكرة الإسلامية (سياسيا) كان البروفسيور نجم الدين أربكان. ففى عام ١٩٦٩، انتخب أربكان رئيسًا لاتحاد الغرف التجارية والصناعية، بعد حملة انتخابية قدم بها نفسه من خلالها، مدافعا عن أصحاب الأعمال الصغيرة، ومعارضا لرئيس العدالة سليمان ديميريل لكونه حامى أصحاب المشروعات الكبيرة ورأس المال الأجنبى. واتخذ هجوم أربكان على حزب العدالة مضمونا دينيا، باتهامه للحزب بأنه أداة للماسونية والصهيونية وبأنه أدار ظهره للإسلام. وفى العام نفسه، خرج أربكان من حزب العدالة، وانتخب كمرشح مستقل للبرلمان فى دائرة قونيا معقل الصوت الإسلامى. وفى يناير عام ١٩٧٠، أسس أربكان حزب النظام الوطنى (Milli Nizam Partisi).

(٢) انقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١

بدأ عقد السبعينيات فى تركيا، وقد دخل البناء السياسى الاقتصادى الاجتماعى، الذى طوره العسكريون بعد انقلاب عام ١٩٦٠، فى أزمة شاملة.

على صعيد الاقتصاد، استنفدت تجربة التصنيع السريع فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات أى إمكانية إضافية للنمو مع نهاية الستينيات. فقد انخفض معدل النمو الصناعى من ١٢٪ فى الفترة ١٩٦٥/١٩٦٩ إلى ١,٥٪ عام ١٩٧٠. وبرغم نشوء احتكارات صناعية كبرى فى تركيا بفضل الانفتاح على رأس المال الأجنبى، فإن تجربة التصنيع السريع خلقت قطاعًا واسعًا من الرأسماليين الصغار كان يسيطر على اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وجيشًا من ملايين العمال الريفيين النازحين إلى المدن. إذن، وصلت تجربة التصنيع السريع إلى أزمة تطلب الخروج منها توسيع السوق من أجل استمرار النمو، ولم يكن ذلك ليحدث فى ظل انخفاض الأجور ودون سيطرة الشركات القابضة وتحولها إلى التصدير.

وعلى الصعيد السياسى، لم تستطع قوة سياسية اجتماعية، خلق اتفاق سياسى عام يضمن النظام والقانون فى البلاد، فى ظل دستور عام ١٩٦٠ الذى سمح بمجال واسع للحريات السياسية.

وعجزت حكومة ديميريل التى تشكلت عام ١٩٦٩، عن إدارة الأزمة التى أصبحت أزمة النظام برمته. فاندلعت التظاهرات العمالية فى أنقرة وإسطنبول وأزمير وأدنة، مطالبة بزيادة الأجور. وخاض الفلاحون نزاعات بعضها مسلح

مع كبار ملاك الأرض فى شرق وجنوب الأناضول، وهجر آخرون قراهم إلى ضواحى المدن الرئيسية. وتدخل الجيش لفض إضرابات عمالية فى إسطنبول فى ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠. وانتشرت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين فى جامعات أنقرة وإسطنبول وأزمير وديار بكر.

والحقيقة أن ظهور حزب الحركة الوطنية بزعامة توركيش، وحزب النظام الوطنى بزعامة أربكان، خلق تهديدا مباشرا لسلطة ديميريل وحزب العدالة وللنظام السياسى ككل. وتمثل التهديد لحزب العدالة فى منافسته على أصوات الفلاحين والنازحين من الريف ثم فى إحداث انشقاقات داخله. أما تهديد النظام السياسى، فلم يعد يقتصر على جماعات العنف اليسارى. ففى أواخر الستينيات، ووجه عنف اليسار بعنف من اليمين ليس فقط من ذئاب توركيش الرمادية ولكن أيضا من حزب العدالة الحاكم نفسه. وعندما تحول النظام إلى حالة من الفوضى الشاملة، وجهت قيادة الجيش فى ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء سليمان ديميريل. وطالب الجيش ديميريل بحكومة قوية ومقنعة لإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستورى ويتسلم مقاليد الحكم.

وكان رد فعل السياسيين الفورى سلبيا. ففى حين رفض ديميرل الإنذار وفضل الاستقالة ، أدان إينونو تدخل الجيش فى السياسة. ولكن سرعان ما تراجع زعيما حزبى العدالة والجمهورى، فأوصى ديميريل حزبه بالهدوء وباتباع أسلوب «لننتظر كي نرى»، بينما أعلن أينونو تأييده للحكومة الجديدة التى أقامها العسكريون، بمجرد أن عرف أن الذى سيشكلها نهات أريم عضو الجناح اليمينى فى حزب الشعب الجمهورى، والذى عمل لسنوات مع إينونو. وتسبب تأييد إينونو لأريم فى استقالة أجاويد كسكرتير عام لحزب الشعب.

وشكل أريم حكومة من التكنوقراط خارج المؤسسة السياسية، وأعلن أن حكومته سوف تعيد النظام والقانون، وستقوم بإصلاحات اجتماعية اقتصادية. وبالفعل، وضع برنامجًا للإصلاح ، بواسطة اقتصادى تقدمى كان خبيرا بالبنك الدولى اسمه عطا الله كارا عثمان أوغلو. وتضمن البرنامج تطبيق إجراءات للإصلاح الزراعى وتحصيل ضريبة الأرض العقارية وتأميم صناعة المناجم وحماية الصناعة التركية بأن تكون نسبة ٥١٪ من الشركات المشتركة ملكية تركية. وقوبل برنامج الإصلاح بمعارضة قوية من أصحاب الشركات الصناعية وملاك الأرض الزراعية، ولم يقبله من الصناعيين النافذين سوى اثنين هما وهبى كوش ونجات أجزجى باشى، اللذين اعتبرا البرنامج ضروريا إذا كانت تركيا تريد اللحاق بالدول الصناعية فى المستقبل المنظور. وكان أريم رئيس حكومة التكنوقراط بحاجة إلى تأييد واضح من الجيش، لتطبيق برنامجه بالرغم من معارضة أصحاب المصالح، إلا أن اهتمام الجيش كان فى مكان آخر.

فبعد تجدد الهجمات الإرهابية فى إبريل عام ١٩٧١، قرر مجلس الأمن القومى فى ٢٧ من إبريل فرض القانون العسكرى على ١١ ولاية إضافة إلى المدن الكبرى بدءا من اليوم التالى. ثم دخل الجيش فى مواجهة مع كل من يبدى تعاطفا تجاه اليسار، وأصبح اتهام اليسار جديا، بعد أن قام أعضاء من جيش تحرير الشعب التركى بخطف وقتل القنصل الإسرائيلى فى إسطنبول فى ٢٢ من مايو. وقام الجيش بالقبض على ٥ آلاف شخص بينهم كتاب وصحفيون وأساتذة جامعيون وقادة اتحاد نوادى الفكر واتحاد الغرف التجارية. وذاعت تقارير عن ممارسة التعذيب بحق المقبوض عليهم فى السجون وغرف التعذيب فى مقار المخابرات.

وشاركت فى قمع اليسار «عصابة الكونترا»، وهى منظمة سرية من المدنيين اليمينيين الذين كانوا يمولهم الجيش، وتأسست بمساعدة أمريكية عام ١٩٥٩ لمقاومة أى انقلاب شيوعى، وقد فضح أمرها ـ فيما بعد ـ بولنت أجاويد عندما

أصبح رئيسا للحكومة. كما جرى إغلاق حزب العمال التركى، فى يوليو عام ١٩٧١، فى إطار التضييق على اليسار.

وفى مقابل ذلك، ترك المجال لمتطرفى اليمين وحزب الحركة الوطنية بزعامة توركيش. أما اليمين الإسلامى، فبعد أن جرى إغلاق حزب النظام الوطنى الذى كان نجم الدين أربكان يتزعمه، سمح له بتأسيس حزب السلامة الوطنى (Milli Salamet Partisi).

أما حكومة أريم، فلم تحقق من البرنامج الإصلاحى إلا القليل، وقدم أريم نفسه تنازلات لأعضاء البرلمان المحافظين، كما ضم عدداً من الوزراء السابقين فى حكومة حزب العدالة، مما دفع ١١ من وزرائه إلى الاستقالة فى ديسمبر. وكانت أكبر تغييرات أريم التعديلات التى أدخلها على الدستور - بدعم أحزاب اليمين - للحد من الحريات التى أطلقها. وشمل التغيير ٤٤ مادة، بينها المادة ١١ للحد من استقلالية الجامعات والإذاعة والتليفزيون والصحافة والمحكمة الدستورية. وفى موازاة ذلك، جاء التغيير فرصة لزيادة دور مجلس الأمن القومى بجعل توصياته ملزمة لمجلس الوزراء، كما تأسست محاكم أمن الدولة، التى حوكم أمامها ٣ آلاف شخص قبل إلغائها عام ١٩٧٦.

بيد أن أهم ما ميز الفترة بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٣، هو عزوف الجيش عن الحكم بشكل مباشر تاركا الأمر لوزارتين من التكنوقراط، حتى لا يكرر نموذج الحكم العسكرى الذى قام فى اليونان عام ١٩٦٧. كما عزف الحزبان الرئيسيان - أى حزب العدالة بزعامة ديميريل وحزب الشعب الجمهورى بزعامة إينونو ثم أجاويد - عن تشكيل الحكومة خلال تلك الفترة حتى لا يعملا تحت توجيهات وتعليمات يومية من الجيش، بما يفقدهما الصدقية والشعبية. وخاض الحزبان الانتخابات البرلمانية فى أكتوبر عام ١٩٧٣، وحصل فيها حزب الشعب الجمهورى على نسبة ٣٣,٥٪ من الأصوات مقابل ٢٩,٥٪ لحزب العدالة.

وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة أجاويد وشاركه فيها نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطنى ، إلا أن ذلك الائتلاف سقط بعد عدة شهور.

غيرأن عودة الأحزاب السياسية إلى تسلم مقاليد السلطة عام ١٩٧٣، جاءت بعد مواجهة عسكرية مدنية. ففى عام ١٩٧٣، وقعت حادثة أظهرت فى النهاية عجز الجيش عن إدارة الشئون المدنية، عندما استقال رئيس أركان الجيش فاروق جولور - وهو أحد المشتركين فى إصدار البيان العسكرى عام ١٩٧١ - من منصبه لكى يصبح مرشحا لرياسة الجمهورية خلفا للرئيس جورسيل. ورغم الضغوط التى مارسها العسكريون، فقد اتحد حزب الشعب الجمهورى وحزب العدالة فى تأييد مرشح بديل هو فخرى أورتورك، الذى انتخبه البرلمان، آخر الأمر، رئيسًا للجمهورية[١].

ولكن، لماذا أخلى الجيش الحياة السياسية للأحزاب السياسية؟

قد يكون السبب الرئيسى، أن الجيش لم يتسلم السلطة بشكل مباشر، واكتفى بتوجيه حكومتين متعاقبتين من التكنوقراط، لم تتمكنا من تطبيق الحد الأدنى من البرنامج الإصلاحى المقترح . غير أن الباحث التركى ساجلاركيدر يعزو ذلك لأسباب تتعلق بتكوين الجيش التركى ذاته. فخروج الجيش التركى من الحياة السياسية عام ١٩٧٣، يرجع فى جانب منه إلى استمرار قوة التراث العسكرى الإصلاحى الذى كان يضفى قيمة على الحكومة المدنية ظاهريا، مع احترام الأشكال الدستورية. وقد يكون مهمًا أيضا، أن سلك الضباط بالجيش كان لا يزال يتم تجنيده بصورة نمطية من بيئة الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة. فالالتحاق بالمدارس والكليات العسكرية يكون عن طريق إجراء امتحانات ، كما أن الدولة تقوم بتمويل التعليم الذى يتلقونه[٢]. ولذلك، فإن ضباط الجيش

---

(١) Roger P. Noe, Civil-Military Confrontation in Turkay, International Jaurnal of Middle East Studies/8/197.

(٢) New left Review. 115, May-June,1979.

لاتربطهم صلات عائليـة قوية بكبار ملاك الأراضى وبكبار الرأسمـاليين، مثلما هى الحال فى كثير من البلدان.

وأخيرا، يتعين أن نلاحظ أن الأحزاب السيـاسية المدنية كانت لا تزال تتمتع بقدر من الثقة والتأييد العام الذى لا يمكن تجاهله.

وبالرغم من أن الحكم المدنى عاد عـام ١٩٧٣، بحكومة أجاويد- أربكان، إلا أن حالة عدم الاسـتقرار السيـاسى ظلت مستمـرة طيلة عقد السبـعينيات. وشكل ديميريل حكومة تالية، أطلقت على نفسها اسم الجبهة القومية، وضمت أحـزاب العدالة، والسـلامـة الوطنى، والحـركة الوطـنية، واسـتـمرت حـتى الانتخـابات البرلمانية فى يونيـو عام ١٩٧٧، إلا أنها لم تـكن أحسن حظا من الحكومة السابقة، بل فشلت فى تهدئة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسى.

وفى مايو عام ١٩٧٧، دعا اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK) إلى تجمع عمالى ضخم فى ميدان «تقسيم» وسط مديـنة إسطنبول، احتفالاً بعيد العمال، إلا أن حكومة ديميريل رفضت الترخيص للاجتماع.

ولكن رئيس الاتحاد كمـال توركلير تحدى قرار المنع، وأقيم الاحـتفال الذى حـضره ١٥٠ ألف شـخص فى الزمان والمكان المحددين له. وتدخلت قـوات الشرطة لفض التجمع بإطلاق النيران، فسقط ٣٤ قتيلا و١٢٦ جريحا.

وفى حين، قوبل الحادث باسـتنكار شعبى، استغلته الأحزاب السـياسية فى الدعاية الانتخابية، فاتهـم أجاويد الحكومـة، وألقى ديميريل المسئولية على عاتق اليسار.

وكان المستفيـد حزب الشعب الجمهورى بزعامة أجـاويد، الذى استغل أيضا قراره بغزو قبرص عندما كان رئيـسا للحكومة عام ١٩٧٤، وحصل على أكثرية المقاعد فى الانتخابات البرلمانية فى يونيو عام ١٩٧٧.

وألف أجاويد حكومة من نواب حزبه، إلا أنه فشل فى الحصول على ثقة البرلمان، مما اضطره إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية الذى كلف ديميريل بتأليف حكومة بديلة.

وألف ديميريل حكومة من أحزاب الجبهة القومية (العدالة والسلامة الوطنى والحركة الوطنية) إلا أن الحكومة لم تستمر حتى نهاية العام بسبب الصراعات داخل أحزاب الجبهة.

وفى يناير عام ١٩٧٨، ألف أجاويد حكومة من نواب حزبه والنواب المستقلين الذين كانوا قد استقالوا من حزب العدالة. ووقعت على عاتق أجاويد مهمتان: الأولى إصلاح الاقتصاد، أى وضع حد لحالة التضخم النقدى ومكافحة البطالة التى استشرت فى المدن والقرى. وكانت المهمة الثانية وقف موجة العنف فى البلاد. ولم يستطع أجاويد علاج المشكلة الاقتصادية. وخلال الجانب الأعظم من عام ١٩٧٨، كانت مصادمات الشوارع بين اليمين واليسار، والاغتيالات السياسية، تخلف بشكل منتظم ثلاثة أو أربعة من القتلى كل يوم. وفى نهاية العام وقعت مذبحة «كهرمان ماراس» التى لقى فيها أكثر من ١٠٠ شخص مصرعهم، مما اضطر أجاويد لإعلان الأحكام العرفية.

وفى حين استطاعت حكومة أجاويد «التعايش» مع تلك الأجواء المتوترة حتى أكتوبر عام ١٩٧٩، فإن الجيش أبدى انزعاجه من التوجه الرخو للحكومة فى التعامل مع موجة العنف المتصاعد، كما أظهر قادة الجيش دلائل على أنهم قد حددوا ساعة الصفر، وأنهم بصدد الترتيب للقيام بانقلاب عسكرى. ولم تغير عودة ديميريل إلى الحكم بانتخابات أكتوبر عام ١٩٧٩، من الأمر شيئا، فقد كانت حكومة أقلية عاجزة.

والحق، أن الحكومات الائتلافية، التى تشكلت خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، كانت ضعيفة بلا استثناء. وكان الحل الوحيد الممكن تشكيل حكومة

أغلبيـة ائتلافيـة بين حزبى العدالة والشعب الجمهورى، ولكن ذلك الحل بدا مستحيل التحقيق. وأصبح النظام السياسى، تدريجيا، فى حالة شلل، بسبب عجز الحزبين الرئيسيين عن التعاون ، لأن استعادة الديمقراطية عام ١٩٧٣، ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعًا من القاعدة التصويتية وأصبح لها تأثير فى الحياة السياسية. كما منعت التعاون بين الحزبين الرئيسيين حالة الاستقطاب الأيديولوجى، إذ أصبح حزب العدالة ممثلا للصناعيين الكبار وكبار ملاك الأرض فى حين اتجه حزب الشعب الجمهورى نحو اليسار. يضاف إلى ذلك أن الأحزاب التركيـة تتسم بـ «الشخصانية»، أى ارتباط الحزب بشخصية الزعيم، وقد حالت الخلافات الشخصية دون تعاون الحزبين. كما كان كل حزب يعتقد فى أنه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبيـة وأن تعاونه مع الحزب الآخر يضعف فرصته فى الانتخابات التالية.

وتبدت حالة شلل النظام السياسى، لدى انتخابات رئيس للجمهورية خلفًا للرئيس كورتورك، عندما انتهت مدة رئاسته عام ١٩٨٠ . حيث فشلت الجمعية الوطنية فى ذلك ، بعد ١٠٠ دورة تصويت . وكان أكبر دليل على شلل النظام السياسى، أن أى حكومة لم تستطع اتخاذ إجراءات فعالة فى مواجهة أى من المشكلتين المزمنتين اللتين عانت منهما تركيا طيلة السبعينيات وهما: العنف السياسى والأزمة الاقتصادية.

وكان واضحا فى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠، أن العنف قد أخذ منحى مختلفا بالتحول من الاقتتال بين اليمين واليسار، إلى اغتيال الشخصيات العامة. ففى مايو عام ١٩٨٠ اغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفى يوليو اغتيل نهات أريم رئيس الوزراء السابق، وكمال توكلر رئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK). وبرغم أن الجيش فرض الأحكام العرفية، فإنه لم يكن مطلق اليد للتعامل مع تصاعد العنف السياسى .

وأمام ذلك العجـز ، تنافسـت جماعات العنف السـياسى على السيطرة على بعض المناطق وإعـلانها «مناطق مـحررة». وكان من أبـرز الأمثلة حالة مـدينة فاستا على البحر الأسود ، عندما أعلن عـمدتها اليسارى ومؤيدوه التمرد على سلطة الحكومة المركزية ، وقيـام جمهورية فاستا السوفيـتية حتى تدخل الجيش لإسقاطها.

ولكن ماذا حدث على صعيد الأزمة الاقتصادية؟

لقد أعطت إسـتراتيجيـة الإحلال محل الواردات حمـاية للشركات التركـية الصناعية، التى لم يكن بمقدورها المنافسة فى السوق العالمية، مكنتها من تحقيق أرباح عالية فى السوق المحلى، والانتشار فى المدن الكبرى مثل إسطنبول وأزمير وأدنة. وبعد بداية مترددة عقب انقلاب عام ١٩٦٠ ، وفترة عدم الاستقرار الذى تلته، فـإن إستراتيـجيـة الإحلال محل الواردات مكنت الاقـتصـاد التركى من الانطلاق عام ١٩٦٢، وكان معدل النمـو الاقتصادى فى الفترة ١٩٦٣-١٩٦٧ يصل إلى ٦,٩٪.

وعلى الجانب الآخـر، ووجهت تجربة التصنيع السـريع فى ظل إستراتيـجية الإحـلال محل الواردات بمشكلتـين. كانت المـشكلة الأولى تدنى كفـاءة قطاع الدولة الذى كان يساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج الصناعى، كما أثقل هذا القطاع بسـياسـة حكوميـة غيـر اقتـصـادية، وعمـالة زائدة بنسبـة ١٠٠٪ مع نهاية السبعينيات، مما أدى إلى خسـائر للقطاع العام الصناعى. وكانت المشكلة الثانية هى الاعتماد علـى الخارج فى استيراد المواد الخام ومسـتلزمات الإنتاج، مما أدى إلى استنزاف الاحـتياطات الخارجـية من النقد الأجنبى ثم إلى عجـز مزمن فى الميزان التجارى ومـيزان المدفـوعات . وخـففت من حـدة الأزمة المسـاعدات الاقـتصـادية الأمريكيـة، التى قـدرت بحوالى ٥,٦ مليـار دولار إضافـة إلى تحويلات العاملين الأتراك فى الخارج.

ومع منتصف السبعينيات وحتى نهايتها، أصبح واضحا أن الاقتصاد التركى يواجه أزمة حادة ، بعد ارتفاع أسعار البترول العالمية عام ١٩٧٤ ، لاعتماد تركيا على استيراد البترول بالعملات الصعبة . وبعد الصدمة البترولية الثانية ١٩٧٩-١٩٨٠ أصبح ثلثا دخل تركيا من النقد الأجنبى يخصص لوارداتها من البترول، كما تأثرت تحويلات العاملين الأتراك بالخارج بأزمة الكساد فى الدول الأوروبية فى السبعينيات. وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسى فى الداخل ، توجه العاملون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم فى الخارج.

ولمواجهة الأزمة، لجأت حكومات الجبهة القومية التى كان ديميريل رئيس حزب العدالة يشكلها، إلى القروض قصيرة الأجل من الخارج، وطبع البنكنوت فى الداخل، والحد من الواردات البترولية.

وبنهاية السبعينيات، أصبحت القروض قصيرة الأجل تمثل ٥٠٪ من ديون تركيا الخارجية ، مما أثقل ميزانية الدولة بالأقساط والفوائد وزيادة العجز المالى. وبرغم أزمة الطاقة لدرجة انقطاع الكهرباء بمعدل ٥ ساعات يوميا حتى فى منتصف الشتاء، فإن فاتورة وإيرادات البترول المرتفعة ساهمت فى زيادة العجز المالى. ومع اللجوء إلى طبع البنكنوت لخفض العجز المالى، ارتفع معدل التضخم من ٢٠٪ فى أوائل السبعينيات إلى ٩٠٪ فى نهايتها .

ومع انهيار سعر الليرة التركية والارتفاع الجامح للأسعار ، تدخلت الحكومة بالتسعير الإدارى، فتوسعت السوق السوداء. ومع تقييد الاستيراد، أصبحت السوق السوداء للنقد الأجنبى مجالا واسعا لتمويل الاستيراد وللتهريب. وأمام ذلك كله ، اضطرت حكومة أجاويد عام ١٩٧٨ ، للدخول فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادى والمالى. وجرى التوصل إلى اتفاق فى يوليو عام ١٩٧٩ ، تضمن إلغاء تركيا للقيود على الواردات والصادرات،

وإلغاء الدعم، وتحرير أسعار الفائـدة ، وزيادة الأسعار وخفض الإنفاق ال
وبموجب الاتفاق، أصبح متاحا لتركيا الحصول على قروض جديدة بقيمة
مليار دولار، مع التقدم فى تطبيق الإجراءات الاقتصادية.

وبعـودة ديمـيـريل إلى الحكم عـام ١٩٧٩، أولت حكومـتـه تطبـيق
الإجراءات أهميـة قصوى، وألقى عبء تنفيذ المهـمة فى يناير عام ١٩٨٠
عاتق تـورجوت أوزال الذى كان يعـمل وقتـها نائبـا لوزير الاقتـصاد لش
التـخطيط. إلا أنه بـحلول ربيع عـام ١٩٨٠، اتسـعت المقـاومـة فى تر
للإجراءات الاقـتصادية التى طـالب صندوق النقد والبنك الدوليـان بتطبيق
والتى أطلق عليـها فى ذلك الوقت «الحل التـشيلى» فى إشـارة إلى الإجر
التى طبقـها الجنرال بينوشـيه فى تشيلى بعـد الانقلاب الذى قـاده ضد ال
أللبندى . وبسبب المقـاومة التى قادها اتحـاد نقابات العمال اليـسارى K؛
أصبحت مـهمة أوزال فى تطبيق الإجراءات الاقتـصادية مستحـيلة. فقام
أعضاء النقابات العمالية باحـتلال بعض المصانع فى الفترة بين يناير وإبريل
١٩٨٠، وعمت التظاهرات كل مكان، ودخل العمال فى مـصادمات مع
الشرطة والجيش.

العسكريون والإسلام السياسى:

لئن كان عقد الخمسينيات هو عقد مندريس والحكم الديمقراطى، فقد
أيضـا- عقد المـد الإسلامى والحـد من تطرف العلمانيـة الأتاتوركيـة وتـ
الإسلام فى المنافسة الحزبية بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى.

وكان مندريس يعد لانتخـابات نيابية مبكرة عام ١٩٥٩، تحقق فـوزًا
للحزب الديمقـراطى مسـتفيدًا من نفـوذه الإسلامى. ولكن ماحـدث هو
انقلاب عسكرى (١٩٦٠) أطاح بمندريس وانتهى به إلى المشنقة.

وأصبحت الطغمة العسكرية التى قادت الانقلاب، فى مأزق إزاء الإ
فالمجلس العسكرى الذى عرف باسم لجنة الوحدة الوطنـية، أعلن نفسه

للقيم الأتاتوركية العلمانية، إلا أنه وجد نفسه أمام «مد إسلامي» في الحياة اليومية التركية.

واتخذ المجلس العسكري موقفًا مزدوجًا هو إبعاد الأحزاب السياسية عن توظيف الإسلام (حتى لا تتكرر تجربة الخمسينيات)، في الوقت الذي سعى هو (المجلس العسكري) فيه إلى توظيف الإسلام.

وأعلنت لجنة الوحدة الوطنية في عدد من البيانات والتصريحات، على لسان المتحدثين باسمها «أن الهدف الأساسي للجنة الوحدة الوطنية هو الحفاظ على ديننا المقدس، الذي هو كنز الحرية والضمير، نقيا دون شائبة، وحمايته من أن يصبح أداة للحركات الرجعية والسياسية»[1].

ودافع عن الإسلام قائد الطغمة الانقلابية، ورئيس الدولة فيما بعد، الجنرال جمال جورسيل، فيما اعتبر نقدا للنظرة الأتاتوركية التي كانت ترجع تخلف تركيا إلى الإسلام. وقال في خطاب أمام الجماهير في أرضروم:

«إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسئولية تخلفنا مخطئون. كلا، إن سبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدموا لنا ديننا بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر أديان العالم قدسية، وبناء، وحيوية، وقوة. وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام. لقد كان يجرى شرح الإسلام لنا، على مدى قرون، بصورة سلبية وغير صحيحة. وهذا هو السبب في تخلفنا وراء دول العالم»[2].

وكان تخلي الدولة عن معاداة الإسلام، ضمن هدفها للسيطرة عليه، بدلاً من أن تسمح لغيرها بالسيطرة عليه.

---

(١)، (٢) أقوال جورسيل وردت في:
Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Democracy in 1950-1975, London,1977, P.374-375.

والحق، أن النظام الجديد، كان يهدف إلى «إصلاح إسلامي» في إطار إعادة هيكلة النظام، وبما يخدم التغيير الاجتماعي في تركيا. فتقرر أن تتضمن مناهج معاهد الأئمة والخطباء (التي تخرج الوعاظ) مواد مثل الاقتصاد والاجتماع والقانون المدني والفلك، لتصبح أكثر تقدمية وعلمانية، كما تقرر أن يقوم خبراء من أكاديمية الفنون الجميلة بإصلاح وترميم المساجد. كما ترجم القرآن إلى اللغة التركية حتى يمكن للأتراك قراءته وفهمه.

لقد كان النظام الجديد يأمل في تتريك الإسلام وتحديثه، من داخل المجتمع التركي، وليس بأوامر بيروقراطية تسلطية على طريقة أتاتورك.

وقال الجنرال جورسيل: «إن النهج الذي نتبعه هو الذي سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من أسفل، من الشعب نفسه، ومن أجل تنوير الشعب.

وإننا نتبع هذا النهج في جهودنا، ونقوم بإعداد المنظمات المعنية، وتدريب العناصر الضرورية على النحو الذي يضمن أن يكون شعبنا مدربًا ومجهزاً بهذا الشكل».

غير أن منهج المجلس العسكري، لم يقدر له أن يثمر. فالمجلس بعد ١٨شهراً، تخلى عن الحكم للأحزاب، التي استأنفت سيرتها الأولى في «المزايدة» بالإسلام. واستخدم الإسلام في الهجوم على اليسار باعتباره «شيوعيا»، وعلى اليمين باعتباره «ماسونيا». وعاد الإسلام ليصبح مجال مزايدات انتخابية. فقبل انتخابات عام ١٩٦٥، قرر حزب اليمين الرئيسي، حزب العدالة، تغيير شعاره، ليتخذ شعار «الحصان الأبيض» في استغلال واضح لشعار الحزب الديمقراطي السابق.

ولأن حزب الشعب الجمهوري، عندما تبنى شعار «يسار الوسط» جرى

اتهـامه بالإلحـاد، تبنى حزب العـدالة شعـاراً يقـول «الوسط على الطريق إلى الله».

غيـر أن «الإسلام السيـاسى» وجد تمثيـله الحزبى، فى أكتـوبر عام ١٩٦٦، عندما تشكل حـزب الوحدة. وسرعان ما صـار ينظر إلى الحزب على أنه يمثل مصالح العلويين والشيعة. ثم وجد الإسلام السـياسى تعبيره الحقيقى فى حزب النظام الوطنى الذى أسسه الدكتور نجم الدين أربكان، فى يناير عام ١٩٧٠، إلا أن الحزب حظر فى عـام ١٩٧١ بسبب طابعه المعـادى للعلمانيـة. ولكنه عاود الظهور، فى أكـتوبر عام ١٩٧٢، تحت اسـم حزب السلامـة الوطنى. وحصل الحزب فى انـتخابات عـام ١٩٧٣ على ١١,٨٪ من الأصـوات و٤٨ مقـعداً، وأصبح شريكاً فى الحكم فى السبعينيات.

وبحلول أواخر السبعينيات، تنامى الإسلام السيـاسى فى تركيا، مستفيداً من «الإحياء الإسـلامى» فى المجتمع التركى مـن ناحية، ومن القوتين الاقـتصادية والسياسية المتناميتين للدول الإسلامية المنتجة للنفط من ناحية ثانية، ثم من قيام الثورة الإسلامية فى إيران (١٩٧٩) من ناحية ثالثة.

ويتدخل الجيش، بانقلاب عسكرى عام ١٩٨٠، لإعادة ترتيب الأوضاع.

الفصل الخامس

تدخل الجيش عام ١٩٨٠
ضرب اليسار.. الأسلمة المعتدلة

إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ أرادوا تنصيب الإسلام ضامنًا للنظام إزاء خطر شيوعى .

«يشار كيبلان»

بنهاية السبعينيات، أصبح العنف السياسى مشكلة حقيقية فى تركيا. فمنظمات الشباب اليسارية دخلت فى مواجهة مع منظمة الذئاب الرمادية اليمينية المتطرفة والأصوليين الإسلاميين للسيطرة على الشوارع وحرم الجامعة. وتبارت تلك المنظمات فى رعاية «عصابات الأحداث» من خريجى المدارس الثانوية، الذين لم يكن لديهم أمل الالتحاق بالجامعات التى لا يدخلها إلا ٢٠٪ من ٢٠٠ ألف تخرجهم المدارس الثانوية سنويا، ولم تكن لديهم مطامح فى الحصول على وظائف بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة.

وفى حين ساندت الحكومات اليمينية فى الفترة بين عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، حزب الحركة الوطنية الفاشى ومنظمته الذئاب الرمادية فى الصراع ضد اليسار، فإن فترة حكم أجاويد بين عامى ١٩٧٨ـ ١٩٧٩، شهدت حماية لمنظمات اليسار، بالرغم منْ انتقاد أجاويد، زعيم يسار الوسط، لليسار المتطرف.

وتصاعد عدد ضحايا العنف السياسي في تركيا، من ٢٣٠ شخصًا عام ١٩٧٧ إلى ١٢٠٠ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٥٠٠ عام ١٩٧٩. ويفسر إريك. جي. زورغر، ارتباط التطرف السياسي بالعنف في تركيا، بالرجوع إلى الثقافة التقليدية التركية التي تجعل من الشرف والعيب محددين للعلاقة بين الشخص وعائلته وعشيرته من جانب وبين الآخرين من جانب آخر. كما تعطي الثقافة التقليدية دورًا بارزًا لعادة الثأر في هذه الحالة. وخير الأمثلة على ذلك، مذبحة «كهرمان ماراس» التي نفذها أتراك متطرفون(الذئاب الرمادية) ضد العلويين (الأتراك الشيعة). ناهيك عن الاقتتال المستمر بين الأكراد والأتراك[1].

لقد كان المشهد السياسي ـ الاجتماعي في تركيا بنهاية السبعينيات، يعكس ذروة أزمة عامة. فقدت شهدت تركيا ١٢ حكومة أقلية وائتلافية، خلال الفترة من يناير عام ١٩٧١ حتى ديسمبر عام ١٩٧٩، أي بمعدل حكومة كل ٩ شهور.

وتدهور معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٧٩ إلى ١,٧٪ مقارنة بمعدل ٨٪ عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٧٩ ـ أيضًا ـ تزايد معدل البطالة إلى ٢٠٪ في حين ارتفع معدل التضخم إلى ٨٥٪.

(١) انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠

ذكر البيان العسكري رقم[2] الذي أذيع في حوالي السادسة صباحًا بالتوقيت المحلي، الأسباب التي رآها العسكر للقيام بانقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠. قال البيان: إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل، وإن الهيكل الدستوري كان مليئًا بالمتناقضات، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد.

---

(١) Erik J. Zurcher, Turkey: A Modern History, London C.B. Tauris &Co. ltd,1993.P.277.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٤ـ٢٩٥.

ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من أنشطتها، ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة. كما أن الهجمات على كل جوانب المجتمع - كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها - تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية. وباختصار باتت الدولة بلا حول ولا قوة، وأصبحت عاجزة(١).

وأعلن البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية واتحادات نقابات العمال اليسارية (DISK) واتحاد النقابات اليميني المتطرف (MISK). وقبض على قادة الأحزاب فيما عدا ألبارصلان توركيش زعيم حزب الحركة الوطنية الذى تخفى فى مكان سرى لمدة يومين ثم سلم نفسه. وفرضت الأحكام العرفية على كل أنحاء البلاد، ومنع المواطنون من مغادرة تركيا.

ولأن هدف جنرالات انقلاب عام ١٩٨٠، كان إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى، قبل إعادة الديمقراطية، فلم يكتفوا بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان، فإنهم أقالوا - أيضًا - العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠. وتركزت السلطات فى قبضة مجلس الأمن القومى برئاسة الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذى تولى رئاسة الجمهورية فى ١٤ من سبتمبر. وأصبح مجلس الأمن القومى قاصرًا على العسكريين يساعده مجلس حكومى تكون من ٢٧عضوا من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين، تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت ألوسو، لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومى وتنفيذ قراراته. كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين للمناطق المختلفة من البلاد، بمقتضى قانون الأحكام العرفية. وأصبح لهم حق الإشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة والاتحادات العمالية ولم يترددوا فى

(١) Erik J.Zurcher,Turkey : Amodern History, pp 294 - 295

استخدام سلطاتهم فى إغلاق الصحف بما فيها صحيفة «جمهوريت» التى أسسها آتاتورك نفسه عام ١٩٢٤. وجرى حظر المناقشات السياسية فى عام ١٩٨١، ثم تلا ذلك فى عام ١٩٨٢ حل الأحزاب السياسية بعد أن كان قد حظر نشاطها، كما صودرت ممتلكاتها.

وشملت البلاد موجة من الاعتقالات. فقادة الانقلاب، بعد عام من الإعداد له، كانت لديهم قوائم تضم غير المرغوب فيهم. وخلال الأسابيع الستة الأولى بعد الانقلاب جرى اعتقال ١١٥٠٠ شخص، وتزايد العدد إلى ٣٠ألف شخص بنهاية العام، ثم إلى ١٢٠٦٠٠بنهاية عام ١٩٨١.

وصحيح أن موجة الاعتقالات، أدت إلى انخفاض الأحداث الإرهابية بمعدل ٩٠٪، إذ كانت الضربة قاصمة لليسار المتطرف، إلا أن الاعتقالات شملت اليمين المتطرف - أيضًا - وخصوصًا عصابات الشوارع ومنظمة الذئاب الرمادية التابعة لزعيم حزب الحركة الوطنية توركيش.

غير أن موجة الاعتقالات أسفرت عن تكلفة اجتماعية عالية، إذ شملت الاعتقالات أعضاء الاتحادات المهنية والأحزاب الشرعية وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال القانون، وكل من كان قد أظهر ميلا يساريا أو إسلاميا. وفى عامى ١٩٨٢و١٩٨٣، واجه أساتذة الجامعة مذبحة بفصل ٣٠٠ أستاذ منهم وحرمانهم من معاشاتهم ومنعهم من العمل فى أى وظيفة حكومية.

وفى ظل الأحكام العرفية، تعرض أعضاء أحزاب: الحركة الوطنية (الفاشى) والسلامة الوطنى (الإسلامى) والعمال الكردستانى (الانفصالى) والعمال التركى (اليسار المتطرف)، واتحاد نقابات العمال إلى عمليات تعذيب واسعة النطاق. كما أصدرت المحاكم العسكرية أحكامًا بالإعدام فى حق ٣٦٠٠ شخص.

إن هناك أربعة دروس أساسية من انقلابى عامى ١٩٦٠و١٩٧١، استفاد منها قادة انقلاب عام ١٩٨٠:

الدرس الأول: أن تكون السلطة موحدة فى قمة الجيش، فدون مشاركة رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة، فإن البديل هو الصراع على السلطة بين قادة الجيش كما حدث فى انقلاب عام ١٩٦٠.

والدرس الثانى: أن قادة الانقلاب لابد وأن يسيطروا ـ أولاً ـ على السلطة السياسية، التى لا ينبغى أن تترك للسياسيين أو أن تكون مشاركة بين العسكريين والسياسيين.

والدرس الثالث: أن تكون هناك خطة واضحة للعمل جرى الاتفاق عليها، قبل أن يقرر الجيش الانقلاب.

والدرس الأخير: أن يسبق الانقلاب، انشقاق النظام السياسى المدنى وتفككه، مما يتيح للجيش بعد الانقلاب فترة مناسبة لإعادة بناء النظام السياسى وفق الخطوط التى تحددها القوات المسلحة(١).

الدستور الجديد:

مثلما حدث بعد انقلاب عام ١٩٦٠، تكونت جمعية تشريعية من ١٦٠ عضوا، منهم ١٢٠عضوا عينهم الحكام العسكريون و٤٠ عضوا، عينهم مجلس الأمن القومى، وعقدوا أول اجتماع لهم فى ٢٣ من أكتوبر عام ١٩٨١. وجرى انتخاب لجنة تشريعية من ١٥ عضواً تحت رئاسة البروفسيور أورهان ألدكاتشى، قدمت أول صورة للدستور الجديد فى ١٧ من يوليو عام ١٩٨٢.

ومثّل الدستور الجديد تراجعًا فى دستور ١٩٦٠، إذ ركز السلطة فى قبضة السلطة التنفيذية، وزاد من سلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الأمن القومى،

---

(١) William Hale, The Turkish Army In Politics, Ibid., pp 76 - 77.

وحد من حرية الصحافة وحرية الاتحادات العمالية بمنع التظاهرات السياسية وتظاهرات التضامن، كما قيد حقوق وحريات الأفراد. ففى حين حافظ الدستور الجديد على حرية التعبير وحرية التنظيم، إلا أنه قيدهما باعتبارات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومى وتهديد النظام الجمهورى. واستطاع الجنرال إيفرين انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة ٩١,٤٪ من الأصوات.

وبعد إقرار الدستور الجديد، وتولى إيفرين رئاسة الجمهورية، تحرك العسكريون لاستكمال إعادة هيكلة النظام السياسى. ففرضوا قانونًا جديداً، يحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب، ولمدة ١٠ سنوات. وسمح بتكوين أحزاب جديدة، إلا أن مؤسسيها كان عليهم أخذ موافقة مجلس الأمن القومى، كما منع الطلاب والأساتذة وموظفو الخدمة المدنية من أن يصبحوا أعضاء بالأحزاب، ومنعت الأحزاب من أن تكون لها أفرع شبابية أو نسائية. ولدى إجراء انتخابات نوفمبر عام ١٩٠٨٣، كانت الأحزاب المسموح لها بدخول الانتخابات ثلاثة أحزاب فقط :

- حزب الديمقراطية الوطنية، الذى حظى بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعدين.
- حزب الشعب، الذى كان قائده نجدت غالب، ويمثل الجناح الأتاتوركى فى حزب الشعب الديمقراطى.
- حزب الوطن الأم، بقيادة تورجوت أوزال، الذى اضطلع بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠، وأصبح وزيراً للمالية والاقتصاد فى ظل الحكم العسكرى.

وبسبب مساندة الجيش لحزب الديمقراطية الوطنية ولحزب الشعب بدرجة أقل، توجهت أصوات الراغبين فى عودة الديمقراطية وخروج الجيش من الحياة

السياسية إلى حزب أوزال (الوطن الأم)، الذى حصل على نسبة ٤٥٪ من الأصوات، وحصل حزب الجنرالات (الديمقراطية الوطنية) على ٣٠٪، بينما حصل الحزب الثالث على ٢٣٪. وبتلك النتائج المفاجئة، أصبح أوزال رئيسًا للحكومة التى كان ضمنها ٩ مهندسين. ولأنه هو الآخر كان مهندسًا، أطلق عليها «حكومة المهندسين».

وحظى حزب أوزال بدعم الأحزاب اليمينية التى فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة وحزب السلامة الوطنى وحزب الحركة الوطنية. ولذلك، حرص على إرضاء الرأسمالية الصناعية الكبيرة التى يمثلها حزب العدالة، وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يمثلهم حزب السلامة الإسلامى، والنزعة اليمينية المتطرفة التى يمثلها حزب الحركة الوطنية، إضافة إلى ارتباطات أوزال نفسه بالطريقة النقشبندية.

وقد استطاع أوزال أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية. فقبل الانتخابات البلدية فى مارس عام ١٩٨٤، صوت حزب أوزال (الوطن الأم) مستفيداً من تمتعه بالأغلبية فى البرلمان على قانون يسمح برفع الحظر عن ممارسة الأحزاب القديمة لنشاطها. وبالرغم من أن تلك الخطوة أفقدته جانبًا من قاعدته التصويتية فى الانتخابات البلدية، فإنها أعادت الانقسام إلى صفوف المعارضة وجاءت النتائج ليحصل حزب الوطن الأم على نسبة ٤١,٥٪ من الأصوات، واحتل المرتبة الثانية الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة إردال إينونو بنسبة ٢٣,٥٪، ثم حزب الطريق الصحيح (حزب ديميرل الجديد برغم استمرار حظر نشاط ديميرل) بنسبة ١٣,٥٪، ثم حزب الرفاه الذى أسسه أربكان بدلاً من حزب السلامة الوطنى بنسبة ٤,٥٪.

بيد أنه بعد الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، أعيد تشكيل الحياة الحزبية التركية. فحزب الديمقراطية الوطنية، الذى حظى بدعم العسكر لم يحصل سوى على ٧٪ من الأصوات، ثم حل نفسه، وانضم معظم نوابه إلى حزب الوطن الأم، واتجه بعضهم لحزب الطريق الصحيح.

أما حزب الشعب فقد اندمج مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى عام ١٩٨٥، وأسس بولنت أجاويد، عام ١٩٨٦، حـزب اليسار الديمقراطى بزعامـة زوجته راهسان (كواجهة) وانضم إليه عدد من أعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى.

وشهد عام ١٩٨٧، عودة قادة الأحزاب القـديمة للنشاط السياسى، بتعديل دستورى، بما اضطر أوزال إلى الإعـلان عن انتخابات برلمانية تجرى فى نوفـمبر عام ١٩٨٧.

وجاءت نتائج انتخابات ٢٩ من نوفمبر البرلمانية، ليحصل حزب الوطن الأم على نسبة ٣,٣٦٪، ثم الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة إردال على نسبة ٨,٢٤٪. وأتى حزب ديمـيرل (الطريق الصـحيح) فى التـرتيب الثالث بنسـبة ٢,١٩٪، ثم حزب أجاويد (اليسار الديمقراطى) بنسبة ٥,٨٪.

وفى حين أن نتـائج انتخابات عـام ١٩٨٧، عكست مؤشراً مهـما، هو أن الزعامـات القديمة أى ديميـرل وأجاويد، هُزمت أمام الزعامـات الجديدة، أى أوزال يمينا وإردال يسـاراً، إلا أنها عكست أيضًا تناقص شـعبيـة حزب الوطن الأم وزعيمه أوزال الذى تعرض لمحاولة اغتيال فى يونيو عام ١٩٨٨.

وكان الـسبب الرئيـسى لتدنى شـعبـية أوزال وحـزبه، الآثار الاجتـماعـية للسياسات الاقـتصادية الليبرالية الـتى طبقها. إذ عاود معدل التـضخم الارتفاع ليصل إلى ٨٠٪، كما انخفضت القوة الشرائية بنسبة ٤٧٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩. وانخـرطت قيادات الحـزب والوزراء وعائلة أوزال فى الفسـاد السياسى.

لذلك، تدهور مركز حزب الوطن الأم فـى الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩، إلى المرتبة الثـالثة بنسـبة ٩,٢١٪ من الأصوات، بينمـا احتل حـزب الشعب الاشتـراكى (اندماج الشعب مع الاشـتراكى الديمـقراطى) المرتبة الأولى بنسـبة

أصوات ٢٨,٢٪، ونال حزب ديميرل (الطريق الصحيح) المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٦٪.

وبانتخاب أوزال رئيسًا للجمهورية (بعد الجنرال إيفرين) عام ١٩٨٩، أصبح حزب الوطن الأم معرضًا للانقسام بين جناح يضم الإسلاميين واليمين المتطرف بزعامة كوشى جيلر، والجناح الليبرالى ـ العلمانى بقيادة مسعود يلماظ. وفى البدء حاول أوزال الحفاظ على وحدة الحزب، بتعيين يلدريم أكبولوت الشخصية السياسية غير الإيديولوجية زعيمًا للحزب خلفًا له، إلا أنه مال بعد ذلك إلى الجناح الليبرالى ـ العلمانى، مبتعدًا عن جناح «الحلف المقدس» بين الإسلاميين واليمين القومى المتطرف، ليدعم مسعود يلماظ زعيمًا للحزب ورئيسًا للحكومة.

وشهدت الفترة بين عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، عدة تطورات مهمة فى الحياة السياسية التركية. وتمثل التطور الأول فى توسع فى ليبرالية النظام السياسى، فقد خفضت فترة الحبس على ذمة التحقيق من ١٥ يومًا إلى ٢٤ ساعة. كما قدمت الحكومة تعديلات دستورية للبرلمان تقضى بتوسيع عضوية البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا، وخفض سن التصويت إلى ١٨ عامًا وأقر البرلمان شطب المواد ١٤١و١٤٢و١٦٣ من الدستور وهى المواد التى كانت تحظر النشاط السياسى على أساس طبقى أو دينى مما أدى إلى عودة اتحاد النقابات DISK بعد ١١ عامًا من حظره.

وكان التطور الثانى، نتائج انتخابات عام ١٩٩١التى كان أهمها عودة ديميرل إلى الحكم. فقد حصل حزب ديميرل (الطريق الصحيح) على نسبة ٢٧٪ من الأصوات، وتلاه حزب أوزال (الوطن الأم) بنسبة ٢٤٪، ثم حزب الشعب الاشتراكى بنسبة ٢٠٪. وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة ديميرل من حزبى الطريق الصحيح والشعب الاشتراكى.

أما التطور الثالث، فكان التغيير فى جبهة اليسار، بإعادة بناء حزب الشعب الجمهورى تحت قيادة دينيز بايكال نائب رئيس حزب الشعب الاشتراكى، بعد أن حاول أكثر من مرة الإطاحة برئيس حزب الشعب الاشتراكى إردال إينونو.

الاقتصاد التركى بعد انقلاب عام ١٩٨٠:

كما فشلت حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٩، فى تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى للإصلاحات المالية والاقتصادية، عجزت حكومة سليمان ديميرل، عام ١٩٨٠، عن المضى قدما فى تنفيذ البرنامج. وعمت الاضرابات والتظاهرات العمالية والصدامات بين العمال وقوات البوليس والجيش كل مكان.

وبقيام انقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠، وبعد قمع الجيش للاتحادات العمالية واليسار، أصبح ممكنًا تطبيق برنامج صندوق النقد الذى أطلق عليه برنامج التثبيت الاقتصادى، وقاد صندوق النقد والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مجتمع الأعمال الدولى و البنوك الدولية لإعادة الثقة بتركيا وفتح القروض المصرفية والحكومية ومتعددة الأطراف، حتى وصل الدَّين العام إلى ٤٠ مليار دولار بنهاية الثمانينيات، مقابل ١٣,٥مليار دولار عام ١٩٨٠.

وقد استهدف برنامج صندوق النقد الدولى : تحسين ميزان المدفوعات، والسيطرة على التضخم، وخلق اقتصاد سوق حر يعتمد على التصدير. وكانت وسائل تطبيق ذلك البرنامج : الخفض المستمر لسعر صرف الليرة التركية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات التركية فى الأسواق الخارجية، وزيادة أسعار الفائدة لخفض الاستهلاك، وتجميد الأجور، وزيادة الأسعار من خلال خفض الدعم الحكومى. وتطلب تشجيع الصادرات إجراءات محددة، تمثلت فى دعم المصدرين، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لعملية التصدير، وخفض الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة للصناعات التصديرية.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة، دون تحديد سقف لها، لم تتوجه الأموال إلى الاستثمار فى الصناعة، ولكنها توجهت إلى السماسرة للمضاربة على أسعار الأسهم والسندات، بل أصبح السماسرة يقومون بدور البنوك فى تلقى الودائع و«توظيف الأموال» مقابل سعر فائدة وصل إلى ١٤٠٪. وعندما تحركت الحكومة بنهاية عام ١٩٨١، لضبط السوق انهارت ٣٠٠ شركة سمسرة، وقتل عدد من السماسرة على أيدى عملائهم، كما هرب بعضهم إلى الخارج.

وكان السبب وراء ازدهار سماسرة «توظيف الأموال»، أن ارتفاع معدل التضخم وتجميد الأجور، دفعا بأفراد الطبقة الوسطى لإيداع أموالهم لدى السماسرة للحصول على دخل إضافى.

وعلى الجانب الآخر، استفادت من عقد الثمانينيات الشركات القابضة العائلية، مثل مجموعات كوتش، وأجزجيباشى، والتى يرجع وجودها إلى العشرينيات. كما أن مجموعات مثل شوكسوروا وصابنجى، بدأت نشاطها فى الخمسينيات، وانضمت إليها مجموعات الجيل الثالث مثل آنكا، وإس ت إف إيه، التى حققت أرباحًا ضخمة من مقاولات البناء فى الدول الخليجية. ويغلب على كل تلك المجموعات أنها قابضة، وعائلية، وتضم شركاتها البنوك وشركات التأمين والإنتاج والتسويق، كما تضم شركات مشتركة مع الشركات الأجنبية التى تنتج بترخيص منها خلال فترة التصنيع للإحلال محل الواردات، ولذلك كانت الأسرع والأكثر إفادة من مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

كما جرى تشجيع المستثمرين الأجانب. فلم تعد هناك معاملة تمييزية لصالح المستثمر المحلى. وأصبح من السهل إعادة تحويل رأس المال والأرباح. وأقيمت ٤ مناطق تجارة حرة حول موانئ أزمير وميرزن وبالقرب من أدنة. وأقامت شركات عالمية مشروعات صناعية لإعادة التصدير فى تلك المناطق.

وشجعت الحكومة ـ كذلك ـ الاستثمار فى مشروعات المرافق والمنافع العامة، وتحديث الاتصالات وشبكات الطرق وإضافة جسر ثان على مضيق

البوسفور لتسهيل النقل بين أوروبا وآسيا، وبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز من الاتحاد السوفيتى (وقتها) إلى تركيا، فى خطة للحد من التلوث الناتج عن استخدام الفحم والبترول.

ولأن الحكومة لم يكن لديها التمويل الكافى، جرى تمويل بعض المشروعات بنظام B.O.T، بأن يقوم المستثمر الأجنبى ببناء المشروع ثم تشغيله حتى يحصل على تكلفته وهامش للربح، وبفضل هذا النظام (Build .Operate .Transfer) انطلقت نهضة تركيا السياحية. وشهدت فترة الثمانينيات أيضًا، مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) لإقامة سدود على نهرى دجلة والفرات، للحصول على الطاقة وتوفير المياه لزراعة ١,٦ مليون هكتار، لتنمية منطقة جنوب شرق الأناضول شديدة الفقر وذات الكثافة الكردية.

والحق، أنه بعد بداية صعبة حقق برنامج الإصلاح الاقتصادى الكثير من أهدافه. فلقد بلغ معدل نمو الصادرات ٢٢٪ سنويا خلال الفترة بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٧، وتزايد دخل الصادرات من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧٩ إلى ١١,٧ مليار دولار عام ١٩٨٨.

وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة الصادرات الزراعية فى هيكل الصادرات إلى ٢٠٪، وارتفعت صادرات المنتجات الصناعية إلى ٧٢٪.

أما معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى)، فقد ارتفع إلى ٤,٥٪ سنويا خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم إلى ٧٪ و٨٪ فى عامى ١٩٨٦و١٩٨٧، إلا أنه انخفض عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مع ارتفاع أسعار البترول العالمية[١].

---

(١) Erik J. Zurcher, Turkey .. Op. Cit.

(٢) الإسلام السياسى بعد انقلاب عام ١٩٨٠
(من أوزال إلى أربكان)

عندما قام الجيش بانقلاب ٢١ من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، كانت «الذريعة» هى الذريعة ذاتها لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠ وانقلاب ١٢من مارس عام ١٩٧١ ، أى حماية النظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى وانتشال البلاد من الأزمتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف فى الشارع التركى.

وجاء انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان القدس، الذى أقامه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى) بزعامة نجم الدين أربكان. وكان المهرجان، قد حمل شعار «تحرير القدس»، وشارك فيه حوالى مائة ألف شخص، جاءوا معتمدين الطرابيش والعمامات، رافعين البيارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلمانى و داعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه. ولذلك، قام قائد الانقلاب كنعان إيفرين بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنهم، وعلى رأسها حزب السلامة الوطنى وزعيمه أربكان.

وأبى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة السياسية ودستوراً جديداً، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة فى نوفمبر عام ١٩٨٣ .

وبالرغم من تشكيل حزب «الوطن الأم» بزعامة تورجوت أوزال لحكومة مدنية، فإن رئيس الدولة الجنرال إيفرين، الذى قاد الانقلاب ووضع دستور عام

١٩٨٢ ، مكّن الجيش من الاستمرار فى الإشراف على الحياة السياسية، فى ظل القانون العسكرى الذى لم يلغ إلا تدريجيا لتسهيل سيطرة الجيش. ولم يكن انقلاب عام ١٩٨٠ ، إلا تكريسًا لدور القوات المسلحة، باعتبارها «الحارس» للنظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى و«الحامى» للاستقرار السياسى، و«المنقذ» من طغيان وفساد النخبة السياسية.

بيد أن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ ، وقعوا فى مشكلة مزدوجة إزاء التعامل مع الإسلام السياسى.

فمن جهة، حاول قادة الانقلاب، استعمال الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية، من أجل السيطرة على المجتمع، عندما أدركوا عجز الأتاتوركية عن تأطير الحياة اليومية، حتى إن الجنرال إيفرين، قائد الطغمة الانقلابية، استعان مرارًا بالآيات القرآنية وبالحديث الشريف، كما أن دستور عام ١٩٨٢ جعل الدروس الدينية إلزامية فى المدارس.

وقد فسر الكاتب الإسلامى التركى بشار كيبلان هذه السياسة فى كتاب كلفه ست سنوات من الاعتقال، بقوله: إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ ، أرادوا تنصيب الإسلام ضامنًا للنظام إزاء خطر شيوعى محتمل[1].

ومن جهة ثانية، شعر قادة الانقلاب، بخطورة «الإسلام السياسى» كأيديولوجيا وكحركة، متأصلتين فى المجتمع التركى، ومن ثم كان لابد من قطع الطريق عليه، من خلال طرح إسلامى آخر يمثل الأيديولوجيا الضمنية للنظام الجديد. ومن هنا، كان اتجاه قادة النظام الجديد إلى أن يكون الإسلام السياسى تابعًا للنظام فى مواجهة الحركات الشيوعية والكردية المتطرفة، وليس بديلاً منافسًا للنظام.

---

(١) انظر : روشين شاكر، الحركة الإسلامية فى تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، عدد إبريل ١٩٩٣ ، بيروت.

أوزال و«الأسلمة المعتدلة»:

فى وصفه لجنازة الرئيس تورجوت أوزال، فى إبريل عام ١٩٩٣، عبر الكاتب التركى آرطغرول كيركو عن انقسام تركيا الأتاتوركية ـ الإسلامية فى التسعينيات.

يقول كيركو :

أظهرت مراسم الجنازة، الطبيعة الازدواجية للعلاقة بين الدولة والمجتمع فى تركيا أوائل التسعينيات. ففى الجنازة الرسمية فى أنقرة، قادت فرقة أوركسترا عسكرية، تعزف «مارش الموت» لشوبان، موكبًا جنائزيا مهيبًا، لنعش أوزال المحمول فوق عربة مدفع، عبر الشارع الرئيسى فى العاصمة ـ شارع أتاتورك. بينما وقف مشاهدو الجنازة وأغلبهم موظفون حكوميون وعائلاتهم، بخشوع صامت على جانبى الطريق. وعلى النقيض من ذلك، شارك مئات الألوف من الناس فى إسطنبول حيث دفن جثمان أوزال، فى صلاة ظهر خاصة فى مسجد السليمانية، وظلوا يرددون «الله أكبر» على طول الطريق إلى موقع المقبرة القريب من موقع مقبرة رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس الذى حوكم وأعدم على يد الحكام العسكريين عام ١٩٦٠ ورُد اعتباره فى عهد أوزال[1].

لقد كان تورجوت أوزال، الذى أصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٨٣، أول رئيس حكومة تركى يؤدى مناسك الحج، ويشارك بصورة منتظمة فى صلاة الجمعة، كما كان أحد أتباع الطريقة النقشبندية ويشارك فى تقاليدها، ومنها زيارة ضريح محمد بهاء الدين النقشبندى فى أوزبكستان. كما ترشح فى الانتخابات النيابية عام ١٩٧٧، فى منطقة أزمير عن حزب السلامة الوطنى الإسلامى الذى كان يتزعمه نجم الدين أربكان.

Ertugrul Kurkau, The Crisis Of the Turkish State, Merip, no.199, April -June, 1996. (١)

والحق أن أوزال، خلال رئاسته للحكومة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩) وكرئيس للجمهورية (في الفترة من عام ١٩٨٩حتى وفاته في إبريل عام ١٩٩٣) تبنى سياسة إسلامية معتدلة، طامعًا في إحداث تسوية تاريخية بين الأتاتوركية والإسلام في تركيا. فعندما أسس حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣، ضم إليه الكوادر الوسطى والدنيا، في حزب السلامة الوطني (الإسلامي) الذي حظره انقلاب عام ١٩٨٠، وكان من تلك الكوادر شقيقه كوكورت أوزال.

وبعد توليه رئاسة الحكم، دعم أوزال مدارس «إمام ـ خطيب» لتصل نسبة خريجيها خلال سنوات أوزال إلى ٢٠٪ من إجمالي خريجي المدارس المتوسطة[١]، كما حظرت وزارة التربية تدريس نظرية دارون في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وسمح للفتيات بارتداء الزى الإسلامي، كما سمح بالدعاية الإسلامية في الإذاعة والتليفزيون والمطبوعات. وصدر عام ١٩٨٣، قانون سمح بقيام مؤسسات الأوقاف، وهو القانون الذى استفادت منه الطرق الدينية استفادة كبيرة في تنظيم أنشطة تعليمية ودينية وخيرية. وخلال فترة حكم أوزال وفي إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية التي تبناها، أتيحت فرصة تاريخية لشركات تجارية ومشروعات إسلامية للتأسيس والنمو والانتشار. كما ألغى الحظر على بيوت التمويل الإسلامي. وكان أول بيت تمويل إسلامي أنشئ في تركيا في أعقاب رفع الحظر، هو «البركة ترك» يعتبر أكبر مصرف تركي لا يتقاضى فائدة، وتبعه قيام « فيصل فينانس» إضافة إلى «بيت كويت فينانس». وكان كوركوت أوزال، هو الشريك الأكبر في شركات التمويل الإسلامي.

كما سمح تورجوت أوزال بأنشطة «رابطة العالم الإسلامي» في تركيا، فأصبحت الرابطة تمول الأنشطة الإسلامية التركية بين الأتراك المهاجرين في ألمانيا وبلجيكا، وتدعم دائرة الشئون الدينية (الحكومية)، ومولت رابطة العالم

---

(١) Morton I. Abramawitz, Turkey After Ozal,Foreign Policy,no.91,Summer 1993.

الإسلامى إنشاء مسجد صغير داخل مبنى البرلمان، ومركزا إسلاميا فى المدينة الجامعية لجامعة الشرق الأوسط التكنولوجية فى أنقرة، إضافة إلى تمويل برامج تعليم اللغة العربية بالجامعة. وقدمت الرابطة تبرعات لجامع كوجتاب فى أنقرة، ولإنشاء مركز إسلامى بها، إضافة إلى مشروعات أخرى فى أزمير وأدنة وغيرهما من المدن التركية.

ولم يكن توجه تورجوت أوزال نحو «إسلامية معتدلة» يهدف فقط إلى الحد من «تطرف الأتاتوركية» بل وكذلك الحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة فى تركيا الثمانينيات، بعد نجاح الثورة الإيرانية الاسلامية عام ١٩٧٩. وقد أعرب أربكان وحزب السلامة الوطنى صراحة عن دعمهما للثورة الإيرانية، باعتبارها ضربة للاتجاهين العلمانى والغربى. كما أطلق نجاح الثورة الإسلامية دعما معنويا (وماديا) للإسلام السياسى فى تركيا وخصوصًا الحركات الراديكالية مثل جيش التحرير الإسلامى لتركيا، ومنظمة مقاتلى الشرق الكبير الإسلامى، وحزب الله، والتى تعتقد فى النموذج الإيرانى فى الثورة المسلحة للإطاحة بالنظام.

وهنا، حاول أوزال صياغة «النموذج الإسلامى التركى المعتدل» فى مواجهة النموذج الإسلامى الإيرانى الثورى.

وفى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج، تحدث أوزال عن إعادة تشكيل تركيا عبر توجهات «إسلامية معتدلة». لقد كان أوزال يعتقد أن انهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة العراق فى حرب الخليج، قد أتاحا إمكانية «فريدة» لدور قيادى لتركيا فى المنطقة. غير أن محاولة احتلال موقع مؤثر فى التعاملات الجارية فى المنطقة، كانت تتطلب إطارًا أيديولوجيا أشمل من إطار القومية ـ الأتاتوركية التركية. وتمثل الإطار الأيديولجى الجديد فى «النزعة الإسلامية المعتدلة» التى تجمع بين مبادئ الرأسمالية وقيم الإسلام وثقافته، والتى يمكنها أن تحظى بقبول الأتراك والأكراد والآذريين والأوزباكيين والبوسنيين سواء بسواء[1].

---

(١) Ertugrul Kurkau, The Crisis Of The Turkish State, op.cit.

غيـر أن رؤى أوزال حول نموذج «الإسلاميـة المعتدلة» انتـهت بوفاة أوزال، وليصبح البديل هو نموذج الرفاه الإسلامى، كما عبر عنه نجم الدين أربكان.

لقد اعتبر أربكان زعيم حزب السلامة الوطنى «الإسلامى»، أحد أسباب قيام انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، لتنظيـمه مهرجان القدس، الذى هاجم فيه النظام العلمانى. وبعـد الانقلاب، اقتيـد أربكان من أزمير مبـاشرة إلى سجن «ماماك» فى أنقرة، وحوكم و٢٤ من أركان حزبه أمـام محكمة الأحكام العرفية بتهمـة استخدام الدين لتـحقيق مآرب سياسية. ثم قـامت السلطات العسكرية بحظر نشاطات حزب السلامة الوطنى ضمن بقية الأحزاب.

وفيـما كـانت قيـادات «السلامـة الوطنى» وعلى رأسهـا نجم الدين أربكان وشوكت قازان وياسين خطيب أوغلو وسواهم، قيد الإقامة الجبرية أو المنفى أو السجن، التأم شمل كوادر الحزب التى بقيت طليقة، لتأسيس حزب جديد على أنقاض حزب السلامة الوطنى المحظور رسميـا. ونشأ حزب الرفاه بقيادة أحمد تقدال وبالتـشاور مع أربكان وقـيادات «السلامـة الوطنى». ولما رفع الحظر عن نشاط أربكان وقيـادة «السلامة الوطنى » إلى جانب زعـماء الأحزاب السيـاسية الأخرى مثل بولنت أجاويد وسليمان ديميرل وألبارصلان توركيش، فى استفتاء عام ١٩٨٦، تولى نجم الدين أربكان زعامة حزب الرفاه فى أكتوبر عام ١٩٨٧.

وجاء برنامج حزب الرفاه، تحت عنوان عام هو «النظام العادل» وهى تسمية لها دلالة «تقية» بالمعنى الإسلامى الشيعى، إذ كان يقصد بالنظام العادل «النظام الإسـلامى»، حـتى لا يرد مصطـلح النظام الإسـلامى فى مسـتندات الحـزب الرسمية أو فى أى من وثائقه وأدبياته، بسـبب ما يفرضه الدستور والقوانين من حظر النشاطات ذات الطبيعة الدينية

وكان المهندس الأول لطرح «النظام العـادل» هو الدكتور سليمـان قرة غولة، الذى استفاد كثـيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخـران، هما الدكتور عارف

إرصوى والدكتور سليمان أقديمير. ونال مشروع «النظام العادل» موافقة أربكان عام ١٩٨٥، إلا أن المشروع لم يتبلور وينتشر بشكل واسع إلا عام ١٩٩١ فى أثناء الحملة الانتخابية التى جرت فى ذلك العام.

يقول سليمان قرة غولة فى تعريفه للنظام العادل، إنه «نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة». ويشرح ذلك بقوله : «فى العالم هناك نظرتان: نظرة القوى ونظرة الضعيف، القوى يسود بينما يجب أن يمحى الضعيف. ومقابل نظرة القوة التى تتخذ من الانتخابات صيغة مستطورة لسيطرة القوى هنالك نظرة الرسالات السماوية، التى هى عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعنى أن هناك نظامين، أحدهما يستند إلى القوة والاحتكار والقانون المركزى، وآخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد»[1]. وتمثل إحدى طروحات النظام العادل إلغاء العلمانية التركية. فكما قال أربكان، فإن العلمانية التركية تختلف اختلافًا جوهريا عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هى فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشئون الكنيسة ولا الكنيسة بشئون الدولة. أما فى تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل فى الشئون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعى والعداء للإسلام (..). كل واحد فى الغرب يمتلك الحرية ولا أحد يجبر الآخرين على قبول اعتقاده.

أما أهم طروحات «النظام العادل» فهى تلك المتعلقة بالديمقراطية. يقول سليمان قرة غولة:

«فى النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجرى مرة كل خمس سنوات (كما هى الحال فى تركيا) ويعتمد على الأكثرية. لا أكثرية فى النظام

---

(١) ورد فى : يوسف إبراهيم الجهمانى، حزب الرفاه - أربكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧، ص١٦.

العادل، بل ائتلاف وطنى يعترف بحق غنمة واحـدة كما يعترف بحق ٩٩ غنمة من أصل مائة (..). إن الانـتخابات صيغة متطورة لسيطرة القـوى (الغنى) الذى تخافه الناس فتنتخبه».

ويقـول أربكان :

« يجب ألا ننسى أبدًا أن الديمقراطية واسطة وليست غاية. الغاية هى إقامة (نظام السعادة) فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلانًا وذاك آخر. ولكن إذا كانت النتيجة قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها»[١].

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن «النظام العادل» كما أوضح أربكان نظام لا ربا فيه ولا ضرائب ظالمة ولا صك نقود من دون رصيد وتمنح فيه القروض بصورة عادلة (..)، ومن ثم تنتهى البطالة وتنخفض الأسعار وتزداد الصادرات، ويزداد الإنتاج ثلاثة أمثاله اليوم.. وتصبح تركيا من أهم الدول وأقواها[٢].

وعلى الصعيد الخارجى، فإن «النظام العادل» كما تضمن برنامج حزب الرفاه لعام ١٩٩١، يجعل أهداف سياسة تركيا الخارجية: إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية، ومنظمة التعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية، والانتقال إلى وحدة نقد مشتركة (الدينار الإسلامى)، ومنظمة التعاون الثقافى للدول الإسلامية (اليونسكو الإسلامية).

وبذلك، مثلث طروحات «النظام العادل» الخطاب السياسى لحزب الرفاه الإسلامى.

ومن خلال ذلك الخطاب السياسى (الإسلامى) خاض حزب الرفاه، الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، إلا أنه لم يحصل سوى على نسبة ٤,٤٪،

---

(١) المصدر السابق ص١٨و١٩.

(٢) ورد فى : محمد نور الدين، قبعة وعمامة.. مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

وارتفعت النسبة إلى ١٦,٧٪ فى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٧، ثم إلى ٨,٩٪ فى الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩.

وفى عام ١٩٩١، دخل حزب الرفاه في تحالف مع حزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية، فيما عرف باسم «الحلف المقدس» وحصل التحالف فى الانتخابات النيابية التى أجريت فى ذلك العام على ١٦,٩٪ من الأصوات، وقدر نصيب حزب الرفاه بحوالى ١١٪ إلى ١٢٪، وقارب عدد نواب الرفاه بعد هذه الانتخابات الأربعين نائبًا من مجموع ٤٥٠ نائبًا.

وفى الانتخابات البلدية التى جرت فى٢٧ من مارس عام ١٩٩٤، حصل حزب الرفاه على نسبة ١٩,٠٧٪ من الأصوات ليحتل المرتبة الثالثة بعد حزب الطريق الصحيح (٢١,٥٢٪) وحزب الوطن الأم (٢٠,٩٦)، وكانت المرة الأولى، التى يفوز فيها الرفاه برئاسة أهم بلديتين فى تركيا، وهما إسطنبول وأنقرة، فضلا عن أربع بلديات مدن كبرى، و٢٢ بلدية عاصمة محافظة ,٢٢ بلدية مركز، ٢٠٣ بلديات قرى.

وتمثل الانتصار الأكبر للرفاه، فى الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥، إذ فاز بالمركز الأول للمرة الأولى بنسبة ٢١,٣٨٩٪ من الأصوات، ليصل عدد نوابه في البرلمان إلى ١٥٨ نائبًا من مجموع ٤٥٠ نائبا.

وتشكلت فى إثر الانتخابات حكومة ائتلافية برئاسة مسعود يلماظ (حزب الوطن الأم) ومشاركة تانسو تشيلر(حزب الطريق الصحيح) لم تصمد طويلاً حتى كان سقوطها فى ٦ من يونيو عام ١٩٩٦، لتفسح الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة برئاسة «إسلامى» هو نجم الدين أربكان، للمرة الأولى فى تاريخ تركيا الحديث. وبذلك، تكون سياسة «الإسلامية المعتدلة» التى تبناها أوزال، قد مهدت الطريق أمام «النظام العادل» الذى تبناه أربكان وحزب الرفاه الإسلامى للوصول إلى السلطة.

الفصــل السادس

صراع الأتاتوركية والرفاه الإسلامى

«لم آت به إلى الحكم، وإنما الشعب هو الذى أتى بأربكان».

«تانسو تشيلر»

(١) أزمة الأتاتوركية
وصعود الرفاه الإسلامى

فى شوارع إسطنبول وأنقرة، تتجلى صور الدراما التركية، الحنين إلى الماضى يعانق انكســار الحلم الأوروبى وانتظار المجهــول.. وفى الشوارع نفســها المينى جــوب إلى جــانب البــاردســو (الجلبــاب التــركى) والإيشــارب (غطاء الرأس بالتركية)، والكارينوهات إلى جانب المساجد متعددة القباب، والمآذن ترفع الأذان بالعــربيــة للصــلاة، والسيــارات الأوروبيــة الفــارهة إلى جــانب الدولمش (الميكروباصات المكتظة).. وكــانت أبرز صور الدراما، تشكيل حكومــة برئاسة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى.

فماذا جرى؟!

«لم آت به إلى الحكم وإنما الشعب هو الذى أتى بأربكان». هكذا ردت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء التركية على منتقديها، لدى إعادة انتخابها زعيمة لحزب «الطريق الصحيح» بسبب قبولها تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الرفاه الإسلامى، فى نهاية يونيو عام ١٩٩٦. فعلاً، لم يكن هناك بديل. ففى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر عام ١٩٩٥، حاز حزب الرفاه على ٢١٪ من الأصوات، وسط حالة من «فراغ السلطة» ـ اضطرت ائتلاف حزبى الطريق الصحيح (يمين الوسط) بزعامة تشيلر والشعب الجمهورى (يسار الوسط) بزعامة دينيز بيكال، إلى إجراء انتخابات مبكرة. ولم تنه الانتخابات حالة «فراغ السلطة» بعد أن تشكلت حكومة ائتلافية من حزبى «الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماظ و«الطريق الصحيح» بزعامة تشيلر، فقد دبت الخلافات بين يلماظ وتشيلر وخلال ذلك اتهم يلماظ شريكته ومنافسته تشيلر بالفساد وانضم أربكان لحملة يلماظ على تشيلر ومطالبة البرلمان بالتحقيق معها، فانهار الائتلاف، ثم كان البحث عن تشكيل حكومة جديدة أو إجراء انتخابات جديدة أو تدخل الجيش.

واتجهت الأنظار إلى تشكيل ائتلاف بين أربكان ويلماظ إلا أن المؤسسة العسكرية ضغطت للحيلولة دون ذلك، لأن حزب يلماظ (الوطن الأم) توجد بداخله تيارات إسلامية. وبذلك، استمر فراغ السلطة منذ يونيو عام ١٩٩٥ حتى يونيو عام ١٩٩٦، حين تم الاتفاق بين تشيلر وأربكان على تشكيل حكومة ائتلافية مقابل إسقاط التهم الموجهة ضد تشيلر[١].

وبعكس ما يتصوره البعض، فإن حزب الرفاه الإسلامى ليس حزبا أصوليا أو سلفيا، وذلك ما يميزه عن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية فى الدول العربية والإسلامية. ففى استطلاع للرأى، أجرى عام ١٩٩٦، تبين أن ٤١٪ من الذين صوتوا لحزب الرفاه علمانيون، وأن ٧١٪ أعربوا عن ثقتهم بالجيش الذى يعتبر

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

رمز العلمانية. وفى الوقت نفسه، فإن حزب الرفاه الإسلامى - بعكس الأحزاب الإسلامية العربية - لا يضع مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية على رأس قائمة أولوياته، آخذا فى الاعتبار أن مبادئ الديمقراطية والفردية قد تجذرت فى الشعب التركى، ولذلك فإن الخطاب السياسى لحزب الرفاه الإسلامى يركز على الأخلاق التقليدية للمجتمع التركى والعدل الاجتماعى ومناهضة التبعية للغرب.

ولا يتمتع حزب الرفاه باحتكار الإسلام فى الساحة السياسية التركية، كما أنه لا يمثل بداية صعود الإسلام السياسى أو بداية عودته كمتغير مهم فى التنافس على السلطة. فالبداية جاءت مع غياب كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية الذى استخدم أداة الدولة فى فرض علمانية بدت متطرفة على المجتمع التركى بدءا من إلغاء الخلافة والمدارس الدينية والمحاكم الدينية عام ١٩٢٤، ثم إغلاق الأضرحة وإلغاء الطربوش عام ١٩٢٥، ثم إدخال الحرف اللاتينى رسميا عام ١٩٢٨.

ويقول إحسان داغى أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية بأنقرة، إنه مع تحول النظام السياسى من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية فى عهد الرئيس عصمت إينونو عام ١٩٤٥، زادت الأنشطة الإسلامية الدينية بشكل واضح، وبدأ المراقبون الغربيون يتحدثون عن صحوة إسلامية. وسمح الحزب الديمقراطى الذى كان يرأسه مندريس بالأذان للصلاة باللغة العربية بعد أن كان ممنوعا، وبتقديم برامج دينية فى الإذاعة وبإعادة التعليم الدينى وفتح مزارات الأولياء المسلمين.

وبذلك، بدأت تركيا «عملية تسوية» تخفف من حدة «الأتاتوركية المتطرفة» لتحقيق التوازن بين التقاليد الإسلامية والإصلاحات العلمانية الحديثة. واستطاع الحزب الديمقراطى بذلك، كسب تأييد الفئات الهامشية جغرافيا وطبقيا إلى جانب الفئات التقليدية والدينية فى المجتمع التركى.

واستمرت جاذبية التقاليد الإسلامية فى المجتمع التركى حتى بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٠. وفى هذا المناخ، بدأ صعود نجم الدين أربكان من خلال جبهة «الشرق الأعظم» بقيادة نسيب فاضل، ثم قام بتأسيس حزب النظام الوطنى عام ١٩٧٠، الذى أغلق بحكم من المحكمة الدستورية على أساس أنه يستخدم الدين لأغراض سياسية. وفى عام ١٩٧١، أسس أربكان حزب «السلامة الوطنى» ثم تخلى عام ١٩٧٢ عن أستاذه نسيب فاضل معتبراً أن الظروف لا تسمح بتبنى أيديولوجية جبهة الشرق الأعظم التى تقوم على العمل السرى المسلح لتكوين إمبراطورية إسلامية، بينما استطاع من خلال حزب «السلامة الوطنى» خوض الانتخابات البرلمانية عامى ١٩٧٣و ١٩٧٧ والمشاركة فى الحكومات الائتلافية خلال تلك الفترة اعتماداً على خطاب سياسى ضد الغرب وضد الرأسمالية ومع التصنيع الثقيل وإعادة توزيع الثروة والقيم الأخلاقية الإسلامية.

وبعد انقلاب عام ١٩٨١ بقيادة الجنرال كنعان إيفرين جرى حظر حزب «السلامة الوطنى» مع بقية الأحزاب الأخرى. ومع عودة الحياة الحزبية أسس أربكان «حزب الرفاه الإسلامى» عام ١٩٨٣، إلا أنه لم يستطع كسب نسبة الـ ١٠٪ اللازمة لدخوله البرلمان فى انتخابات عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ حتى استطاع فى الانتخابات المحلية عام ١٩٨٩ الفوز بخمس بلديات وتخطى عقبة نسبة الـ ١٠٪ لدخول البرلمان.

دخل الرفاه فى انتخابات عام ١٩٩١ فى تحالف أسماه «الحلف المقدس» مع الأحزاب اليمينية الوطنية ليحقق التحالف نسبة ١٧٪ من الأصوات. ولكسب الشارع، تبنى حزب الرفاه أيديولوجية وطنية شعبية إسلامية تركز على المصلحة الوطنية التركية والقضايا الاجتماعية بمفردات إسلامية، مستفيدا من الإصلاحات الليبرالية التى أدخلها الرئيس تورجوت أوزال، وتضمنت تهدئة الأتاتوركية المتطرفة والمواقف العلمانية للدولة وإدخال الإسلام كمكون رئيسى فى الهوية

التركيـة، لدرجة أن حزب «الوطن الأم» الذى أسسـه أوزال لم يخف ارتباطاته القوية بالطريقة النقشبندية.

كما استغل حزب «الرفاه» الأوضـاع الاقتصادية الصعبة فى تركيـا بسبب استنزاف نفقات الأمن والدفاع نحـو ٤٠٪ من الإنفـاق العـام مع تصاعـد العمليات الإرهابيـة لحزب العمال الكردستانى فى جنوب شـرق البلاد. كما أن الإجراءات الاقـتصادية الليبـرالية أدت إلى ارتفاع مـعدل البطالة إلى ١٦,١٦٪ ومعدل التضخم إلى ما يزيد على ١٠٠٪ واختلال توزيع الثروة، حيث أصبح أغنى ٢٠٪ من الأتراك يملكون ٦٠٪ فى حين يملك أفقر ٢٠٪ نحو ٤٪ من الدخل القومى عام ١٩٩٤، حسب الإحصاءات الرسمية.

ولذلك، ركز حزب «الرفاه» على الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى المحلى من خلال جمع الزكاة وإنشاء المدارس والعيادات الطبية إلى بناء المساكن لساكنى الأكـواخ فى المدن. ونظمت عضوات «الرفـاه» زيارات لبيوت الفـقراء ومشـاركتـهم فى مناسبات الزواج والـوفاة وتقديم العـون المالى لهم. وبذلك، وكما يقول حكمت جنتكايا مدير تحرير «جمهوريات»، استقطب أربكان الفقراء الذين لم تستطع أحـزاب اليسار الفـوز بأصواتهم، بعد الضـربات التى وجهت إليها عقب الانقلاب العسكرى وفشلها فى توحيد صفوفها!

ولعب حزب «الرفاه» على الإحباط التركى من الرهان على الغرب، مستغلا الشـعارات المحبـطة والطموحـات التى أطلق عنانها القـادة الأتراك مثـل: قول الرئيس أوزال بأن القرن القادم سـيكون «تركيا»، وما قـاله الرئيس ديميرل عن عـالم تركى يمتـد من شـاطئ الأدرياتيك حتى سـور الصـين العظيم. ولذلك اجتذبت شـعارات الرفاه ضد الغرب ومناداتـه بأمم متحدة إسلامـية وكومنولث إسلامى أفـئدة الطبقة الـوسطى التركية، كـما لعب الرفاه على تشـرذم أحزاب يمـين الوسط ويسار الوسط ودوامـة الفـراغ السيـاسى طارحًا «النظام العـادل» سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ونتيجة لكل ذلك، صعد حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات المحلية، التى أجريت فى مارس عام ١٩٩٤ ليحصل على ١٩٪ من الأصوات ويقود الحكومة الائتلافية بالمشاركة مع حزب الطريق الصحيح.

وهكذا، وكما يقول البروفيسور إحسان داغى، فإن صعود حزب الرفاه الإسلامى للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذى أحدثه تشرذم أحزب اليمين واليسار فى وقت أصبح فيه «تغريب تركيا» ثقافيا وسياسيا محل مراجعة من المجتمع التركى مع رفض الغرب لدخول تركيا ناديه، ومما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامى التقليدى الشعبى[١].

أربكان.. فى الحكم:

بمجرد إعلان تشكيل أربكان زعيم الرفاه الإسلامى للحكومة الجديدة، أبدت أوروبا قلقها، بينما اتبعت الولايات المتحدة سياسة «الانتظار والترقب». فشعارات أربكان خلال حملته الانتخابية عكست معاداة الغرب ومعاداة السامية والمطالبة بتكوين أمم متحدة إسلامية، واتحاد جمركى إسلامى وحلف عسكرى إسلامى على غرار الناتو. وفى أول تصريحات له بعد تولى رئاسة الحكومة الجديدة، ذكر أربكان أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، ووعد بتحسين العلاقات مع إيران وسوريا، وبأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكرى التركى - الإسرائيلى، وبإجراء تعديلات فى اتفاق الاتحاد الجمركى مع أوروبا، وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية - البريطانية - الفرنسية، فى شمال العراق معتبرا أنها «قوات صليبية» هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.

وفى لقاء مع مصادر بحزب «الرفاه الإسلامى»، كشفت تلك المصادر عن أن المؤسسة العسكرية أوضحت لأربكان أنها لا تعارض توليه رئاسة الحكومة بشرط

---

(١) حوار للمؤلف مع د. إحسان داغى، الأهرام ١٠/٨/ ١٩٩٦.

استمرار روابط تركيا الوطيدة مع الغرب والنظام الديمقراطى العلمانى على مبادئ أتاتورك.

وقد كان ذلك مغزى الزيارتين اللتين قام بهما أربكان للسفارة الأمريكية فى أنقرة للتهنئة بعيد الاستقلال (١٩٩٦)، ولضريح أتاتورك للتعهد بالعمل بمبادئه العلمانية.

وجاء برنامج حكومة الائتلاف بين أربكان وتشيلر مؤكدا ذلك، بل إن البرنامج تضمن أن يُجرى تقويم بعد عام من حكم الرفاه، وإذا جاء التقويم سلبيا، يتخلى أربكان عن رئاسة الحكومة لتشيلر، للدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

ويرجع وزير الخارجية الأسبق ممتاز سويسال أسباب «القلق الأوروبى» إلى أن الإسلام السياسى أصبح مشكلة داخلية فى أوروبا بعكس أمريكا، كما أن تركيا ستكون الدولة الإسلامية الوحيدة العضو فى الاتحاد الأوروبى، إضافة إلى أن لتركيا علاقات بأوروبا أقوى من أى بلد مسلم آخر، فأكبر عدد من المهاجرين الأتراك موجود فى ألمانيا (حوالى مليون تركى) وبالتالى، فإنه كلما تزايد توجه أربكان إسلاميا تزايد قلق أوروبا.

أما بالنسبة لأمريكا، فإن الوضع يختلف.

قالت السفيرة مادلين أولبرايت ـ مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة (وزيرة الخارجية فيما بعد) ـ إنها خلال لقائها مع أربكان فى أنقرة وجهت له رسالة واضحة. قالت له إنه رئيس وزراء منتخب بشكل دستورى وبطريقة ديمقراطية، وذكرت له المبادئ التى ترتكز عليها وسوف تركز عليها السياسة الأمريكية تجاه تركيا، وهى: استمرار الديمقراطية، وأهمية السوق اقتصاديا، والعلاقة مع حلف الناتو إستراتيجيا، والأسس العلمانية للجمهورية الديمقراطية، وإسرائيل، والمسألة المتعلقة بالعراق. وأضافت أولبرايت أن أربكان فهم الرسالة.

ولكن كيف كانت نظرة أمريكا لأربكان ؟

رؤية أمريكا تجاه أربكان والحكومة الجديدة حددها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومؤسسة «راند» كالتالى :

* الولايات المتحدة متسامحة تجاه صعود حزب «الرفاه الإسلامى» فى تركيا، اعتمادا على السياسة الأمريكية غير المعنية بصعود الإسلام كثقافة دينية أو حركة سياسة، وإنما تقف ضد العنف والإرهاب كوسيلة لتطبيق سياسات إسلامية.

* لا تمثل «العلمانية» شرطا ضروريا للولايات المتحدة لاستمرار العلاقات الأمريكية ـ التركية عند مستوى يرضى الطرفين، وذلك ما ذكره نيكولاس بيرنز المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بمناسبة تشكيل الحكومة التركية الجديدة. بل إن بيتر تارنوف نائب وزير الخارجية للشئون السياسية كان أكثر وضوحًا عندما صرح فى أنقرة بأن اهتمام أمريكا بالعلمانية فى تركيا مثل اهتمام أربكان بالعنصرية فى أمريكا.. موضوع أخلاقى يهم بعض الناس إلا أنه لا يؤثر فى العلاقات بين البلدين، كما أن العلمانية لم تكن يومًا أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأن النظم غير العلمانية لا يشترط أن تمثل تهديدًا للأمن الأمريكى.

* بالنسبة لرئيس الوزراء أربكان، فإن خطابه السياسى يتضمن، مفردات إسلامية، إلا أنه يتضمن مفردات وطنية تركية أيضًا. وبرغم أنه جاء من خلفية أيديولوجية، فإنه تكتيكى براجماتى، وربما يحدث توظيف التكتيك لإخفاء ترتيبات إسلامية عن المؤسسة العسكرية العلمانية، والوقت وحده هو الذى سيظهر ما إذا كان أربكان سيتحول إلى «إسلامى ديمقراطى» أم لا.

* فى المدى القريب، من غير المتوقع حدوث تغيير درامى فيما يتعلق بسياسة تركية بخصوص الناتو أو بخصوص الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى.

* عكست تصريحات أربكان وجود ثغرات فى خطابه. وعلى سبيل المثال فإنه قد صرح بأن حكومته سوف تلتزم بجميع الاتفاقات التى وقعتها تركيا فى السابق، إلا أنه على الجانب الآخر قال إنه لن يطبق الاتفاقات التى تتضمن إساءة للأمن القومى والمصالح الوطنية التركية.

* تضمنت «أجندة» أربكان التركيز على القضايا الداخلية واستمرار السياسات الخارجية، ولكن حدوث أزمات يمكن أن يضطر الرفاه إلى تغيير مواقفه.

* ليس المجال مفتوحًا أمامه فى الشرق الأوسط، فمن غير الممكن أن يقدم تنازلات لسوريا، وبرغم وجود تجاذب مع إيران، فإن طهران تمثل منافسا لأنقرة خصوصا فى آسيا الوسطى. كما سوف يضطر أربكان للاستمرار فى السياسة الحالية تجاه العراق برغم معارضته لسياسة الاحتواء الأمريكية. أما العلاقات مع إسرائيل، فإن المؤسسة العسكرية سوف تمنع أربكان من الاقتراب منها.

* يشكل الجيش الخط الأحمر الذى لا يستطيع أربكان تخطيه، فى حالة إحداث تغييرات تذكر فى المجتمع التركى، فالتغييرات الاجتماعية يمكن أن تؤثر سلبا على السياسة الخارجية التركية ويمكن أن تطول الجيش. وفى هذه الحالة قد تتدخل المؤسسة العسكرية لإدارة الأمور بطريقتها.

لقد صعد زعيم الرفاه الإسلامى، مع تعقد الأزمة الداخلية فى تركيا على مستويات الهوية والاقتصاد وتشرذم الأحزاب السياسية التركية.

ومنذ تشكيل الحكومة فى ٢٩ يونيو ١٩٩٦، وحتى استقالتها فى ١٨ يونيو عام ١٩٩٧، قدم أربكان تنازلات عديدة، سواء بالقياس إلى الخطاب السياسى لحزب الرفاه خلال وجوده فى المعارضة، أو إلى شعارات حملته الانتخابية أو إلى قاعدته السياسية.

فقد التزم أربكان باستمرار تركيا غربية علمانية، مقابل وعوده بـ «أممية إسلامية» وإلغاء الاتفاق العسكرى مع إسرائيل ومراجعة اتفاق الاتحاد الجمركى.

وتخلى أربكان لشريكته في الائتلاف تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح عن الوزارات المهمة مثل الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة والصناعة والشئون الدينية.

وكان تمديد مهمة عمل قوات المطرقة في شمال العراق، أهم الاختبارات الأولى لأربكان في السلطة. فالرجل ظل لخمس سنوات يعارض تمديد المهمة في البرلمان، ولما جاء إلى السلطة قام بتمديدها لمدة أطول مثلما طلبت أمريكا والمؤسسة العسكرية. ومن تلك الاختبارات أيضًا وجود اتفاق عسكرى ثان مع إسرائيل، برغم أن الرجل وعد بأن تكون سوريا الدولة الأولى التي سوف يزورها، ناهيك عن شعاره السابق بإصدار «الدينار الإسلامى» وتأسيس بنك مركزى إسلامى.. إلخ..

وبذلك يبدو أن ما وعد به أربكان وهو في المعارضة، مختلف تمامًا عن سياسته بعد توليه رئاسة الحكومة، فهل من تفسير؟

الأعضاء البارزون في الرفاه فسروا لى ذلك، بأن الحزب أصبح في السلطة دون أن يكون مستعدا لتولى السلطة. قال أحدهم : لم يكن يتوقع أى منا أن نصل إلى السلطة بهذه السرعة، فقد كان ترتيبنا أن نصل إلى السلطة في وقت لاحق.. وحدنا وليس بالمشاركة مع حزب آخر.

ويعنى هذا التفسير أن شعارات البرنامج الانتخابى لحزب الرفاه صممت على أن الحزب سيحكم بمفرده (بأغلبية)، وأن التراجع عن تلك الشعارات سببه أن هناك شريكا في الحكم فرض الاتفاق معه على السياسات التي سوف تطبق.

هناك تفسير ثان مفاده أن الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية في تركيا رسمتا خطوطا حمراء لأربكان، وأن تحديه لأمريكا والجيش، كان معناه تقويض اللعبة السياسية وحدوث انقلاب عسكرى.

أما التفسير الثالث، فيعتمد على أن أربكان ركز على القضايا الاقتصادية والداخلية. وفى هذا الإطار كان قراره بزيادة مرتبات العاملين بالدولة بنسبة ٥٠٪. كما أنه اتفق مع شريكته تشيلر على حزمة من السياسات الاقتصادية بهدف خفض العجز فى ميزانية الدولة لخفض معدل التضخم الذى وصل إلى ٨٣٪، وتخفيض العجز فى الميزان الخارجى لوقف تدهور قيمة الليرة (بعد أن وصل الدولار إلى ٨٣ ألف ليرة) والحد من معدل البطالة (١٧٪).

(٢) التعاون العسكرى التركى ـ الإسرائيلى والصراع بين الجيش والإسلام السياسى

قال دبلوماسى تركى كبير: «ليس كمثل تركيا فى الشرق الأوسط إلا إسرائيل».

وفى لقاء آخر، يقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة:

«سواء مع أربكان أو غيره فإن السياسة الخارجية التركية تمليها عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والوضع الاجتماعى والسياسى والوضع الدولى»[1]. جغرافيًا، تقع تركيا بين أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى السابق، وتطل على البحرين الأسود والمتوسط. ولذلك كانت أهمية تركيا لأوروبا وأمريكا خلال الحرب الباردة.. وتاريخيا، فإنه بعد تفكك الدولة العثمانية، ظل أتراك فى آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط، مما رتب قرابات مع الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا وعداوات مع اليونان وأرمينيا وبعض الدول العربية.

وعودة إلى ما قاله الدبلوماسى التركى، فإن تركيا وإسرائيل تشتركان فى أنهما غريبتان عن المحيطين الثقافى والسياسى العربيين اللذين توجدان على تخومهما، بينما تدعيان النسب إلى القيم الغربية ثقافيا وسياسيا برغم أنهما بعيدتان جغرافيا عن أوروبا الغربية وأمريكا.. هذا من جانب. ومن جانب

---

(١) حوار للمؤلف مع البروفيسور سيفى تشان، الأهرام ١٩٩٦/٨/٧.

آخر، فإن تركيا مثل إسرائيل محاطة بجوار عدائى يتمثل فى روسيا وأرمينيا وإيران وسوريا والعراق واليونان وبلغاريا.

وهذه الأرضية المشتركة توجد مناخا مشجعا للتعاون بين تركيا وإسرائيل، إلا أن الأساس المهم فى التعاون التركى الإسرائيلى هو وصول تركيا إلى نقطة إحباط أو تراجع الرهانات السابقة.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، وهزيمة العراق فى حرب الخليج ضعفت الأهمية الإستراتيجية لتركيا فى لعبة «الدومينو» الأمريكية والناتو. كما أنه بعد ٧٣ سنة من رهان أتاتورك على تركيا علمانية أوروبية، تمانع أوروبا فى ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبى كعضو كامل، ليس فقط بسبب التزايد السكانى وارتفاع البطالة وانخفاض دخل الفرد التركى، ولكن أيضًا بسبب المسألة القبرصية والاعتراض على انضمام دولة إسلامية للاتحاد الأوروبى والاكتفاء بوضعها كعضو منتسب وبوجودها فى الاتحاد الجمركى.

وللالتفاف على عضوية تركيا الهامشية فى الشرق الأوسط من ناحية وفى أوروبا من ناحية أخرى، كان الاتجاه للجوار الشمالى ممثلا فى تكوين منظمة «التعاون الاقتصادى فى البحر الأسود» مع أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا واليونان ومولدوفيا ورومانيا وروسيا. لكن نقطة الضعف الأخطر فى هذا التحرك تمثلت فى نقص «التمويل» حيث تعانى المنطقة من ندرة رأس المال، كما أن هناك صراعات سياسية وعسكرية بين دول المنظمة.

وكان التحرك المهم الثانى بعد عام ١٩٩٠ إلى جانب البحر الأسود، هو التحرك صوب الجمهوريات التركية الأربع فى وسط آسيا، وهى :أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. وكان اعتقاد الرئيس تورجوت أوزال أن سقوط الاتحاد السوفيتى وهزيمة العراق يوفران فرصة تنفرد بها تركيا لتكوين «عثمانية جديدة» تضم تلك الجمهوريات على أساس النموذج التركى، غير أن

تلك الجمهوريات كانت خارجة لتوها من نير الإمبراطورية السوفيتية. ولذلك سقط الرهان مع سوت أوزال. وفى الشرق الأوسط، تراجع الرهان على مجموعة الدول العربية والإسلامية مع تراجع أهميتها الاقتصادية بسبب الانخفاض فى أسعار البترول عام ١٩٨٦، بعد أن مثلت تلك المجموعة ـ من قبل ـ أساس «فورة الصادرات التركية» وصناعة الإنشاءات فى الثمانينيات.

ولكل ذلك، كان التحرك باتجاه إسرائيل. غير أن السياسيين الأتراك كانوا يتوقعون خلال عام ١٩٩٥ توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، مما يعنى تقوية سورية فى مواجهة تركيا، أو على الأقل تفرغها للصراع مع تركيا مع نهاية صراعها الرئيسى مع إسرائيل، مما يؤدى إلى تقوية حزب العمال الكردستانى فى تحركه الانفصالى لإقامة دولة كردية انطلاقا من جنوب شرق تركيا. وقد تخوفت أنقرة من أن توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل يمكن أن يتضمن أن تحصل إسرائيل على المياه من سوريا، مما يثير المخاوف على مشروع تركيا لاستثمار مياه الفرات للرى والطاقة الكهربائية، والمعروف باسم مشروع جنوب شرقى الأناضول الكبير «جاب». ويعنى ضمان اسرائيل الحصول على المياه من سوريا تزايد المعارضة العربية للمشروع.

علاوة على ذلك، فإن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهرى جيحان وسيحان شرقى تركيا فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن بالإضافة إلى إسرائيل.

ولئن كانت مشكلة المياه يمكن التوصل إلى حل بشأنها فى إطار السلام والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، تظل مشكلة حزب العمل الكردستانى هى المشكلة الأهم مع سوريا من وجهة النظر التركية. ويقول ممتاز سويسال وزير الخارجية التركى الأسبق أن مشكلة المياه يمكن حلها مع سوريا والعراق وقد اقترحنا أن تبحث «تركيا وسوريا والعراق» موارد واحتياجات وطرق

الاستفادة من المياه، ولكن مشكلة حزب العمل الكردستانى تغطى على مسألة المياه[1].

ويرى إسماعيل سويسال ـ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط فى إسطنبول ـ أن نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى، لو كان قد نفذ وعده بأن تكون دمشق أول عاصمة يزورها لتطبيع العلاقات مع سوريا، لكان قد خسر شعبيته لأن كل الأتراك يتفقون على أن حزب العمال الكردستانى يهدد وحدة الدولة التركية، وأن الحرب التى يشنها فى جنوب شرقى البلاد تستنزف ٧ مليارات دولار سنويا من خزانة الدولة[2].

بيد أن عام ١٩٩٥ لا يمثل بداية الارتباط التركى الإسرائيلى. فقد ضغطت الولايات المتحدة على تركيا للاعتراف بإسرائيل فى مارس عام ١٩٤٩. وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الخمسينيات بما أدى إلى توتر علاقات تركيا مع الدول العربية. ثم كان حلف بغداد بعد ذلك، وظلت تركيا ممقوتة عربيا حتى عدوان عام ١٩٦٧، حيث حاولت إيجاد توازن فى سياستها الخارجية بخصوص الصراع العربى الإسرائيلى. ومع تزايد القدرة الاقتصادية للدول العربية البترولية بعد عام ١٩٧٣، تزايد التعاطف التركى مع المواقف العربية. لكن العلاقات مع إسرائيل ظلت مستمرة.

وحاولت تركيا الاستفادة من الإطار الدولى فى تنمية علاقاتها مع إسرائيل، مع سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. وعرضت تركيا على إسرائيل عام ١٩٩٠ مشروعا لبيع مياه الشرب للدولة العبرية من خلال استثمار أنهار تركية منها نهر منافجات بواسطة شركة فى قبرص التركية.

ومع بدء عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل فى مدريد عام ١٩٩١،

---

(١) حوار للمؤلف مع الوزير ممتاز سويسال الأهرام ٧/ ٨/ ١٩٩٦.

(٢) حوار للمؤلف مع السفير إسماعيل سويسال الأهرام ٧/ ٨/ ١٩٩٦.

لم تعد تركيا بحاجة لإخفاء علاقاتها مع إسرائيل، بل أصبحت تطالب العرب بالاعتراف بـ «حقيقة إسرائيل».

ولكن، ماذا تريد تركيا؟

فى المقام الأول تريد تركيا من إسرائيل دعمها إستراتيجيا على جبهة الشرق الأوسط فى مواجهة صراعات الحدود والمياه والإرهاب، مع الأخذ فى الاعتبار أن القضية الكردية أخذت بعداً إقليميا.

ومن شأن التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل، أن يزود تركيا بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية، وعقد مناورات مشتركة يمكن أن تنضم إليها أطراف أخرى، وتحديث سلاح الجو، وتطوير الصناعة العسكرية إضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحليل الإستراتيجى. وتريد تركيا من إسرائيل مساعدتها فى تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها، حيث تستهدف أنقرة بيع ٢٠ مليون طن من المياه من نهر منافجات. وكانت إسرائيل أول بلد اهتم بالمشروع. وسوف تستخدم شمال قبرص كمحطة للتصدير.

يقول وزير الخارجية الأسبق سويسال: إن إسرائيل وتركيا لهما علاقات مباشرة فى التجارة والاستثمار والسياحة بما يفيد تركيا، كما أن إسرائيل يمكن أن تساعد تركيا فى جذب الشركات الغربية للاستثمار فيها. وتستثمر الآن فى تركيا ٤٣ شركة إسرائيلية فى المجالات المختلفة. ولم تكن حكومة ائتلاف الرفاه والطريق الصحيح لتغمض أعينها عن الرأسمال الإسرائيلى. وقد صدق البرلمان - بمن فيه أعضاء الرفاه الإسلامى - فى أغسطس عام ١٩٩٦، على مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين تركيا وإسرائيل. فكل الأحزاب التركية تراهن على المال الاسرائيلى. وفى حوار مفتوح بين ممثلى الأحزاب ورجال الأعمال بمن فيهم اليهود الأتراك، نظمته القناة التليفزيونية (D)، كان رأى ممثل يمين الوسط أن على تركيا أن تراعى مصالحها أولاً وأخيراً، بينما اشترط ممثل

يسار الوسط ألا تكون العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع الدول العربية. أما ممثل حزب الرفاة الإسلامى، فقد أكد أن الإسلام يوجب المعاملات مع جميع الكتابيين، وأنه مع التوسع فى العلاقات الاقتصادية مع أى دولة إذا كان ذلك في مصلحة تركيا ولا يمس بالمبادئ والعقائد الإسلامية.

ويوضح البروفيسور سيفى تشان، أن كلا من تركيا وإسرائيل ترتبطان بأوروبا باتفاقية تجارة حرة، مما استلزم وجود اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وتركيا وتضع تركيا عينها على السياح الإسرائيليين، حيث تشير الإحصاءات الاسرائيلية إلى أن ٨٠٠ ألف إسرائيلى زاروا تركيا، حتى نهاية عام ١٩٩٦، إضافة إلى أن تركيا تتطلع إلى مشروعات سياحية مشتركة. وتريد تركيا من إسرائيل، أخيرا، مساعدتها فى الحصول على تأييد اللوبى اليهودى، ففى تركيا ما يقرب من ٢٤ ألف يهودى وفى إسرائيل ١٢٠ ألفا من اليهود الأتراك[١].

اتفاق واحد أم اتفاقات؟:

اتفقت تركيا وإسرائيل على «إطار» يتضمن سلسلة من الاتفاقات العسكرية. ويقع ضمن هذا الإطار الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى، الذى اعتبر تدريبا ويشمل تبادل المعلومات الأمنية ومعالجة الأفلام والصور الجوية التى تحصل عليها أقمار التجسس الإسرائيلية وإقامة محطات حرب إلكترونية والمناورات المشتركة والاستخدام المشترك للقواعد الجوية فى البلدين.

ولأن الاتفاق مفتوح لانضمام أطرف أخرى، تم الربط بينه وبين ما كشف عنه رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شيمون بيريز حول اقتراح أردنى بإقامة حلف دفاعى مشترك يضم تركيا وإسرائيل والأردن وعراق ما بعد صدام حسين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ونفت كل المصادر الرسمية التركية أن يكون الاتفاق حلفا لكن الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان قال لدى زيارته لتركيا: إن

(١) حوار للمؤلف مع سيفى تشان، الأهرام ٧/ ٧/ ١٩٩٧.

الاتفاق يمثل «حركة كماشة» حول سوريا لدفعها للتسوية مع كل من إسرائيل وتركيا.

بيد أن أعضاء حزب الرفاه الإسلامى الذين التقيتهم أوضحوا أن الاتفاق تم بإيحاء من الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، مما يجعل من تركيا ركنا أساسيا فى إستراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة. وأوضحت تلك المصادر أن المؤسسة العسكرية تقف بقوة وراء الاتفاق الذى ستدخل تركيا عن طريقه إلى الحظيرة النووية من خلال تجارب مشتركة مع إسرائيل ستتم فى جنوب شرق تركيا. وأضافت المصادر أنه تم إخلاء قرى بأكملها فى تلك المناطق بدعوى النشاط الإرهابى، بينما الصحيح هو تهيئة منطقة أقرب إلى حدود إيران منها إلى قلب تركيا، لتكون مسرحا لإجراء تلك التجارب المشتركة بين البلدين.

كما يشمل «الإطار الاتفاقى» اتفاقًا عسكريا ثانيًا بين تركيا وإسرائيل هو اتفاق التعاون فى التصنيع العسكرى. وقد كشفت السفارة الإسرائيلية فى أنقرة، فى يوليو عام ١٩٩٦، عن مضمون الاتفاق مشيرة إلى أن مجالات التعاون تشمل كل ما ينتج فى كل من تركيا وإسرائيل من صناعات عسكرية، خصوصا فى مجال إنتاج الطائرات الحربية ووسائل الحرب الإلكترونية وحصول تركيا على الخبرات الإسرائيلية فى مجال تدريب الفنيين فى صناعة الطائرات.

وإلى جانب الاتفاقيتين، اتفق على أن تقوم شركة «إسرائيلى إيروسبيس إندستريز» - والتى يطلق عليها اختصارا «آى إيه آى» - بتحديث ٥٤ مقاتلة إف ٤ بتزويدها بمعدات الحرب الإلكترونية بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار من خلال قرض بضمان الحكومة الإسرائيلية. وسوف يتم تحديث ٢٦ طائرة كمرحلة أولى فى إسرائيل مع إيفاد فنيين ومهندسين أتراك للتدريب، كما تتضمن الصفقة تطوير باقى الطائرات فى تركيا تحت إشراف «آى إيه آى».

وكما تتعدد الاتفاقيات فى المجال العسكرى، فإنها تتعدد أيضًا فى المجال الاقتصادى. فقد وقعت تركيا وإسرائيل أربع اتفاقيات، الأولى اتفاقية التجارة

الحرة، والثانية اتفاقية منع الازدواج الضريبى، والثالثة اتفاقيـة تشجيع وحماية الاستثمارات، والرابعة اتفاقية تنظيم إجراءات الجمارك بين البلدين.

الرفاه والتعاون التركى الإسرائيلى:

«نلعنها.. ولكنها تحقق مصالح تركيا».. تلك هى الإجابة الشائعة، لدى رجل الشارع، لدى سؤاله عن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية، وهى إجابة مثلت ـ واقعيا ـ موقف نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى خلال رئاسته للحكومة التركية، ليوفر من خلال التنازلات التى قدمها للجيش، أكبر غطاء للتعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل.

ولقد أثار ما قاله وزير الدفاع الوطنى التركى تورهان تايان كثيرا من اللغط، عندما ذكر أن التدريب العسكرى بين تركيا وإسرائيل، يحظى بدعم من أربكان وأعضاء حزب الرفاه فى البرلمان[١]، حتى إن صحيفة «ميليات» التركية استنتجت من ذلك أن رجال الرفاه الإسلامى أصبحوا الأوصياء على التعاون العسكرى التركى ـ الإسرائيلى لأنه «سياسة أمريكية» تهندس بها أمريكا الشرق الأوسط.

ولئن كان من الصعب الاتفاق مع تصريح وزير الدفاع، فإن عبد الله جول نائب رئيس حزب الرفاه ووزير الدولة فى حكومة أربكان قال لى: إن اجتماعًا ضم أربكان ورئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقى قارادای، وجول نفسه، تناول التدريبات البحرية المشتركة مع إسرائيل، وإنه جرى خلال الاجتماع الاتفاق على تأجيلها[٢].

تنازلات أربكان:

عندما زار وزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى أنقرة فى إبريل عام ١٩٩٧، جرى الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على خطة أطلق عليها اسم «تقدير المخاطر»، لتقدير المخاطر المحتملة من إيران وسوريا ضد تركيا وإسرائيل. وذلك، برغم أنه

---

(١) حوار للمؤلف مع وزير الدفاع التركى ـ الأهرام ١٩٩٧/٦/٢٦.

(٢) حوار للمؤلف مع نائب رئيس حزب الرفاه ـ الأهرام ١٩٩٧/٦/٢٦.

جرى توقيع الاتفاق دون علم رئيس الحكومة أربكان الذى أرغم على استقبال وزير الخارجية الإسرائيلى.

وحدث اللقاء دون أن يتطرق أربكان إلى الاتفاق الذى كان موضوع زيارة ليفى، وإنما تطرق إلى تذكيره بأهمية القدس للعالم الإسلامى، فرد عليه وزير الخارجية الإسرائيلى بأن القدس لم تكن يوما عاصمة لدولة إلا لدولة إسرائيل.

ولم تخف دلالة اللقاء عن وزير الخارجية الإسرائيلى وعن كل من تابعوا لقاء أربكان ـ ليفى. وكانت الدلالة أن «أربكان ـ المجاهد» غير «أربكان ـ الباشبكان» رئيس الحكومة. فأربكان ـ المجاهد، كان قد نظم عام ١٩٨٠ اجتماعا شعبيا تحت شعار «أنقذوا القدس» رفعت فيه الأعلام الخضر ونودى فيه بقيام دولة إسلامية. وكانت النتيجة اعتقال أربكان وحل البرلمان وإعلان الحكم العسكرى.

أما أربكان ـ الباشبكان (رئيس الحكومة بالتركية)، وهو السياسى المخضرم، فلم تغب عن إدراكه حقيقة تغير موازين القوى داخليا وخارجيا.

داخليا، أصبح ميزان القوى فى السياسة التركية لصالح العسكريين.

إقليميا، تبدو إسرائيل القوة المسيطرة فى الشرق الأوسط.

عالميا، تحولت أمريكا لأن تصبح القطب الأوحد فى النظام الدولى.

وجاء حادث ٤ من فبراير عام ١٩٩٧ ليؤكد اقتناعات الباشبكان. ففى ذلك اليوم، عقد رئيس بلدية ضاحية «سنجان» فى أنقرة، اجتماعا شعبيا للاحتجاج على ممارسات إسرائيل فى القدس، فتدخل الجيش واعتقل رئيس البلدية، وسكت أربكان وبلع الإهانة، حتى لا يصطدم بالجيش.

بيد أن «أربكان ـ الباشبكان»، فى محاولة للظهور بمظهر «أربكان ـ المجاهد» أمام قواعد حزبه والمريدين له والمتعاطفين معه فى الجوار الإسلامى، قام بزيارات لعدد من الدول الإسلامية، منها زيارتان لإيران وليبيا أثارتا غضب الجيش.

وتدافعت حركة قيادة الجيش تجاه إسرائيل للاتفاق على مشروعات للتعاون العسكرى المشترك والتوقيع عليها دون علم رئيس الحكومة أو بعلمه وسكوته عنها.

وكانت إسرائيل من جانبها، تتبع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكرى مع تركيا من ناحية، والإعلان الدعائى من ناحية أخرى، لتطويق أربكان وإحراجه أمام قواعد حزبه وتأجيج الصراع بين زعيم الرفاه الإسلامى والمؤسسة العسكرية العلمانية.

وبذلك وقعت إسرائيل ٢٤ اتفاقا ومشروعا للتعاون العسكرى مع تركيا، حسب المعلومات التى حصلنا عليها من مصادر مختلفة، وأهمها:

مشروع تحديث طائرات إف ٤.

مشروع تحديث طائرات إف ٥.

تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار، وأخرى بطيار، بهدف المراقبة.

مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ «باتريوت».

تطوير الدبابة «إم ٦٠»، والحصول على ٦٠٠ دبابة جديدة «ميركورى».

تغيير بنادق الجيش التركى بالبنادق الإسرائيلية «رايفال».

توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة لمراقبة الحدود، ورادارات لطائرات إف ٤.

تقدير مشترك للمخاطر كل ٣ شهور على مستوى الفنيين، وكل ٦ شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على «كود» سرى.

التصنيع المشترك لطائرات إف ١٦ .

وربما بسبب وجود الرفاه الإسلامى فى الحكم، أو برغم ذلك، جرى الاتفاق على معظم مشروعات التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل باستثناء اتفاق التدريب المشترك فى فبراير عام ١٩٩٦، خلال رئاسة نجم الدين أربكان للحكومة التركية.

ولدى أركان حزب الرفاه، نقاط عديدة للدفاع عن موقفهم. يقول عبد الله جول نائب رئيس الرفاه ووزير الدولة فى حكومة أربكان: إن التعاون العسكرى التركى ـ الإسرائيلى بدأ قبل أن تأتى حكومة الرفاه، ويضيف: إننا لم نشكل الحكومة وحدنا، فهى لم تكن حكومة الرفاه بل حكومة ائتلافية.. ولذلك قدمنا تنازلات[1].

أما أهم نقاط الدفاع التى ذكرها لنا عبد الله جول فستتعلق بالمصلحة أو بالضرورة بالمعنى الإسلامى. قال: إن تركيا لديها خطط لتحديث قواتها المسلحة، ولها كل الحق فى ذلك، وكان المفروض أن الولايات المتحدة هى التى ستتعاون مع تركيا فى هذا المجال، إلا أنها رفضت، فى حين وافقت إسرائيل على التعاون بالمشاركة فى التدريب وفى التصنيع العسكرى.

والحق أن دفاع أركان الرفاه الإسلامى لم يختلف عن أركان دفاع المؤسسة العسكرية العلمانية حول المصلحة والضرورة من تحديث القوات المسلحة التركية، غير أن النخبة العسكرية ـ العلمانية لها أهداف تفرضها رؤيتها للمخاطر المحتملة التى تواجهها تركيا:

الخطر الأول: يتمثل فى الأصولية الإسلامية، داخليا «الرفاه» وإقليميا «إيران».

---

(١) حوار للمؤلف مع الوزير عبد الله جول ـ الأهرام ٢٦/ ٦/ ١٩٩٧.

والخطر الثاني: تحدده المؤسسة العسكرية فى الإرهاب ممثلاً فى حزب العمال الكردستانى، وامتداده الإقليمى بزعم أن سوريا تدعم قواعده.

والخطر الثالث: يرتبط بمخاوف المؤسسة من تهميش تركيا فى النظام الأمنى للشرق الأوسط الذى تخططه أمريكا لمرحلة ما بعد تسوية النزاع العربى - الإسرائيلى وترتيب الأوضاع فى العراق.

ولا تقتصر رؤية المؤسسة العسكرية التركية على أهداف ردع المخاطر الآنية فى تعاونها الإستراتيجى مع إسرائيل، بل تمتد إلى التخطيط لمستقبل تركيا حتى عام ٢٠٢٠. وفى تقرير لمركز التقويم الإستراتيجى الأمريكى SAIC تتكشف للمؤسسة العسكرية التركية أهداف إستراتيجية أبعد مدى هى:

- تحول تركيا إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠.

- تحول تركيا من الارتباط الأوروبى إلى الارتباط الأطلنطى مع توسع حلف الأطلنطى «الناتو»، لتصبح حائط الصد مع روسيا، التى قد تسعى لتقزيم تركيا إلى دولة صغيرة كما كانت عليه الأمور فى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠[1].

(١) رضا هلال، التحالف التركى - الإسرائيلى تحت غطاء الرفاه الإسلامى، الأهرام ٧/٧/١٩٩٧.

(٣) دور تركيا الإقليمى
والصراع الأتاتوركى ـ الإسلامى

«التاريخ والدين قد يمثلان أساسا للعداء أو أساسا للتعاون». هكذا يقول الجنرال شادى أرجوفنتش من معهد السياسة الخارجية، بجامعة هاسيتبى فى أنقرة. فقد كان من المفترض أن يكون التاريخ والدين عنصرين للتعاون بين تركيا والدول العربية والإسلامية إلا أنهما ـ فى الواقع ـ أبعدا تركيا عن الشرق الأوسط.

ولم تزل النخبة التركية، وبعد أكثر من ٧٥ عاما، تعتبر أن سقوط الإمبراطورية العثمانية، كان بسبب خيانة العرب خلال الحرب العالمية الأولى، بعد إعلانهم الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين. حتى إن الرئيس التركى الأسبق جلال بايار أكد ذات يوم، أن الأتراك غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع الأمة العربية التى طعنت الأمة التركية فى الظهر.

أما العلاقات التركية الإيرانية، فقد شهدت، سواء خلال الدولة العثمانية أو الدولة التركية الحديثة توترا وتنافسا،إلا أن توازن القوى بين الدولتين حال دون العداء والصراع. وبقيت العلاقات التركية الإيرانية، كما يقول الجنرال أرجوفنتش غير عدائية وغير حميمة.

وبرغم أن تركيا اختارت الابتعاد عن «نادى الشرق الأوسط» والارتباط بـ«نادى الغرب»، فإن القضايا والمصالح الشرق الأوسطية لتركيا شكلت دوائر للصراع والتعاون بين أنقرة والشرق الأوسط، وجعلت بندول السياسة الخارجية

التركية يراوح بين نادى الشرق الأوسط والنادى الغربى. فمن إرث الماضى هناك النزاع التركى السورى حول إقليم الإسكندرونة (أو هاتاى كما تسميه تركيا). وهناك أيضا القضية الكردية التى تمثل أرضية للتوتر أو التعاون بين تركيا وكل من العراق وسوريا وإيران.

وعلى صعيد المصالح، تثور قضية المياه، بعد إنشاء المرحلة الأولى من مشروع جنوب شرق الأناضول(جاب) لاستثمار مياه نهر الفرات، إضافة إلى أن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهرى جيجان وسيجان فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن وإسرائيل. وعلى الصعيد نفسه، تثور قضية اعتماد تركيا على الشرق الأوسط فى التزود بالبترول والغاز الطبيعى، كما أن الشرق الأوسط كان لفترة سوقا مهمة للصادرات وصناعة الإنشاءات التركية[1].

السيناريو الأتاتوركى:

النخبة الأتاتوركية التى ترى تركيا أوروبية علمانية وتسيطر على أحزاب يمين الوسط (تشيلر ويلماظ) ويسار الوسط (أجاويد وبيكال). ترفض مطلقا طرح الخيار بين نادى الغرب ونادى الشرق الأوسط معتبرة أن تركيا حسمت خيارها فى أن تكون غربية، عضوا فى «الناتو» ومنتسبة إلى الاتحاد الأوروبى. بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوى مركزها فى الشرق الأوسط ويتمثل السيناريو الكمالى للتعامل مع الشرق الأوسط فيما يلى:

ـ بخصوص سوريا، وكما يقول ممتاز سويسال وزير الخارجية الأسبق وسيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، فإن على دمشق أن تنسى موضوع لواء الإسكندرونة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ينبغى الفصل بين قضيتى مياه الفرات والأكراد، وما هو مطلوب من سوريا هو أن تتوقف عن دعم حزب العمال الكردستانى بقيادة عبد الله أوجلان وإبعاده أو تسليمه لتركيا.

---

(١) رضا هلال، السيناريو الأمريكى أم سيناريو الإخاء الإسلامى، الأهرام ٢١/٨/١٩٩٦.

ـ بخصوص قضية مياه الفرات، والمعارضة العربية لمشروع جنوب شرق الأناضول، فإنه ينبغي تسويتها في إطار إقليمي شرق أوسطي من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. أما أن تدخل تركيا مع سوريا والعراق في معاهدة دولية، لتقسيم مياه الفرات وفق حصص محددة، فإن أنقرة ترفض ذلك الطرح رفضا باتا.

ـ تعول تركيا كثيرا على العلاقات مع إسرائيل، للضغط على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى لإرساء نظام للتعاون والأمن في الشرق الأوسط (على غرار أوروبا) حسبما يقترح وزير الخارجية السابق حكمت شيشين. ويمكن من خلال منظمة الأمن والتعاون، التي يمكن أن تضم في البداية تركيا وإسرائيل ومصر ثم تنضم إليها أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط حل مشكلات مثل المياه والإرهاب (الكردي بالنسبة لتركيا) وتوزيع الموارد الاقتصادية (بما فيها البترول).

وباختصار، لا يختلف السيناريو الأتاتوركي عن السيناريو الأمريكي للشرق الأوسط الجديد.

سيناريو الرفاه الإسلامي:

برغم إحساس المواطن التركي العادي بأن خيانة العرب كانت سبب سقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن الحنين إلى الماضي مازال يأسره، كما أن كراهية إسرائيل والتعامل معها من منطلق مصلحي، توجه يسيطر على الشارع التركي، إضافة إلى أن تنكر الغرب لارتماء تركيا في أحضانه، تحول إلى جرح أصاب كبرياء الأتراك عموما.

ومن هنا، كان الانجذاب للشعارات التي رفعها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي مثل إنشاء حلف دفاعي إسلامي على غرار الناتو وأمم متحدة إسلامية وبنك مركزي إسلامي وصك دينار إسلامي، إلخ. وبغض

النظر عن ديماجوجية تلك الشعارات، يبقى أن «الرفاه الإسلامى» يتبنى فكرة الإخاء الإسلامى، لحل مشكلات تركيا الشرق الأوسطية. فقد استطاع أربكان، أن يدخل ضمن برنامج الحكومة الائتلافية بين حزبه وحزب الطريق الصحيح، أن تعمل السياسة الخارجية على «زيادة ثقل تركيا فى الدائرة الإسلامية: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، والتعاون وتطوير العلاقات الثنائية اقتصاديا وتجاريا مع الدول الإسلامية، وخصوصا دول الجوار».

وفى هذا الإطار، جاءت زيارة أربكان إلى إيران، وهى الزيارة الثانية التى قام بها للخارج، بعد زيارته إلى قبرص.

وقد اختار أربكان أن يبدأ بإيران الإسلامية قبل أى دولة عربية، لأن العلاقات التركية الإيرانية وإن كانت تنافسية إلا أنها غير عدائية بالمقارنة بالعلاقات العربية التركية. بل إن تركيا وإيران دخلتا فى تحالفين رئيسيين خلال القرن الحالى، أولهما ميثاق سعد آباد (١٩٣٧) وثانيهما حلف بغداد (١٩٥٥). كما أن تركيا اعترفت بالنظام الثورى الإسلامى، ورفضت الانصياع لأمريكا فى فرض عقوبات اقتصادية على إيران بعد حادث احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية (١٩٧٩). ثم إن العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران خلال الحرب العراقية الإيرانية، حالت دون انفجار الصراع بين دولتين متناقضتين أيديولوجيا. فضلا عن أن الحدود ليست موضع نزاع، كما أن إيران لم تلجأ لاستخدام «الورقة الكردية» فى الضغط على تركيا.

والحق، أن الضجيج الذى رافق زيارة أربكان لإيران، يرجع إلى أنها جاءت بعد أسبوع واحد من صدور «قانون داماتو» الذى تفرض أمريكا بموجبه عقوبات على الشركات التى تتعامل مع إيران. كما أنها جاءت بعد تراجعات عديدة من أربكان عن شعارات حملته الانتخابية، وآخرها تراجعه عن معارضته للاتفاق العسكرى الثانى مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك ضخامة الصفقة التى تقدر

بعشرين مليار دولار، وما رافق الزيارة من طرح أربكان لاقتراح عقد قمة تركية سورية إيرانية عراقية حول المشكلة الكردية.

وأمام تلك الضجة، اضطر مسئولو «الرفاه» للتركيز على المصلحة التركية فى الصفقة وطابعها الاقتصادى. فعقد الصفقة تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى عام ١٩٩٥، قبل مجىء حكومة الرفاه إلى الحكم. كما أن تركيا تواجه أزمة طاقة حقيقية، وكما قال وزير الطاقة رجائى قوطان إنه يتعين على تركيا أن تنفق مليارات الدولارات لكى تستمر «إنارة» المدن والقرى التركية، لأنها مقبلة على نقص فى إمدادات الطاقة مع نهاية عام ١٩٩٧.

وقال مصطفى مورسان رئيس شركة البترول والغاز الحكومية «بوتاس» ليست لدينا السيولة المالية الكافية لاستيراد الغاز. أما صفقة الغاز الإيرانى فستكون بالدفع الآجل ومقابل تصدير مواد تركية. وحرص عبد الله جول الوزير بالحكومة والذراع اليمنى لأربكان فى حزب الرفاه، على التأكيد أن صفقة الغاز الإيرانى «مجرد اتفاق تجارى» ولا تمثل خرقا للحظر الأمريكى على إيران. بمعنى آخر فإن الصفقة تدخل فى نطاق «البيزنس» وليس فى نطاق السياسة.

وبخصوص القمة المقترحة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، فقد تراجع عنها أربكان أمام الضغوط الأمريكية وتهديد شريكته فى الحكومة الائتلافية (تشيلر) بفض الائتلاف. فضلا عن أن الظروف لم تكن مواتية لها.

فإيران حريصة على العلاقات مع سوريا التى كانت حليفتها خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وسوريا لا تقبل أن يكون حل المشكلة الكردية بمعزل عن حل مشكلة مياه الفرات. والملف العراقى ظل من اختصاص الإدارة الأمريكية التى تحكمت فيه من خلال مجلس الأمن، ودون أن تسمح لأى طرف إقليمى سواء كان تركيا أو

إيران أو حتى إسرائيل بتجاوزها فى المسألة العراقية، فضلا عن أزمة الثقة بين بغداد وأنقرة والتى نتجت عن موقف تركيا خلال حرب الخليج الثانية !

أتاتوركية أم إسلامية؟

إلى هنا، يمكن القول إن صعود حزب الرفاه الإسلامى للحكم، وضع تركيا أمام سيناريوهين للشرق الأوسط : السيناريو الأتاتوركى (الأمريكى - الإسرائيلى) وسيناريو الإخاء الإسلامى. وهما سيناريوهان يتصارعان فى الشارع ولدى النخبة. وتعتمد فرص السيناريو الأول على تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط (سواء تعثرها أو نجاحها)، وعلى الدور الأمريكى الإسرائيلى (سواء بالضغط أو المساعدة) وعلى الأزمة الداخلية فى تركيا (سواء على صعيد الهوية أو الاقتصاد أو الحكم).

أما فرص نجاح سيناريو الإخاء الإسلامى، فتتعلق بدور الإسلام السياسى التركى. وحتى الآن، يظل السيناريو الأتاتوركى هو الفاعل فى السياسة الخارجية التركية بحراسة من أمريكا والغرب والجيش ومؤسسة الرئاسة، أما دور الإسلام السياسى فلم يزل «إمكانية» حتى إشعار آخر.

أزمة الهوية والسياسة الخارجية :

تظل السياسة الخارجية التركية، تراوح بين أن تكون شرق أوسطية أو إسلامية أو غربية. وعندما تبدو شرق أوسطية أو إسلامية، فإنها لا تتخلى عن أن تكون غربية، أو بمعنى أدق، متغربة. فتركيا قد اعترفت بإسرائيل بعد شهرين فقط من اعتراف أمريكا بها. وانتظمت فى حلف بغداد عام ١٩٥٥، فى إطار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى السابق. وبالرغم من أن السياسة التركية، انعطفت فى السبعينيات لتكون ودية مع العرب، بدافع مخاوف الحظر البترولى ومطامع الاستفادة من الفوائض البترولية العربية، فإن تلك الفترة

شهدت، أيضا، انفراجة العلاقات العربية الأمريكية ثم بدء التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل.

وهكذا، كانت السياسة الخارجية التركية دائمًا: عين على الغرب وعين على الشرق الأوسط والدول الإسلامية، ولم يغير تولى أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى رئاسة الحكومة، من تلك الحقيقة، فالدبلوماسية التركية تضع على رأسها القبعة والطربوش فى آن معا: تضع القبعة دائمًا، وتظهر الطربوش حسب الحاجة أو الضغط، خارجيا أو داخليا[١].

بيد أن السياسة الخارجية التركية هى مرآة الصراع الداخلى بين الإسلاميين والعسكريين، كما يقول البروفيسور فيليب روبنز، خبير سياسات الشرق الأوسط فى جامعة أكسفورد. فالسياسة الخارجية التركية تعكس الصراع بين المؤسسة العسكرية - العلمانية، باعتبارها الحارس على مبادئ جمهورية أتاتورك، والتيار الإسلامى الذى يسعى من أجل أسلمة تركيا، أو على الأقل الحد من العلمانية المتطرفة التى تبنتها الدولة منذ ٧٥ عاما[٢].

ويتمثل الخيار الإسلامى فى إعطاء «طابع» إسلامى لتركيا الغربية عضو الناتو، إلى جانب الانفتاح على محيطها العربى الإسلامى، وتسوية الصراع العرقى بين القومية التركية والقومية الكردية وفق منظور إسلامى باعتبار الأتراك والأكراد أخوة مسلمين.

غير أن المؤسسة العسكرية العلمانية، أخذت على عاتقها إسقاط ذلك الخيار، من أجل أن تفرض خيارها المتمثل فى التناقض مع المحيط العربى الإسلامى، والتحالف الإستراتيجى مع إسرائيل، وتبنى الحل العسكرى للقضية الكردية. ففى الوقت الذى استضافت فيه إسطنبول اجتماعات القمة لمجموعة الدول

---

(١) رضا هلال، دبلوماسية القبعة والطربوش، الأهرام ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦.
(٢) رضا هلال، تركيا ذات الوجوه المتعددة، الأهرام ١٢/ ٦/ ١٩٩٧.

الثمانى الإسلامية، فى يونيو عام ١٩٩٧، تصاعدت اللهجة العدائية للمؤسسة العسكرية ضد سوريا وإيران لدرجة الإعلان عن حشود عسكرية تركية على الحدود السورية واحتمال إغلاق تركيا لسفارتها فى طهران. وفى المقابل كان أربكان قد عقد صفقة العشرين مليار دولار لاستيراد الغاز الإيرانى، وزار ليبيا، ووعد بتحسين العلاقات مع سوريا والتعاون الاقتصادى مع العراق.

وأمام انتقادات أربكان لاتفاقية التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى فبراير عام ١٩٩٦، قررت المؤسسة العسكرية الدخول فى مناورات بحرية وجوية مع إسرائيل وأمريكا. وكما ذكرت صحيفة «حريات» التركية فإن جيوش الدول الثلاث ستجرى مناورات مشتركة وبصفة مستمرة، مع إقامة مخزون طوارئ للأسلحة فى تركيا، وتبنى شفرة اتصالات سرية فى مجال المخابرات. وأوضح وزير الدفاع التركى، تورهان تايان الذى زار إسرائيل يوم ٢ من مايو عام ١٩٩٧ أن الشركات الإسرائيلية ستشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة إضافية من طراز (إف٥) إضافة إلى الصفقة التى تم الاتفاق عليها لتحديث ٤٥ طائرة فانتوم تركية بتكلفة ٦٣٢,٥ مليون دولار.

وبذلك، استغلت إسرائيل وأمريكا، الأزمة الداخلية التركية، لتثبيت وضع تركيا فى الإستراتيجية الغربية. ويقول المحللان السياسيان جاكوب هايلبرون ومايكل ليتر: إن «الإمبراطورية الأمريكية» الجديدة باتت الآن ممتدة حتى أوروبا الشرقية إلى الخليج العربى ـ الفارسى. وفى هذا الإطار تأتى أهمية تركيا. ولا تخرج العمليات العسكرية التركية للتوغل فى شمال العراق عن هذا الإطار. صحيح أن العملية تأتى تأكيدا لموقف المؤسسة العسكرية برفض الحل السلمى للقضية الكردية وتصفية عناصر حزب العمال الكردستانى، إلا أن الجيش التركى قد اعترف بأن الهدف هو إقامة منطقة أمنية فى شمال العراق. إن المدى الذى توغل فيه الجيش التركى فى شمال العراق (١٠٠كم) وعدد

القوات الموجودة هناك، كلهـا أمور تدل على أن تركيا قررت إقامـة منطقة أمنية في شمال العراق أشبه بالشريط الحدودى الإسرائيلى فى جنوب لبنان.

إذن، تفرض المؤسـسة العسكريـة التركيـة خيارها : الحـد من «الأسلمة»، وإسقاط مشروع الانفتاح على المحيط العربى الإسلامى، وتأكيد موقع تركيا فى الإستراتيجية الغربية.

ومع استمرار أزمة الهوية، تتعدد أوجه السياسة الخارجية التركية : التحالف مع إسرائيل، والتعاون مع المحيط العربى الإسلامى، ومحاولة الانضمام للاتحاد الأوروبى.

الفصـل السابع

صدام الجيش والرفاه الإسلامى

«إننا فى الجيش مصممون على حماية النظام الجمهورى الديمقراطى العلمانى، ولو بالتضحية بأرواحنا».

«رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقى قراداى»(*)

(١) الانقلاب المدنى على ١٩٩٧

يوم أن كلف الرئيس ديميرل السيد مسعود يلمـاظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيـل حكومة جديدة، تسـتبعد حزب الرفـاة الإسلامى بزعـامة نجم الدين أربكان من الحكم، ضج شارع أتاتورك فى أنقرة بشبان وشابات يركبون سيارات حديثة ويرتدون الجينز ويلوحون ببالونات ملونة تعبيرا عن الارتياح، بعد أسبوع من تصاعد التوتر بين حزب الرفاه الإسلامـى والجيش التركى وانتشار الشائعات عن انقـلاب وشيك يسـتعـد له الجيش التـركى. ولكن الجيش اسـتعـاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ«انقلاب مدنى».

(*) أحيل إلى التقاعد فى أول أغسطس عام ١٩٩٨، لبلوغه السن القانونية.

لقد جاءت استقالة الدكتور نجم الدين أربكان من رئاسة الحكومة، باتفاق مع شريكته فى الائتلاف السيدة تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح على تبادل رئاسة الحكومة، بعد أن أتم زعيم الرفاه الإسلامى عامًا كاملاً، كأول رئيس حكومة إسلامى لتركيا الحديثة ـ العلمانية، وقبل أن يبدأ عامه الثانى وفقًا للاتفاق الذى تشكلت بموجبه حكومة الرفاه ـ الطريق الصحيح الائتلافية، ونص على أن يجرى تبادل منصب رئيس الوزراء فى منتصف عام ١٩٩٨. وكانت حسابات زعيم الرفاه الإسلامى أنه بذلك يتجنب المواجهة مع الجيش، أو بالأحرى يؤجلها، لحين إجراء انتخابات برلمانية يحقق من خلالها أغلبية تساعده فى صراعه مع الجيش.

ولكن ماذا فعل أربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة، ليجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الجيش؟

إنجازات الأربكانية:

على الصعيد الاقتصادى، وبرغم ما قاله لنا نائب رئيس حزب الرفاه وزير الدولة عبدالله جول عن إنجازات، مثل خفض معدل التضخم وخفض الديون وزيادة المرتبات، فإن معارضى الرفاه ينكرون حدوث ذلك على أرض الواقع.. إلا على سبيل الإنجازات الدعائية ـ الاستعراضية.

ويقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، فى أنقرة: إن معدل التضخم لم ينخفض، كما أن الدين المحلى لم ينخفض إلا لأن حكومة الرفاه ـ خلال العام الذى تولت فيه الحكم ـ لم تمول مشروعًا للبنية التحتية أو التنمية الريفية، فى حين أن النمو الاقتصادى تواصل ليس بسبب سياسات أربكان، وإنما بواسطة القطاع الخاص والسياسات والإجراءات الاقتصادية التى كان الرئيس تورجوت أوزال قد أرساها. ويتفق مع هذا التقويم سميح أديز نائب رئيس تحرير صحيفة ديلى نيوز التركية، ويزيد على ذلك أنه بالرغم من أن حكومة الرفاه لم تتورط فى فساد مباشر، فإن أربكان قام بالتغطية على فساد

تشيلر حليفته فى الحكومة الائتلافية. كما سار أربكان على السياسات الاقتصادية ذاتها، التى تتبنى اقتصاد السوق، متجاهلا الوعود الانتخابية (الإسلامية)، بإلغاء الفائدة المصرفية، وصك عملة إسلامية. وفاوضت حكومته صندوق النقد الدولى للحصول على قروض والاستمرار فى سياسات «التكيف» الاقتصادى، وهى سياسة تقشفية وانكماشية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، وبرغم الانتقادات الأمريكية لزيارتى أربكان إلى إيران وليبيا، وما ارتبط بهما من دعاية ودعاية مضادة، فإن السياسة التركية لم تشهد انقلابًا.

يقول بولنت أكارجىلى نائب رئيس حزب الوطن الأم (حزب يلماظ) إن أربكان أعطى انطباعًا بأنه إيرانى أكثر من الإيرانيين، وليبى أكثر من القذافى، وذلك يرجع إلى شخصية أربكان نفسه، التى تميل إلى التضخم «الاستعراضى» - فى حين أن السياسة الخارجية التركية تبدو معضلتها الرئيسية فى تحقيق التوازن بين الغرب وإسرائيل من ناحية والعرب والمنطقة الإسلامية من ناحية أخرى[1].

ويؤكد البروفيسور فيليب روبنز أن السياسة الخارجية لأربكان كانت استمراراً للسياسة الخارجية التقليدية، فيما يخص العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة والعراق وقبرص وإسرائيل، إذا اعتبرنا أن صفقة الغاز الإيرانى كانت قد اتفقت عليها حكومة سابقة.

أما البروفيسور سيفى تشان، فيعتبر أن إضافات أربكان فى السياسة الخارجية، وآخرها قمة مجموعة الدول الثمانى الإسلامية، كانت إضافات «تجميلية»، ولكنه أعطى انطباعا بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة بزيارتى ليبيا وإيران. فقد وافق أربكان على اتفاقية الاتحاد الجمركى مع أوروبا،

---

(١) مقابلات للمؤلف مع الشخصيات المذكورة، الأهرام ١/ ٧/ ١٩٩٧.

التى كان يعارضها، كما وافق على التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى، ومد عمل قوات المطرقة فى شمال العراق، بعد أن كان يسميها «قوات صليبية».

فهل كانت الاستعراضية خطأ الأربكانية الذى قاد للصدام؟

الأربكانية تتغلغل فى المجتمع والجيش:

إذا كان وجود أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى فى رئاسة الحكومة، لم يعكس تغييراً واضحًا فى السياسة الاقتصادية التركية، ولم يحدث انقلابًا فى السياسة الخارجية، فإن الأربكانية الإسلامية تغلغلت فى الاقتصاد والتعليم والجيش، بما قاد إلى الصدام بين الأربكانية ـ الإسلامية والمؤسسة العسكرية ـ العلمانية.

فالأربكانية فى الاقتصاد تمثلت فى قاعدة اقتصادية إسلامية تضم منظمات للأعمال والشركات الإسلامية. وكانت أبرز الشواهد، منظمة رجال الأعمال المسلمين MUSIAD، وتضم ثلاثة آلاف من رجال الأعمال المناصرين لحزب الرفاه يمثلون عشرة آلاف من الشركات تمتد أنشطتها من تصنيع وتجارة المواد الغذائية والأدوات المنزلية إلى البنوك وشركات الطيران وحتى ملكية الصحف والقنوات التليفزيونية. وجعلت تلك المجموعات الإسلامية الاقتصادية، أربكان يتحدث عن «نمر الأناضول الإسلامى» فى مقارنة بدول النمور الآسيوية.

وما حدث فى الاقتصاد، حدث أكثر منه فى التعليم.

ومثلما تتحول سفوح الجبال فى تركيا إلى منازل للفقراء تقام بين ليلة وضحاها بعيدا عن أعين رجال الشرطة، تتحول المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار حفظ القرآن دون تصريح قانونى.. وأصبحت عادة يومية أن ترى الشرطة تداهم تلك المنازل ومدارس المساجد.

وقد شملت المؤسسة التعليمية الأربكانية ٥ آلاف مدرسة ابتدائية للتعليم

الديني، و٤٠ مدرسة متوسطة دينية لتخريج الأئمة والخطباء، إضافة إلى ١٥ ألف مجموعة لتحفيظ القرآن.

وكما حدث تغلغل «الأريكانية» في الاقتصاد والتعليم، انتقل إلى الجيش.

يقول الباحث التركي ساجلار ـ كيدر.. إن القوام الرئيسي للجيش التركي (٨٠٠ ألف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع التركي. وينتج من ذلك أن نمو «الأريكانية» في المجتمع أدى إلى نموها في الجيش. وفي استطلاع أجرى داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٥، أعرب ٣٨٪ ممن شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكري إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة.

صدام الجيش والرفاه:

عكس تغلغل الأربكانية في الاقتصاد والتعليم والجيش، حقيقة أن أربكان كان منشغلا بمشروعه للمستقبل، ولكنه تصرف ـ كما قال سميح أديز الكاتب التركي ـ وكأن الرفاه يمثل الطرف الأوحد في اللعبة التي يتبارى أو يتصارع فيها الجيش والرفاه. ويتفق مع ذلك ممتاز سويسال وزير الخارجية الأسبق قائلا: إن أربكان تناسى أنه يحكم بنسبة ٢١٪ من الأصوات.

وقد أقلق الجيش سلوك أربكان. إلا أن أكثر ما أقلقه هو تنامي التيار الإسلامي في التعليم والاقتصاد وداخل الجيش نفسه.

هنا، عرض قادة الأركان في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ على مجلس الأمن القومي، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها. وتضمنت تلك الإجراءات:

١ ـ منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ ـ رقابة شبكات البث الإذاعي والبث والتليفزيون الإسلامية.

٣ ـ منع ارتداء «الباس» يتعارض مع ما نص عليه القانون، مما يعنى فعليا تطبيق حظر ارتداء النساء للحجاب.

٤ ـ فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.

٥ ـ فرض رقابة مشددة على شراء البنادق قصيرة الماسورة، بحجة إقبال الإسلاميين على شرائها.

٦ ـ فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية (الطرق).

٧ ـ إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات، التى تنص على تجريم أى نشاط سياسى بدافع دينى.

٨ ـ إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزعزعة النظام العلمانى فى تركيا.

٩ ـ تحريم العمل، بصورة مطلقة، ضد النظام الديمقراطى العلمانى.

١٠ ـ تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور، الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التى اعتمدت فى ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣.

١١ ـ الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات فورية ضد أى عمل يعتبر انتهاكا للقوانين، وإغلاق المؤسسات الدينية التى تنتهكها.

١٢ ـ زيادة مدة التعليم الإلزامى إلى ٨ سنوات (يعنى فعليا إغلاق مدارس إمام خطيب).

١٣ ـ إغلاق مدارس تعليم القرآن التى يديرها أصوليون.

١٤ ـ مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.

١٥ ـ حظر تسلم المجالس البلدية لأى تمويلات من منظمات دينية فى الخارج.

١٦ ـ منع إقامة المسجد (الجديد) فى حى «تقسيم» بإسطنبول.

١٧ ـ فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لانتمائهم للتيار الإسلامى.

١٨ ـ فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامى.

وتعامل أربكان مع ضغوط الجيش بتجنب الوصول إلى نقطة الصدام فى حال استعراض قوة أنصاره، وتطبيق الحد الأدنى من مطالب الجيش. فمنذ إعلان الإجراءات وحتى استقالته من رئاسة الحكومة، لم يغلق أربكان سوى ١٢٠ مدرسة.

وأمام ذلك، نشرت هيئة أركان القوات المسلحة تقريراً تحت عنوان «انتشار الإسلام السياسى»، جمعت مواده من وزارة التعليم وإدارة التخطيط الحكومى ومديرية الشئون الدينية ومعهد الإحصاءات الرسمية. وأورد التقرير أن الأصولية تزدهر فى تركيا وأن التعليم الدينى جزء من جهد مكثف لتقويض النظام العلمانى فى تركيا وتحويلها إلى مجتمع أصولى.

وأوضح التقرير أن الرفاه يجهز تركيا للحصول على الأغلبية فى انتخابات عام ٢٠٠٠، وركز على مدارس الأئمة والخطباء والمعاهد الدينية باعتبار أنها ستقدم للرفاه ٨٥٠ ألف صوت بحلول عام ٢٠٠٠ وحوالى ١,٥ مليون صوت عام ٢٠٠٥، كما أن هناك ١,٧ مليون صبى ستضمهم فصول تحفيظ القرآن وسيكونون عام ٢٠٠٠ فى سن التصويت، إضافة إلى ٧ ملايين صوت موجودة حاليا.

وعندئذ، خرجت مسيرة مناصرة للرفاه فى منطقة السلطان أحمد فى إسطنبول، فى ١١ من مايو الماضى تحدث فيها أربكان قائلا: إن مدارس الخطباء والأئمة لا يجب أن تغلق. وضمت المسيرة ٣٠٠ ألف فرد.

وبعد ثلاثة أيام، جاء رد رئيس الأركان الجنرال إسماعيل قراداى، فى

احتفال لتكريم بعض الضباط، بقوله: إننا فى الجيش مصممون على حماية النظام الجمهورى الديمقراطى العلمانى ولو بالتضحية بأرواحنا.

وتوالت ضغوط الجيش فى نهاية إبريل عام ١٩٩٧ بالتصريح للصحافة بأن الجيش يعتبر الأصولية الإسلامية والانفصالية أكبر خطرين يهددان تركيا بالمقارنة بأى تهديدات خارجية. وادعى كبار الضباط أن حزب العمال الكردستانى يتعاون مع عناصر أصولية داخل تركيا ويدرب الإسلاميين المتشددين فى مخيمات فى شمال العراق، وأن الجيش سيتحرك. وقد اعتبر هذا الادعاء مبررا من مبررات العملية العسكرية فى شمال العراق.

وفى اختبار للقوة، قرر المجلس العسكرى الأعلى - وهو يضم ١٣ ضابطا من كبار قادة الجيش، عقد اجتماع فى ١٦ من مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات الـ١٨ التى كان قد طلب تنفيذها مجلس الأمن القومى والحصول على موافقة أربكان على طرد الضباط ذوى الميول الإسلامية، وإعلانه بأن الجيش يرى أن الخطر الوحيد على تركيا هو الأصولية الإسلامية وقدموا له وثائق تبين وجهة نظرهم[١].

ومن جانبه، حاول أربكان إظهار قوة حزبه بحشد الآلاف من أنصاره فى إسطنبول، فى ذكرى الفتح الإسلامى للقسطنطينية «إسطنبول». ومع وصول الصدام إلى هذه النقطة، عاشت تركيا أجواء انقلاب عسكرى وشيك للتخلص من حكومة أربكان والرفاه الإسلامى، برغم صعوبة القيام بانقلاب فى الظروف الراهنة، فالجيش ليس هو الجيش فى أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ (بسبب تنامى التيار الإسلامى داخله). كما أن الشعب التركى ليس كما كان قبل عام ١٩٨٠، بعد أن تشبع حوالى نصفه بتيارات العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما يقول عبدالله جول نائب رئيس حزب الرفاه، مشيرا إلى أن قادة الجيش لا يمكن أن يخاطروا بعلاقات تركيا مع أوروبا والغرب بانقلاب.

---

(١) رضا هلال، حقيقة الانقلاب المدنى فى تركيا، الأهرام ١/٧/١٩٩٧.

وكان المؤشر المهم فى تلك الأجواء، هو رفض أمريكا لحدوث انقلاب عسكرى فى تركيا، وعبرت عن ذلك المؤشر مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها: إن أمريكا لن تساند انقلابا عسكريا للإطاحة بالحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح برئاسة أربكان. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن البيت الأبيض أوضح بصراحة معارضته لانقلاب عسكرى فى تركيا. بل إن الإدارة الأمريكية اتصلت مرتين برئاسة الأركان التركية لإبعاد شبح الانقلاب.

دولة قوية وحكومة ضعيفة:

بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، كان أهم الدروس التى خرج بها أربكان وهو السياسى المخضرم، أن الدولة قوية والحكومة ضعيفة فى تركيا.. والدولة هنا هى المؤسسة العسكرية ـ العلمانية. واستخلص أربكان أن استمراره فى الصدام مع المؤسسة العسكرية العلمانية قد يقضى على مشروعه وينتهى بالقضاء عليه شخصيا. ولذلك اضطر زعيم الرفاه الإسلامى إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لتخلفه تانسو تشيلر شريكته فى الحكومة الائتلافية وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، معتقدا ـ كما قال ـ أن حزبه سيحصل على ١٠ ملايين صوت بزيادة ٤ ملايين صوت عن الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٥.

ولكن الجيش وقف لأربكان بالمرصاد. واتضح أن المطلوب ليس مجرد إبعاد أربكان باستقالته. وقال مصدر عسكرى بهيئة الأركان إن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين تشيلر وأربكان، يعوق حركة تركيا داخليا وخارجيا ويمثل إضرارا بالمبادئ الديمقراطية.

وكما قال المصدر العسكرى فإن الاجتماعات المتواصلة لكبار قادة الجيش أظهرت أن القوات المسلحة ليس لديها أمل فى أن تكون هذه الحكومة أفضل من حكومة أربكان.. وزاد المصدر العسكرى أنه فى حالة إجراء انتخابات

برلمانية، فإن حـزب الرفاه لن يحصل كمـا يردد على نسبة من ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من الأصوات، وإن ضباط الجيش ينتشرون فى كل مكان من تركيا من أجل أن يكشفوا للأتراك أن حزب الرفـاه قد فقد مصداقيـته وسقط منه القناع الذى كان يتخفى به.

وجرى تنفـيذ الانقلاب المدنى بتكليف الرئيس ديميـرل لرئيس حزب الوطن الأم مسعود يلمـاظ الذى لم يحصل سوى على ١٢٩ مقعدا من مـقاعد البرلمان التى يبلغ عددها ٥٥٠ مقعدا بتشكيل الحكومة الجديدة. بيد أن الانقلاب المدنى الذى نفذه الجـيش بمساعـدة الرئيس ديميرل، نظر إليه عـلى أن استبـعاد أربكان والرفاه الإسلامى من الحكومـة، يمثل حلا للأزمة السياسية فـى تركيا والصراع بين الجيش والرفاه الإسلامى، وبديلا لقيام الجيش بانقلاب عسكرى.

غير أن استبعاد أربكان والـرفاه من رئاسة الحكومة، لم يحل المشكلة فعلا، مع استمـرار أربكان والرفاه فى اللعبة السـياسية، إذ ظل احـتمال عودة أربكان والرفاه بشعبية أكبر قائما.

وفى بحث أجراه المعـهد الدولى (الجمـهورى) الأمريكـى توقع أنه فى حالة إجراء انتخـابات برلمانية جديدة، فإن حـزب الرفاه سيخرج منتـصرا، مما يجدد الصراع بين الرفاه والجيش. وإذا ما حـدث ذلك وخرج الرفاه بأغلبية ثم تدخل الجيش فإن حـزب الرفاه سوف يتصرف مـثل جبهة الإنقاذ فى الجـزائر وتتحول تركيا إلى نموذج مشابه للجزائر.

ولكل ذلك، شملت خطة «الانقلاب المدنى» الـتى تبناها الجيش، ليس فقط إبعـاد أربكان والرفاه عن رئاسـة الحكومـة، وإنما ـ أيضا ـ عـزل أربكان وحظر الرفاه الإسلامى ومحاولة تصفية الإسلام السياسى التركى.

(٢) حكومة يلماظ: وصاية العسكر

بعد أن أبعد الجيش، نجم الدين أربكان وحزب الرفاه من الحكم في يونيو عام ١٩٩٧، كان تكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة الجديدة، لسببين. أولهما أن يلماظ أثبت في أكثر من مناسبة أنه «السياسي المطيع» للمؤسسة العسكرية، والسبب الثاني، والمرتبط بالأول، أن الجيش أراد أن تكون حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، لتمرير إجراءات في إطار المواجهة بين الجيش والإسلام السياسي (وتحديدا الرفاه)، مثل مد التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات، مما يعني واقعيا، إلغاء معاهد إمام ـ خطيب الدينية، ومثل منع النساء من وضع غطاء الرأس (الحجاب) في المدارس والجامعات وأماكن العمل. أما أهم تلك الإجراءات، فهو حل حزب الرفاه.

وباختصار، كان دور حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، وقف المد الإسلامي في تركيا.

لقد كان تكليف يلماظ، خلافا للأعراف الدستورية، تشكيل الحكومة الجديدة، بمثابة مكافأة له، على انضباطه وانصياعه لإرادة العسكر في مناسبتين محددتين: الأولى في أواخر شهر فبراير عام ١٩٩٦، عندما ضغط الجيش على يلماظ، باعتراف الأخير نفسه ـ لمنعه من تشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الرفاه، لم يكن ينقصه حينها سوى الإعلان عنه رسميا. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد بدء التوتر بين الجيش والرفاه في فبراير عام ١٩٩٧، حين أيد يلماظ بصورة واضحة، قيام انقلاب عسكري ينهي سلطة أربكان ـ تشيلر.

وما كان يلماظ، فى هذا الموقف، ينطلق من عداء للإسلاميين بقدر ما كان يطمع فى إقصاء منافسته فى زعامة اليمين، تشيلر، تمهيدا ـ وهذا ما دعا إليه يلماظ علنا ـ لإخراجها من كامل الحياة السياسية نفسها، وليس فقط من الحكومة أو من زعامة حزب الطريق الصحيح[1].

أليس هو من كان قد دفع بها، إلى تحقيق برلمانى بتهم الفساد، فأنقذها أربكان بتشكيل حكومة ائتلاف الرفاه ـ الطريق الصحيح؟ وتمثلت «المكافأة» ليلماظ، بتكليفه بتشكيل الحكومة، بالرغم من أن حزبه لم يكن يتمتع فى يوم التكليف بأغلبية برلمانية، كما تقضى الأعراف الدستورية.

لقد برر الرئيس سليمان ديميرل، أمر تكليفه يلماظ، بأن حقه الدستورى، كرئيس للجمهورية، يمنحه صلاحية تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية، بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، أربكان، إلا أن الخدعة التى انطوى عليها سلوك ديميرل، تحت ضغط المؤسسة العسكرية، أنه تعامل مع الأمر كما لو أن أربكان كان قد قدم استقالته بسبب انفراط عقد ائتلافه مع تشيلر. فالحقيقة أن أربكان قدم استقالته، باتفاق مسبق مع تشيلر، بغية أن يكلفها ـ (تشيلر) ـ رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل الحكومة.

وبمجرد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، أدار الرئيس ديميرل «لعبة» منسقة، مع أحزاب المعارضة من جهة، ومؤسسة الجيش من جهة أخرى، من أجل أن تحظى الحكومة الجديدة بالثقة فى البرلمان (بعدد ٢٧٦ عضوا يمثلون الأغلبية المطلقة). وتضمنت اللعبة، قيام الجيش بالتهديدات المبطنة لحزبى أربكان وتشيلر، أى الرفاه والطريق الصحيح، من جانب، ومن جانب آخر، بتقديم المغريات المادية والوعود، لنواب حزب الطريق الصحيح، للانشقاق على الحزب والخروج منه. فحزب الطريق الصحيح، الذى فاز فى انتخابات ٢٤ من

---

(١) محمد نور الدين، خليط الألسنة فى حكومة يلماظ الجديدة، الحياة ١٣/ ٧/ ١٩٩٧.

ديسمبر عام ١٩٩٥ بعدد ١٣٥ مقعدا فى البرلمان، انخفضت عدد مقاعده إلى ١١٦ مقعدا، يوم أن كلف يلماظ بتشكيل الحكومة، ثم انخفضت إلى ٩٨ مقعدا، عشية تصويت البرلمان بالثقة على حكومة يلماظ، أى أن الحزب فقد ١٨ نائبا، بعد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، بينما فقد حزب الرفاه نائبين.

وقد أدت لعبة ديميرل - الجيش، إلى تغيير الخريطة البرلمانية التركية (انظر الجدول التالى)، لتأمين الأغلبية البرلمانية اللازمة لفوز حكومة يلماظ بالثقة.

ووقعت بروتوكول حكومة يلماظ (الحكومة ٥٥)، ثلاثة أحزاب علمانية هى: حزب الوطن الأم (حزب يلماظ)، وحزب اليسار الديمقراطى (بزعامة أجاويد)، وحزب تركيا الديمقراطية برئاسة حسام الدين جندروك. وتعهد حزب الشعب الجمهورى بزعامة دينيز بايكال، بالتصويت لصالح الحكومة بالرغم من رفضه المشاركة فيها.

تغيير الخريطة البرلمانية التركية منذ انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ حتى ١٩٩٧/٧/١م

الأحزاب		١٩٩٥/١٢/٢٤	١٩٩٧/٧/١
الرفاه	RP	١٥٨	١٥٤
الطريق الصحيح	DYP	١٣٥	١٠٧
الوطن الأم	ANAP	١٣٢	١٣٢
اليسار الديمقراطى	DSP	٧٦	٦٧
الشعب الجمهورى	CHP	٤٩	٤٩
الوحدة الكبرى	BBP	—	٨
تركيا الديمقراطية	DTP	—	١٢
الأمــة	MP	—	٢
المستقلون		—	١٧
مقاعد شاغرة		—	٢
إجمالى المقاعد		٥٥٠	٥٥٠

وتوزعت مقاعد الحكومة (٣٨ وزيرا)، بين حزب الوطن الأم، الذى شغل ١٢ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء (يلماظ) ووزارات الداخلية والسياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل. وشغل حزب اليسار الديمقراطى ١١ حقيبة منها وزارات الخارجية (إسماعيل جيم) والمالية والتعليم والثقافة والعمل. وتولى حزب تركيا الديمقراطية خمس حقائب وزارية، منها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزجين) ووزارة النقل والمواصلات. وتولى وزارة الصناعة والتجارة النائب المستقل ياليم أريز، وهو المنصب ذاته الذى كان يشغله فى حكومة أربكان السابقة، قبل استقالته منها ومن عضوية حزب الطريق الصحيح.

كما ضمت الحكومة ١٨ وزير دولة، منهم ١١ من حزب الوطن الأم، و٤ من حزب اليسار الديمقراطى، و٣ من حزب تركيا الديمقراطية.

وكما هو واضح، فإن كثرة عدد المقاعد الوزارية، وتوزيعها، يعكسان ترضية النواب المنشقين على الائتلاف الحكومى السابق، من جهة، ومن جهة أخرى ترضية الأحزاب المشاركة والمساندة للائتلاف الحكومى الجديد، وفق لعبة ديميرل - الجيش.

وحصل ائتلاف يلماظ على ثقة البرلمان، فى جلسة عاصفة، انعقدت فى ١٢من يوليو عام ١٩٩٧، شهدت تبادل الشتائم بين نواب علمانيين وإسلاميين، وتطور الأمر إلى عراك بالأيدى شهر خلاله نائب إسلامى مسدسا، مما تسبب فى توقف التصويت عدة مرات.

وصوت على الثقة بالائتلاف ٢٨١ نائبًا، وعارضها ٢٥٦ من مجموع ٥٥٠ يتألف منهم البرلمان. وامتنع نائبان عن التصويت وتغيب ثمانية آخرون، أغلبهم منشقون عن حزب الطريق الصحيح[١].

---

(١) Turkish Daily News, 13/7/1997 .

وتعهد يلماظ فور حصول حكومته على ثقة البرلمان، كما قال بعد التصويت بالثقة، بأن الحكومة الجديدة ستسير فى الطريق الذى رسمه مصطفى كمال أتاتورك العظيم، عندما أسس الجمهورية قبل ٧٣ سنة. ومما قاله أيضا: إن الخطوة الأولى التى ستتخذها الحكومة هى إعادة كل شىء إلى سيرته الأولى (. . .). لقد سئمت أمتنا الصراعات (. . .). إن الأمة تحاول أن تنسى السنة المنصرمة (من حكم أربكان) وهى تتوق إلى إعادة اندماجها بالعالم المتمدن[١].

وبمعنى ما، فإن يلماظ حدد دور حكومته، بالانقلاب على الأربكانية حسبما يريد الجيش. وقد كان الرجل واضحًا، فى تحديد دور حكومته بعد تكليفه بتشكيلها بقوله: إن حكومته ستواصل الحملة التى بدأها الجيش ضد الإسلاميين، ولن تسمح للأصولية بالعودة من جديد(. .). ولن تمنح الإسلاميين فترة راحة[٢].

وفور تشكيلها، بدأت حكومة يلماظ، بعدد من الإجراءات الرمزية فى مواجهة الأربكانية.

فتح وزير الداخلية الجديد مراد باروغلو، تحقيقا مع مسئولين سابقين بالأمن التركى، بتهمة تشكيل منظمة داخل الشرطة للتنصت على هواتف كبار جنرالات الجيش ونقل خططهم لمكافحة الأصولية إلى أربكان.

وأوقف وزير الثقافة إشتمهان طالاى، عملية ترميم أحد المساجد فى إسطنبول.

وألغى وزير المالية زكريا تمزيل قرارا لوزير المالية السابق، كان قد سمح بموجبه للعاملات بوزارة المالية ارتداء الزى الإسلامى (الحجاب)[٣].

---

(١) Turkish Daily News, 13/7/1997.
(٢) الأهرام ٣/٧/١٩٩٧.
(٣) الأهرام ٤/٧-١٩/٧/١٩٩٧.

غير أن المجـال الرئيسى لحكومة يلماظ، للقضـاء على مظاهر «الأسلمة» فى تركيا، تحدد فى مكافحة التعليم الدينى أولا، ثم حظر الحجاب ثانيا.

مكافحة التعليم الدينى (مدارس إمام خطيب):

اتخذت الجمهورية الأتاتوركية من التعليم الأداة الأساسية لخلق نخبة علمانية يقع على عاتقـها تحديث تركيـا. ولذلك أخضعت الدولة التـعليم القومى تحت سلطتهـا وبإشراف وزارة التـعليم منذ عام ١٩٢٦. ومع تأسيس نظـام تعليمى علمانى فى مخـتلف أرجاء البلاد، سعت الدولة منذ البداية لنزع الشـرعية عن التعليم الدينى، ومن ثم كـان إغلاق مدارس وكليات الدين. ولم يتغـير الأمر برحـيل أتاتورك. فـالجنرال عصـمت إينونو عـام ١٩٤٦ منع التـعليم الدينى، باعتـباره من الخرافـات التى أسكرت الشعب لقـرون (..)، والحكومة ترفض الرجوع إلى الوراء تحت ستار الدين[1].

غيـر أنه بحلول عام ١٩٤٧، وفى إطار مكافـحة الأفكار الشـيوعيـة جرى السمـاح بتدريس المواد الدينيـة فى مدارس خـاصة، ثم وافقت الحكـومة على تدريس مـواد إسلاميـة مقننة فى المدارس الثانوية. وفى عـام ١٩٤٩، وافقت الحكومة على إعطاء دروس خاصة للأئمة والخطباء والوعاظ. وفى العام نفسه، تأسست كلية «الإلهيات» فى جامـعة أنقرة، وكانت أقرب إلى كليات اللاهوت التى تقوم بالتدريس الوضعى للأديان والفلسفة والمنطق..

وجاء التحول نحو السماح بالتعليم الدينى بعد عام ١٩٥٠، بوصول الحزب الديمقـراطى إلى الحكم وتشكيل حكومة عـدنان مندريس. فـفى عام ١٩٥١، أقرت الحكومة السمـاح بافتتاح مدارس (إمام - خطيب) التى كـان القصد منها تدريب أئمـة وخطبـاء المساجـد. وتزايد الإقـبال، بـشكل واضح، على تلك

(١) السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.

المدارس خلال عقد الخمسينيات، فوصل عدد طلابها إلى ٤٤٥٨ طالبا فى العام الدراسى ١٩٦٠.

وفى عام ١٩٧٣، أصبحت مدارس (إمام - خطيب) تدرس التعليم العام إلى جانب التعليم الدينى، كما سمح للبنات بالالتحاق بها. وتنقسم الدراسة بمدارس (إمام - خطيب) إلى مرحلتين: المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، ويلتحق بها التلاميذ بعد إتمام المرحلة الإلزامية (٥ سنوات قبل القانون الأخير)، ويتخرجون منها أئمة وخطباء للمساجد، أو يلحقون بعدها بالجامعات.

لقد بدأت مدارس (إمام - خطيب) بسبع مدارس عام ١٩٥١، ووصل عددها الآن إلى ٦٠٠ مدرسة، تضم ما يزيد على نصف مليون تلميذ. وفى حين أن ٥٠ ألفًا يتخرجون منها سنويا، فإن حاجة المساجد لا تزيد على ٢٣٠٠ منهم، ويتوجه الباقون إلى الجامعات لدراسة العلوم السياسية أو القانون أو الإدارة، أو إلى أكاديميات الشرطة، ليشغلوا - فيما بعد - وظائف فى قلب مؤسسة الدولة.

ومنذ إنشائها وحتى الآن، وصل عدد خريجى مدارس (إمام - خطيب) إلى ١,٥ مليون خريج[١].

من هنا، مثلت مدارس (إمام - خطيب) أحد مجالات الصدام بين الجيش وحكومة أربكان، فالجيش يعتبرها مصدر الكوادر والقاعدة التصويتية لحزب الرفاه فى سعيه لإقامة الدولة الإسلامية مستقبلاً.

ولذلك تضمن بيان مجلس الأمن القومى فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧، طلب جعل التعليم الإلزامى ٨ سنوات. وقام الإسلاميون بتظاهرات شملت عدة مدن تركية، احتجاجا على القانون. فحذر يلماظ، حزب الرفاه

---

(١) Time, 12/1/1997

الإسلامى، من تبنى أسلوب تحريض الجماهير على غرار جبهة الإنقاذ الجزائرية، ضد الحكومة التركية، بسبب قضية التعليم.

ولم يكتف الجيش بتحذيرات يلماظ للإسلاميين، فتحرك من خلال «مجموعة الدراسات الغربية» التابعة له، والتى شكلت خصيصًا لمراقبة تحركات الجماعات الإسلامية واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها، وطلب تنفيذ تلك الإجراءات من الحكومة.

وبمعنى آخر، فإن الجيش رأى أن الحكومة لا تفى بمسئوليتها فى مواجهة الإسلاميين، ولذلك تحول إلى التدخل فى الصراع ضد الإسلاميين.

وحاول يلماظ، دون جدوى، إبعاد العسكريين عن التدخل.

ففى ٢٦ من أغسطس عام ١٩٩٧ حث يلماظ المؤسسة العسكرية على عدم التدخل فى المعركة مع الإسلاميين وإسناد هذه المهمة لائتلافه الحكومى لأنها مهمة الحكومة، ولأن الجيش التركى يجب أن يتفرغ لحزب العمال الكردستانى PKK وحماية أمن البلاد وأن يوفر جهده فى مواجهة النشاط الإسلامى[(١)].

ولكن اندلاع التظاهرات الإسلامية فى إسطنبول وبورصة وقونيا وثلاث مدن أخرى بشرق تركيا، احتجاجا على قانون التعليم، يوم ٢٨من أغسطس عام ١٩٩٧، أكد للجيش ضرورة تدخله برغم تحفظ يلماظ.

ففى اليوم التالى، حرص رئيس الأركان إسماعيل حقى قراداى، إبان حضوره عرضا عسكريا ضخما فى أنقرة، على التأكيد بأن الجيش يواصل أداء واجبه ضامنًا لسلامة الجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية، التى تركها أتاتورك أمانة فى عنقه[(٢)] وأمام انتشار تظاهرات الإسلاميين، طلب الجيش من يلماظ اتخاذ كل ما يلزم لاستئصال «الخطر الأصولى». ونشرت صحيفة

---

(١) الأهرام، ٢٧/٨/١٩٩٧.

(٢) الحياة، ٣١/٨/١٩٩٧.

حريات في العاشر من سبتمبر عام ١٩٩٧، ما عنونته بتطور مفاجئ، أن المؤسسة العسكرية أرسلت وفداً إلى يلماظ حثه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي، الصادرة في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧، المتضمنة خطوات لضرب النفوذ الإسلامي. وحاول يلماظ تهدئة المؤسسة العسكرية، بالتأكيد على التزامه تنفيذ هذه القرارات، لكنه اعتبر أن أي ضغوط جديدة، من شأنها زيادة التوتر وربما انفجار الوضع الداخلي. إلا أن المؤسسة العسكرية لم تشعر بالارتياح إزاء المبررات التي قدمها يلماظ، وضغطت عليه لتجاهل الاعتبارات السياسية ومواصلة الحملة على الإسلاميين بلا هوادة[١].

واستجابة لضغط المؤسسة العسكرية، هدد يلماظ في ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٩٧ بإنزال عقوبات أشد على الإسلاميين المتورطين في الاحتجاجات والدعاية الدينية ضد حكومته. وواكب ذلك الإعلان عن مشروع وزارة العدل في إعداد مشروع قانون يتضمن فرض عقوبات على المتظاهرين الإسلاميين والمطالبين بتطبيق الشريعة تصل إلى السجن[٢]. وبمعنى آخر: العودة إلى المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي ألغيت عام ١٩٩١، وكانت تفرض قيوداً صارمة على النشاطات والدعاية الدينية.

بيد أن خضوع يلماظ للمؤسسة العسكرية في مسألة قانون التعليم الديني ومكافحة الأنشطة الإسلامية، فاقم من أزمة حكومته، والأزمة السياسية التركية بوجه عام. ففي ٣ من أكتوبر عام ١٩٩٧، استقال من حزب الوطن الأم (حزب يلماظ) نائب إسطنبول علي جوشكون تضامناً مع طلاب مدارس (إمام ـ خطيب).

وتبعه النائب كوركوت أوزال الشقيق الأكبر للرئيس تورجوت أوزال. كما

---

(١) Turkish Daily News, 12/9/1997

(٢) الأهرام ١/ ١٠/ ١٩٩٧.

استقال النائب جميل جيجيك. وأكد الثلاثة رفض سياسة يلماظ «التخريبية فى مجال التربية والتعليم».

وشهدت إسطنبول يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩٩٧، صدامات دامية بين المتظاهرين من أنصار التعليم الدينى ورجال الشرطة والجندرمة ووقع عدد من الجرحى من الطرفين واعتقل مئات الإسلاميين.

وبعد يومين، اصطدمت الشرطة مع المصلين فى جامع الصالح أبى أيوب الأنصارى(*)، وتحولت ساحة الجامع إلى ساحة للتظاهرات الإسلامية ضد قانون التعليم الدينى ثم ضد إعادة حظر ارتداء النساء لغطاء الرأس.

مكافحة «الطوربان» غطاء الرأس:

تساءلت مجلة «تايم» الأمريكية، على لسان أحد أقطاب حزب الرفاه الإسلامى، عما إذا كان من العار أن تحدد الحكومات للناس ماذا يلبسون، عشية بداية القرن الحادى والعشرين!! وأجابت «تايم» بأن إيجاد نظام مستقر فى تركيا، تهون فى سبيله مسألة أن تحدد الحكومة للناس ماذا يلبسون[1].

غير أن النظام لم يستقر فى تركيا، بتحرك حكومة يلماظ تحت وصاية الجيش، لمنع الطالبات والموظفات، من ارتداء غطاء الرأس ـ الحجاب (الطوربان turban باللغة التركية).

لقد تحول الحجاب ـ الطوربان إلى رمز إسلامى فى المواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين والجيش. فمع بداية العام الدراسى ٩٧/ ١٩٩٨، بدأت الجامعات والمدارس والمحاكم والمكاتب الحكومية فى تطبيق منع ارتداء الحجاب إلا أن تلك

(*) جامع أبى أيوب الأنصارى فى مدينة إسطنبول، يمثل رمزا إسلاميا عريقا، فمنه انطلق السلطان محمد الفاتح وفتح إسطنبول سنة ١٤٥٣. ومنذ ذلك الوقت حرص سلاطين وخلفاء آل عثمان على إجراء مراسم التنصيب وأخذ البيعة وتقليد سيف عثمان الأول فى ذلك الجامع التاريخى.

(١) Time, 12/1/1998.

المحاولات، قوبلت بتظاهرات واعتصامات واشتباكات بين النساء الإسلاميات والعلمانيات المعتدلات من جانب، والشرطة والعلمانيات المتشددات من جانب آخر.

ففي ١٤ من أكتوبر عام ١٩٩٧، تظاهرت الطالبات اللائي منعن من دخول الجامعات لأنهن محجبات، واعتصمن أمام أبواب الجامعات. وانضم إلى المعتصمات رئيس حزب النهضة الجديد حسن جلال كوزال، وألقى خطابا قال فيه: «إن مسعود يلماظ هو أحد أعداء الشعب التركي». وأوضح أربكان، في مؤتمر صحفي، بمناسبة مرور مائة يوم من عمر حكومة يلماظ «أن يلماظ ضد توجهات وإرادة الشعب التركي الصابر (..)، وأن سقوط الحكومة غير الشرعية (بوصف أربكان) أصبح محتماً».

وفي ٢٦ من أكتوبر عام ١٩٩٧، عقد حزب الطريق الصحيح مؤتمرا في منطقة «زيتون بورونو» في إسطنبول، وأدان تصرفات الحكومة وقمعها الحريات الشخصية، وأعلن التضامن مع الطالبات المحجبات. وفي يوم ٢ من نوفمبر، زار أربكان (قونيا) وأعلن تضامنه وتضامن حزبه وكل المسلمين الأتراك مع الطالبات. وفي اليوم التالي، ردت تانسو تشيلر على وصف يلماظ للمتدينين بالخفافيش، رادة إليه التهمة. وهو اليوم ذاته، الذي استقال فيه أربعة من نواب حزب اليسار الديمقراطي (حزب أجاويد)، والتحقوا بحزب الشعب الجمهوري.

وبدءاً من الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٧، صعدت المحجبات الاحتجاج، واعتصم رئيس حزب النهضة مع المعتصمات في اليوم التالي، كما توجهت تظاهرة من المحجبات إلى مقر الوالي في مدينة قونيا (معقل أربكان). وفي الثامن من نوفمبر، تطور اعتصام المحجبات في إسطنبول وأنقرة وقونيا بمشاركة نواب الرفاه ورؤساء بلديات. وحضر متضامنون مع المحجبات من ألمانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

وتحدث الخطباء الأجانب عن حرية الأزياء في الجامعات الأوروبية وعن قمع المحجبات التركيات[1].

وتضامن عدد كبير من الطالبات التركيات السافرات مع اعتصام الطالبات المحجبات الذي تحول إلى اعتصام مفتوح يوم ١٣ من نوفمبر، مما دفع الشرطة والطلبة العلمانيين إلى التحرش بالطالبات المحجبات المعتصمات يوم ١٩ من نوفمبر، وأدى ذلك إلى سقوط عشرات الجرحى واعتقال البعض. إلا أن ذلك لم ينه معركة الحجاب التي تكتل فيها خصوم حكومة يلماظ، على نحو ما حدث لدى انعقاد المؤتمر الخامس لحزب الملة التركي في ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٩٧، فشاركت في جلسة الافتتاح وفود من حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح وحضر الجلسة وفد من الطالبات المحجبات اللائي منعن من دخول الجامعات، ورفعن شعار: «كسروا الأيدي التي تمتد إلى الحجاب».

ومن جانبها، واصلت حكومة يلماظ إجراءات حظر الحجاب. ففي ١٢ من يناير عام ١٩٩٨ أصدرت وزارة التربية الوطنية تعميما لمنع تحجب الطالبات في مدارس الأئمة والخطباء، وتضمنت حملة وزارة التربية لحظر الحجاب، إنهاء خدمات مدرسات متدربات لعدم التزامهن بقانون موظفي الدولة، الذي يلزم الموظفات بعدم لبس الحجاب خلال القيام بأعمالهن الرسمية اليومية.

وكان المفتشون الذين كلفهم وزير التربية بمراقبة حظر الحجاب، يقومون بزيارات مفاجئة لمختلف المدارس في كل أنحاء تركيا، لتحديد أسماء المدرسات اللاتي لا يلتزمن بـ«الزي القومي» تمهيدا لفصلهن.

هنا، تصاعد الاحتجاج على سياسة حظر الحجاب في الجامعات والمدارس، ووجد تعبيره في التضامن الطلابي الذي ضم ثلاثة آلاف طالبة وطالب متدينين

---

(١) د. محمود السيد دغيم، أقطاب الجمهورية يتصدون للتعليم الشرعي والمحجبات، الحياة ١٩٩٨/١/٨.

وغير مستدينين، وقفوا متشابكي الأيدى أمام جامعة أنقرة، أوائل مارس عام ١٩٩٨[١]، مما دفع رئيس الوزراء مسعود يلماظ، للتصريح بأن الطالبات لن يجبرن على تغطية أو عدم تغطية رءوسهن، ثم عدل عن تصريحه بضغط من الجيش.

لقد أدى تظاهر واعتصام الطالبات المحجبات، إلى إعادة النظر فى تعريف الحركة النسوية من المنظور الغربى، أو بمعنى آخر، فإن ما قامت به الطالبات المحجبات التركيات، يصب فى اتجاه إرساء «نسوية إسلامية».

لقد جاء حظر الحجاب فى تركيا، ضمن عملية فرض العلمانية على المجتمع فى إطار تحديث تركيا. ففى نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء. وأصدرت المجالس البلدية قرارات تحظر فيها على النساء لبس السروال وألزمتهن لبس الفستان، وإلا قدم أزواجهن أو أقرباؤهن إلى المحاكمة. ومنذ أن بدأ حاكم «طرابزون» عام ١٩٢٦ تحريم ارتداء الحجاب والقبض على كل من ترتدى النقاب للتثبت من شخصيتها، وحتى مجيء حكومة يلماظ عام ١٩٩٧، ظل قسم من المجتمع التركى يتحدى حظر الحجاب، بل بقى الحجاب رمزا إسلاميا منذ عام ١٩٢٦، بالرغم من أن المحكمة الدستورية العليا قد أيدت حظر الحجاب فى المدارس والجامعات عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣. أى أن الحجاب ظل رمزا لإسلامية المجتمع أمام علمانية الدولة. ومن منظور غربى، هو مضمون علمانية الدولة فى تركيا، كان حظر الحجاب، يمثل تكريما للمرأة ويضمن حرية المرأة. أما الإسلاميات التركيات اللائى تظاهرن وأضربن عن الطعام واعتصمن، فيعتبرن الحجاب رمزًا للإسلام وللحرية فى آن معا.

فالحجاب، عندهن، الالتزام الأول تجاه الله والحماية المثلى فى مواجهة

---

(١) U.S News & World Report 16/3/1998.

الرجل. كما أن الدفاع عن الحجاب دفاع عن الحرية فى أن يلبسن ما يردن وليس ما تريد الدولة أو الرجال. وهن بذلك يعبرن عن «نسوية إسلامية».

ومن المفارقات التركية، أن أكبر بيوت صناعة الطوربان (غطاء الرأس) هو «بيت أرياء واكو» الذى تتملكه أسرة واكو اليهودية التى هاجرت إلى تركيا من إسبانيا قبل قرون هربا من الاضطهاد المسيحى. وأوضح رئيس «واكوا» جيف واكو، المفارقة، بقوله: إذا كان الناس يريدون ارتداء غطاء الرأس، فمن السخافة حظره!

بيد أن «الحجاب» و«النسوية الإسلامية» يجرى توظيفهما سياسيا فى اللعبة السياسية التركية. فالجيش والعلمانيون المتطرفون يعتبرون الحجاب وتظاهرات المحجبات من مظاهر أسلمة المجتمع وتهديد العلمانية. وحزب الرفاه والإسلاميون، من جانب آخر، قد وظفوا «الحدث» فى مواجهة الجيش والعلمانيين.

وكما تقول المحامية فاطمة كاريجا، التى منعت من ممارسة المحاماة فى قاعات المحاكم لأنها ترتدى الحجاب: إن حزب الرفاه لم يرشح على قوائمه إلا عددا محدودا من النساء، ولم يستعن بعدد كبير منهن عندما وصل إلى السلطة، لأن النظرة الأبوية مازالت تحكم تفكير رجال الحزب[١]. أى أن «الرفاه الإسلامى» كان يوظف «النسوية الإسلامية» فى الشارع/ المعارضة وليس فى الحزب أو فى الحكم.

U.S News 16/3/1998. (١)

(٢) حظر الرفاه الإسلامى

لم يكن قرار المحكمة الدستورية فى تركيا، يوم الجمعة ١٦ من يناير عام ١٩٩٨، بحل حزب الرفاه، قراراً مفاجئًا.

ذلك ما فسر لى هدوء الشارع التركى، بعد عودتى من مقر المحكمة إلى الفندق الذى كنت أنزل به فى شارع «تونالى حلمى» فى قلب أنقرة، على بعد خطوات من النصب التذكارى لمؤسس الجمهورية العلمانية، أتاتورك.

وقد يفيد فى ذلك التفسير القائل، بأن القاعدة التصويتية للرفاه الإسلامى لا تتعدى نسبة ٢٠٪ من الأتراك، فى حين أن نسبة الثمانين بالمائة الباقية تؤيد الجيش والأحزاب العلمانية، أو لا تؤيد «أسلمة» تركيا.

وصحيح أيضًا، أن الجيش هو حارس الجمهورية التركية حسب مقولة نائب رئيس الأركان والرجل الأقوى فى تركيا الجنرال شفيك بير(*). وأن الأتراك ينظرون إلى جيشهم باحترام ومودة، بالرغم من الانتقادات التى يوجهونها إليه أحيانًا. فهم يعتبرونه «مطهر البلاد من الأعداء» و«ممثل» مصطفى كمال أتاتورك بانى تركيا الحديثة. وفى الأناضول تودع العائلة ابنها الذاهب إلى الخدمة العسكرية بالطبل والمزمار. وقد أيد الأتراك انقلاب عام ١٩٨٠ الذى قاده الجنرال كنعان وآخرون، وانتخبوا قائده رئيسا للبلاد.

(*) أصبح قائدًا للجيش الأول فى ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨. وقد اعتبر المهندس الفعلى للحملة على الإسلاميين منذ فوز حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥، وللتعاون العسكرى التركى الإسرائيلى.

وكما خابت التوقعات بتحول الرفاه الإسلامى إلى العمل المسلح بعد إبعاد رئيسه عن رئاسة الحكومة فى يونيو عام ١٩٩٧، لم يقابل الرفاه الإسلامى قرار المحكمة الدستورية بحله وبالإبعاد السياسى لزعيمه أربكان، بنزول جماهيره إلى الشارع.

لقد كان واضحا لزعيم الرفاه المخضرم، قبل صدور حكم المحكمة الدستورية، أن حكما سياسيا عسكريا قد صدر بإسقاط الغطاء القانونى عنه وعن حزب الرفاه، وتأكد ذلك فى مرافعة أربكان أمام المحكمة قبل صدور حكمها بنحو شهرين. ففى مرافعة من المرافعات النادرة فى التاريخ، غطت حوالى ألف صفحة، واستمرت لأيام، كان أربكان يدافع عن نفسه وعن حزبه دفاع العارف بأن المؤسسة العسكرية لم تكتف بإجباره على الاستقالة من رئاسة الحكومة، بل تريد حل الحزب. وحاول أربكان فى مرافعته الدفاعية نفى الاتهام الذى وجهه إليه المدعى العام فورال سافاس، بالتآمر لإقامة دولة إسلامية فى تركيا.

وتحسبًا لقرار الحل، كان أربكان قد تحرك فى أواخر ديسمبر عام ١٩٩٧، لإنشاء حزب سياسى إسلامى آخر باسم «الفضيلة» ليحل محل «الرفاه».

وقبل صدور قرار المحكمة بثلاثة أيام، قال أربكان فيما يشبه التسليم بأن المحكمة ستقرر حظر حزبه: إن قراراً كهذا سيكون بمثابة جريمة قضائية[١].

وما كان واضحا لزعيم الرفاه الإسلامى وأركانه، كان واضحا أيضا للشارع التركى، الذى اعتبر أن المحاكمة التى بدأت فى مايو عام ١٩٩٧، ستنتهى إلى «تصفية قضائية» للرفاه وقادته. وذلك ما انتهى إليه حكم المحكمة الدستورية فى ١٦ من يناير عام ١٩٩٨.

وفى مؤتمر صحفى، لمدة لا تزيد على خمس دقائق، أعلن رئيس المحكمة

(١) السفير ١٤/١/١٩٩٨.

الدستورية أحمد نجدت سيزر، أن المحكمة اتخذت قرار حل «الرفاه» لقيامه بأنشطة «تمس النظام العلماني للدولة»، وأوضح سيزر أن المحكمة التي تضم أحد عشر قاضيا اتخذت قرارها بأكثرية تسعة أصوات في مقابل صوتين، عملاً بالمادتين ٦٨، ٦٩ من الدستور واستنادا إلى قانون الأحزاب السياسية. وكان التبرير الذي ساقه رئيس المحكمة الدستورية لحل الحزب، واستهل به مؤتمره الصحفي «أن العلمانية عماد أساسي للدولة التركية، وإذا كان لا يعقل تخيل ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، فإن هذا لا يعني ألا قيود تفرض على الأحزاب» وتضمن قرار المحكمة:

- حل حزب الرفاه.
- مصادرة ممتلكات الحزب.
- وقف المساعدة المالية التي يتلقاها الحزب من خزانة الدولة.
- فصل أربكان ونواب آخرين (رفاهيين) من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات.

أربكان، كانت تهمته، أنه دعا إلى مقر إقامته الرسمي رجال دين (فتح الله جولن)، وأنه طلب من أنصاره تقديم دعم مالي لإحدى شبكات التلفزة المؤيدة للرفاه من أجل الجهاد.

كما ورد في نص الاتهام تصريح لأربكان جاء فيه أن «الرفاه سيصل إلى السلطة، ولكن المسألة تبقى معرفة ما إذا كان يتم مع أو من دون إراقة دماء». وورد تصريح آخر لأربكان خاطب به أنصار الرفاه بأن «الحزب جيش مستعد.. وابذل جهدك لتقوية هذا الحزب».

وبالمثل، كانت التهم الموجهة لقيادات الرفاه الذين صدر ضدهم الحكم. النائب شوقي يلماظ، سجلت عليه عبارة في مكة المكرمة وسط حجاج أتراك، قال فيها: «إن في البرلمان التركي قوادين وخونة».

أما النائب حسن جيلان (نائب أنقرة)، فسجلت عليه المحكمة عبارته: «هذا الوطن وطننا ولكن النظام ليس نظامنا.. نحن لا نقبل النظام ولا الأتاتوركية».

وحوسب النائب أحمد تكدال (نائب رئيس الحزب) على قوله: «هدفنا تأسيس نظام الحق الجديد».

وحوسب النائب إسماعيل تشيلك، على منعه مشاركة الشركات الإسرائيلية فى معرض صناعى نظم فى منطقته(أورفا) عندما كان رئيسا لبلديتها.

لقد تحسب أربكان لحكم المحكمة. وقالت قيادات فى حزب الرفاه إنها كانت تعلم بقرار المحكمة. ولدى صدور حكم المحكمة بحل حزب الرفاه، كان أربكان يجرى مقابلة مع تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح، وشريكته فى الائتلاف الحكومى السابق. وقطع أربكان المقابلة وعاد إلى مكتبه فى البرلمان. وبعد أداء ركعتين، دعا أعضاء مكتب حزبه، ثم عقد مؤتمرا صحفيا.

قال أربكان في المؤتمر الصحفي: إننى أحترم قرار المحكمة حتى ولو كان خاطئًا.. إن إغلاق حزب الرفاه ليس نهاية الأمر بل نقطة فى مجرى أحداث التاريخ، ولن يؤدى إلا إلى تسريع وصول الحزب الإسلامى (المقبل) إلى السلطة، لأن الشعب التركى يساند فى العادة من يتعرض للظلم.. وأدعو الجميع إلى التزام الهدوء واليقظة والحذر من محاولات اختلاق الفتن وشق الصفوف..

وكان مما قاله أربكان قبل قرار المحكمة: «لقد حلوا حزب النظام الوطنى (أول حزب إسلامى فى تركيا)، فأقمنا حزب السلامة الوطنى الذى حقق شعبية أكثر بكثير وأوصل الإسلاميين إلى المشاركة فى الحكومة. ثم حلّوا حزب السلامة الوطنى، فأقمنا حزب الرفاه الذى أصبح أكبر الأحزاب التركية ووصل إلى رئاسة الحكومة فى ائتلاف. وإذا حلّوا الرفاه فإن حزبنا المقبل سيصل إلى السلطة وحيدا..».

أى أن أربكان بمثل يقينه فى حكم المحكمة بحل الرفاه وإبعاده عن اللعبة السياسية، بات متيقنا من وصول الحزب الإسلامى القادم إلى السلطة منفردا.

لقد أفضت الاستعراضيــة الأربكانية، التى اتسم بها وبعض أركان الرفاه إلى نهاية دوره السياسى وحظر الرفاه.

وللمــقارنة، كان تورجــوت أوزال لا يميل إلى الاستــعراضــية فى الســماح بالممارسات والتشريعات الإسلامية، مما مكّنه من إعادة السمات الإسلامية لتركيا الدولة والمجتمع. ولم يمل إلى استفزاز المؤسسة العسكرية والعلمانيين المتطرفين، حتى لا يعطيهم الفرصة للانقضاض عليه.

أما زعيــم الرفاه الإسلامى، أربكان، فقــد اعتبر حــزبه جيشا فى مــواجهة الجـيش فى أقوال وتحــركات اســتعــراضيــة، ولم يخف أبدًا أن هدفه «أسلمــة السلطة» تمهــيدًا لأسلمــة الدولة «العلمــانية». حــتى فى لحظة حظر حزبه قــبل حظره، ولم يتوان لحظة عن عــمل كل ما يستطيع من أجل أسلمــة المجتمع من أجل هذا الهدف. وهذا من حقه، ولكن فى لعبة الســياسة ـ دائمًا ـ متنافسين، وفى النهاية، هناك خاسرون ورابحون. وقد خسر أربكان فى مواجهة الجيش.

ويتحمل أربكان مــسئولية نفر من المــهيجين من أعضــاء حزبه، الذين كانوا يقرعــون طبول الحرب فــى مواجهــة الجيش.. وكمــا يقول الكاتب الســياسى التركى طه أقــيول، فــإن ديماجوجيــة عدد من المتشــددين الإسلامــيين والأقوال القبيحة التى أطلقهــا ٧ أو ٨ أشخاص، من الأعضاء فى «الرفاه» بحق أتاتورك والجمــهورية العلمانيــة، تسببت فى خلق مــخاوف لدى الجنرالات والبيــروقراطيين العلمانيين من نشوء حركة رجعية داخل المؤسسة، وصلت إلى مرحلة تهدد النظام.

وعندما رفع المدعى العام دعوى إغــلاق «الرفاه»، أشار إلى أن الحزب وصل بتركيا إلى حافة حرب أهلية. كما جرى تزويد الصحافة بعناوين بارزة تشير إلى أن أعضــاء «الرفاه» بدءوا يتــسلحون، وأثيــرت مخــاوف من تحويل تركــيا إلى إيران. ووصل الأمر إلى حد قيام قائد القــوات البحرية جوفن أرقايا ـ الاسم المهم فى مواجــهة الجــيش لأربكان فى ٢٨ من فبــراير عام١٩٩٧ ـ بالإدلاء بــأحاديث تليفزيونية، ذكر فــيها أن الرجعيين (يقصد الإسلاميين)، سيــقومون بعمليات تمرد

عام أو فى أماكن مختلفة، مثلما حدث فى إيران. ولم يتم تقديم دليل واحد للمحكمة الدستورية عن تسلح الرفاه أو استعداده للقيام بعمليات تمرد شعبية.

يقول آقيول: لقد راح الرفاه ضحية عدم نضوجه السياسى ولديماجوجية حب الظهور والكلام المباح غير العقلانى.

فهل انتهى الدور السياسى لأربكان؟

لقد نظر إلى قرار المحكمة، بفصل أربكان من البرلمان ومنعه من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات، على أنه نهاية للدور السياسى لأربكان، لسبب بسيط هو بلوغه الواحدة والسبعين من عمره مع صدور قرار المحكمة.

يقول نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله جول، وأحد أهم المقربين لأربكان: قد لا يكون فى الفترة المقبلة فاعلاً فى السياسة، لكن أربكان سيبقى بطلنا الذى حارب من أجل الديمقراطية.

ويقول عالم الاجتماع التركى البروفيسور سنقر آياتا:

«لقد خسرت الحركة الإسلامية أفضل لاعب لديها، هو أربكان.. وستكون هناك نزاعات داخلية وافتقاد للنظام فى داخلها».

وبالتأكيد، فإن إبعاد أربكان، ارتبط ببدء معركة لخلافته فى الحركة الإسلامية. فموقف الإسلاميين ـ بعد حظر الرفاه ـ قد تعزز بتأسيس حزب إسلامى جديد أطلق عليه اسم حزب فضيلت «الفضيلة»، إلا أن معركة خلافة أربكان فى الحركة الإسلامية، دارت بين القطاعات الشابة المؤيدة للقياديين الشبان مثل رجب طيب أردوغان(*) وعبد الله جول وبلند أرينج وبين القياديين المسنين الذين رافقوا أربكان فى تأسيس حزب الرفاه، وقبله حزب السلامة

(*) قضت محكمة أمن الدولة على فرص أردوغان بالفوز برياسة حزب الفضلة، بأن أصدرت حكما بالسجن والغرامة بحقه بتهمة إثارة الكراهية والتفرقة الدينية والعنصرية، حينما ردد فى خطاب عام أبياتا شعرية للشاعر التركى المعروف ضياء غوقلب مكتوبة أيام حرب التحرير تقول: إن المآذن هى حرابنا والمساجد ثكناتنا والمؤمنين جنودنا.

الوطنى وحزب النظام الوطنى أمثال رجائى قوطان وشوكت قازان وسليمان عارف وفهيم أراك. ولم يحسم الصراع اختيار أربكان لرفيق دربه رجائى قوطان رئيسًا لحزب الفضيلة.

وقد لا تجد الحركة الإسلامية التركية زعيما مثل أربكان يجمعها، وسط سعى المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية لمحاصرة الإسلام السياسى وتشتيت قواه.

لقد استهدف حظر الرفاه وإبعاد أربكان، فى التحليل الأخير، ضمن إستراتيجية المؤسسة العسكرية:

أولاً: إسقاط أسلوب الإسلام السياسى الذى كان حزب الرفاه الإسلامى يتبعه، وبالتالى إبعاد رموزه مثل أربكان ورفاقه عن الساحة السياسية.

ثانيًا: عدم السماح مجددًا بعودة الرفاه وشعاراته ورموزه حتى ولو تحت اسم جديد، وبالتالى عدم السماح لأى إسلام سياسى كالذى مثله الرفاه بالدخول إلى البرلمان تحت رداء آخر. وبما قد يعنى حل الحزب الإسلامى الجديد «الفضيلة».

ثالثًا: العودة بتركيا إلى ما كانت عليه عام ١٩٣٨ عام وفاة أتاتورك، أى أن يبقى الإسلام دينا داخل إطار الحياة الخاصة بالفرد، ولا يتعداها إلى حيز المظاهر والرموز والمدارس والدوائر الرسمية أو إلى الحيز السياسى.

ومثل تلك الإستراتيجية، تطلبت وصاية الجيش المباشرة، والتحرك من خلال «مكتب الدراسات الغربى» التابع له. وأدى ذلك إلى أزمة خلال شهر مارس عام ١٩٩٨ بين الجيش ورئيس الحكومة مسعود يلماظ، الذى صرح مرتين بأن «التصدى لتصاعد النزعة الدينية المتطرفة من شأن الحكومة وليس من شأن العسكريين الذين لديهم الكثير من العمل بالفعل فى قبرص وفى جنوبى شرق الأناضول وبحر إيجة»[١].

---

(١) السفير ١٨/ ٣/ ١٩٩٨.

وفى الوقت الذى كان يلماظ يدلى فيه بتصريحه، كان وفد من كبار الضباط يتقدمهم رئيس الأركان إسماعيل حقى قاراداى، يقدم تقريراً شفهيا للرئيس ديميريل، عن وجوب مواصلة التصدى للنزعة الإسلامية المتطرفة بشتى الوسائل، معتبرين أنها الخطر الرئيسى الذى يهدد النظام العلمانى.

وبمعنى آخر، حدثت الأزمة بين الجيش ويلماظ، لأن الأخير تراجع عن تطبيق حظر ارتداء الحجاب. وأخذ عليه الجيش تبرمه من تدخل الجيش لمكافحة النزعة الإسلامية.

وفى رد قوى على تصريحات يلماظ، أصدرت القيادة العسكرية بيانا فى ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨، أكدت فيه أن الجيش التركى سيواصل حملته لمكافحة الأصولية الإسلامية فى البلاد.

وذكر البيان أنه «ما من أحد أيا كان منصبه يمكنه افتراض شيء من شأنه إلقاء الشكوك وإضعاف نضال القوات المسلحة ضد الانفصالية والنشاط الإسلامى»[١]. ذلك البيان الذى أصدرته رئاسة الأركان فى اجتماع للقادة الخمسة للجيش التركى، أرسل إلى يلماظ على شكل إنذار، مما أشاع أجواء شبيهة بانقلاب عام ١٩٧١، عندما طلب العسكريون، بواسطة مذكرة ودون اللجوء إلى القوة، استقالة الحكومة. واستقالت الحكومة فعلاً.

وما كان من يلماظ إلا أن تراجع فى تصريحات للتليفزيون، فى اليوم التالى، قائلاً: «إن الضباط استخدموا واحدا من حقوقهم عندما أعلنوا وجهة نظرهم حول مكافحة الأصولية (..). إن العسكريين اجتمعوا فى (إشارة لاجتماع هيئة الأركان) ليعربوا عن قلقهم (فى مواجهة الأصولية). إننى لا أعترض على ذلك..»[٢]. وفى الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٩٨،

---

(١) السفير ٢١/٣/١٩٩٨.

(٢) الحياة ٢٢/٣/١٩٩٨.

أعلن رئيس الوزراء يلماظ عن سلسة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامى، تحت وصاية الجيش تضمنت:

- إنشاء آليات لمراقبة أنشطة المنظمات والجمعيات والمدارس والمؤسسات الأخرى التى يشك فى أنها تدعم أو تمول الحركة الإسلامية، وإعداد تشريع لمراقبة مصادر تمويل تلك المؤسسات.
- حظر التنظيمات السياسية المناهضة للعلمانية.
- إعداد تشريع لمراقبة بث محطات الإذاعة والتليفزيون الخاصة التى تستغل الدين.
- تعديل القانون الخاص بالتظاهرات.
- تعزيز العقوبات على مخالفى القوانين الخاصة باللباس فى المؤسسات الحكومية.
- منع بناء مساجد جديدة دون الحصول على تصريح من مديرية الشئون الدينية التابعة مباشرة لرئيس الوزراء.
- تطبيق إجراء فصل أى شرطى يمارس نشاطات إسلامية داخل سلك الشرطة.
- وضع قيود على مبيعات البنادق وحمل السلاح[1].

واعتبر الجيش أن الإجراءات التى أعلنها يلماظ غير كافية لمكافحة الأصولية.

ولم يقنع العسكريون بسلسلة الإجراءات التى اقترحها يلماظ لأنها فى حاجة إلى اعتماد قوانين جديدة أو إلى تعديل قوانين قائمة، وهى عملية تستغرق وقتا طويلا، فى حين أن القوانين موجودة ولا حاجة إلى قوانين جديدة، فما تحتاج الحكومة إليه هو الإرادة السياسية لتطبيقها[2].

---

(١) السفير ٢٤/ ٣/ ١٩٩٨.

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية ٢٥/ ٣/ ١٩٩٨.

وطالب العسكريون بإجراءات أخرى، تضمنت فـصل جميع المسئولين ذوى الميول الإسلامية، الذين تسللوا إلى الوظائف الرسمية لاسيما وزارة العدل التى تولاها أحد أقطاب الرفاه شـوكت قازان فى عهد حكومة أربكان. كـما طالبوا بطرد ٣٧ حـاكم ولاية (من أصل ٨٠ حاكـمـا)، و٢٠٠ مدير مـركز شـرطة يناصرون الشريعة.

وفى اجتماع مجلس الأمن القومى يوم ٢٧ من مـارس عام ١٩٩٨، طالب العسكريون بفرض رقـابة شديدة على أنشطة جماعة فتح الله جـولن الإعلامية التى تتمتع بشـعـبيـة متـزايدة. وقد نشـأت هذه الجـماعـة أصلاً من طائفـة النورسـيين، وتربط بين الاهتـمـام بالتـعليم ونشـر الأفكار الدينيـة[1]. وتدير الجمـاعة التى يتخطى نفوذهـا حدود تركيا، ١٠٣ مـدارس خاصة - تعتـبر من أفضـل المدارس بالبلاد - و٤٦٠ صـفا لتـأهيل طلاب المدارس الثانوية لـدخول الجامعـة - وبعدها مؤسسات الدولة - و٥٠٠ من دور سكن الطلبـة. كما تدير ٩٠ مؤسسة و٢١١ شركـة تجارية. ولديها قناة تليفزيونية وصحـيفة و١٤ مجلة ومحطـتان إذاعيـتان. وأنشـأت أيضًا ثمـانى جامـعات وعشـرات المدارس فى الجمهوريات الناطقة باللغة التركية فى آسيا الوسطى.

كما طالب الجيش بفرض رقابة شديدة على المجموعات المالية الإسلامية بعد أن أصبح دخلها ١٥ مليار دولار سنويا.

وانتزع قادة الجيش، فى اجتمـاع مجلس الأمن القومى، تعهدات من رئيس الوزراء مسعود يلمـاظ، وكبار المسئولين فى الائتلاف الحـاكم بتنفيذ الإجراءات التى طلبها الجيش.

ومـا من شك، فى أن تنفيـذ تلك الإجـراءات يستـهدف تغـييب الإسـلام السياسى من الحياة السياسية التركية، والعودة بتركيا إلى عام ١٩٣٨، وبالإسلام

---

(١) الحياة - السفير ٢٨/ ٣/ ١٩٩٨.

إلى نطاق الحياة الخاصة، فى الوقت الذى لم تعد فيه تركيا والعالم يعيشان بشروط وظروف عام ١٩٣٨.

وليس من سبيل إلى ذلك، إلا بالانقلاب العسكرى، وهو أمر أصبح متعذراً، ليكون البديل «عسكرة المجتمع»، دون ضمان بأن يؤدى ذلك إلى وقف «الإحياء الإسلامى»(*).

(*) ينظر البعض إلى التغييرات فى القيادة العسكرية التى حدثت فى أغسطس عام ١٩٩٨، على أنها يمكن أن تعكس تغييراً فى العلاقة بين الجيش والإسلام السياسى لتكون أكثر اعتدالاً. فقد حملت التعيينات العسكرية الجديدة، التى أقرها المجلس العسكرى التركى فى ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨، الجنرال حسين كيفريك أوغلو إلى رئاسة هيئة الأركان، محل الجنرال إسماعيل حقى قراداى. وحل قائد الجيش الأول الجنرال آتيلا آتيش محل أوغلو فى قيادة الجيش البرى. وأصبح قائد الجيش الثانى الجنرال راسم بيتير القائد العام للدرك. وعين نائب رئيس الأركان الجنرال شفيك بير قائداً للجيش الأول، فيما عين قائد القوات البرية المتحالفة لحلف الأطلنطى الجنرال حلمى أوزكوك نائباً لرئيس الأركان. وقد عنيت تلك التغييرات تقاعد رئيس الأركان قراداى الذى قاد المواجهة مع الرفاه الإسلامى، واستبعاد فرص شفيك بير (مهندس المواجهة) فى الوصول إلى قيادة الأركان. بيد أن تغيير القيادة العسكرية ليس معناه تساهل الجيش التركى فى مسألتى الدور السياسى والعلمانية الأتاتوركية بشكل جذرى. فالأمر يتعدى التكوين الشخصى لرئيس الأركان إلى الدستور والقوانين والحالة السياسية التركية عموماً. كما أن كيفريك أوغلو، حرص فى كلمة أمام الضباط فى أول إبريل عام ١٩٩٨، على التأكيد على أن دور الجيش فى حماية الجمهورية «تاريخى» والتحذير من «الرجعية الإسلامية التى تريد العودة بالبلاد إلى القرون الوسطى».

الفصــل الثامن

تركيا بعد ٧٥ عامًا من الأتاتوركية

«منذ عام ١٩٢٣، تأسس في جمهورية تركيا نظام قمع لا يحتمل ضد الأكراد».
«بشار كمال»

(١) البحث عن الذات

قدر لى أن أكــون فى إسطنبول وأنقرة والجـنوب والجنوب الشرقى لتركـيا، خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين، لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الحـديثة فى ٢٩ من أكـتوبر عام ١٩٩٨. وبـرغم كل مظاهر البهـرجة العثمانية وملايين الصور والملصقـات لأتاتورك التى غطت أنحاء تركيا؛ لتجعلها أشبه بروسـيا وأوروبا الشرقية السـتالينية، بدت الأمور وكأن تركـيا تبحث عن ذاتها، وأن «تقديس» تماثيل وصور أتــاتورك ليس إلا محاولة مستميـتة للتشبث بلحظة فارقة قبل الدخول إلى «التيه» أو القفز إلى المجهول. فقد أصبح مشروع أتاتورك متقادمًا، وتحولت ملايين من الأتراك إلى مناهضته أو الانفكاك منه.

فشـهر الاحتـفال، بدأته النخبـة العسكرية والعلمـانية، بدق طبول الحـرب ضد سوريا، طالبة منهـا وقف دعمها لحزب العمــال الكردستانى وتسليم زعيمــه عبدالله أوجلان. ذلك، لتظل تركيا بعد ٧٥ عامًا دولة محاطة بجوار من الأعداء من اليونان

إلى أرمينيا إلى العراق وإيران وسوريا وبلغاريا، ولتبقى الدولة الوحيدة الصديقة والحليفة لتركيا في الجوار هي إسرائيل التي تعتبر هي الأخرى محاطة بجوار عدائي.

وقبل ثلاثة أيام من الاحتفال، كان المتظاهرون الأكراد يشتبكون مع الشرطة في ضاحيتي «قاضي قوى» و«بيي أوغلو» في إسطنبول، احتجاجًا على العمليات العسكرية التي يمارسها الجيش التركي ضد الأكراد في جنوب شرق تركيا. وهاجم المتظاهرون المنازل والمحال التجارية، ونزعوا صور أتاتورك ولافتات وشعارات الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا. وكانت النتيجة إيداع ٢٨٣ كرديًا في السجون، من بينهم محمود شاكر مسئول حزب «هاديب» الكردي. وفي يوم الاحتفال، يقوم أحد أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK بخطف طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية من مطار أدنة، بينما استمرت عمليات الجيش وقوات الأمن ضد الأكراد في ديار بكر.

وبمناسبة الاحتفال، عمّت الجامعات التركية تظاهرات الطالبات المحجبات، احتجاجًا على منع الحجاب في الجامعات. واعترض إسلاميون في الصحافة التركية على أن يكون الاحتفال بتأسيس تركيا الحديثة احتفالاً بأتاتورك وحده دون بقية الأتراك الذين ضحوا بحياتهم ودمائهم لتحرير تركيا من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين. وفي الوقت ذاته، كان عمدة إسطنبول (الإسلامي) رجب طيب أردوغان يستعد لتنفيذ عقوبة سجنه؛ لأنه ردد أبياتًا شعرية للشاعر التركي المعروف ضياء غوقلب؛ تقول: إن المآذن هي حرابنا والمساجد ثكناتنا والمؤمنين جنودنا. ومن عجب أن تلك الأبيات كتبها غوقلب أيام حرب التحرير لإلهاب مشاعر الأتراك ضد المحتلين الأجانب.

وتزامن الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا الأتاتوركية، بتقديم استجواب في البرلمان لرئيس الحكومة مسعود يلماظ لعلاقاته بعصابات المافيا. فبعد القبض على رجل المافيا علاء الدين شاقجي في فرنسا، كشف النقاب عن محتويات شريط تسجيل تضمّن مكالمات هاتفية بين شاقجي وأيوب عاشق وزير الدولة والساعد الأيمن ليلماظ، وأن يلماظ كان على علم بكل عمليات

شاقجي، وأن الأخير لديه جواز سفر دبلوماسي. وبذلك يضاف دليل جديد على تورط الحكومة في نشاطات المافيا، بعد انكشاف تورط وزير الداخلية محمد أغار مع المافيا إثر حادث مرور على أحد الطرق السريعة بين أزمير وإسطنبول، بالقرب من بلدة «سوسور لوك» وقتل فيه زعيم المافيا عبدالله تشاتلي ومسئول أمني كبير وملكة جمال تركيا، عام ١٩٩٦(*).

وكانت الإهانة الكبرى للأتراك في العام الخامس والسبعين من الأتاتوركية، هي الرفض الأوروبي لانضمامهم في المستقبل القريب إلى الاتحاد الأوروبي. ففي نهاية عام ١٩٩٧، قرر الاتحاد الأوروبي البدء بالمفاوضات حول انضمام دول من أوروبا الوسطى كبولندا والمجر وتشيكيا وسلوفينيا وأستونيا في حدود عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن تلك الدول لم تقدم طلبات انضمامها إلا بعد انهيار جدار برلين، بينما يعود طلب تركيا غير الرسمي إلى أواسط الستينيات، أما الطلب الرسمي فقدمته عام ١٩٨٧. والأنكى أن تركيا لم تدرج حتى بين دول الحلقة الثانية، وهي بلغاريا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا التي ستأتي مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٥. والأكثر إهانة لتركيا أن الدول الأوروبية قررت دراسة طلب قبرص (اليونانية) للانضمام إلى الاتحاد، بما يعني أن قبرص أقرب إلى المعايير الاقتصادية والسياسية المطلوبة في الاتحاد الأوروبي.

وهكذا فإن تركيا، بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية، وبعد ٧٥ عامًا من الأتاتوركية، لم تزل دولة نامية أو متسارعة النمو، برغم الإنجازات الكبيرة.

(*) بعد ذلك الحادث أصبح إسم «سوسور لوك» يرمز إلى تورط الدولة في نشاطات المافيا، وإلى الارتباط بين عمليات القتل العشوائي للأكراد والخطف وتهريب المخدرات. فقد أوضح كوتلو سافاش المفتش العام التركي في تقريره المنشور في ٢٨ من يناير عام ١٩٩٧، أن رجال مكتب العمليات الخاصة في المنطقة الكردية لا يكتفون بأعمال القتل العشوائية، بل يتحولون إلى أعمال الابتزاز والاغتصاب وتهريب المخدرات. وكان عبدالله تشاتلي هو مسئول وحدة التنفيذ لمكتب العمليات الخاصة، كما كان رئيس ميليشيا «الذئاب الرمادية» الشهيرة باغتيال اليساريين الأتراك. وكان الناجي الوحيد من حادث سوسور لوك سادات بوجاك الذي يدير ميليشيا «حراس القرى» في المناطق الكردية.

فصحيح أن الناتج المحلى الإجمالى قد بلغ عام ١٩٩٧ حوالى ٢٠٠ مليار دولار، ليصبح الاقتصاد التركى فى المرتبة السادسة عشرة فى العالم. وصحيح أيضا أن نسبة سكان الحضر ارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٢٣ (وهو عام تأسيس الجمهورية) إلى ٦٥٪ عام ١٩٩٧، وأن نسبة الأمية انخفضت إلى ١٠٪ - غير أن متوسط دخل الفرد سنويًا لم يزل عند حدود ثلاثة آلاف دولار، ولم تزل نسبة عائد الصناعة في الدخل القومى حوال ٢٥٪، وفى الوقت نفسه مازال الاقتصاد فى جنوب شرقى البلاد شبه إقطاعى. ومع أن تلك الصادرات قد وصلت إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلا أن الواردات بلغت فى العام نفسه ٤٦ مليار دولار، ليصبح عجز الميزان التجارى ٢٠ مليار دولار. وارتبط النمو الاقتصادى التركى (٥٪ سنويا) بتكلفة عالية. فمعدل التضخم وصل فى عام ١٩٩٤ إلى ١٢٤٪، وبلغ فى عام ١٩٩٨ إلى ٩٩٪. وقارب عجز ميزانية الدولة ٨٫٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتفاقمت الديون الخارجية إلى مستوى ٩٥ مليار دولار، أى بنسبة ٤٨٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٩٨. وتعبّر خريطة الدخل عن اختلال واضح، فنسبة الـ ٢٠٪ التى تمثل الأفقر من السكان نصيبها ٣٫٥٪ من إجمالى الدخل، فى حين يبلغ نصيب فئة الـ ٢٠٪ الأغنى أكثر من ٥٥٪ من إجمالى الدخل فى عام ١٩٩٨[١].

وتعوق الحكومة المركزية والبيروقراطية المتضخمة الإسراع فى «عولمة» وخصخصة الاقتصاد. فمنذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٧ لم تزد قيمة الشركات التى تحولت من الدولة إلى القطاع الخاص على ٣,٤ مليار دولار. كما ارتبطت الخصخصة بالفساد وخلق أوليجاركية صنيعة للدولة. فجرى اتهام أوزال بخلق مجموعات احتكارية مثل صابنجى وكوج، كما جرى اتهام تانسو تشيللر بالحصول على تسهيلات ائتمانية وتحويلها للخارج، واتهام يلماظ بتسهيل بيع البنك التجارى التركى (تورك تجارت بانكاسى) للمافيا.

Turkish Daily News, 29/10/ 1998. (١)

بيد أن تركيا قد تحولت إلى مركز عالمى لغسل الأموال القذرة. فحسب تقدير د. مصطفى تورين المدير العام لمصلحة السجلات والإحصاءات العدلية، فإن الأموال غير المشروعة التى تتدفق عبر تركيا سنويا تصل إلى ٥٠ مليار دولار. وقدرها محمد القاطمش رئيس لجنة التحقيق البرلمانية فى قضية، سوسر لوك بما يزيد على حجم ميزانية الدولة. وإذا كان عائد عمليات غسل الأموال يساوى نسبة الثلث، فإن دخل تركيا من تلك العمليات يزيد على ١٥ مليار دولار سنويا، وذلك ما يفسر حُمَّى التنافس على تملك البنوك. فكما ورد فى تقرير إدارة شرطة التهريب والجريمة المنظمة فى يوليو عام ١٩٩٨، فإن أهم وسيلة لغسل الأموال هى الاقتراض من البنوك ثم تسديد القرض بأموال قذرة![1].

وبالمعايير السياسية، لا تعتبر تركيا ديمقراطية، ولا تراعى حقوق الإنسان من المنظور الأوروبى. إذ بالرغم من التعددية السياسية (الحزبية) وتداول السلطة (الحكومة) بين الأحزاب، فإن الحكم لم يزل للعسكر. فهم يعطون الحكومة للائتلاف الذى يرضون عنه. فبعد أن أجبروا ائتلاف الرفاه ــ الطريق الصحيح بزعامة الإسلامى نجم الدين أربكان على التخلى عن رئاسة الحكومة، فى يونيو عام ١٩٩٧، كلفوا يلماظ بتشكيل الحكومة، فى حين أن عدد نواب حزبه (الوطن الأم) فى البرلمان كان أقل من عدد نواب الرفاه أو الطريق الصحيح.

فبعد أن أصبح الانقلاب العسكرى غير مقبول من أمريكا والاتحاد الأوروبى والنخبة الجديدة فى تركيا، يفرض العسكريون على رئيس الدولة ورئيس الحكومة السياسات الخارجية والداخلية من خلال مجلس الأمن القومى، بدءا من إعلان الحرب على دولة مجاورة (سوريا)، إلى القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد، والتحالف العسكرى مع دولة أخرى (إسرائيل) وحتى تقرير ما إذا كانت النساء يرتدين غطاء الرأس أم لا، وحسم أمور التعليم فى المدارس، وتحديد ثلث ميزانية الدولة للدفاع.

---

(١) Hurriyet, 27 / 10/ 1998.

وفى مجال انتهاك حقوق الإنسان، لا يقتصر الأمر على فرض حالة الطوارئ فى المناطق الكردية، بما يعنى أن قانون العقوبات التركى لا يطبق هناك. ومن ثم يصبح القتل والتعذيب والطرد وحرق المنازل وهدمها حالات يومية منذ ١٥ عامًا. ففى أى مكان فى تركيا يمكن أن يسجن المرء بتهمة ازدراء الجمهورية العلمانية أو أتاتورك أو الدعاية الانفصالية أو الأصولية الإسلامية، أو حتى ترديد أبيات من الشعر كما حدث فى حالة طيب أردوغان عمدة إسطنبول المنتخب.

وقد تعرض أكين بيردال رئيس جمعية حقوق الإنسان لاعتداء مسلح فى مكتبه فى ١٢ من مايو عام ١٩٩٨، بزعم أنه متعاطف مع الأكراد، مما جعله يقول: إن تركيا تشهد حربا مستمرة بين قوميات ومعتقدات، وإن السلاح حلّ محل القانون.

وتشهد السجون اعتصامات وتمردات متتالية، بعد أن امتلأت بحوالى ٦٠ ألف سجين، كما يقول الصحفى التركى حقان أصلانى، بسبب التعذيب والاكتظاظ ونقص المياه والحياة غير الآدمية والإصابة بالسل. وفى الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية، انتهى تمرد السجناء بسقوط ٥٠ قتيلاً وجريحًا.

فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٩٨، وقبل يومين من الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، عقد مجلس الأمن القومى ـ الذى يملى من خلاله العسكر تعليماتهم ـ اجتماعا؛ قرر فيه مواصلة مكافحة الحركة الانفصالية الكردية والأصولية الإسلامية.

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، كانت القرارات تدور حول مراقبة التزام سوريا بالاتفاق الذى وقعته مع تركيا بوقف دعم حزب العمال الكردستانى وطرد زعيمه عبدالله أوجلان، ومد حالة الطوارئ إلى ٦ مقاطعات كردية، هى ديار بكر وهاكارى وسييرت وسيرناك وتونجلى وفان، إضافة إلى ملاحقة أنشطة

حزب العمال الكردستانى فى شمالى العراق وفق معلومات تركية بأن أوجلان نقل نشاطه إلى المنطقة الكردية التابعة للاتحاد الوطنى الكردستانى فى شمال شرق العراق.

وعقب الاجتماع، بدأ الجيش التركى حملة واسعة النطاق فى مقاطعة تونجلى مدعمة بالطائرات، بعد انفجار لغم فى مصفحة للجيش فى المنطقة، زرعه مقاتلو حزب العمال الكردستانى، فأصاب أربعة عسكريين بجروح بينهم ضابط. وبعد تلك الحملة،وصلت حصيلة القتلى من متمردى حزب العمال الكردستانى خلال عام ١٩٩٨ وحده إلى ١٧٠٠ فرد، فى حين استسلم ١١١ وأصيب ٢٧ غيرهم، مقابل مقتل ٢٨٠ عنصرا من قوات الجيش والأمن.

وبرغم أن أوجلان كان قد أعلن هدنة غير مشروطة من جانب واحد فى أول سبتمبر عام ١٩٩٨، ثم مغادرته سوريا فى الشهر التالى، ثم طرحه بعد ذلك مبادرة لتسوية المشكلة الكردية على أساس فيدرالية تركية تؤمن الحقوق القومية لعشرين مليون كردى فى تركيا، فإن الجيش التركى قرر التعامل مع المسألة الكردية كلعبة صفرية، أى تكون مكاسب الأكراد صفراً، فضلا عن القبض على أوجلان ومحاكمته كمجرم حرب. بل إن الجيش رفض أن يكون حزب الديمقراطية الشعبى الكردى (هاديب) بديلاً سياسيًا غير معادٍ للنظام من حزب العمال الكردستانى الذى تقرر استئصاله عسكريا، وجرى حظر هاديب وإلقاء زعمائه فى السجون.

وإلى جانب التهديد الكردى، يشهر الجيش التهديد الأصولى الإسلامى لضمان شرعية استمراره سلطة فوق السلطات، وبقاء دوره المسيطر على السياسة والحكم فى تركيا.

ففى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، استمر صراع الجيش مع الإسلام السياسى. إذ بعد حل حزب الرفاه وحرمان زعيمه نجم

الدين أربكان من العمل السياسى لمدة خمس سنوات، حكم على عمدة إسطنبول (الإسلامى) رجب طيب أردوغان بالسجن عشرة أشهر، وجرى اتهام أربكان بإثارة التفرقة الدينية والعرقية والمذهبية فى خطاب له فى بينقول فى جنوب شرق تركيا عام ١٩٩٤. وفتح تحقيق مع عمدة أنقرة (الإسلامى) مليح غوكتشيك بإساءة استخدام الوظيفة. وضيق الحصار على اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (MUSIAD) الذى يضم رجال الأعمال الإسلاميين، ولوحق رئيسه أيسرول يارار أمام القضاء، لأنه انتقد قرار الجيش بإلغاء مدارس إمام ــ خطيب.

وحوكم حسن جلال غوزيل رئيس حزب الصحوة (YDP) المؤيد للإسلاميين لأنه عارض تدخل الجيش فى السياسة. ولم يبق إلاّ محاكمة زعيم حزب الفضيلة (الذى حل محل الرفاه) رجائى قوطان ثم حل الحزب.

وفى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظل الموضوع الرئيسى للمواجهة بين الجيش والإسلام السياسى هو موضوع الحجاب. وفى اجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٩٨. أعرب الأعضاء العسكريون عن رفض أى نقاش حول التساهل فى موضوع الحجاب، وطلبوا عدم طرح الموضوع للنقاش مرة ثانية فى اجتماعات المجلس. ففى حين أصدرت حكومة يلماظ بضغوط من العسكر تعليمات بمنع دخول الطالبات المحجبات إلى الجامعات، نجد أن تظاهرات الطالبات الإسلاميات والمتعاطفات معهن من السافرات لم تنقطع. وحظيت الطالبات المحجبات بتأييد بعض زعماء الأحزاب مثل تانسو تشيللر رئيسة الوزراء العلمانية التى تحالفت لاحقا مع حزب الرفاه الإسلامى، وظل وجود الطالبات المحجبات بالجامعات قائمًا.

وفى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظلت مخاوف العسكر من عودة الإسلاميين إلى الحكم قائمة، خصوصا مع اتجاه حزب

الفضيلة إلى التحول ليكون أكثر اعتدالاً وليبرالية. فالقيادات الشابة في الحزب التي يمثلها عبد الله جول تسعى لإلغاء فكرة «النظام العادل» التي قام عليها حزب الرفاه وأدخلته في مواجهة مع «النظام العلماني»، ولتبني أيديولوچية أقرب للتوافق مع النظام القائم. بل يفكر جول في استيعاب الحزب الإسلامي لأفكار وتيارات اليسار، وليس اليمين فقط[1].

بل إنه حتى الحرس القديم في حزب الفضيلة، والذي يمثله زعيمه رجائي قوطان، أصبح أكثر ميلا للاعتدال والليبرالية. ففي خطاب ألقاه قوطان أمام اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (توسيد) الموالي للإسلاميين، قال: إن حزب الفضيلة يدعم الاقتصاد الحر والخصخصة والعلمانية والديمقراطية، وهو بذلك يحمي الجمهورية الديمقراطية. وأضاف: إنه في غياب حزب الفضيلة، ليست هناك قوة تستطيع السيطرة على الراديكاليين الإسلاميين، وإن تلك المهمة (السيطرة) التي قام بها حزب الرفاه هي واجب حزب الفضيلة الآن [2].

دبلوماسي غربي في أنقرة، أكد لي أن التقديرات التي توصلوا إليها ترجح حصول حزب الفضيلة على ٣٠٪ من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٩. وقال لي عبدالله جول إنهم لا يريدون تخطي هذه النسبة حتى لا تتكرر أزمة ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ مع الجيش والتي انتهت بحظر حزب الرفاه. بينما أكد المدعي العام فورال سافاس بأن حزب الفضيلة لن يصل إلى السلطة وإن فاز بنسبة ٩٩ر٩٩٪.

وهكذا يتضح أيضا عزم الجيش على التعامل مع الإسلام السياسي كلعبة صفرية. ولذلك، كان من الطبيعي أن يخطط تنظيم أصولي (منظمة دولة الأناضول الإسلامية) لهجوم انتحاري بطائرة محملة بالمتفجرات ترتطم بضريح

---

(١) مقابلة للمؤلف مع عبدالله جول في ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩٨.

Turkish Probe, 31/ 5/ 1998. (٢)

أتاتورك فى الاحتفال بذكرى تأسيس الجمهورية التركية، وفى الوقت نفسه يعتصم أفراد من التنظيم بجامع السلطان محمد الفاتح أو جامع أيا صوفيا، ويعلنون من هناك قيام الدولة الإسلامية ويدافعون عن أنفسهم حتى الموت[1].

ولئن كان الجيش، فى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، قد أصبح منخرطًا فى حرب ضد الأكراد والإسلاميين، فإنه بذلك قد دخل حربا مع نصف عدد مواطنى تركيا. أى أن نصف تركيا يحارب نصفها الآخر حرب «البحث عن الذات»، التى تقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين. لكن الغزاة لا يظلون غزاة أبدًا.

Turkish Daily News 3 / 11/ 1998. (١)

(٢) تركيا الأخرى
رحلة فى دروب الإسكندرونة وكردستان

خطوط المواجهة التركية السورية:

صبيحة توقيع «الاتفاق الأمني» بين تركيا وسوريا، لنزع فتيل الأزمة التى هددت خلالها تركيا بالحرب، وصلتُ مدينة «أدنة» التى استضافت الحدث. و«أدنة» الحاضرة المتوسطية يختلط فيها اللسان التركى باللسان العربى وأقلية كردية. وتتمارج فيها الملامح الأناضولية مع الملامح الشامية، والمعمار التركى مع المعمار العربى. وهى، وإن كانت المدينة التركية الرابعة بعد إسطنبول وأنقرة وأزمير بعدد سكان ١,٢ مليون نسمة، إلا أنها الأقرب إلى الوجود العربى فى تركيا (لواء الإسكندرونة ـ هاتاى بالتركية) وإلى الوجود العربى فى الشام.

ولهذا السبب، تعقد بها الاتفاقات التركية السورية الخاصة بالأمن والعلاقات الثنائية. ومع أن اتفاق «أدنة» عام ١٩٩٨، قد تركز على إيقاف الدعم السورى لحزب العمال الكردستانى PKK وزعيمه عبدالله أوجلان، فإن الموضوع الكردى ليس سبب الأزمة السورية ـ التركية فى عام ١٩٩٨، بل إنه العرَض لأزمة مستمرة منذ تأسيس تركيا وسوريا بعد تفكك الدولة العثمانية تتعلق بالأرض والناس والمياه. وإذا كان الأتراك قد صعّدوا التهديدات ضد سوريا إلى درجة الحشد العسكرى وهم يركزون على الموضوع الكردى، إلا أن الحقيقة تكمن فى أن تركيا رأت فى سوريا خاصرة الشرق الأوسط الضعيفة التى يمكن باختراقها تحقيق نجاحات وتنفيس إحباطات وممارسة دور إقليمى. فسوريا، خسرت

حليفها الإستراتيجي العالمى (الاتحاد السوفيتي السابق)، بينما تحولت حليفتها الإقليمية، إيران، للتقارب مع الولايات المتحدة، ومثلت إسرائيل وتركيا فكَّى كماشة ومحوراً عسكريًا للضغط على دمشق.

يقول ممتار سويسال وزير الخارجية التركى الأسبق (من الحزب اليسارى الديمقراطى): إن تركيا حققت نجاحات عسكرية فى محاصرة حزب العمال الكردستانى، وكان لابد من كسر آخر حلقة له؛ وهى الدعم السورى. ويضيف ألينور شفيق رئيس تحرير صحيفة «ديلى نيوز» التركية: إن سبب التهديدات العسكرية التركية أن تركيا، بعد أن سيطرت على تحركات حزب العمال الكردستانى فى شمالى العراق ومنطقة الحدود مع إيران، لم يبق أمامها إلا سوريا باعتبارها البلد الوحيد الذى يدعم الانفصال الكردى. ويبرر شفيق حربا تركية ضد سوريا بأن الأخيرة تستغل التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى فى حشد تأييد جامعة الدول العربية خلفها ضد تركيا، كما أنها تقف عائقا ضد تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية، وضد تسوية قضية المياه، ومحاولة تركيا بيع المياه لدول الشرق الأوسط، علاوة على أن اتجاه سوريا لاستئناف العلاقات مع العراق يلحق ضرراً اقتصاديا بتركيا بتصدير البترول العراقى عبر الأنبوب السورى وليس التركى[1].

ولكن لماذا اللجوء إلى القوة؟

لقد ارتبط التصعيد العسكرى التركى ضد سوريا، بأحداث إقليمية وخارجية، أهمها استضافة واشنطن للزعيمين الكرديين العراقيين مسعود بارزانى وجلال طالبانى، مما قد يعنى إمكان قيام كيان كردى فى شمالى العراق، ثم استضافة البرلمان الإيطالى لاجتماع برلمان حزب العمال الكردستانى بالمنفى مما قد يعنى تعامل الاتحاد الأوروبى مع حزب أوجلان ككيان سياسى. ومن ثم

---

(١) مقابلتان للمولف مع سويسال وشفيق فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٨.

كان التلويح التركى بالـلجوء إلى القوة رسالة واضحـة بأنها لن تسمح بما رأت أنه تخطيط لإقامة كيان كردى.

ويقول البروفيسـور سيفى تشان رئيس معهد السياسـة الخارجية التركى، بأن التحـول فى السيـاسة الخارجـية التركـية بالتلويح باسـتخـدام القوة ، يمكن أن يلاحظ منذ قـمة الاتحاد الأوروبى فى لكسـمبرج فى نـهاية عام ١٩٩٧. فـقد استـبعد الاتحاد الأوروبى تركـيا من قائمة الـدول التى ستنضم لتوسعـة الاتحاد شرقـا. فإحبـاطات تركيا من بقـائها فى غرفـة الانتظار للانضمـام إلى الاتحاد الأوروبى فى الوقت الذى تدرك فيه أنها تمتلك قـوة عسكرية ضخمة، اضطرت المؤسسة العسكرية إلى التلويح باستخدام القوة. وقال البروفـيسور حسن يونال من جامعة بيلكنيت إنه من المرجح أن تستخدم تركيا قوتها العسكرية الخاصة فى المستقـبل. ولقد أوصل الأسلوب الذى انتهت به الأزمة التركيـة ـ السورية عام ١٩٩٨ الرسالة إلى الجميع.

بخصـوص سوريا، كان ضـمن الرسالة التـركية، أن على دمـشق أن تقبل الحصة التى تضـخها أنقرة من ميـاه الفرات. فتركيـا، فى إطار مشروع جنوب شرق الأناضول (جـاب) لتنمية المناطق الكردية، تزمع إنشاء سـد بيرجيك على نهر الفرات للتحكم فى نصف مياهه. وتركيا تخطط أيضا لتصدير المياه، لتكون المياه مقابل البترول فى إطار التـعاون متعدد الأطراف بين دول الشرق الأوسط. كما أن تركـيا قامت بإيقاف تدفق الميـاه فى نهر الفرات لمدة شهـر فى يناير عام ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك.

وتطالب سوريا بأن يتم اقـتسام ميـاه الفرات بين الدول المشاطئة للنهر؛ أى تركيا وسـوريا والعراق. فإذا كان متوسط التـدفق السنوى لنهر الفرات ١٠٠٠ متر مكعـب فى الثانية، فإن تركـيا يجب أن تحتفظ لنفـسها بثلث المياه المتـدفقة فقط، ليكون نصيب سوريا والعراق لا يقل عن ٧٠٠متر مكعب فى الثانية بدلا من النصيب الحالى؛ وهو ٥٠٠متر مكعب فى الثانية للبلدين العربيين.

وكان ضمن الرسالة التركية أيضا، أن على سوريا أن تنسى المطالبة بلواء الإسكندرونة (هاتاى).

ولكن ما حال لواء الإسكندرونة (هاتاى) على الطبيعة؟

عندما نزلت مدينة الإسكندرونة قادما من أدنة، بدا الطابع العربى الشامى أكثر وضوحًا. والإسكندرونة هى المدينة الثانية فى لواء الإسكندرونة «هاتاى» بعد أنطاكيا عاصمة اللواء. فاللواء ككل عرقيا وثقافيا ولغويا ما زال عربيا أكثر من أن يكون ضمن الساحل التركى. وفى الشوارع والأسواق اللغة العربية هى اللغة الأولى.

وترجع عروبة اللواء إلى القرن السابع الميلادى عندما فتحها العرب عقب انهيار الإمبراطورية البيزنطية واستوطنوها للمرة الأولى. واستمر الطابع العربى للواء بعد أن أصبح تحت الحكم العثمانى.

وبانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وحصول فرنسا من عصبة الأمم على الانتداب على سوريا بكاملها عام ١٩٢١، أقرت تركيا بإدارة فرنسا للواء الإسكندرونة ضمن شروط الانتداب كأنه جزء من سوريا. وفى اتفاقية لوزان عام ١٩٣٦ التى رسمت حدود تركيا الحديثة، أقرت تركيا بأنها تتخلى عن كل الحقوق فى المناطق الواقعة للجنوب من الحدود وضمنها لواء الإسكندرونة.

وظلت الأمور كذلك حتى عام ١٩٣٦ عندما اقترح الفرنسيون منح الاستقلال لسوريا شاملة لواء الإسكندرونة. وعندما قسمت سوريا إلى تسع محافظات عام ١٩٣٦ كان اللواء ضمنها. وأدى ذلك إلى إرباك أنقرة وإثارة قضية تبعية اللواء لها.

وأحيلت المسألة إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧ حيث قررت وضع نظام خاص للواء وافقت عليه تركيا وفرنسا، ويقضى بربط اللواء بسوريا فى الشئون

الداخلية. إلا أن فرنسا، أوجدت الظروف التى تمكن فى ظلها الجيش التركى من احتلال الإقليم فى ٥و٦ يوليو عام ١٩٣٨. وفى ظل هذا التطور وقّعت فرنسا وتركيا اتفاقية فى ٢٧ يوليو عام ١٩٣٩أكسبت مواطنى اللواء الجنسية التركية وضمته نهائيا إلى تركيا.

وكان سبب الموقف الفرنسى المفاجئ المؤيد لتركيا، أن فرنسا كانت ترغب عشية الحرب العالمية الثانية فى كسب حلفاء لها فى مواجهة ألمانيا، عدوة فرنسا التقليدية، التى أخذت فى البروز فى أواخر الثلاثينيات، وكانت فرنسا تدرك أهمية أن تكون تركيا حليفة أو محايدة بحكم موقعها الجغرافى وإشرافها على المضايق.

مدينة الإسكندرونة، أسسها الإسكندر الأكبر بعد أن هزم الملك الفارسى داريوس فى معركة أسيوس عام ٣٣٣ قبل الميلاد، لتصبح ممراً تجاريا فى عهد الرومان، ثم تحولت إلى ميناء تحت حكم العرب، ثم العثمانيين؛ لتكون طريقا تجاريا إلى حلب والجزيرة العربية وبلاد فارس. وهى الآن ميناء تجارى وممر عبور للأتراك والعرب، ومدينة صناعية، وقاعدة عسكرية.

فى ميدان إينونو حيث محطة الأوتوبيسات، سألت عما إذا كانت تصدر فى لواء الإسكندرونة صحيفة عربية، وكانت الإجابة بالنفى. وسألت عن استمرار اللغة العربية كلغة أولى برغم أن المدارس لا تعلم إلا اللغة التركية، كان الجواب بأن العرب يتحدثون فى المنازل باللغة العربية وليست التركية، كما أنهم فى تعاملاتهم فى السوق والشارع يتحدثون العربية ولا يتكلمون التركية إلا مع الأتراك.

وفى الطريق إلى الجنوب الشرقى من مدينة الإسكندرونة، الذى يمر عبر الجبال، توقفت فى بلدة بيلين التى يطلق عليها «بوابات سوريا» منذ عهد الرومان. وتوجهت من هناك عبر الطريق الأيمن المؤدى إلى أنطاكيا حيث تقع

على بعد أربعة كيلو مترات «قلعة باكاراس» التى بناها العرب فى القرن السابع الميلادى، ثم دمرت فى الحملة الصليبية الأولى، ثم عادت للعرب فى عام ١١٨٨، وظلت عربية بعد استيلاء العثمانيين ثم الأتراك على الإقليم.

وبعد مسيرة ٢٥ كيلومتراً من قلعة باكاراس، وصلت إلى أنطاكيا، عاصمة لواء الإسكندرونة ــ هاتاى. وبرغم أن اسمها ذو أصل رومانى «أنتيوك»، فإن أنطاكيا تبدو عربية خالصة فى الإطار التركى. فالمدينة أسسها سيليقوس أحد القادة الرومان الذين تقسمت بينهم إمبراطورية الإسكندر فى القرن الرابع قبل الميلاد كمركز تجارى عالمى، وأسماها «أنتيوك». وبحلول القرن الثانى قبل الميلاد أصبحت من أهم مدن العالم متعددة الأعراق، ثم مركزا على طريق الحرير بين البحر المتوسط وآسيا.

وقد اختارها القديس بطرس مركزاً لنشر المسيحية. وباسم المسيحية حاصرها الصليبيون عام ٩٨-١٠ لمدة ثمانية أشهر، واستردها المماليك المصريون عام ١٢٦٨، وأخضعها السلطان سليم للآستانة عام ١٥١٦، وظلت تحت الحكم العثمانى حتى فرض عليها وعلى بقية لواء الإسكندرونة الانتداب الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى.

وبمجرد أن ينزل المرء محطة أوتوبيسات أنطاكيا، يجد أمامه نهر العاصى الذى يشق المدينة قادمًا من سوريا، وعلى بعد خطوات «رنا كوبرو» وهو جسر على النهر يرجع تاريخه إلى القرن الثالث الميلادى. وعلى ضفته الأخرى مبنى بلدية أنطاكيا.

وبالسير يساراً فى «جادة أتاتورك» والشارع التجارى «شارع السراى» الحديث وهو أقرب إلى الشوارع التجارية الحديثة فى أنقرة أو إسطنبول. أما بالسير يمينًا من محطة الأتوبيس، فستطالعك محلات «الشاورما» الشامية، وتحتفظ بعض المحلات بأسمائها مكتوبة باللغة العربية التى تتحدث بها الأكثرية. ثم تجد

نفسك فى سوق كوبرو باشا وكأنك فى سوق بغدادى أو دمشقى أو فى سوق الحميدية أو سوق الموسكى، فى زحمة من عربات الكارو وسيارات نصف النقل. ويضم سوق كوبرو باشا أسواقًا للحوم والأسماك ثم الأقمشة ثم سوق الذهب ثم سوق الحلويات الشامية. وبالدوران يمينًا تجد نفسك مرة أخرى فى جادة «أتاتورك».

وفى سوق الطويل، جلست على مقهى «أورطة» الذى كان يعج بالجالسين يشربون الشاى والليمون المغلى ويلعبون الورق لساعات طويلة. وهناك رحب بى عجوزان باللغة العربية، ثم انضم إلينا شاب فى مقتبل العمر.

أهل أنطاكيا فى معظمهم يعملون بالتجارة، إلا أن نسبة البطالة مرتفعة ومستوى التعليم منخفض.

سألت مرافقىّ عن تهديدات تركيا بالحرب ضد سوريا. أجابوا بأن أبناءهم يخدمون فى الجيش التركى، وأقاربهم يعيشون فى سوريا، ولذلك لا يتمنون أبدا أن تقع الحرب بين تركيا وسوريا.

هل يعتبرون أنفسهم أتراكا أم سوريين؟

الإجابة الجاهزة أنهم يعتبرون أنفسهم عربًا، ولكنهم مواطنون أتراك. وقال محمود: لقد شهد لواء الإسكندرونة تمردات انفصالية بين حين وآخر، كما أسقطت سوريا طائرة استطلاع حربية تركية عام ١٩٨٩، إلا أن الأمور هادئة. كما أن عرب أنطاكيا برغم الطابع العربى لحياتهم، ينعمون بجو الحرية التركى الدينى والحياتى مقارنة بما يعيشه أقاربهم على الجانب الآخر من الحدود.

وهناك شخصان محل اتفاق بين عرب أنطاكيا، الأول هو مصطفى أتاتورك، والثانى هو الزعيم الكردى عبدالله أوجلان.

يتفق عرب أنطاكيا على تقدير أتاتورك. فهم فى معظمهم من الشيعة

العلويين، وقد وفرت لهم علمانية أتاتورك المساواة مع الأغلبية السنية فى تركيا. وهم أيضا يرون أن أتاتورك صنع دولة حديثة هى تركيا مقارنة بالدول العربية المجاورة. وبخصوص أوجلان فإنهم (عرب أنطاكيا) يشاركون الأتراك فى العداء له، لأنه كما يقولون يقتل أبناءهم فى الجيش والشرطة، ولأن المسلم لا ينبغى أن يقتل المسلم.

ومن مقهى أخرى، رجعت مرة أخرى إلى جادة «أتاتورك»، حيث لحظت التواجد العسكرى والشرطى. إذ كانت تمر بالشارع قاطرة من العربات المجنزرة والمصفحات تقطر المدافع فى طريقها إلى الحدود السورية. ومن هناك سلكت الطريق إلى غازى عسينيتب ثم أورفا ثم إلى ماردين، وانحرفت جنوبًا بحذاء الحدود السورية التركية حيث لا يفصل الرصيف عن الحدود سوى أمتار بين القرى. والوحدات العسكرية التركية والسورية على جانبى الرصيف. ثم ينحرف خط الحدود على شكل «كوع» فى الجانب السورى تقع عليه بلدة «نصيبين» التركية ذات الأغلبية الكردية. وفى مواجهتها مدينة القامشلى السورية.

كردستان : إبادة شعب منسىّ :

«ربما تتمكن أنقرة من تجفيف البحر، لكنها لن تنجح فى اصطياد السمك». تذكرت هذا القول للكاتب التركى يشار كمال المنفى فى السويد، عندما سمعت لدى وصولى إلى ديار بكر عاصمة كردستان التركية، عن اختطاف أحد عناصر حزب العمال الكردستانى إحدى طائرات الخطوط الجوية التركية من مطار أدنة يوم ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٩٨. وفكرت فى أن أرضى من الغنيمة بالإياب وأعود إلى أنقرة قبل أن أقع فى أيدى رجال الأمن الذين لا يسمحون للأجانب والصحفيين ـ حتى الأتراك منهم ـ بالاقتراب من مناطق الطوارئ فى كردستان.

ولكن دافع البحث عن المتاعب والمعرفة جعلنى أواصل الرحلة حتى زاخو على الحدود العراقية.

وبدأت الرحلة إلى ديار بكر من أنطاكيا عاصمة لواء الإسكندرونة ــ هاتاى، وقطعت مسافة بالسيارة على امتداد ٣ ساعات حتى وصلت إلى بلدة غازى عينتيب التى يتدفق عندها نهر الفرات واسمها فى الأصل عربى «عين طيب»، وأضاف الأتراك لها لقب غازى بعد تحريرها من الفرنسيين، ولم تزل الرائحة العربية تُشْتَمُّ من مبانيها القديمة وزراعات فستق الشام.

ومن غازى عينتيب وصلت إلى بلدة «أورفا» التى لم تزل تحتفظ باسمها برغم تغييره بالتركية إلى «شانلى أورفا». ومن أول نظرة تبدو أورفا بلدة شرق أوسطية كردية حيث الزى الكردى بالعمامة والبنطال الواسع سمة ملابس الرجال، بينما ترتدى النساء الجلباب الكردى المزركش ويضعن على رءوسهن الحجاب والحنة فى أيديهن.

ووفقا لبعض المصادر الإسلامية واليهودية، فإن النبى الخليل إبراهيم (عليه السلام) عاش فى أورفا وتلقى فيها تعاليم ربه بالانتقال منها إلى فلسطين. وتسمع فى الشوارع أن جنات عدن كانت أورفا. ففى أورفا القديمة لم يزل كهف يطلق عليه كهف إبراهيم خليل الله، ويزار على أنه الكهف الذى ولد به سيدنا إبراهيم. وهناك أيضا بحيرة إبراهيم، وهى بحيرة مقدسة يحظر صيد السمك منها.

ومن أورفا وعبر رحلة على مدى ٤ ساعات بالسيارة، وصلت إلى بلدة ماردين، ولدى نزولى ومرافقى من السيارة فى السادسة صباحًا فى محطة ماردين التف حولنا أطفال أكراد يبيعون «خبزاً محليا» ويرتدون ملابس رثة وحفاة الأقدام. وصاح مرافقى الكردى: هؤلاء هم أطفال الأكراد، بينما أطفال الأتراك ينامون فى أحضان أمهاتهم الآن، مع أنه إذا أصبح للأكراد دولة فإنها ستكون أغنى دولة فى الشرق الأوسط.

وسرت ومرافقى إلى محل يقدم الحلويات الشرقية والشاى، وشروق الشمس يجلّى ملامح المدينة التى يختلط فيها المعمار العربى بالأبنية «الصخرية»، كما يختلط فيها العرب بالأكراد، وتتحدث لغة كردية أقرب إلى العربية.

وقال مرافقى : هنا أيضا يختلط الانفصاليون الأكراد بالأصوليين الإسلاميين، وتمردوا معا ضد الأتراك عام ١٩٩٠، مما أدى إلى تعزيز التواجد العسكرى والأمنى فى ماردين، حتى أصبحت ماردين بسبب ارتفاعها عن سطح البحر قاعدة عسكرية فى مواجهة الأكراد والسوريين.

ومن ماردين وعبر مسيرة أكثر من ساعتين بالسيارة، وصلت إلى ديار بكر، أهم مدن كردستان التركية. ومنذ اللحظة الأولى، يؤكد الوجود العسكرى والأمنى أن المنطقة ساحة حرب لا تتوقف منذ سبعين عامًا بين الأتراك والانفصاليين الأكراد. فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية، انبعثت آمال الشعب الكردى المسحوق فى حكم ذاتى. وجاءت النقاط الأربع عشرة الشهيرة للرئيس الأمريكى ويلسون لتتضمن حق الأكراد فى حكم ذاتى. واعترفت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التى قسمت تركة السلطنة العثمانية بالحقوق السياسية الكردية، إذ نصت المادة ٦٢ من المعاهدة على تعيين لجنة دولية تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتى برعاية عصبة الأمم فى جنوب تركيا شرقى نهر الفرات. وقاوم مصطفى كمال أتاتورك إعمال معاهدة سيفر، وخدع الأكراد بإقناعهم بالتعاون معه، وجند الأكراد فى صفوف قواته للتخلص من القوات الفرنسية واليونانية التى كانت تحتل غرب البلاد، وشارك الأكراد الأتراك فى القضاء على الأرمن بعد أن استمالهم أتاتورك بأنهم أشقاء للأتراك ومتساوون معهم. ولكن أتاتورك مالبث أن انقلب على حلفائه الأكراد وسحق تطلعاتهم القومية.

ثم جاءت معاهدة لوزان لتعترف بالدولة التركية الجديدة على حساب

الأكراد. وقام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية التى كانت تمثل الرابطة السياسية بين الأتراك والأكـراد وسائر المسلمين، ومنـع استـخدام اللغـة الكردية والأزياء الكردية والجمعيات والمطبوعات والزوايا الكردية.

ويتذكر الأكراد فى ديار بكر، المذبحة التى قامت بهـا الجمهورية الوليدة ضد الأكراد عام ١٩٢٥، فى بلدة «درسيم» التى تسمـى حاليا «تونجلى»، عندما قاد منها الشيخ سعيد الكردى ثورة غطت كل كردستان التركية. فتعامل أتاتورك مع التمرد بوحشيـة، حيث داهمت القوات التركية مئات القـرى الكردية وأحرقتها وقتلت حوالى ربع مليون كردى وعلقت الشيخ سعيد وأعوانه على المشانق على مرأى من الجميع.

وحتى وفـاة أتاتورك (١٩٣٨) كان قـد تم اقتـلاع حوالى ميـلون كردى من قراهم ونقلهم إلى غربى الأناضول.

وللمفـارقة، فإن الذى تـولى الحملة العسكرية لإخـضاع منطقـة درسيم هو عصـمت إينونو (الكردى)، الذى كان الساعـد الأيمن لأتاتورك، والرجل الذى خلفه مباشرة فى رئاسة الجمـهورية، وكان يحذر الأكراد دائما بقوله: «لا يحق لغير الأمة التركية أن تطالب بأى حقـوق إثنية أو قومية فى هذه البلاد. فما من أمة أخرى أو عنصر عرقى آخر يملك مثل هذا الحق».

وفى درسـيم أو تونجلى، عـرفت أن الثـورات الكردية لم تنـقطع منذ ثورة الشيخ سـعيد. فـبعد حـوالى نصف قرن، شهـدت تركيـا عام ١٩٨٤ سلسلة عمليات مسلحة صغيرة شنها أعضـاء حزب العمال الكردستانى بزعامة عبدالله أوجلان. وسـرعان مـا توسع نطاق هذه العمـليات ـ بعـد أن كانت عمـليات محدودة عند الحدود ـ ليشمل المقاطعات الكردية الشرقية والشرقية الجنوبية.

واعتباراً من عام ١٩٨٧، أعلنت حالة الطوارئ فى ١٣ مقاطعة كردية. وفى عام ١٩٩٠ عيّن حاكم عسكرى عام لكردستان تركيا مقره فى مدينة ديار بكر.

وهو العام ذاته، الذى شهد تحول حزب العمال الكردستانى إلى تنظيم تظاهرات لمؤيديه، وإضرابات عامة وإطلاق حملات دعائيـة علنية ضد الدولة التركية، مما دفع القوات التـركية إلى القيام بحـملات وحشيـة انتقامية، فـشنت حملة على مدينة «شيرناك» التى تعتبر أحد مـعاقل الحركة القومية الكردية، وأفرغت المدينة من سكانها.

وقال محـدثى : ومن عجب أن منطقة درسيم (تونجلى)، تـعرضت لمذبحة أخرى عـام ١٩٩٤، لتعـاونها مع عناصر حـزب العمـال الكردستـانى، حيث عمدت القوات التركية إلى تدمير قـرى بأكملها فى المنطقة وتهجير من بقى حيّا منها، الأمر الذى اضـطر وزير الدولة التركى لحقوق الإنسـان إلى الاعتراف بما ترتكبه القوات التـركية من فظائع فى هذه المنطقة. فقـد قال الوزير: إن حزب العمال الكردسـتانى يقوم بأعمال إرهابية فى سـائر المناطق، لكن ما يجرى فى تونجلى يرقى إلى مرتبة إرهاب الدولة. فـالدولة التركية هى التى تقوم بتـهجير الفلاحين وإحراق قراهم.

وهكذا أكـد الوزير التركى عـزيمت كويلو أوغلو مـا كانت تردده منظـمات حقوق الإنسان منذ سنوات.

واعتـبرت نفسى محظوظا، لأنى دخلت تـونجلى التى يمنع على الأجانب ـ وخصوصًا الصحفيين ـ دخولها، وكان على أن أخرج منها وأعود إلى ديار بكر قبل أن تغرب الشمس.

فى فندق «تورشيلك» فى ديار بكر، حـيث نزلت طالعتنى أوجه صـحفيين أجانب وممثلين لمنظمات حـقوق الإنسان، ووجوه كردية تبين لى فيـما بعد أنهم أعضاء فى حزب هاديب (حزب الشعب الكردى الديمقراطى).

الكل يتحدث عن «هدوء» ديار بكر الذى تحقق، ولكن نائب المحافظ حسين نائل يستدرك قائلاً إن الأمر يختلف فى القـرى المجاورة. ففى الفترة بين عامى

١٩٨٨ و١٩٩٣، كانت المواجهة بين عناصر حزب العمال الكردستاني والجيش تجرى فى شوارع ديار بكر. وكانت أعمال الخطف والاغتيال تجرى نهاراً. وفى عام ١٩٩٥ تعرضت المدينة لحرائق عدة، وقامت عناصر من حزب العمال الكردستاني بقتل ضباط ومعلمين وأطباء وموظفين، فأغلقت المدارس والمستشفيات ودور الحكومة.

ومع حلول عام ١٩٩٥، أرغمت حوالى أربعة آلاف مدرسة فى كردستان التركية على إغلاق أبوابها؛ بسبب قيام عناصر حزب العمال باستهداف المعلمين الذين يحملونهم مسئولية نشر الثقافة التركية البغيضة بين الأكراد، ووصل عدد القتلى إلى حوالى ٣٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين، وأدى القتال إلى إفراغ أكثر من ٢٦٠٠ قرية من سكانها. وحسب تقدير وزير الدولة السابق على شوقى أرك بلغت تكاليف الحرب فى كردستان التركية ٨,٢ مليار دولار سنويا، أى بما يساوى خُمس الميزانية العامة للدولة. وارتفع عدد القوات المشاركة فى الحرب ضد الأكراد إلى ٣٠٠ ألف جندى، إضافة إلى «حراس القرى» الذين تجندهم الحكومة التركية ويسميهم الأكراد «الجحاش» ويبلغ عددهم ٦٠ ألف شخص.

فى شوارع وأزقة ديار بكر سرت مساءً وليلاً، أتفرج على مبانيها البازلتية السوداء، وأطالع الملامح الكردية الخلابة فى الوجوه والأزياء والأسواق (بل السويقات)، وسورها العالى الذى يحضن المدينة وتنتشر خارجه الأحياء الجديدة.

فى شوارع وأزقة ديار بكر، يُسمع أزيز المروحيات (آباتشى) وتشاهد دوريات ومركبات الجيش والأمن ليلاً ونهاراً، ويجر الأكراد عربات النقل المحملة بالبضائع والخضار، ويتنقلون فى ميكروباصات «دولماش» وسيارات نصف نقل وعلى متون بغال وحمير تملأ الشوارع.

المقاهي تملأ الأسـواق والسويقات والشوارع بكراسـيها ومناضدها المنخـفضة وبروادها الذين يلعبون الورق والنرد نهاراً وليلاً وكأنهم دون عمل.

نعم، تبدو الحياة عادية في ديار بكر نـهاراً وليلا. فهل يعني ذلك أن الجيش التركي نجح في تفكيك البنية التحتية لحزب العمال الكردستاني؟

كان عليّ أن أنتظر الإجابة من صديق كردي دعاني لزيارته في بلدة «نـصيبين» على الحدود التركية السورية، ولكي أصلها كان علي أن أعود إلى ماردين.

نصيـبين التي تبدو مثل «كـوع» داخل الأراضي السورية، محـاطة بوحدات عسكرية تركية من جانب، ووحدات عسكرية سورية من الجانب الآخر. ويشق البلدة شارع واحد يخرج بك منها إلى الطريق السريع مرة أخرى. ويتقاطع مع الشارع خط سكة حديد بغداد الذي شقته ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى. وفي نصيبين آخر محطة تركية للقطار.

قال مضيفي: إن «نصيبين» يسكنها حوالي ١٠٠ ألف نسمة، ٧٥٪ منهم من الأكراد و١٥٪ من العرب و١٠٪ من الأتراك، وإن عائلات كردية كثيرة ينخرط فرد منها في حـزب العمال الكردستاني. ولـذلك دهمت قوات الأمن والجيش قرى كثيرة في نصيبين.

وتحدث مضيفي بفخر عن عبدالله أوجلان، قائلا إنه درس السياسة والإدارة في جامعـة أنقرة، وقام هو وبعض زملائه بتـشكيل حزب العمال الـكردستاني للنضـال من أجل الحقوق الـسياسـية والثقـافيـة للأكراد الذين وصفـهم بأنهم يعاملون كآدميين من الدرجة الثانية في تركيا.

وأشار إلى نقطة على خريطة تركيا حيث قرية خلفتلي التي ولد بها أوجلان «آبو»، باعـتبـارها القـرية التي أنجـبت الزعـيم. وقال إن نـصيـبين مـشهـورة بالاغتيـالات الغامضة التي تستـهدف المتعاونين مع حزب العـمال أو المناصرين للقومـية الكردية، وتظل جثـثهم في الشوارع لأيام عـدة حتى يعتبـر الآخرون

ويرهبون قوة الدولة. كما أن الجحاش أو «الكورجو» باللغة التركية وهم الأكراد المتعاونون مع الدولة قد يصفون حساباتهم مع أشقائهم الأكراد بتصفيتهم، ولا يحاسب أحد على ذلك؛ لأن قانون العقوبات التركى لا يطبق فى مناطق الطوارئ، وليس لأحد حق التقاضى إلا الحاكم العام المقيم فى مدينة ديار بكر.

ومن نصيبين ، ركبت سيارة إلى «جيذرة» التى وصلتها بعد ساعتين.

فى جيذرة لم تزل الشوارع ترابية، تخوص فيها قطعان الأغنام ومركبات الجيش والأمن. واستقللت سيارة تاكسى إلى العنوان الذى أعطانى إياه الصديق الكردى فى نصيبين، لأجد شابًا من الموالين لحزب العمال الكردستانى، حدثنى عن وقف إطلاق النار الذى كان قد أعلنه أوجلان فى سبتمبر عام ١٩٩٨ وخطابه الذى أعلن فيه أنه يقر بسيادة الدولة التركية وأنه ليس انفصاليا وإنما يطالب بحقوق سياسية وثقافية للأكراد.

وتساءل قائلا: هل القضية الكردية هى أوجلان؟ وهل حلت القضية بطرد أوجلان من سوريا؟ وأجاب: إن هناك عشرات الآلاف مثل أوجلان، كما أن وجود أوجلان فى روسيا أو أوروبا سيجعله أقوى؛ لأنه سيحصل على اعتراف سياسى دولى بعد أن كان مجرد إرهابى فى سوريا.

ورافقنى الدليل الكردى على طريق جيذرة - سلوبى؛ لأشاهد قرية جيفانا التى هدمها الجيش التركى، والحصار الذى تفرضه قوات عسكرية على قرى شاخ وهافلار وحسنة وبوتاش تشيس.

ومن جيذرة سلكنا الطريق إلى الخابور على الحدود العراقية، حتى وصلنا إلى زاخو شمالى العراق، حيث الخيام والمراعى والمركبات العسكرية على الأرض ومروحيات الأباتشى فى السماء. وهناك أقام الجيش التركى حزاماً أمنيا لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستانى.

وفى الجانب الآخر، من بلدة جيذرة على طريق جيذرة ـ أديله، أرانى كيف تحولت المنطقة إلى ثكنة عسكرية، كما أرانى إحدى القرى التى داهمها الجيش وهجّر أهلها.

وودعت مضيفى فى جيذرة. وتوجهت إلى مقر «القائمام» فلم أجده بسبب عطلة العيد الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية. ورافقنى أحد مرءوسيه إلى بيته، إلا أنه رفض التحدث قبل أن أحصل على إذن من السلطات فى أنقرة. فتوجهت إلى محطة الأوتوبيسات لألحق بالطائرة من مطار ديار بكر إلى أنقرة. وما هى إلا لحظات حتى فوجئت بسيارتى شرطة تتوقفان عند قدمىّ. ونزل ضابط ومعه أربعة جنود، وأخذوا حقيبتى واقتادونى فى إحدى السيارتين إلى مقر الشرطة المركزية. وهناك جرى تفتيشى ذاتيا وتفريغ حقيبتى من محتوياتها. اعترضت على ذلك بأنى زائر وجواز سفرى يحمل تأشيرة زيارة سارية وأنى قصدت مقر وبيت القائمقام، فطلب منى الحصول على إذن من السلطات فى أنقرة.

وبدأ التحقيق معى عن تاريخ دخولى تركيا حتى وصولى إلى جيذرة، وسبب الزيارة، وما إذا كانت لى علاقة بالأكراد فى المنطقة.

وفتشوا حافظة أوراقى فوجدوا أرقام تليفونات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والتليفون المحمول لوزير الدفاع عصمت سيزجين. وسألنى الضابط: هل تعرف وزير الدفاع؟ فأجبت بأنى كنت أتحدث معه قبل ثلاثة أيام.

وحضر رئيس الشرطة المركزية، وتواصلت مكالمات هاتفية بالتركية لم أفهم مضمونها أو مع من كانت. ولما طال احتجازى عن ساعة، طلبت أن أهاتف مكتب الرئيس ديميريل. وبعد ساعتين من احتجازى، جاءنى أحد الضباط قائلا إن جيذرة منطقة طوارئ يمنع على الأجانب دخولها، وأنه غير مسموح لى

بالوجود فيها. واقتادني بسيارة إلى محطة الأوتوبيسات طالبا من مكتب سفر أن يحجز لى مقعدا على الأوتوبيس المتجـه من جيذرة إلى أنقرة فى رحلة تستغرق ١٨ ساعة. وكان على أن أنتظر ثلاث ساعات أوتوبيس رحلة الـ ١٨ ساعة فى محطة جيذرة، ليبدو الأمر وكأنه تأديب وعقاب.

وفى أنقرة تذكرت قـول يشار كمال، وخلصت إلى أن أنقرة جفـفت البحر الكردى إلا أن أسماكه مازالت حية، وشعرت بأنى خرجت من سجن كردستان الكبير، ومـن المحرقة الكردية التى ينصرف عنهـا ضمير العالم، ومـن معسكر الإبادة الكردى الذى نساه الكل.

خــاتمــة

مستقبل الإسلام السياسى وتدخل الجيش
فى السياسة التركية

لم يحـتكر الرفاه الإسـلامى الإسلام السـياسى التـركى، كمـا أن الإسلام السياسى ليس إلا أحد أبعاد ظاهرة الإحياء الإسلامى فى تركيا.

وهذا التحديد، يبدو مـهما، فى دراسة واقع ومستقـبل «الظاهرة الإسلامية» والظاهرة السياسية عمومًا فى تركيا.

ويُقصد بظاهرة الإحياء الإسلامى، إحيـاء الإسلام كنظام كامل للحقيقة فى علاقة الإنسان بالكون والحياة (السلوكيات والقيم). وتتجلى مظاهر الإحياء فى أشكال للطقـوس والعبادات وأنماط لـلملبس والمظهر والمناسـبات الاجتـماعـية (الحجاب ـ النقاب ـ اللحية)، وفى الدعوة لتـطبيق الشريعة الإسلامية، ثم إلى اللجوء للعنف بغـرض تغيير المنكر (إسـلاميا) وإزاحة الـسلطة الموصـوفة بالكفر والخروج عن الإسلام[١].

وبهذا الفـهم، فإن ظاهرة الإحـياء الإسـلامى فى تركيـا، لا تقتـصر على تشكيل الأحزاب الإسـلاميـة: النظام الوطنى، والسلامة الـوطنى، ثم الرفاه،

---

(١) رضا هلال، تحديث التخلف، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٨.

وصــولا إلى المشــاركــة فى الحكم، ثم رئاســة نجم الدين أربكان زعــيم الرفــاه الإسلامى، للحكومة عام ١٩٩٦.

فالطرق الدينية، التى جرى حظرها عام ١٩٢٥، انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على تعــزيز شبكاتها الســرية التضامنيــة خلال حكم أتاتورك وإينونو. وأفسح التحول إلى التعددية الحزبيــة عام ١٩٥٠، للطرق الدينية مجالاً واسعًا. وبالرغم من أن الحكم الديمقــراطى، لم ينه الحظر، فــإنه ســمح لها بأن تعــزز شبكاتها السرية، وأنشطتها، وأن تفرض مجــموعة منوعة من المؤسسات الخيرية والأنشطة التعليــمية والثقــافية. وقــد كان للطريقة النقشــبندية فى السبعــينيات والثمانينيــات دور بارز فى المجالين الاجتماعى والســياسى. ويشار إلى أن أول حزب إســلامى جرى تأسيســه بزعامة أربكان خــلال السبعينيــات، وهو حزب «النظام الوطنى» ظهر وسط البيئة النقشبندية وبمبــاركة محمد زاهد كوكتو رئيس الطريقة وقتئــذ. كما كان كوركوت أوزال ـ شقــيق تورجوت أوزال زعيم حزب الوطن الأم ورئيس الجمــهورية الراحل ـ عضــوا بالطريقة النقشــبندية، ومارس تأثيرًا كبيــرا داخل الحزب والحكومة خلال فترة حكم شقــيقه. وتمارس الطريقة «النورسية» دورًا مهــما منذ السبعينيات من خلال جمــاعة فتح الله جولين الذى أصدر مجلة «سيزينتى» عام ١٩٧٨، ثم أصبحت صحيفة «زمان» عام ١٩٨٨، ثم أصــدر أيضًــا مجــلات مــثل «ســور» و«ظفــر»، وأنشأ عــشــرات المدارس والجامعــات، وحوالى عشريــن محطة إذاعة والشبكة التليــفزيونية «صمــانيولو» إضافة إلى المؤسسة المالية «آسيا فينانس» وبنك غير ربوى.

وتتعدد مؤشرات الإحياء الإسلامى فى تركيا.

فــدورات تعليم القــرآن الكريم، تضــاعف عــددها من ٢٦١٠ دورات عــام ١٩٧٩ إلى ٥١٩٧ دورة عــام ١٩٩٠، وارتفع عــدد الطلاب بهــا إلى حــوالى ٣٠٠ ألف طالب. وزاد عدد طلاب مــدارس «إمام خطيب» من ٦٦ ألفــا عام

١٩٧٥ إلى ٤٠٠ ألف طالب عام ١٩٩٦، وارتفع عدد المساجد من ٥٧ ألفًا عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ ألفًا عام ١٩٩٥ (بمعدل مسجد لكل ٨٢٥ مواطنًا). وقدر عدد الصحف والمجلات التى تنتمى إلى تيارات إسلامية فى تركيا عام ١٩٩٦، بنحو ٥٠٠ صحيفة ومجلة، فضلاً عن ٣٥٠ محطة إذاعية، وأربع محطات تليفزيونية(١).

وفى المجال الاقتصادى، يشير العسكر إلى أن عدد رجال الأعمال الإسلاميين يزيد على ثلاثة آلاف، يملكون حوالى عشرة آلاف شركة، يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ ألف عامل وموظف. ويزيد رأسمال هذه الشركات على ٢٠ مليار دولار، وتتجاوز صادراتها ٨ مليارات دولار سنويا(٢). وتتوزع أنشطتها من صناعة النسيج والمواد الغذائية إلى المواد الكيمياوية والتعدينية إلى مواد البناء، وقطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية والمكونات الإلكترونية إلى المقاولات والسياحة وحتى المصارف والتمويل. وأهم مجموعات الشركات الإسلامية (القابضة»:

- مجموعة إخلاص، وهى أكبر المجموعات الإسلامية، وتضم ٥٠٥ شركات فى مجالات المقاولات والمصارف والسياحة والسيارات والنشر والإذاعة والتليفزيون.
- مجموعة كومباسان، وتعمل فى مجالات صناعات الورق والتغليف والجلود ومواد البناء والمقاولات والنقل والتجارة الخارجية. وتضم ٢٦ مصنعًا يعمل بها ٣٦ ألف عامل.
- مجموعة يمباش، وتستثمر أموال العاملين الأتراك فى ألمانيا، ولها سلسلة متاجر كبرى، منها ٤٢ متجراً فى تركيا.

---

(١) تقرير مقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٧ من مارس عام ١٩٩٨.

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا، م. س. ذ. ص٢١-٢٣.

ـ مجموعة أولكر، وتشتهر بصناعة المواد الغذائية، ويبلغ إجمالي مبيعا
١٩٩٦ حوالي ٦٥٠ مليون دولار، وتصدر منتجاتها إلى ٧٠ دولة في
بقيمة ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

وهناك أيضًا، حركات «العنف» الأصولية، في إطار ظاهرة الإ
الإسلامي، مثل جبهة الشرق الكبير الإسلامي، وحزب الله (جماع
وجماعة علم) وجيش التحرير الإسلامي لتركيا، وجبهة تحرير تركيا الإ
ومنظمة الحركة الإسلامية، وحزب الإسلام التركي، واتحاد الجم
والجماعات الإسلامية (الذي كان يتزعمه جمال الدين قبلان ـ خميني تر

وإذا ما استعرنا تعبير «ثأر الله» من الباحث الفرنسي جيل كيبيل الذي
عنوانًا لكتابه «ثأر الله: الحركات الأصولية في الأديان»، فإن الأصولي
خاصة بالإسلام، بل هي موجودة في الديانات كلها، وهي ظاهرة تمثل
عنيفا ضد عنف الحداثة، التي تسبب اغترابًا لقسم من السكان، ثم ما ت
تخف ثم تزول بسبب تقدم الحداثة ذاتها وسيطرتها. والاستنتاج هنا أن
الأصولي لا مستقبل له، فهو لا يملك أرضية اجتماعية واسعة، كما أنه
برنامجًا أو برامج تعرض بديلاً مقنعًا أو مغريا مقارنة بالحداثة.

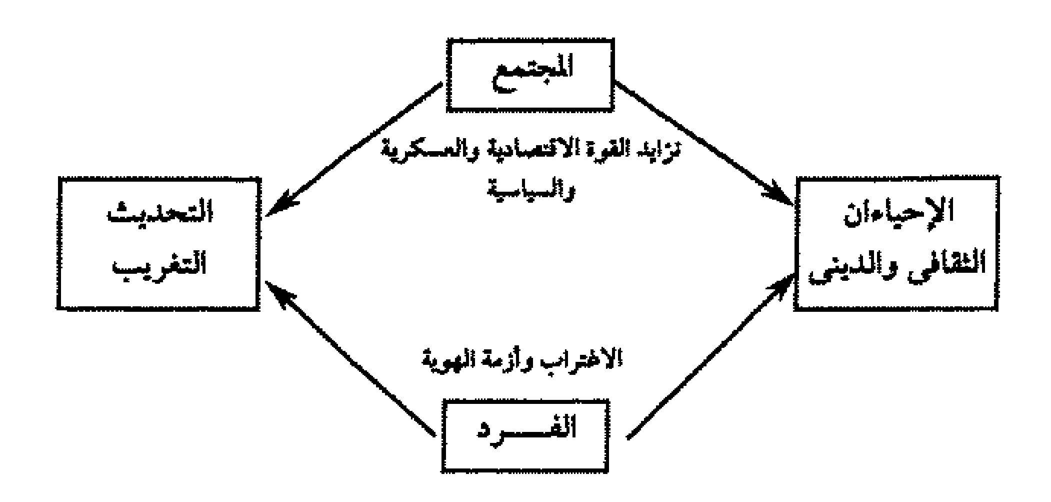
ويعرض عالم السياسة الأمريكي صمويل هانتجتون، نموذجًا أعـ
الإحياءين الثقافي والديني استجابة (رد فعل) لعملية التحديث.

فمن وجهة نظره أن عملية التحديث، تؤدي من ناحية ـ إلى زيا
الاقتصادية والعسكرية والسياسية على مستوى المجتمع. ومن ناحية أخرى
عملية التحديث، على مستوى الفرد، الاغتراب، وأزمة الهوية. وبتأثير
عملية التحديث على صعيدي المجتمع والفرد، يتولد الإحياءان الثقافي والد

وفي الحالة التركية، وكما يقول هانتجتون، فإن الأتاتوركية كانـ

لتحديث مجتمع غير غربى، وكانت متطرفة فى اللجوء إلى تغريب مجتمع غير غربى من أجل تحديثه.

ومن ثم، فإن الإحيــاء الإسلامى فى تركيا، هو اسـتجابة لتغــريب المجتمع التركى غير الغربى من أجل تحديثه[1].



والحق أن عملية تحديث وتغريب تركيا، قد أدت إلى تقوية المجتمع اقتصاديا وعسكريا وسيـاسيا (مقـارنة بالمجتـمعات الإسلاميـة الأخرى) (انظـر الملحـق رقـم ٩). غير أن ظاهرة «الإحياء الإسلامى» كشفت عن انقسام المجتمع التركى على خطوط نظام القـيم وطريقة الحـياة والهـوية. والسبب فى ذلك أن تجـربة التحديث ـ التـغريب كانت ومازالت تجربة فوقـية بيروقراطية. فـالعلمانية التى فرضت فى دار الإســلام (التركيـة) جاءت بصــورة فوقيــة دون وجود أى سند اجتماعى أو فلسفى أو أخلاقى أو سياسى، بعكس ما حدث فى الغرب، حيث جاءت العلمانية بعـد مخاض فكرى وسياسى واجتمــاعى تطاول قرونًا، وتبنتها

(١) Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order New York, Simons & Schuster, 1996, p. 76.

قبل تبلورها حركات فلسفية واجتماعية وسياسية، انطلقت من رفض سلطة الكنيسة ومن تقديس «الذات» والحرية.

والمعضلة هنا، هى معضلة المجتمع العثمانى ثم التركى، وليست معضلة الإسلام، كما يروج علم الاستشراق وأساطينه مثل هانتجتون وبرنارد لويس ودانيل بايبس، بفصل ما يحدث فى دار الإسلام عن القوانين التى تحكم السلوك البشرى فى الأماكن الأخرى، وبتقرير أن الإسلام غير موائم للحداثة. وهم يلتقون فى «تحالف موضوعى» مع الأصوليين الإسلاميين، الذين يضعون الإسلام فى منازعة مع الحداثة. فحين يطرح المستشرقون والأصوليون الإسلاميون، تلازم الدين والسياسة فى السياق الإسلامى، فهم ينكرون أن الغرب عاش ذلك التلازم، تاريخيا فى السياق المسيحى، كما ينكرون أن الدين والسياسة قد انفصلا بالفعل فى دار الإسلام منذ قيام الدولة الأموية.

إن مقولة تلازم الدين والسياسة تفترض تفرد الوضع الإسلامى، فى حين أن الدلائل تشير إلى أن الدين محورى فى الحياة السياسية لكل المجتمعات. فملك إنجلترا رأس الكنيسة، والكنائس الألمانية تحصل ضريبة العشور حتى من غير المسيحيين، والبيت الأبيض (الأمريكى) مازال يوقد شجرة عيد الميلاد، و٩٠٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم متدينين، كما أن مقولة إن الإسلام دين وسياسة توهم بأن السياسة دينية فى دار الإسلام وأن المسلمين «كائنات دينية» عابرة للزمان والمكان.

كانت المعضلة معضلة المجتمع التركى، بمعنى غياب القوة الاجتماعية (البرجوازية فى السياق الأوروبى)، التى تضطلع بعملية «تحديث الإسلام»، وإنجاز دعاوى الحداثة والعلمانية. وكان من اضطلع باقتباس دعاوى الحداثة من أوروبا، هم السلاطين ـ الخلفاء فى «عصر التنظيمات». وكان الجيش هو أول ميدان للتحديث (فى التنظيم والإدارة والتقنية)، ثم الأداة لتحديث الدولة والمجتمع.

وكان العسكر وراء إعلان «المشروطية الأولى» أى الدستور عام ١٨٧٦ . ولما نكص السلطان عبدالحميد على عقبيه، وألغى الدستور، شكل العسكر منظمات سرية، ثم جمعية الاتحاد والترقى، التى اضطرت السلطان لإعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨ ، فيما اعتبر أول انقلاب عسكرى فى تاريخ تركيا الحديثة.

وكان العسكر - أيضا - من خاض حرب التحرير الوطنية، وأقام الجمهورية التركية، وأسس تركيا الحديثة تحت قيادة الغازى مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الجيش حامى الجمهورية والعلمانية.

وأمام مظاهر «الإحياء الإسلامى» خلال حكم الحزب الديمقراطى بزعامة عدنان مندريس فى الخمسينيات، قام الجيش بانقلاب عام ١٩٦٠، بحجة حماية النظام الجمهورى العلمانى المهدد بالفوضى وتنامى النزعة الإسلامية. وأعادت «الطغمة الانقلابية» هيكلة النظام السياسى، بموجب دستور عام ١٩٦١ ، لتضمن دوراً مهمّا من خلال تأسيس مجلس الأمن القومى، الذى يضم قادة الجيش والوزراء الرئيسيين فى الحكومة، وأصبح يقدم «توصيات» للحكومة فى مجالات تبدأ من الأمن القومى إلى الاقتصاد والتعليم وحتى الملابس التى يجب أن يرتديها الأتراك.

وترسخ دور الجيش ومجلس الأمن القومى بعد انقلاب عام ١٩٧١ فى دستور عام ١٩٧١ ، وانقلاب عام ١٩٨٠ فى دستور عام ١٩٨٢ (المادة ١١٨).

ويستخدم الجيش المادة ٣٥ من نظام المهمات الداخلية للقوات المسلحة، كأساس قانونى للقيام بانقلاب عسكرى فى حال تعرض الجمهورية أو الديمقراطية للخطر.

إن من المهم هنا بيان أن الجيش التركى ينظر إلى نفسه، على أنه «جيش الدولة» وليس «جيش النظام».

وقد ساهم فى إرساء هذا التصور تراث الدولة العثمانية من جهة، وتنشئة

الجيش التركى من جهة أخرى. ووفق هذا التصور يرى الجيش التركى فى نفسه أداة لهيكلة المجتمع من أجل صيانة الدولة التى تعتبر كيانًا منفصلاً عن المجتمع والأفراد. ومن هنا يتصور الضباط أن التغيير الاجتماعى وكذلك الحرية الفردية، لا ينبغى لهما أن يهددا الدولة.

وحتى اليوم، فإن الديمقراطية ليست سوى أداة لتقوية الدولة، فالديمقراطية توفر إطاراً للتعبير العام لإيجاد الحلول الأكثر رشادة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، لا يقبل كثير من الضباط فهم الديمقراطية على أساس أنها أداة للتوفيق بين المصالح الاجتماعية المتعارضة، بل إنهم يعتقدون أن تعارض مصالح القوى الاجتماعية يهدد الجمهورية ويمثل مبرراً للتدخل العسكرى فى الحياة السياسية.

وبذلك، يوصف الجيش التركى بأنه «جيش قومى». فهو من ناحية، قاد عملية تحرير تركيا من جيوش الاحتلال بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى. وهو من ناحية أخرى، تحول (الجيش) إلى أداة إجماع على المستوى القومى فى حال انخراط «الإجماع القومى».

وهنا، تبدو نظرة الضباط الأتراك للأحزاب السياسية على أنها تجمعات لأفراد يفتقدون الانضباط وتحركهم المصالح الشخصية والمصالح الفئوية، وبالتالى، فإنهم يعتقدون بأنه لا ينبغى أن تؤدى الأحزاب السياسية إلى تقسيم الأمة إلى جماعات أو إشعال الصراعات المصلحية والطبقية، بل يجب أن تساهم فى تحقيق رفاهية الشعب وتطوير البلاد، وأن تسعى لتأكيد الأتاتوركية باعتبار أنها تؤمّن الاستقلال الوطنى ووحدة الأراضى التركية. وعلى كل، فإن الضابط التركى يرى فى نفسه أنه جندى له «دور وظيفى».

وفى الوقت ذاته، فإن الضابط التركى يعتبر نفسه حامى الدولة التى تأسست ويجب أن تحافظ على مبادئ أتاتورك، لأن المبادئ الأتاتوركية هى الضمان الوحيد للقيم الغربية وصيانة الديمقراطية فى تركيا.

وبكلمات أخرى، فإن دور القوات المسلحة، هو حماية الدولة والنظام الديمقراطى، ليس فقط فى مواجهة التهديدات الخارجية وإنما فى مواجهة الأعداء الداخليين أيضًا. وبذلك يوصف الجيش التركى بأنه «جيش بريتورى» ذو نزعة تدخلية.

بيد أن القوات المسلحة، تدخلت لأسباب أخرى غير حماية العلمانية ووحدة التراب الوطنى والنظام الديمقراطى، كما حدث بعد انقلابى عامى ١٩٦٠، ١٩٧١، إذ تدخل الجيش لإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل حاول إعادة صياغة النظام السياسى بعد انقلاب عام ١٩٨٠، باعتبار أن الجيش هو وكيل الدولة. ولأن الجيش هو «وكيل» الدولة، فهو لا يقبل أن يكون له «شريك» أو منافس فى الوكالة.

بيد أنه مع صعود الإسلام السياسى وتولى الرفاه الإسلامى الحكم كان الصراع على الدولة.

لقد كانت ذريعة الجيش للتدخل، دائمًا، هى تهديد الجمهورية والعلمانية وعجز السياسيين وفسادهم.

ومن الممكن تصور أن أربكان كان يسعى للتغلغل فى المجتمع والاقتصاد والجيش (وهذا صحيح)(*). ويمكن - أيضا - تصور أن أربكان كان يسعى لهدم النظام العلمانى وإقامة نظام إسلامى على أنقاضه، إلا أن ذلك كان غير ممكن فعليا، لأن ميزان القوى لم يكن فى صالحه ليس فقط بسبب الجيش والدور الخارجى، وإنما أيضا لأنه كان يحكم بنسبة ٢٠٪ فقط من الأصوات، ولأن النخبة العلمانية فى الحكومة والأحزاب والبرلمان والإعلام كانت لها الغلبة.

ولكن وصول أربكان إلى الحكم، عنى بالنسبة للجيش أن الإسلام السياسى

(*) قام الجيش خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ بحملة تطهير استهدفت العناصر العسكرية التى لها ميول إسلامية. ففى أغسطس عام ١٩٩٧ طرد من صفوفه ٧٦ ضابطًا، وفى مارس عام ١٩٩٨ قرر فصل ١٦٢ ضابطًا وصف ضابط، ثم قرر المجلس العسكرى فصل ٢٤ ضابطًا فى أغسطس عام ١٩٩٨.

ممثلا فى حزب الرفاه الإسلامى، أصبح شريكا للجيش فى الدولة التى يحتكرها العسكر منذ أكثر من سبعين عامًا.

لقد أدرك الجيش، بعد وصول الإسلاميين إلى رئاسة الحكومة للمرة الأولى فى تاريخ تركيا الحديث، أنه أصبح عليه أن يشارك «شريكا إسلاميا» يختلف عنه فى الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية، وموقع تركيا على خريطة المنطقة والعالم. وكان تغلغل «الأربكانية» فى المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمدنية وصولاً إلى داخل الجيش نفسه، تهديداً للهيمنة الأيديولوجية التى يمارسها الجيش تحت ستار حماية الجمهورية والأتاتوركية. وكان توجه «الأربكانية» إلى الجوارين العربى والإسلامى، يهدد توجهات الجيش الإستراتيجية فى الارتباط بحلف «الناتو» والتعاون العسكرى مع إسرائيل والالتحاق بأوروبا والغرب عمومًا.

ومن هنا، كان تحرك المؤسسة العسكرية بالقيام بانقلاب مدنى لحظر حزب الرفاه الإسلامى، وتجميد النشاط السياسى لزعيمه أربكان بعد إبعاده عن رئاسة الحكومة، ثم الالتفاف لضرب الإسلام السياسى ككل باسم مكافحة الأصولية.

ولئن كان الجيش قد تحرك عام ١٩٨٠ بانقلاب عسكرى لضرب اليسار عندما مثَّل تهديداً لهيمنته الأيديولوجية وتوجهاته الإستراتيجية، فإنه قاد ـ بعد يونيو عام ١٩٩٧ ـ انقلابا مدنيا لضرب الإسلام السياسى الذى أصبح المصدر الأول للتهديد (بوصف رئاسة الأركان التركية) بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وزوال التهديد الشيوعى.

وكما تحرك الجيش لإعادة تشكيل الحياة السياسية بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ بشرذمة اليسار وتحويل اليمين إلى قطب النظام السياسى (حزب الوطن الأم بزعامة أوزال)، فإنه قد سعى بعد الانقلاب المدنى عام ١٩٩٧ إلى شرذمة الإسلام السياسى، وإلى ائتلاف اليمين (الوطن الأم والطريق الصحيح) وإن اقتضى الأمر التضحية بزعامات أتاتوركية علمانية مثل تانسو تشيلر.

لقد درج الجيش على إعادة هيكلة النظام السياسى، من خلال القيام بانقلاب عسكرى، كما حدث فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

غير أن القيام بانقلاب عسكرى أصبح متعذراً لأسباب عدة. لقد كان تبرير القيام بانقلاب عسكرى، دائمًا، هو التدخل لحل الأزمتين الاجتماعية والاقتصادية والفوضى السياسية، إلا أنه بعد كل انقلاب يعود المجتمع ليدخل من جديد فى دوامة الأزمتين الاجتماعية الاقتصادية، ويدرك الناس أن مشكلاتهم مازالت دون حل. وفى حين أن الجيش تدخل مرات لإعادة هيكلة النظام الحزبى، فإن الأحزاب التركية ظلت أحزاب أقلية، واستمرت الحكومات حكومات ائتلافية. ومازالت الصراعات الشخصية وقضايا الفساد بين قادة الأحزاب تشل الحياة السياسية.

ومع التطورين الاجتماعى والسياسى المتسارعين فى تركيا، فإن النخبة التركية لم تعد ترى فى الانقلاب العسكرى «حلاً»، بل ترى فيه تهديداً للديمقراطية. فحين هدد الجيش بانقلاب عسكرى فى يونيو عام ١٩٩٧، للإطاحة بأربكان، عارض ذلك اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (TUSIAD) ونادوا بالحل الديمقراطى.

وفى النهاية، فإن تدخل الجيش بانقلاب عسكرى، أصبح محكومًا بعوامل خارجية. فقد حذرت الإدارة الأمريكية الجيش من القيام بانقلاب عسكرى ضد حكومة أربكان، واعتبرت أن مثل ذلك الانقلاب لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة. وأمام تعذر القيام بانقلاب عسكرى، كان قيام الجيش بانقلاب مدنى للإطاحة بالإسلام السياسى.

وقد ينجح الجيش فى ملاحقة الإسلام السياسى ممثلاً فى الجماعات الأصولية وحزب الفضيلة أو أى حزب إسلامى آخر، كما حدث من قبل مع أحزاب الإسلام السياسى: النظام الوطنى، والسلامة الوطنى، والرفاه. ولكن ذلك سيعنى أن الجيش قد أصبح سلطة سيادية عليا فوق الدستور وفوق مؤسسات

الدولة والهيئات المنتخبة، أى تحول تركيا إلى جمهورية عسكرية وليس جمهورية ديمقراطية مثل دول أخرى فى الشرق الأوسط. وتشير تجارب تلك الدول إلى أن عسكرة المجتمع من أجل ملاحقة الإسلام السياسى، وإن نجحت فى إقصاء الإسلام السياسى، وخصوصًا الأصولى منه، فإن «الإحياء الإسلامى» قد بقى.

لقد ظل أربكان يشدد على أن تركيا ليست الجزائر أو إيران.

والحق أن هناك أوجه شبه بين تركيا والجزائر. فالنموذج التركى لدور الجيش فى السياسة، كان ملهمـا للعسكر الجزائريين ـ حسبما قال الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الجزائرى الأسبق ـ فيما حدث بالانقلاب العسكرى على نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، التى فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وفى تركيا ـ أيضا ـ تعرض عدد من الكتاب العلمانيين للاغتيال، بسبب نقدهم للإسلاميين، من بينهم توران دورسين، وجيتين إيميج، وأوغور موجو. كما أحرق الإسلاميون، عام ١٩٩٣، فندقًا أقيم فيه مهرجان ثقافى دعا إليه الكاتب الراحل عزيز نسيم، دفاعًا عن سلمان رشدى. وقتل فى الحريق ٣٧ شخصا.

ويقوم الإسلاميون المتشددون الأتراك، بعمليات تفجيرات فى إسطنبول والمدن الكبرى بين فترات متباعدة.

ولكن تركيا تختلف عن الجزائر. وليس وجه الخلاف أن القتل فى الجزائر بالجملة وأن التفجيرات يومية.

فثمة إجماع بين الدارسين للحالة التركية، على اعتدال الإسلام التركى. ففى استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٨٦، لم توافق إلا نسبة ٧٪ على إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية.

وفى استطلاع آخر، أجرى عام ١٩٩٥ أيدت نسبة الثلثين التوجه الغربى لتركيا. وفى استطلاع ثالث، عام ١٩٩٦، تبين أن ٤١٪ من الذين صوتوا

لحزب الرفاه، اعتبروا أنفسهم علمانيين وأن ٧١٪ أعربوا عن ثقتهم بالجيش الذى يعتبر رمز العلمانية[١].

أضف إلى ذلك تجذر القومية التركية. فالحركة الوطنية التركية، خلال حرب التحرير وبعدها، كانت تعتبر نفسها «تركية»، بينما كانت الحركة الجزائرية حركة «مسلمين» ضد الكفار الفرنسيين. ولذلك، فإن الأتراك ـ بعكس الجزائريين ـ لا يجدون تناقضًا ذهنيًا بين كونهم مسلمين ومواطنين فى دولة علمانية.

ولكل تلك العوامل، فإن العنف الأصولى الإسلامى، لم يجد بيئة مواتية، ولن يكون له مستقبل، فى تركيا. وذلك ما يفسر لماذا لم تتحول تركيا إلى جزائر أخرى بعد إقصاء أربكان من رئاسة الحكومة وحظر حزب الرفاه الإسلامى.

وبالمقابل، فإن ظاهرة «الإحياء الإسلامى» تتنامى.

إن التحدى أمام تركيا، هو التحول السريع والمتلاحق فى الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية (الانتقال من الريف إلى المدينة)، فى سياق إنجاز الحداثة.

وإزاء هذا التحدى، فإن مشروع الأتاتوركية العلمانية، الذى طرحه أتاتورك منذ العشرينيات، أصبح فى حاجة لتغيير وتطوير، فى جوانب كثيرة، خصوصًا فيما يتعلق بمسألتى الدين ودور العسكر.

ولئن كان ذلك التحدى، يغذى الإحياء الإسلامى فى أطراف المدن وريف الأناضول، فإنه يفرض ـ أيضًا ـ على الإسلاميين التكيف مع العلمانية والديمقراطية، من أجل إقامة مجتمع إسلامى حديث وليس دولة إسلامية أصولية.

والخلاصة، فإن قدر تركيا هو الجمع بين الإسلام والحداثة، أو المنازعة بين الإسلام والحداثة.

---

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

الملاحـــق

(١) نطق الأبجدية التركية

تنطق الحروف التـركية ، كما تنطق الحـروف الإنجليزية، فيمـا عدا الحروف التالية:

C	تنطق مثل حرف الجيم فى جيهان
Ç	تنطق مثل حرف الشين
G	تنطق مثل حرف الغين
i	تنطق مثل حرف الياء
j	تنطق مثل شا
Ö	مثل eu بالفرنسية، أو (باستدارة الشفتين)
S	مثل sh فى ship بالإنجليزية
Ü	مثل u بالفرنسية، أو علامة الضم فى العربية

(٢) سلاطين الإمبراطورية العثمانية

عثمان الأول (نحو ١٢٨٠ ـ نحو ١٣٢٤)

أورخان (الغازى) (نحو ١٣٢٤ ـ نحو ١٣٦٢)

مراد الأول (نحو ١٣٦٢ ـ ١٣٨٩)

بايزيد الأول (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢)

محمد الأول (١٤١٣ ـ ١٤٢١)

مراد الثانى (١٤٢١ ـ ١٤٤٤)

محمد الثانى (الفاتح) (١٤٤٤ ـ ١٤٤٦)

مراد الثانى (١٤٤٦ ـ ١٤٥١)

محمد الثانى (الفاتح) (١٤٥١ ـ ١٤٨١)

بايزيد الثانى (١٤٨١ ـ ١٥١٢)

سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠)

سليم الأول (القانونى) (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)

سليم الثانى(١٥٦٦ ـ ١٥٧٤)

مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥)

محمد الثالث (١٥٩٥ ـ ١٦٠٣)

أحمد الأول (١٦٠٣ ـ ١٦١٧)

مصطفى الأول (١٦١٧ ـ ١٦١٨)

عثمان الثانى (١٦١٨ ـ ١٦٢٢)

مراد الرابع (الغازى) (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠)

إبراهيم الأول (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨)

محمد الرابع (١٦٤٨ ـ ١٦٨٧)

سليمان الثانى (١٦٨٧ ـ ١٦٩١)

أحمد الثانى (١٦٩١ ـ ١٦٩٥)

مصطفى الثانى (١٦٩٥ ـ ١٧٠٣)

أحمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠)

محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤)

عثمان الثالث (١٧٥٤ ـ ١٧٥٧)

مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤)

عبد الحميد الأول (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩)

سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧)

مصطفى الرابع(١٨٠٧ ـ ١٨٠٨)

محمود الثانى (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)

عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١)

عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦)

محمد مراد الخامس (١٨٧٦)

عبد الحميد الثانى (١٨٧٦)

محمد الخامس (رشاد) (١٩٠٩ ـ ١٩١٨)

محمد السادس (وحيد الدين) (١٨١٨ ـ ١٩٢٢)

عبد المجيد الثانى (خليفة فقط) (١٩٢٢ ـ ١٩٢٤)

(٣) رؤساء الجمهورية التركية

مصطفى كمال أتاتورك

(أكتوبر ١٩٢٣ ـ نوفمبر ١٩٣٨)

عصمت إينونو

(نوفمبر ١٩٣٨ ـ مايو ١٩٥٠)

جلال بايار

(مايو ١٩٥٠ ـ مايو ١٩٦٠)

جمال جورسيل

(أكتوبر ١٩٦١ ـ مارس ١٩٦٦)

جودت صوناى

(مارس ١٩٦٦ ـ مارس ١٩٧٣)

فخرى كورتورك

(إبريل ١٩٧٣ ـ إبريل ١٩٨٠)

كنعان إيفرين

(ديسمبر ١٩٨٢ ـ نوفمبر ١٩٨٩)

تورجوت أوزال

(نوفمبر ١٩٨٩ ـ إبريل ١٩٩٣)

سليمان ديميريل

(مايو ١٩٩٣ ـ)

(٤) رؤساء الوزارات

١ ـ عصمت إينونو (الأولى)

أكتوبر ١٩٢٣ مارس ١٩٢٤

٢ ـ عصمت إينونو (الثانية)

مارس ١٩٢٤ ـ نوفمبر ١٩٢٤

٣ ـ على فتحى أوكيار

نوفمبر ١٩٢٤ ـ مارس ١٩٢٥

٤ ـ عصمت إينونو (الثالثة)

مارس ١٩٢٥ نوفمبر ١٩٢٧

٥ ـ عصمت إينونو (الرابعة)

نوفمبر ١٩٢٧ ـ سبتمبر ١٩٣٠

٦ ـ عصمت إينونو (الخامسة)

سبتمبر ١٩٣٠ ـ مايو ١٩٣١

٧ ـ عصمت إينونو (السادسة)

مايو ١٩٣١ ـ مارس ١٩٣٥

٨ ـ عصمت إينونو (السابعة)

مارس ١٩٣٥ ـ نوفمبر ١٩٣٧

٩ ـ جلال بايار (الثانية)

نوفمبر ١٩٣٧ ـ نوفمبر ١٩٣٨

١٠ ـ جلال بايار (الثانية)

نوفمبر ١٩٣٨ ـ يناير ١٩٣٩

١١ ـ رفيق صايدام (الأولى)

يناير ١٩٣٩ ـ إبريل ١٩٣٩

١٢ ـ رفيق صايدام (الثانية)

إبريل ١٩٣٩ ـ يوليو ١٩٤٢

١٣ ـ شكرو ساراكوغولو (الأولى)

يوليو ١٩٤٢ ـ مارس ١٩٤٣

١٤ ـ شكرو ساراكوغلو (الثانية)

مارس ١٩٤٣ ـ أغسطس ١٩٤٦

١٥ ـ رجب بيكير

أغسطس ١٩٤٦ ـ سبتمبر ١٩٤٧

١٦ ـ حسن صاقا (الأولى)

سبتمبر ١٩٤٧ ـ يونيو ١٩٤٨

١٧ ـ حسن صاقا (الثانية)

يونيو ١٩٤٨ ـ يناير ١٩٤٩

١٨ ـ شمس الدين جونالتاى

يناير ١٩٤٩ ـ مايو ١٩٥٠

١٩ ـ عدنان مندريس (الأولى)

مايو ١٩٥٠ ـ مارس ١٩٥١

٢٠ ـ عدنان مندريس (الثانية)

مارس ١٩٥١ ـ مايو ١٩٥٤

٢١ ـ عدنان مندريس (الثالثة)

مايو ١٩٥٤ ـ ديسمبر ١٩٥٥

٢٢ ـ عدنان مندريس (الرابعة)

ديسمبر ١٩٥٥ ـ نوفمبر ١٩٥٧

٢٣ ـ عدنان مندريس (الخامسة)

نوفمبر ١٩٥٧ ـ مايو ١٩٦٠

٢٤ ـ جمال جورسيل (الأولى)

مايو ١٩٦٠ ـ يناير ١٩٦١

٢٥ ـ جمال جورسيل (الثانية)

يناير ١٩٦١ ـ نوفمبر ١٩٦١

٢٦ ـ عصمت إينونو (الثامنة)

نوفمبر ١٩٦١ ـ يونيو ١٩٦٢

٢٧ ـ عصمت إينونو (التاسعة)

يونيو ١٩٦٢ ـ ديسمبر ١٩٦٣

٢٨ ـ عصمت إينونو (العاشرة)

ديسمبر ١٩٦٣ ـ فبراير ١٩٦٥

٢٩ ـ خيرى أورجوبلو

فبراير ١٩٦٥ ـ أكتوبر ١٩٦٥

٣٠ ـ سليمان ديميريل (الأولى)

أكتوبر ١٩٦٥ ـ نوفمبر ١٩٦٩

٣١ ـ سليمان ديميريل (الثانية)

نوفمبر ١٩٦٩ ـ مارس ١٩٧٠

٣٢ ـ سليمان ديميريل (الثالثة)

مارس ١٩٧٠ ـ مارس ١٩٧١

٣٣ ـ نهات أيريم (الأولى)*

مارس ١٩٧١ ـ ديسمبر ١٩٧١

٣٤ ـ نهات أيريم (الثانية)*

ديسمبر ١٩٧١ ـ مايو ١٩٧٢

٣٥ ـ فيريت ميلين*

مايو ١٩٧٢ ـ إبريل ١٩٧٣

٣٦ ـ نعيم طالو

إبريل ١٩٧٣ ـ يناير ١٩٧٤

٣٧ ـ بولنت أجاويد (الأولى)

يناير ١٩٧٤ ـ نوفمبر ١٩٧٤

٣٨ ـ سعدى أرماك

نوفمبر ١٩٧٤ ـ مارس ١٩٧٥

٣٩ ـ سليمان ديميريل (الرابعة)

مارس ١٩٧٥ ـ يونيو ١٩٧٧

٤٠ ـ بولنت أجاويد (الثانية)

يونيو ١٩٧٧ ـ يوليو ١٩٧٧

٤١ ـ سليمان ديميريل (الخامسة)

يوليو ١٩٧٧ ـ يناير ١٩٧٨

٤٢ ـ بولنت أجاويد (الثالثة)

يناير ١٩٧٨ ـ نوفمبر ١٩٧٩

٤٣ ـ سليمان ـ ديميريل (السادسة)

نوفمبر ١٩٧٩ ـ سبتمبر ١٩٨٠

٤٤ ـ بولنت أولصو

سبتمبر ١٩٨٠ ـ ديسمبر ١٩٨٣

٤٥ ـ تورجوت أوزال (الأولى)

ديسمبر ١٩٨٣ ـ ديسمبر ١٩٨٧

٤٦ ـ تورجوت أوزال (الثانية)

ديسمبر ١٩٨٧ ـ نوفمبر ١٩٨٩

٤٧ ـ ألدريم أكبولوط

نوفمبر ١٩٨٩ ـ يونيو ١٩٩١

٤٨ ـ مسعود يلماظ

يونيو ١٩٩١ ـ نوفمبر ١٩٩١

٤٩ ـ سليمان ديميريل (السابعة)

نوفمبر ١٩٩١ ـ مايو ١٩٩٣

٥٠ ـ تانسو تشيلر (الأولى)

يوليو ١٩٩٣ ـ سبتمبر ١٩٩٥

٥١ ـ تانسو تشيلر (الثانية)

أكتوبر ١٩٩٥ ـ أكتوبر ١٩٩٥

٥٢ ـ تانسو تشيلر (الثالثة)

نوفمبر ١٩٩٥ ـ فبراير ١٩٩٦

٥٣ ـ مسعود يلماظ (الثانية)

مارس ١٩٩٦ ـ يونيو ١٩٩٦

(٥) الأحزاب التركية عشية الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥

الوطن الأم Anavatan Partisi

الطريق الصحيح Dogruyol Partisi

حزب الحركة الملية (الوطنية) Milliyetci Harakat

حزب الرفاه Rafah Partisi

حزب اليسار الديمقراطى Demokratik Sol Partsi

حزب البعث Dirilis Partisi

حزب الإحياء Isci Partisi

حزب الشعب الجمهورى Cumhuriyet Halk Partisi

حزب «الاقتدار» الاشتراكى Sosyalist Iktidar Partisi

حزب الأمة Millet Partisi

---

* فترات الحكم العسكرى

حزب النهضة Yeniden Doyus Partisi

الحزب الديمقراطى Demokrat Partisi

حزب العمل الاشتراكى التركى Türkiye Sosyalist partisi

حزب الوحدة الكبرى Buyük Birlik Partisi

الحزب الجديد Yeni Partisi

حزب الطريق الأم Anayol Partisi

حزب الشعب الديمقراطى Halkain Demokasi Partisi

الحزب الاشتراكى المتحد Birlesik Sosyalist Partisi

الحزب الليبرالى الديمقراطى Libral Demokrat Partisi

حركة الديمقراطية الجديدة Yeni Demokrasi Haraket Partise

حزب الديمقراطية والتغيير Demokrasi ve Degisim Partise

حزب العدالة الكبرى Buyik Adalet partisi

حزب العدالة التركىTürkiye Adalet Partisi

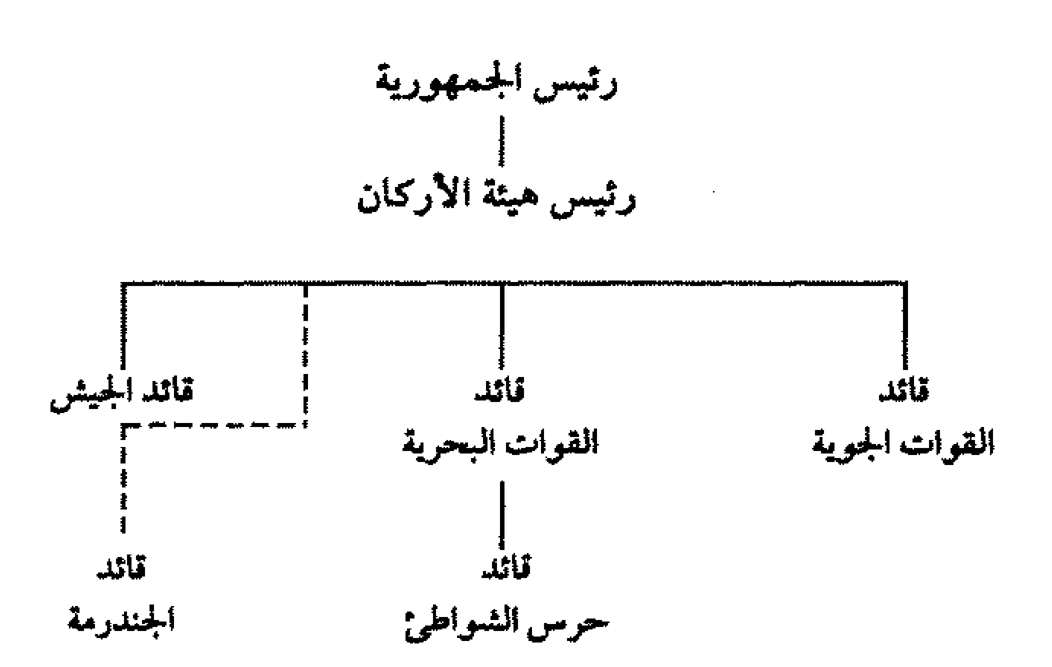
حزب العدالة Adalet Partisi

حزب العمل الثورى Devrimci Isci Partisi

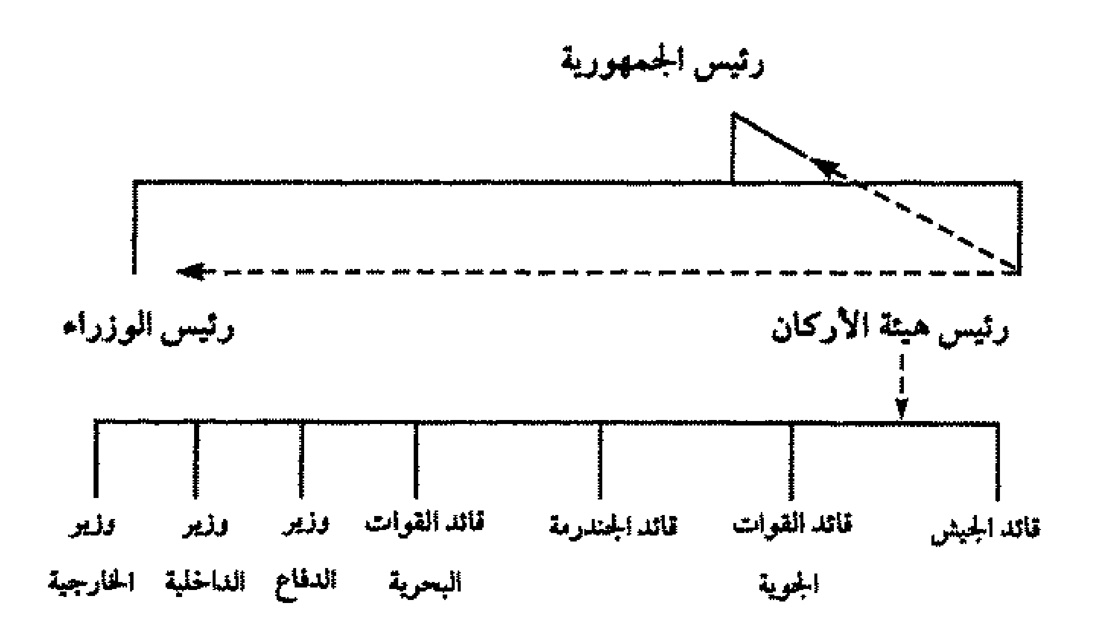
(٦) النتائج النهائية للانتخابات النيابية ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	
(RP)حزب الرفاه	٦٠١٢٤٥٠	٢١,٣٨	١٥٨
(ANAP)حزب الوطن الأم	٥٥٢٧٢٨٨	١٩,٦٥	١٣٢
(DYP)حزب الطريق الصحيح	٥٣٩٦٠٠٩	١٩,١٨	١٣٥
(DSP)حزب اليسارالديمقراطى	٤١١٨٠٢٥	١٤,٦٤	٧٦
(CHP)حزب الشعب الجمهورى	٣٠١١٠٧٦	١٠,٧١	٤٩
(MHP)حزب الحركة الوطنية	٢٣٠١٣٤٣	٨,١٨	-
(HADEP)حزب الديمقراطية الشعبية	١١٧١٦٢٣	٤,١٧	-
(YDH)حزب الديمقراطية الجديدة	١٣٣٨٨٩	٠,٤٨	-
(MP)حزب الأمة	١٢٧٦٣٠	٠,٤٥	-
(YDP)حزب الشروق الجديد	٩٥٤٨٤	٠,٣٤	-
(IP)حزب العمال	٦١٤٢٨	٠,٢٢	-
(YP)الحزب الجديد	٣٦٨٥٣	٠,١٣	
مستقلون	١٣٣٨٩٥	٠,٤٨	
المجموع	**٢٨١٢٦٩٩٣**	**١٠٠,٠٠**	**٥٥٠**

(٧) تنظيم الجيش التركى



(٨) تشكيل مجلس الأمن القومى



اتجاه توصيات هيئة الأركان

(٩) المؤشرات الأساسية للاقتصاد والتنمية البشرية

(مقارنة بين تركيا ومصر)

	مصر	تركيا
السكان بالمليون	٥٧,٨	٦١,١
متوسط الدخل الفردى (سنويا بالدولار)	٧٩٠	٢٧٨٠
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة)	٦٣	٦٧
أمية الكبار (٪)	٤٩	١٨
النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم المياه النقية	٨٤	٩٢
سكان الحضر (٪)	٤٥	٧٠
الناتج المحلى الإجمالى (بملايين الدولارات)	٤٧٧٣٤٩	١٦٤٧٨٩
نصيب الصناعة من الناتج المحلى (٪)	٢١	٣١
إجمالى الصادرات السلعية (بملايين الدولارات)	٣٤٣٥	٢١٦٠٠
إجمالى صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	١١٣٣٧	٣٨٠٦٩
إجمالى الدين الخاجى (بملايين الدولارات)	٣٤١١٦	٧٣٥٩٢
نسبة خدمة الدين إلى إجمالى صادرات السلع والخدمات (٪)	١٢,٤	١٢,٢

المصدر:

WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT REPORT 1997, WASHINGTON .W.B.1998

المراجـــع

المصادر العربية

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
- السيد حسنين عثمان الطنوبى، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.
- أنور الجندى، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، القاهرة، دار الكتب السلفية، ١٤٠٧هـ.
- هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع)، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- هـ. س أرمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، يوليو ١٩٥٢.
- رضا هلال، تحديث التخلف، دارسينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
- روبيىر مانتران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، جزءان (ترجمة بشير السباعى)، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

- روشين شاكر، الحركة الإسلامية فى تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، بيروت، عدد إبريل ١٩٩٣.
- سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وبانى نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمّان، دون تاريخ.
- د. سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- شريف ماردن، الدين فى تركيا الحديثة، فى : صالح بكارى (تعريب) أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.
- محمد أركون، العلمنة والدين : الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقى، لندن، ١٩٩٠.
- تاريخية الفكر العربى الإسلامى، مركز الإنماء القومى والمركز الثقافى العربى، بيروت ط٢، ١٩٩٦.
- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
- محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١.
- يوسف إبراهيم الجهمانى، حزب الرفاه أربكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧.

الصحف والدوريات

الأهرام (القاهرة)

الحياة (لندن)

السفير (بيروت)

السياسة الدولية (القاهرة)

شئون الشرق الأوسط (بيروت)

المصادر الأجنبية

- Ahmed, Feroz, The Making of Modern Turkey, London, Routledge, 1993.

- The Turkish Experiment in Democraey in 1950-1975, London, 1977.

-Berkes, Niyazi, The Development of Secularism in Turkey, Montreal , Mac Gill University press, 1944.

- Çaglar Keyder, State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, London, New York, Verso, 1987.

- Compbel, John, The Role of the Military in the Middle East : Past Patterns and New Directions, Columbus, Ohio, Ohio State University.

-Davinson, Roderic, Turkey: A short History, London, 1981.

- Ertugrul Kurkau, The Gissis of the Turkish State, Merip, no. 199, April - gume, 1996.

- Ergil, Dorgu, From Empire to Dependence:The Evolution of Turkish underdevolopment , State University of New York, 1975.

-Finer, Samuel.E, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, NY, Preager, 1962.

-Fisher, S. , The Military in the Middle East, Colunbus, Ohio, Ohio State University.

-Goyment Koral , Stages of Etatist Development in Turkey, Studies in Development , 1967.

- Hale, M. William (ed), Aspects of Modern Turkey, London, New York, Bowker,1967.

- The Turkish Army In Politics.

- Huntington , Samuel P. , The Solider and the State, NY, Vinlage Books, Randon House, 1957.

- .. , The Clash of Civilization and The Remaking of World Order,NY, Simons & Schuster, 1996.

- Imalcik, Halil, The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600, London , 1963.

-Karaosmanoglu, Alil, Officers: Westernization and Democracy, in : Turkey and The West, London ,I.B. Tawris, 1993.

-Karpat, Kamal, Turkey's Politics, Princeton University Press, 1959.

- Kasbat Rashad, Democracy and Populism in Turkey ,in : Rules and Rights in the Middle East, Washington , Washington University Press , 1995.

-Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey , London ,

NY, Oxford University Press, 1961.

-Lewis, Geoffery L. , Türkey, London, Been, 1955.

- Mango, Andrew, Turkey: The Challenge of A New Role, Washington , The Centre for Strategic and International Studies, 1994.

-Martin, David, A General Theory of Secularization : Exploration in Interpretative Sociology, Oxford, 1978.

-Noe, Roger. P., Civil- Military Confrontation in Turkey, International Journal of Middle East Studies, 1977.

-Perlmutter, Amos , The Military and Politics in Modern Times, New Haven, Yale University Press, 1977.

-.. , The Political Influence of the Military, New Haven, Yale University Press, 1980.

- Rustow, Dankwart. A. ,The Military in Middle East, Columbus, Ohio, 1963.

-Sirma, Finkel and Nuklat, Turkish State.. Turkish Society, London, Routledge, 1990.

- Zurcher, Erik J, Turkey: A Modern History, London, C.B. Tauris & Co. Ltd,1993.

صحف ودوريات أجنبية

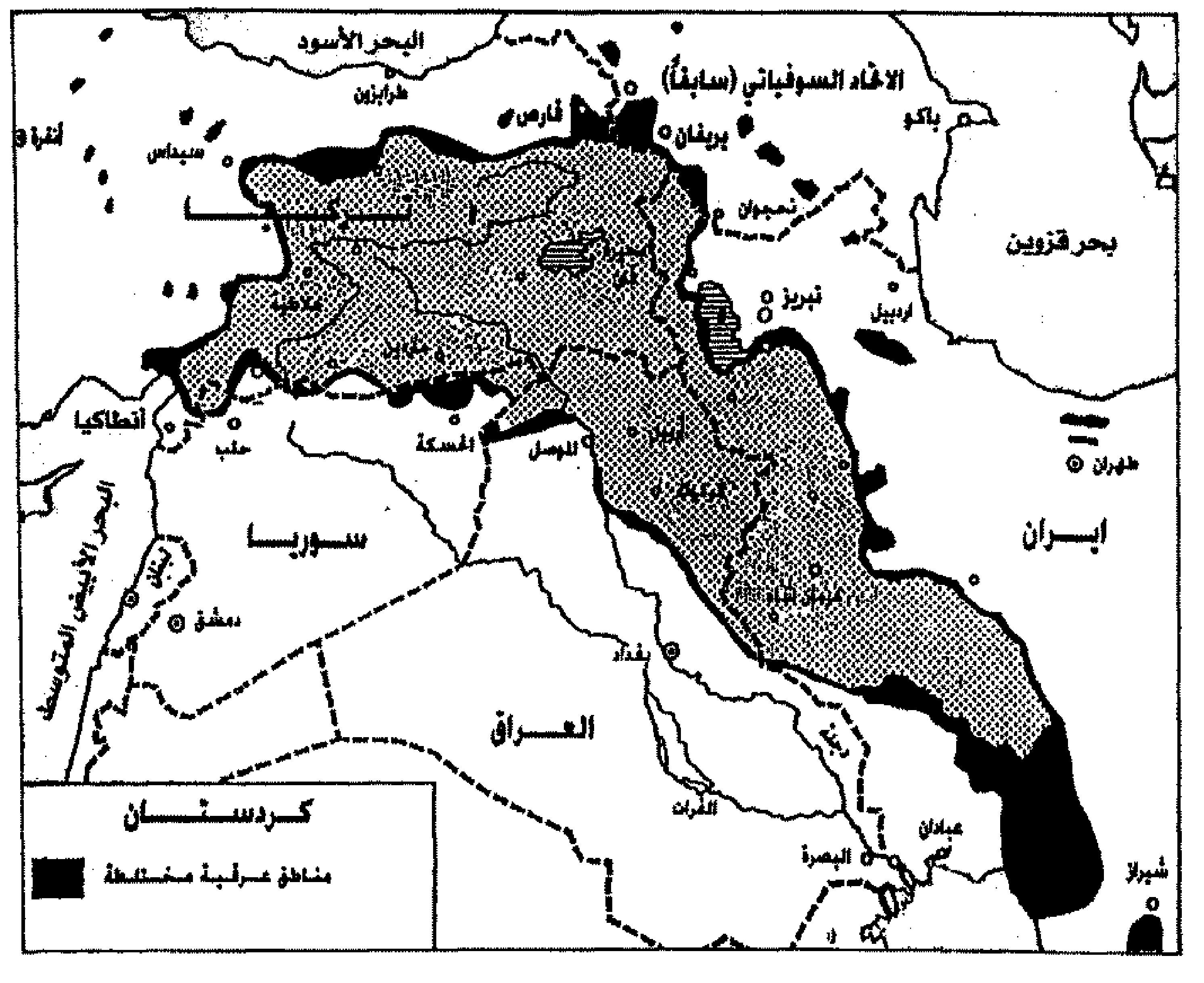
Cumhuriyet

Foreign Policy

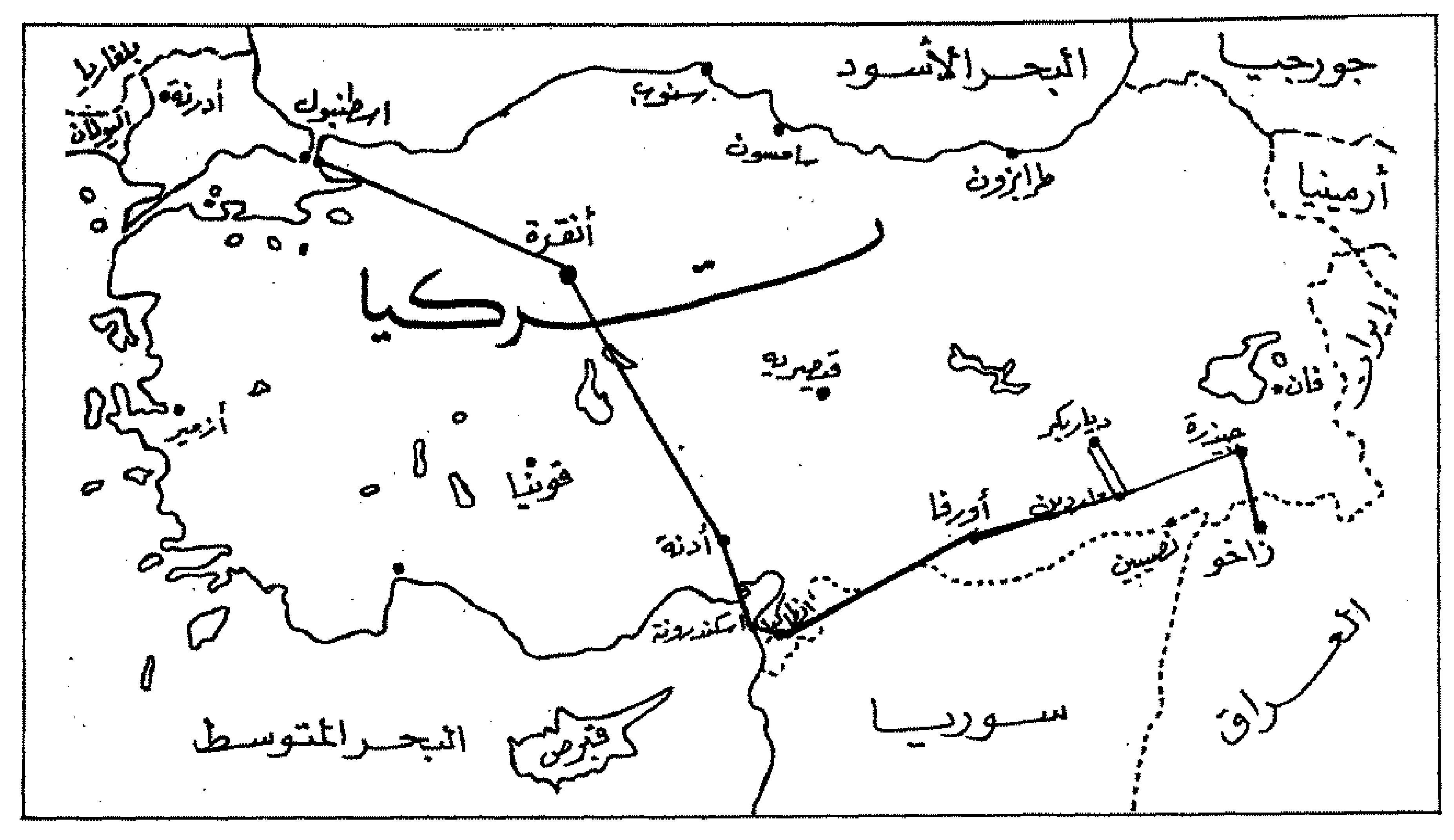
Havadis

Journal of Middle East Studies

Journal of warld History
Middle East Report
New Left Review
The Economist
Time
Turkish Daily News
Us News & Worlde Report



اقليم كردستان في تركيا وإيران والعراق وسوريا



مسار رحلة المؤلف فى الاسكندرون وكردستان التركية

المحتويات

الموضوع | الصفحة

صدر للمؤلف

صناعة التبعية

دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧.

الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة

دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩١.

لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسى للأموال العربية فى الخارج

دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢.

تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام فى مصر

دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣.

تفكيك أمريكا

الإعلامية للنشر، القاهرة ١٩٩٨.

رقم الايداع ١٦٦٢١ / ٩٨
الترقيم الدولى L.S.B.N. 977-09-0522-4

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

بعد ٧٥ عاما من الأتاتوركية، ظل الجيش التركي في حرب داخلية مع ما يعتبرهما تهديدين لمشروع أتاتورك، وهما: الإسلام السياسي والمسألة الكردية. ومن ثم كانت ملاحقة «أوجلان» زعيم حزب العمال الكردستاني، بعد إسقاط حكومة «أربكان» زعيم حزب الرفاه الإسلامي.

وهذا الكتاب، حصيلة بحث ومتابعات وسفر لتركيا، منذ أن زارها المؤلف للمرة الأولى بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، وحتى رحلته الأخيرة في دروب كردستان عام ١٩٩٨، عندما هدد الجيش التركي بحرب ضد سوريا لترحيل أوجلان.

ويناقش الكتاب العلاقة بين الجيش والسياسة في تركيا، بالتركيز على الصراع بين المؤسسة العسكرية (الأتاتوركية العلمانية) والإسلام السياسي. فيرصد تطور تركيا كمجتمع عسكري بتأثير التراث العثماني، ودور الجيش في إقامة تركيا الحديثة وإلغاء الخلافة الإسلامية على يد أتاتورك. ثم دور الجيش بعد رحيل أتاتورك والتحول إلى التعددية الحزبية وعودة الإسلام كبديل للمشروع الأتاتوركي.

ويتناول الكتاب الانقلابات العسكرية في أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وصعود الإسلام السياسي ورمزه أربكان، ثم صراع الجيش والإسلام السياسي حتى إبعاد أربكان وحل حزب الرفاه الإسلامي، وتطورات المسألة الكردية. لينتهي إلى أنه صراع مستمر على الهوية والمجتمع والدور.. بل صراع على الدولة

رضا هلال

- درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعتي القاهرة ونيويورك.
- كاتب وصحفي بجريدة «الأهرام».
- عمل مديرا لمكتب جريدة «العالم اليوم» في نيويورك، ومراسلا لدى الأمم المتحدة وبورصة وول ستريت.
- صدر له: صناعة التبعية (١٩٨٧)، الصراع على الكويت (١٩٩١)، لعبة البترودولار (١٩٩٢)، تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام في مصر (١٩٩٣)، تفكيك أمريكا (١٩٩٨)، أرض الميعاد والدولة الصليبية (ترجمة، تحت الطبع).

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - [illegible]
بيروت: [illegible]